

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وسعد في شري تكملة لها الطالبون قد انطبعت كاشية التاثير شرح الوقايل

بذخيرة العقب

شرح صد الشريعة

لفاضل الفقه العلامة - اخي يوسف بن جنيد نقلا عن طبع الحكمة

في المطبع الريفي مغربي منشور في كشور الله بالاموال الموقرة



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب البيع ﴾

وهو من الاضداد يقال على الاخراج عن الملك والادخال فيه قال عليه السلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه اى لا يشتري على شراء اخيه لان المنهى عنه هو الشراء لا البيع ويقع غالبا على اخراج المبيع عن الملك قصدا وتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وبالحرث نحو باعه الشئ وباعه منه والشراء كذلك من الاضداد وقال الله تعالى وشروه بثمن بخس دراهم اى باعوه ويقع غالبا على اخراج الثمن عن الملك قصدا فلما كان البيع فى الاصل مصدرا كان المقتضى انيسانه بلفظ المفرد كما فعله المصنوع واما جمعه كما فى اكثر المعينات ففى تاويل الانواع التى اربعة منها باعتبار البيع واربعة منها باعتبار الثمن وقيل انواع البيع يرتقى الى عشرين نوعا واكثر والكل مذكور فى النهاية قوله مبادله مال بمال اى بطريق التجارة فلا يرد مبادلة رجلين بمالهما بطريق التبرع او الهبة بشرط العوض فانها ليس ببيع ابتداء وان كان فى حكمه بقاء قوله ينقذ الانعقاد عبارة عن انضمام كلام احدا للعاقدين الى الآخر على وجه يظهر اثره فى المحل شرعا فالبيع عبارة عن اثر شرعى يظهر فى المحل عند الايجاب والقبول حتى يكون العاقد قادرا على التصرف واليد اشارة بقوله ينقذ حيث لم يقل البيع هذان اللفظان والايجاب عبارة عما تقدم من احد العاقدين من قولهما بعت واشتريت وظهر منه ان القبول عبارة عما تاخر منهما هذا مختار صاحب الكفاية وغيره وفيه بحث لان المتبادر منه كون الايجاب والقبول خارجين منه آتئين له مع انها من اركانها قطعا وقد صرح به الشارح فى اول النكاح حيث قال كالبيع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الى قوله لان كونهما اركاناً ينافى ذلك فليرجع اليه ويمكن التوفيق بان يقال ان ذلك المعنى الشرعى امر خفى والايجاب والقبول

امر ان ظاهر ان يدلان عليه فيجوز ان مناط الامر واقفا مقام ذلك المعنى الشرعي على
 ما عرف في قانون الشرع ولم يبال باطلاق اسم الركن عليهما بهذا الاعتبار وتخصيصه
 ان لفظ البيع كما يطلق على ذلك المعنى الشرعي يطلق على نفس الايجاب والقبول
 المرتبطين ارتباطا شرعيا فلايجاب والقبول على الاول آية واطلاق اسم الركن عليها
 مجازي على الثاني لا مجاز فيه **قوله** بلفظي الماضي يعني لا يعتقد اذا كان احداهما مستقبلا
 لان النبي عليه السلام استعمل فيه لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده فكان
 الاعتماد مقتصر عليه ولان لفظ المستقبل ان كانت من جانب البائع كان عدة وان كان
 من جانب المشتري كان مساومة وطلبوا والطلب امر والايجاب امر آخر قيل هذا اذا لم ينويه
 الحال فاذا نواه ان يعتد به ايضا لا يقال النية انما تعمل في المحتملات لافي الموضوعات
 الاصلية والمضارع عند الفقهاء حقيقة في الحال فلا يحتاج الى النية لانا نقول ان كونه
 حقيقة في الحال مختص بغير البيوع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي والمضارع
 فيها مجازي يحتاج الى النية كذا في الغاية **قوله** بتعاط وهو في الاصل تناول من
 قولك فلان يتعاطى هذا الامر اي مخصوص فيه ويتناوله والمراد ههنا اعطاء المبيع
 والثمن من الجانبين بلا ايجاب وقبول **قوله** فهما العملة الفاعلية والتمالم بذكر الغاية التي
 هي المصالح المترتبة على البيع اكتفاء بذكره في النكاح كذا قيل لا يقال قد اشترك في هذا
 المعنى سائر العلل المذكورة ههنا فلم يكتف بذكرها هناك لانا نقول لا يكفي في الاكتفاء
 مجرد الذكر السابق بل لا بد ان يكون من الظهور بحيث لا يشتبه على احد كالغاية
 بخلاف العلل الباقية فانها لا ريب في خفائها بالنسبة اليها فليتأمل **قوله** فانه بيع
 معتقد وان لم يلزم قيل ويجوز ان يكون تركه اعتمادا على ما فهم التزاما من لفظ
 المبادلة لانها من الافعال الصادرة عن محالها بالرضا غالبا مع حصول الاختصار
 المناسب للمتن كذا في الكوسجة **قوله** في الخسيس لافي النفيس قيل المراد من النفيس
 ما يكثر ثمنه كالعبد والاماء ومن الخسيس ما يقل ثمنه كالبقل والارمان والخبز واللحم
 وقد يفسر الاول بما يكون قيمته مثل نصاب السرقة او فوقه والثاني بما يكون قيمته دون
 نصابها **قوله** الاعطاء من الجانبين الخ يعني يشترط في لزوم بيع التعاطي الاعطاء
 منهما عند شمس الأئمة الحلواني ومن احدهما عند محمد كذا في النهاية **قوله** كما ساوم
 من ساوم البائع السلعة عرضها وذكر ثمنها وسأومها المشتري يعني استامها كذا
 في المغرب اقول هذا مثال للتعاطي من جانب المشتري فقط وفائدة فرض المساومة
 تعيين الثمن وفرض عدم الوعاء والمفارقة المتعقبة للمساومة لتحقيق عدم التعاطي
 من جانب البائع وقد ان الايجاب والقبول **قوله** ولو قال كيف تبع الخلطة اقول هذا

مثال للتعاطي من جانب البائع فقط واعتبر ذهابه بالافترة ودين الخمسة عليه لتحقيق
عدم التعاطي من جانب المشتري وانما لم يمثل للتعاطي من الجانبين لانه لاخلاف
فيه لاحد ممن يقول بالتعاطي ووضح امثلة تعاطي احدا الجانبين ان يضع فلسا وياخذ
قطعة حلواء مقدرة به **قوله** او قام ايها فان القيام دليل الاعراض والدلالة تعمل
عمل الصريح فان قيل هذا اذا لم يوجد صريح يعارضه وههنا لو قال بعد القيام
قبلت كان ينبغي ان يتعد وليس كذلك قلنا الصريح انما وجد بعد عمل الدلالة فلا
يعارضها لانه انفسخ بمجرد القيام ما كان موقوفا والمفسوخ لا يلحقه الاجازة **قوله**
خلقا للشافعي فانه قال ان لكل من العاقدین بعد تمام العقد ان يرد العقد بدون رضا
صاحبه مالم يتفرقا بالابد ان استدلا بقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا
قوله ان يذكر الثمن والمبيع وقد اضطرب كلمات الكلمة والتفرقة بينهما وقد نقل الاكل
اكثرها ثم قال بعده وافول الاعيان ثلثه نقود اعنى الدراهم والدنانير وسلع كالتياب
والدور والعبيد وغير ذلك ومقدرات كالكيلا والموزونات والعدييات المتقاربة وبيع
غير التقدين بالتقدين يشمل على المبيع المحض والثمن المحض وما عدا ذلك فهو متردد
بين كونه مبيعا وثمنا والتمييز في اللفظ بدخول الباء وبعدمه **قوله** في العوض المشار اليه
الافى الاموال الربويه فان الاعواض اذا كانت منها كالدراهم والدنانير والخطبة
والشعير اذا بيعت بجنسها عند جهالة مقدارها لا يجوز وان اشير اليها لاحتمال الربوا
وانما ترك المص هذا الاستثناء لانها بما يتعلق بالربوا وهذا الباب ليس لبيان لافى غير
المشار اليه اى لا يصح في الاعواض التى لا يشار اليها لان شرعية المعاملات يقطع
النازعات المفضية الى الفساد فاذا لم يكن مشار اليها لم يكن التسليم والتسلم الا يذكر
القدر والصفة فلم يصح العقد بدون ذكرهما لقوات الغرض المطلوب منه عند الاثمة
الاربعة كذا في معراج الدراية **قوله** اى ان لم يذكر صفته بان قيل الخ اى بين قدره
ولم بين صفته حيث قال بعشرة دراهم ولم يقل انها بخارية او عمرقندية وانما خص
عدم الذكر لانه ان لم يذكرهما كان عين المسئلة التى ذكرها بقوله وصح في العوض
المشار اليه الخ وان ذكرها كان عين المسئلة التى ذكرها بقوله لافى غير المشار اليه كذا
فهم من تقرير الكفاية لا يقال هذا مخالف لقوله قيل هذا فانه حينئذ من ان يذكر قدره
ووصفه لانه لا ريبه في ان المراد بالثن المطلق ما لا يشار اليه فينحى ان يجب ذكر وصفه
ايضا كما يجب ذكر قدره ونوعه لانا نقول لا مخالفة هنا اصلا لان اطلاق الثمن توصيف له
يتعد البلد حكما لان المتعارفين بين الناس المعاملة بالنقد الغالب وكان التعيين بالعرف
كالتعيين بالنص وانصرف مطلق التسمية اليه كيف وفيه التحرى للصحة واموره

عقلاء المسلمين مجولة على الصحة والسداد اذ العقل والدين يمنعان عن الفساد كفا
 في الكافي وفي البدرية انما اورد مسألة اطلاق الثمن لتبين ان تعريف الصفة كما يحصل
 بالتصريح يحصل بطريق الدلالة باعتبار العرف وكثرة الاستعمال قوله فان استوت
 مالية النقود الخ فيه بحث لان هذا الحكم انما يتأدى اذا استوت في الرواج ايضا لانه
 اذا اختلفت فيه فيقع على الاروج كما صرح به في المطولات فالانسب ان يقيد بالتساوي
 فيه أيضا فليتأمل قوله اي يعطى المشتري اي نوع شاء مثلا اذا باع عبدا بالف
 درهم فله ان يعطى القامن الاحادي والفين من الثمان او ثلثة آلاف من الثلاثي كذا
 في الفرر نقلا من الكافي قوله وان اختلفت يعني في المسالية والرواج معا اعلم ان
 اختلاف نقود البلد اربعة انواع الاول ان يكون في الاسم فقط مع الاستواء في المالية
 والرواج كالمصري والدمشقي فهو ما ذكره المص بقوله فان استوت بقرينة قوله فعلى ما قدره
 لانه لو استوت في الاولى دون الثانية وهو الثاني من الاحتمالات الاربعة لكان جزاؤه فعلى الاروج
 ولم يذكره المص لظهوره الثالث ان يكون فيهما معا وهو ما ذكره بقوله وان اختلفت
 فعلى الاروج الرابع ان يكون في الاولى دون الثانية وهو الذي ذكره بقوله وفسد الخ قوله
 وفي الطعام والحبوب المراد بالاول الحنطة ودقيقها لانه يقع عليها عرفا كما سيأتي
 في الوكالة وبالثاني غيرها كالعدس والحمص وامثالهما قوله جزاؤه وهو بكسر
 الجيم فارسي معرب كذا في اي باع يبع بالحدس والنظر بلا كيل ووزن قوله ان يبع بغير
 جنسه قيد للمجازفة فقط على تقدير كونه شيئا يدخل تحت الكيل واذا كان قليلا كالحقنة
 مثلا يجوز ان يباع بمجازفة بالحفقات من جنس واحد قوله وباناء يعني ما لا يحتمل التفاوت
 كما يعمل من الخشب والحديد واماما محتمله كالزئبق ونحوه فلا قوله صح في صاع
 واحد اي عنده وفي جعلتها عند هماله ان صرف اللفظ الى الكل متعذر لجهالة المبيع
 والثمن جهالة تفضي الى المنازعة لان البائع يطلب تسليم الثمن اولا وهو غير معلوم
 فيقع النزاع فينصرف الى الاقل وهو معلوم لهما ان ازالة هذه الجهالة بايد بهما
 لانها ترفع بكل واحد منهما وما هو كذلك لا يبد ما نعا لنفاذ البيع قوله ان سمي
 بجهة فقر انها او كيل في المجلس وكان للمشتري الخيار لانه علم ذلك الآن فربما كان
 في حدسه او ظنه ان الصبرة تأتي بمقدار ما يحتاج اليه فزادت وليس له من الثمن
 ما يقابلها فلا يمكن اخذ ازيد مجانا وفي تركه تفريق الصفقة على البائع او نقصت فيحتاج
 ان يشتري من مكان آخر وهو هل يوافق اولا فصار كما اناراه ولم يكن يراه وقت البيع
 كذا في العناية قوله وقد في الكل يعني ان لم يسم بجهة الفرعان والشيء حتى ان سمي
 قبل الافتراق فهو بالخيار عنده ان شاء اخذ كل الذراع بدرهم او ترك واصل ذلك ان جهة

الثلث اذا لم يكن معلومة لعدم تسمية جلة الذرعان يبطل البيع عند مواعدهما جاز لان
طريق المعرفة قائم لا يقال ان ثمن الواحد معلوم لان قول كل المبيع مجهول لانه لا يعلم حال
العقد مبلغ الشيء والذرعان وكل واحد ايضا مجهول للتفاوت فلا يمكن الصرف الى
الواحد ولو اقلنا ان لم يسم لانه ان سمي بالذرعان او الثلث او كليهما جاز البيع لانهما صارا
معلومين بالتسمية كذا في البيانية **قوله** في بيع ثلثة وهي بفتح الراء المثلة وتشديد اللام
جماعة الغنم وضمها جماعة الاكدمي والمراد ههنا الغنم قطعاً **قوله** وذلك الواحد
متفاوت اي فلا يجوز اصلاً وكذا كل معدود متفاوت اي في القيمة كالطبخ والارمان والسفرجل
والخشب والاني والاعناب ونحوها **قوله** والاكثر له الاظهر من العبارة ان يقال
والزائد او ما فضل عن المسمى له اي المشتري لان الاكثر اسم للمجموع وهو وان كان له
في الواقع لكن المقصود ههنا يبين من له الزائد على المسمى من احد العاقلين وهذا
في الظهور بحيث لا يليق ان يلتفت اليه **قوله** لان الذرع في الثوب وصف اعلم ان هذه
المسئلة من اشكل مسائل الفقه اذ قد منع ان يكون الذرع في المدرعات وصفاً والاستدلال
بانه عبارة عن الطول والعرض وهما من الاعراض غير مستقيم لانه كما يجوز ان يقال
شيء طويل او عريض يقال شيء قليل او كثير ثم عشرة اقفرة اكثر من تسعة لا محالة
فكيف جعل الذراع الزائد وصفاً دون الفقير وجوابه موقوف على معرفة اصطلاح
القوم في الاصل والوصف واختلفت كلمة الكملة في ذلك وزيد كلمات الكل اذا قلته
والكثر من حيث الكيل والوزن اصل ومن حيث الذرع وصف لان المكيل والموزون
لا يتعيب بالتعويض والمذروع يتعيب به كما ذكره الشارح تفصيلاً وهو اصطلاح وقع
على ما هو المتعارف بين الفقهاء والافلايشية على احداث اطلاق الوصف على الذرع
القائم بنفسه غير مستقيم على المعنى المشهورة هذا زبدة ما في الشرح **قوله** اي الثلث
لا ينقسم على الاجزاء كاطراف الحيوانات فان من اشترى جارية فاعورت في يد البائع
قبل التسليم لا ينقص من الثلث شيء كذا في العناية **قوله** فلا بد من رعاية هذا المعنى
يعني ان الوصف وان كان تابعا لكنه يصلح ان يكون اصلاً لانه عين ينتفع به بانفراده
فصار اصلاً بافراده بذكر الثلث فنزل كل ذراع منزلة ثوب واحد هذا معنى قولهم
ان الوصف يقابله شيء من الثلث اذا كان مقصودا بالتساؤل فانه اذا صار مقصودا
بالتساؤل حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد المبيع قبل التسليم سقط نصف الثلث
او حكما اذا امتنع الرذلق البائع كنعيب المبيع عند المشتري او لحق الشرع بان كان
ثوباً فخطا المشتري ثم اطلع على عيب اخذ ثوبها بالاصل فاخذ قسطاً من الثلث اعترض
على هذه المسئلة بان الذراع لو امكن ان يكون اصلاً بذكر الثلث كان اصلاً في المسئلة

الاولى ايضا لانه ذكر عشرة دراهم في مقابلة عشرة اذرع ومقابلة الجملة بالجملة يقتضى
 انقسام الاحاد على الاحاد اجيب بان الذراع اصل من وجه من حيث انه من اجزاء العين
 التى هى مبيعة كالفير ووصف من وجه من حيث انه لا يقابله شئ من الثمن كالجمال والكتابة
 ثم لوجعنا عشرة اذرع متسما على الافراد عند ترك كل ذراع لزم الغاء جهة الوصفية
 من وجه قتلنا بالوصفية عند ترك ذكره وبالاصلية عند ذكره عملا بالشبهين **قوله** المبيع
 محل الذراع يعنى ان الذراع وان كان حقيقة فى الآلة التى يذرع بها كالخشب مثلا لكن
 اراد آتاه ههنا متعذر فيصير مجازا لما يحمله من قبيل الخال وارادة المحل وما يقع عليه
 الذراع جزء معين لا شايع لان انشايع لا يتصور ان يذرع فلم يصح ان يستعار الذراع له
 لانه ليس بمحل له فكان المسمى فى العقد جزءا معيناً مشخصاً لانه فعل حسى يقتضى محلاً
 حسياً والمشاع ليس كذلك الا يرى ان العبد اذا كان مشتركاً بين اثنين فاحدهما يتمكن
 من بيع نصيبه ولكن لا يتمكن من صرب نصيبه فان الملك شايع شرعى فيكون محلاً
 للتصرفات الشرعية لا الحسية **قوله** معين مجهول يعنى معين باعتبار حلول الامر
 الحسى فيه ومجهول فى نفسه فان جوانب الدار متفاوتة فى الجودة والمالية فيختلف
 قيمتها بالضرورة فيؤدى الى المنازعة المفضية الى الفساد فيصير هو بايعاً فى الحقيقة
 عشرة اذرع عيناً من الدار وتلك الاذرع مجهولة فى نفسها فلا يصح بيع المجهول
 فصار كانه باع بيتاً من بيوت الدار ولم يعين البيت او باع قسماً من الاقسام من الدار
 المتسومة على ثلث وهذا لان القسم ليس باسم للشايع بل اسم لجزء مفرد معين لكنه لما كان
 مجهولاً فى نفسه بجهالة موضعه لم يحز البيع بخلاف بيع عشر الدار وبيع عشرة اسهم
 من مائة سهم منها الا ان العشر اسم لجزء عين شايع معلوم فى نفسه وكذا السهم فانه ح
 عشرة ايضا والسهم لا يشبه الذراع الا يرى ان ذراعاً من مائة اذرع مثل ذراع من عشرة
 اذرع لا يزيد ولا ينقص وسهم من مائة ليس مثل سهم من عشرة ولان السهم شايع فى الكل
 فلا يلزم فيه جهالة تفضى الى المنازعة فكان صاحب عشرة اسهم شريكاً لصاحب
 تسعين سهماً فى جميع الدار على قدر نصيبهما منها وليس لصاحب الكثير ان يدفع
 صاحب القليل من جميع الدار قدر نصيبه من اى موضع كان فلا يؤدى الى المنازعة
 فيجوز بيعه وان لم يعلم موضع المبيع هناك ايضا بناء على ان السهم شايع فى الكل
 كذا فى البيانية **قوله** ولا يبيع عدل الشئ بكسر العين مثله من جنسه فى مقداره ومنه
 عدل الحمل الذى هو المراد هنا **قوله** على انه عشرة اثواب اى بعشرة دراهم او نحوها
 لانه لو لم يذكر الثمن اصلاً لم يتوقف فساد البيع على وجود المبيع زائداً او ناقصاً بل يفسد
 وان وجدته كما سماه كذا فى المراجعة **قوله** لا يدري ثمن ماليس بوجود لعدم العلم

بجودته ووسيطته وزدائه فلا يدري قيمته حتى يسقط حصته فكانت جهالتها توجب
 جهالة الباقي من الثمن وهذا لا نألو صورنا الغائب جيدا انتقص حصته الباقي
 ولو صورناه زديا يزبد حصته الباقي فوضح ان ثمن التسعة مجهول فلا يشك في فساد كذا
 في الاكلمية قوله لا يكون المبيع معلوما لان الزايد لم يدخل تحت العقد فيجب رده
 والاثواب مختلفة فكان المبيع مجهولا بجهالة تفضي الى المنازعة قوله ولو بين لكل
 ثمننا صح اي لو قال كل ثوب بعشرة جاز البيع في فصل النقصان لكون الثمن معلوما
 لانه متى سمي لكل ثوب عشرة كانت حصته الغائب معلومة وهي العشرة فيكون
 حصته الباقي معلومة وله الخيار ان شاء اخذ الموجد بحصته من الثمن وان شاء ترك لانه
 تغير شرط عقده قوله وفسد في الاكثر لان المبيع مجهول وذلك لان العقد يتناول
 العشرة فعليه رد الثوب الزايد وهو مجهول ولبهاته يصير المبيع مجهولا قوله
 وفي ثوب الج الا ليق بهذه المسئلة ان يذكر قبيل مسئلة العدل لانها من فروع المسئلة التي
 قبلها لكن في توسطها فيما بينهما كنه لا يخفى قوله وقال محمد ان شاء اخذ بعشرة ونصف
 انما ثبت له الخيار عنده لئلا يلزم عليه من غير اختياره زيادة الثمن كما في الوجه الاول
 او نقصان المبيع كما في الوجه الثاني قوله وقد انتقص يعني قد تقرر فيما سبق ان الثوب
 اذا بيع على انه كذا ذراعا فينقص ذراع لا يسقط شيء من الثمن ولكن يثبت له الخيار
 ان شاء اخذ الاقل بكل الثمن او ترك وكل واحد من النصفين ههنا بمنزلة ثوب على حدة
 ظهر نقصانه بعد البيع وقيل هذه الاقوال الثلاثة في الثوب الذي يتفاوت جوابه وفيما
 يضره التبعض كالقميص والسراويل والاقية والعمائم اما في الكرباس الذي
 لا يتفاوت جوابه لا يسلم له الزيادة لانه وان وصل بعضه ببعض فهو في معنى المكمل
 والموزون لعدم ضرره بالقطع على هذا قال المشايخ اذا باع ذراعا منه ولم يعين موضعه
 جاز كما في الخطة اذا باع قفيرا منها قوله وهو مفيد بالذراع اي الشرط مقيد به ونصف
 الذراع ليس بذراع وكان الشرط معدوما وزال موجب كونه اصلا فعاد الحكم الى الاصل
 وهو الوصف وصارت الزيادة على العشرة والتسعة كزيادة صفة الجودة فتسليمه مجانا قوله
 والباقي لا يتشدد باللام والقصر واذا قلت الباقي بالمد تخفف اللام كذا في الصحاح والارز
 بفتح الهجزة ومنه الراء المهملة آخرها زاء منجمة حب معروف يقال له بالفارسي
 رنج والسهم حب الحل وهو بفتح الحاء المهملة دهن يؤخذ منه يقال له بالفارسي
 شبروغن قوله لا يجوز عنده المتبادر من هذه العبارة تخصيص تعدد قول الشافعي
 بالسنبلة وليس كذلك نص عليه صاحب الدراية حيث قال وله في بيع الباقي لا اخضر
 وجهان والنصوص انه لا يجوز وهو ظاهر مذهب وقال كثير من اصحابه يجوز وهو

فولنا وقول مالك واحمد والمختار عند الشافعي جواز بيع الباقلاء الاخضر واللوز
 الرطب قوله لان فيه خلاف الشافعي حاصل قوله ان التراضي شرط في المعاوضة
 وتسام الرضاء انما يكون بالعلم وكونه مستورا يخل به فيكون محلا بالتراضي وافقذان
 الرضاء اثر في الفساد وعلى هذا ينبغي أن لا يجوز عنده في قشره الثاني لكن باعتبار
 التعامل الحق بما هو المقصود وهو المعقود عليه قوله لم يبد صلاحها أو قد بدى
 اى لم يظهر من البدو وهو الظهور لا خلاف للعلماء في عدم جواز بيع الثمار قبل ظهوره
 اصلا ولا في جواز بيعها بعد ظهور صلاحها لتناول بنى آدم وعلف الدواب وانما
 الخلاف فيما بعد الظهور وقيل الصلاح لهما فقال بعضهم يجوز لانها مال متقوم
 في الحال ومتفع بها في المال فصار كبيع واد الجار وولد الفرس حال كونها غير
 متفعين بهما والظاهر من حال البائع في تلك الحالة الاذن في التركة على الشجر الى حين
 الانتفاع بها وقيل لا يجوز لانه يستحق القطع فصار كالمقطوع فلم يكن منتفعا به حالا
 وما لا ونحن نقول أن لنا فيه نكتة وهي أن العبارة الواضحة أن يقال ويبيع ثمرة
 بذاصلاحها أولم يبد كما صرح به مفتي الثقلين في شرح واغنية وامل صاحب الهداية
 والمص قصدا بتقديم عدم البدو والاعتناء بشأن محل الخلاف قوله لا يجوز البيع
 لانه ربما لا يبقى الخ وايضا فيه افضاء الى النزاع اذا المشتري يطالب بالاجود والبائع
 يسلم الاردى هذا على رواية الحسن والطحاوى قيل هذا اولى مما في الشرح لانه يرد
 على ظاهره ان هذا انما يستقيم في الكثير واما في القليل بحيث يشهد الحسن ببقاء الرايد
 قلامع أنهم سواء في عدم صحته كما قيل ويؤيد السؤال قول تاج الشريعة ان قول
 صاحب الهداية ويستثنى منهما اوطالا معاومة اشارة الى ان المستثنى لو كان رطلا
 واحدا يجوز واما على ظاهر الرواية هذه الاستثناء مجذوزة كانت الثمرة او غير مجذوزة
 يشاء على ان ما يجري عليه بانفراده ويجوز استثناءه وما لا فلا فان بيع قفيز من صبرة
 خبز فكذا استثناءه وبيع الحمل واطراف الحيوان لا يجوز فكذا استثناءه وهذا لان
 الحكم فيه ثبت بعلة الاصل فلا يستقيم استخراج من العقد ودليل الموجب في حقه
 قائم واختار صاحب الكافي رواية الجواز قوله لئلا يلزم الربو الا يقال فملى هذا
 ينبغي أن لا يجوز بتاجيل الثمن لاستلزامه الربو الا اننا نقول قد اسقط البائع هناك
 حقه باختيار التاجيل فيجوز له تسليم المبيع قبل قبض الثمن ولا يسقط المشتري
 فيجوز له قبض المبيع قبل تسليم الثمن اما في بيع السلعة بالثمن الحال فلا يسقط احد
 من العاقدين شيئا من حقه ما يلزم الربو الا ان النقد خير من النسيئة ويمكن ان يجاب
 عن اصل السؤال بأنه يجوز ان يقدر الثمن في البيع بالوجيل اكثر مما في المعجل بحيث يقابل

كثرة المؤجل الكثير تعجيل المجل القليل وقد عسا كان يخلج في قلبي هذا السؤال مع
الجواب الثاني ثم اطلعت على السؤال مع الجواب الاول من الاختيار شرح المختار
قوله وبيع المقايضة وهي بالفاق والياء المثانة المحتابة والصاد المجمة من قابضت
الرجل مقايضة اي عارضه بمتاع

✽ باب خيار الشرط ✽

اي خيار نشاء من الشرط قال في الاكلياته البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم
واللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرطه وغير اللازم ما فيه الخيار ولما كان اللازم
اقوى في كونه يباعده على غيره ثم قدم خيار الشرط على سائر الخيارات لانه يمنع ابتداء
الحكم ثم خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم ثم خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وهو على
أنواع فاسد بالاتفاق كما اذا قال اشتريت على اني بالخيار او بالخيار أيا ما أوأبد أو جاز
بالاتفاق وهو ان يقال على ثلاثة ايام فماد ونها فمختلف فيه وهو ان يقال على اني بالخيار
شهر او شهرين فانه فاسد عند أبي حنيفة وزفر والشافعي وجاز عندهما **قوله**
ولهما عطف على لكل من العاقدين وثلاثة ايام منصوب على الظرفية والمعنى صح الخيار
لكل واحد من البايع والمشتري على حدة ولهما معا في ثلثة ايام كذا في تاج الشريعة
قوله ان اجيز معناه لا يجوز اكثر من الثلاثة لكن لو ذكر اكثر منها واجاز من له الخيار في
الثلثة جاز البيع سواء قيل انه ينعقد فاسدا ثم يتقلب صحح كما قاله اهل العراق من اصحابنا
او قيل انه موقوف فاذا مضت جزء من اليوم الرابع فسد العقد الآن فاذا اجيز قبل ذلك
لم يتصل المفسد بالعقد فكان صححا وهو مذهب اهل خراسان **قوله** خلافا لفرقه ان
هذا عقد قد انعقد فاسدا والفاسد لا يتقلب جازا لان البقاء يوافق الابتداء فكان
كم تباع الدرهم بالدرهمين او اشترى عبدا بالف ورطل خمر ثم اسقط الدرهم الزايد
وابطل الخمر وكن تزوج امرأة ونحنه اربع نسوة ثم طلق الرابعة لا يحكم بصحة
نكاح الخامسة والجواب ان الفساد في هذه المسائل في صلب العقد وهو البطل فلم يمكن
رفعه وفي مسئلتنا في شرطه فامكن **قوله** انما يجوز هنا اي في الزايد على ثلثة ايام
في خيار النقد عملا بالقياس لان القياس في شرط الخيار ما قاله ابو حنيفة رح وانما تركه
بما روى عن ابن عمر انه اجاز الخيار الى شهرين ولا اثر هنا فبقى على اصل القياس
وجوز ثمة اي في البيع في مسألة خيار الشرط الى اربعة ايام فصاعدا بالاثار المذكور
هذا زبدة ما في الكفاية والكافي **قوله** ولا يخرج مبيع الخ تحقيقه ان الخيار انما يمنع
خروج البطل عن ملك من له الخيار لانه شرع نظرا له دون الاخر **قوله** على رسوم
الشري اي على قصده وطلبه يقال سام البايع السلعة عرضها وذكر ثمنها وسامها

المشتري بمعنى استامها سوما كذا في المغرب وهو مضمون بالقيمة هذا اذا لم يكن مثليا
 فعلية المثل ثم ان هذا الضمان مختص بما اذا كان الثمن مسمى حتى اذا قال اذهب
 بهذا الثوب فان رضيته اشترته فذهب به فهلك عنده لا يضمن ولو قال ان رضيته
 اشترته بعشرة فذهب به فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كذا في الكفاية قوله
 لا يملكه المشتري عند أبي حنيفة رح وجه قوله ان مال المشتري لم يلم يخرج عن ملكه
 لو دخل المبيع فيه لاجتمع البدلان في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصله
 في الشرع لانها يقتضي المساواة ونوقض بالمدير فان غاصبه اذا ضمن لصاحبه ملك
 البذل ولم يخرج المدير عن ملكه اجيب بان قوله حكما للمعاوضة يدفع النقض فان ضمان
 المدير ضمان جنابة وليس كلاً منافيه ووجه قولهما انه لما خرج عن ملكه فان لم
 يدخل في ملك الاخر يكون زائلاً لا الى مالك ولا اصله في الشرع ايضاً ونوقض بما
 اذا اشترى متولى الكعبة عبداً اخذتها يخرج العبد عن ملك البايع ولا يدخل في ملك
 المشتري واجيب بان كلامنا في التجارة وما ذكرتم ليس منها بل هو ملحق بتوابع الاوراق
 ولانه منق على حكم ملك الواقف ولهذا يكون الاستوابله ورجح قول الاعظم بان
 شريعة الخيار نظراً للمشتري ليتفكر فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه ربما كان
 عليه لاله بان كان المبيع قريبه فيعتق عليه من غير اختياره فعاد على موضعه بالنقض
 او تعيب في يده يعني حياً لا يرتفع كان قطعت يده واماماً جاز ارتقاعه فهو على خياره
 اذا زال في الايام الثلاثة ان يفسخ بعد الارتفاع واما اذا مضت والعيب قائم لزم العقد
 لتعذر الرد كذا في شروح الهداية قوله فشرأ حرسه وهو بكسر العين المهملة امرأة
 الرجل وانما قيد بشرأ العرس لان المشتراة اذا لم تكن امرأته لافرق فيها بين كونها
 بكر او ثيباً في انه يكون مختاراً للبيع بالوطئ بالاجماع سواء نقصها الوطئ او لا قوله لانه
 نقصها بالوطئ وهذا يشير الى ان قوله وان وطئها ردها مناه اذا لم ينقصها الوطئ
 فاما اذا نقصها فلا يردّها وان كانت ثيباً لانه ملكها ووطئها بملك اليمن قوله لا يجب
 الاستبراء على البايع سواء كان الرد قبل قبض المشتري او بعده وعندهما ان كان الرد
 قبل القبض لا يجب على البايع الاستبراء استحساناً والقياس ان يجب لتجدد الملك وان كان
 بعده يجب على البايع قياساً واستحساناً واجمعوا في البيع البات يفسخ باقالة او غيرها
 ان الاستبراء واجب على البايع اذا كان الفسخ قبل القبض قياساً واستحساناً
 قوله فالولادة وقعت في ملكه لا يقال تعيها وملوكيتها متعادنان زماناً فالولادة التي
 هي علة التعيب متقدمة على المملوكية لان المتقدم على المتقارن بالشيء متقدم على ذلك
 الشيء قطعاً فلا يقع المنقصد الولادة في ملكه لانا نقول اولاً لان علاقة السبيبية

بين الولادة والتعيب لان المراد بالتعيب هو الولادة فقط واذ لا عليه فلا تقدم وثانياً ان المراد
 انها صارت ام ولد له من حين العقد بالاستناد فصارت مملوكة كبتها متقدمة على الولادة
 فلا اشكال فليتأمل قوله وأبراءه بايعه عن ثمنه فان قلت اذا كان الخيار للمشتري فالثمن
 لم يخرج عن ملكه فاجبه ابراء البايع عن الثمن قبل ان يملكه اجيب بان القياس ينفي صحة
 هذا الابراء وجوازه استحساناً لخصوله بعد وجود سبب الملك وهو العقد قوله لهما
 اي لابي يوسف والشافعي انه ان اشترط الخ وزيدة قوله لهما معارضة بان ما ذكرتم وان دل
 على اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه ان الى آخر ما ذكره الشارح وجوابها
 في هذا ضرر مرضى به منه فان اهمال اخذ الكفيل مع احتمال غيبته دال على
 الرضا بخلاف الضرر المذكور في دليل الاعظم وقيل اذا اختفى من ليس له الخيار
 فرفع من له الخيار الامر الى الحاكم له ان ينصب الخصم من جانب الغائب ليرد عليه كذا
 في الكفاية ووجه قول ابي حنيفة ومحمد رح ان الفسخ تصرف في حق الغير وهو
 العقد لرفع وهو لا يعرى عن المصلحة أما اذا كان الخيار للبايع فالمشتري عساه يعتمد
 تمام البيع السابق فيتصرف فيه فيلزمه غرامة القيمة بهلاك المبيع وقد يكون القيمة
 اكثر من الثمن ولا خفاء في كونه ضرراً وأما اذا كان للمشتري فالبايع عسى يعتمد تمامه
 فلا يطلب لسلته مشترى وقد يكون المدة ايام رواج بيع البيع وفي ذلك ضرر لا يخفى
 والتصرف المشتمل على ضرر في حق الغير يتوقف على علمه لا محالة كما في عزل الوكيل
 قوله ويورث خيار العيب والتعين قبل هذا مبني على التشبيه والمجاز والافلا يتصور
 حقيقته الارث في الخيار مطلقاً وذلك لان الخيار عبارة عن المشيئة والارادة وهي صفة
 وعرش لا يزيل الموصوف والمحل فلا يحتمل الانتقال الى غيره كسائر صفاته كالقدرة
 والحياة فلا يجري فيه الارث كملكه في منكوخته وام ولده والاعتراض بقوله عمن من
 ترك ما لا وحقاً فلورثته فالخيار حق فيلزم كونه لورثته مدفوع بان المراد بالحق المذكور
 في الحديث هو القائل للانتقال والخيار ليس كذلك لانه مبني على العقد وهو لا ينتقل
 الى الوارث لانه انما يورث مكان قائماً والعقد قول قد مضى وتلاشى فلا يتصور انتقاله
 الى الوارث وانما يملك الوارث الاقالة لقيامه مقام المورث في ملكه لافي العقد فان
 الملك ثبت وقاية الاقالة الا يرى ان اقالة الموكل مع البايع صحيحة والعاقد هو الوكيل
 دون الموكل لا يقال المالكية ايضاً صفة مع انها ينتقل من المورث الى الوارث فلم لا يجوز
 ان يكون الخيار كذلك لانا نقول المنتقل الى الوارث هناك هو العين لكن لما استحال
 المملوك بلا مالك ثبت له في ضمن انتقال العين اليه مالكية ابتداء لان مالكية المورث
 انتقلت اليه قوله وان شري جواب هذا لشرط مقدر بين لفظ بغيره وبين فاي

وهو لفظ جازا ونحوه وانما حذف اعتمادا على ان فهمه من قوله فأي اجاز الخ قوله
قالوا لان شرط الخيار تعليل لصحة اجازة المشتري ونقض المفهومين من تعميم قول
المص فأي اجاز ومقصوده من نقل هذا التعليل هو التصريح بثبوت الخيار للعاقدا
الذي هو المشتري ليورد اعتراضه بقوله اقول الخ قوله فتثبت له اقتضاه فيه بحث لان
شرط الاقتضاء ان يكون المقتضى ادنى منزلة من المقتضى الا يرى ان من قال لعبد له
خبر في عبده كفر عن يمينك بالمال لا يكون ذلك تحررا اقتضاه لان التحرير اقوى من
تصرف التكفير لكونه اصلا فلا يثبت تبعاً لفرعه ولا خفاء ان العاقدا على مرتبة
فكيف يثبت الخيار له اقتضاء اجيب عنه بان الاعتبار للمقاصد والغير هو المقصود
باشتراط الخيار فكان هو الاصل نظرا الى الخيار والعاقدا اصل من حيث التملك لا من
حيث الخيار فلا يلزم ثبوت الاصل بتبعية فرعه واما التحرير فانه الاصل في وجوب
الكفارة المالية فلا يثبت تبعاً للفرع **قوله** اذا اشترى الخ يرد عليه ان رضا البائع
الخيار الغير صحيح تصرفه اذ لا وجه لاثبات الخيار له اصالة لانه يح بصير كاشتراط
نقد الثمن على غير المشتري او اشتراط تسليمه على غير او اشتراط الملك لغيره والكل
مفسد للعقد فان خيارا ثبته نيابة عن المشتري فن ضرورة ارتضاء خياره وتصحيح
تصرفه ان يقدر الرضاء للمشتري ثم يجعل الغير نائبا عنه فلا يظهر وجه قوله
لا يقتضي رضاه بخيار المشتري فتأمل **قوله** بقى الخ اقول حاصل السؤال اناسلنا ان
البيع لا يفسد من جهة الجهالة لكن ينبغي ان يفسد من جهة أخرى وهي انه جعل
قبول محل الخيار وهو غير داخل في الحكم شرطا لانعقاد العقد في الذي ليس فيه الخيار
كما اذا جمع بين قن وحر حيث لا يجوز البيع وان فصل الثمن وحاصل الجواب ان الذي
فيه الخيار داخل في العقد وان لم يكن داخلا في الحكم لان الخيار لا يمنع السبب وهو
محل البيع فصار كما اذا جمع بين قن ومدير وباعهما بالف درهم نقد البيع في القن بمحضته
من الثمن وان كان قبول العقد في المدير شرطا لانعقاد العقد في القن ان المدير محل
لبيع فلم يكن شرط قبول العقد فيه مفسدا للعقد في الآخر بخلاف القن والحر فان الحر
ليس بمحل للبيع اصلا فلم يكن داخلا في العقد اصلا ولا في الحكم ولقائل ان يقول انه
شرط لا يقتضيه العقد فكان مفسدا والجواب انه ليس فيه نفع لاحد العاقدين
ولا للمعقود عليه فلا يكون مفسدا فليتأمل **قوله** على ان يقين اى المشتري بان قال
اشتريت منك احدهذين الثوبين على انى بالخيار اعين الشراء بأحدهما دون الآخر
هذا من جملة صور البيع بشرط خيار التعين للبائع لم يذكره محدوذ كراكرخي انه
يجوز استحسانا قياسا على خيار الشرط وفي المجرى لا يجوز لعدم الضرورة فيه لان

المبيع كان معه قبل البيع ثم قيل لا يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار
 التعيين وقيل لا يشترط فعلى هذا القول لو لم يشترط بخيار الشرط يلزم العقد في احدهما حتى
 لا يرد الا احدهما وعلى القول الاول له ان يرد ههما لان هذا الخيار بمنزلة خيار الشرط ثم اذا
 لم يذكر خيار الشرط فلا بد من توقيت خيار التعيين بالثالث وما دونها عند الاعظم وبمدة
 معلومة أيها كانت عندهما هذا زبدة ما في الكفاية قوله لمكان الحاجة اي الى هذا
 النوع من البيع لاختيار من يشق به لمعرفته واختيار من يشتري لاجله كما مر أنه وبنته
 لا يمكنه من الحمل اليه الا بالبيع فكان باعتبار الحاجة في معنى ما ورد به الشرع فهذا
 تعليل لاستحسان خيار التعيين مطلقا وقوله فلان الثالثة تعليل لاستحسان خصوصية
 الثالثة وما دونه ولعدم جواز الزايد على الثالث ولهذا عطف الثاني على الاول بالفاء
 لا بالواو قوله ابقينا على الاصل وهو عدم الجواز لان علة جواز هذا البيع مركبة
 من الحاجة ومن عدم افضاء جهاته الى التراجع والثاني ثابت باشتراط الخيار لنفسه
 سواء كانت الاثواب ثلثة او اكثر وأما الحاجة فانما تحقق في الثالثة لوجود المراتب
 فيه والزايد يقع مكررا غير محتاج اليه فاتفق عنه جزء العلة والحكم لا يثبت الا بتمام
 علة قوله يقتضي اجازة شراء المشفوع به لان الشفعة لا يكون الا بالملك او بما في
 حكمه فان قيل وجه الاخذ بالشفعة مكشوف على مذهبهما لانه مالك الدار المبيعة
 فاوجه قول الاعظم والمبيع بالخيار لا يدخل في ملك المشتري عنده قلنا فقد البعض
 يثبت الملك له بالاستناد من وقت الشراء وقال الاخرون ان المشتري صار احق
 بالتصرف في تلك الدار وذلك بكيفية لاستحقاق الشفعة بها كالمأذون المستغرق
 بالدين والمكاتب اذا بيعت دار يوجب دارهما فانهما يستحقان الشفعة فيه وان لم
 يملك اربعة دارهما قوله لان الخيار ثابت لكل واحد والجواب عن جانب الاعظم
 اننا لانسلم ان اثبات الخيار لهما اثباته لكل واحد منهما الا يرى ان من وكل وكيلين
 اثبتت الوكالة لهما وليس لاحدهما ان يتصرف بدون الآخر كذا في الاكلمية واعلم
 ان المص والشارح لم يذكر اضابطة ما يطل خيار الشرط في يله وقد وجدتها في
 فصل خيار الرؤية من الكفاية فكتبتهما ههنا لان مقامها وهي ان المشتري بالخيار اذا فعل
 في البيع ما يمتحن به مرة ويحل في غير الملك بحال لا يكون ذلك دليل الاختيار حتى
 لا يسقط خياره واذا فعل فيه فعلا لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج اليه له الا انه
 لا يحل في غير الملك بحال فانه يكون دليل الاختيار وهذا الا انه متى فعل فعلا يحتاج
 اليه للامتحان ويحل في غير الملك وجعل دليل الاختيار وهذا ويسقط خياره اول مرة
 ليحل فائدة الخيار لانها امكان الرد عند عدم الموافقة بعد الامتحان فان زمه البيع

بفعل ما يمنح به اول مرة فات فائدة الخيار فعلى هذا اذا اشترى جارية للخدمة بالخيار واستخدمها مرة لا يبطل خياره لانه مما يمنح ويحصل في غير الملك في الجملة فلو استخدمها مرة ثانية في ذلك النوع من الخدمة كان اختيارا للملك لعدم الحاجة اليها لحصول الامتحان بالاولى ولو وطئها بطل خياره لانه وان كان مما يمنح به لان صلاحها للوطئ قد لا يعلم بالنظر لكن لا تحل الوطئ في غير الملك بحال فكان الاقدام عليه اختيارا للملك حتى لا يقع وطئه في غير الملك هذا زبدة ما فيها

باب خيار الرؤية

قوله مع شراء عالم به معناه ان يقول الرجل لغيره بعثك الثوب الذي في كى هذا وصفته كذا او الدرة التي في كى هذا وصفتها كذا اولم يذكر الصفة او يقول بعث منك هذه الجارية المتقبة التي بين ايدينا وكذلك العين الغايب المشار الى مكانه واس في ذلك المكان بذلك الاسم غير ما سمى فالتكلم معلوم باسمه والعين معلوم مقدورة التسليم فيصح بيعه كالمرئ وهذا معنى قول صاحب النهاية يعني شياً مسمى موصوفاً او مشارا اليه الى مكانه وليس فيه غيره بذلك واما بدون ذلك الاسم مثل ان يقول بعثك ما في كى فقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الاصح وقال بعضهم لا يجوز يؤيده ما في الفصل الثالث من جامع الفصولين شرط كون المبيع حاضرا موجودا مهيا مقدور التسليم وما في المبسوط من ان الاشارة اليه والى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه او الى مكانه لا يجوز بالاجماع وقيل عليه ان ما ذكر في المختبرات في باب الاعتكاف وبيع ويشترى فيه بلا احضار مبيع يدل صريحا على ان حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط لكن رد عليه ان قضية يحكم جابر بن مطعم وعثمان وطلحة رض في بيع الارض الكائنة في البصرة يدل صريحا على عدم اشتراط حضور المبيع وان اوردوها صاحب انهداية دليلا على عدم ثبوت الخيار للبائع فليتظر فيها **قوله** خلافا للشافعي فانه لم يجوز حكى ان عيسى ابن ابان رأى الشافعي يشرب الفقاع واخذ ضجرته فقال انت امام المسلمين شربت حراما فقال اجوز في الاشياء الخسيسة **قوله** الى ان يوجد مبطله يعني غير موقت بالزمان فيجوز له الفسخ في جميع عمره مالم يسقط بعد الرؤية بقول او فعل يدل على الرضاء بالبيع وقيل موقت بوقت امكان الفسخ بعده حتى لو وقع بصره عليه ولم يفسخ سقط حقه لانه خيار تعلق بالاطلاع على حال المبيع فاشبهه الرد بالعيب والاصح عندنا هو الاول **قوله** لكن لو فسخ جواب موأل تقديرة اولم يكن له خيار قيل انه الرؤية لما كان له حق الفسخ قبلها لانه من فروع ثبوت الخيار له كالقبول فكان

الرؤية معلقا بها فلا يوجد قبله وتقرر الجواب ان نفوذ الفسخ بحكم انه عقد غير لازم لانه لم يقع مستحكما فاختار فسخه لضعف فيما لا يرى ان كل واحد من العاقدين في عقد الوديعة والعارية والوكالة يملك فسخا باعتبار عدم لزوم العقد وان لم يكن له خيار لاشترطا ولا شرعا بخلاف الرضاء فانه ثابت بمقتضى الحديث فلا يجوز اثباته على وجه يؤدي الى بطلانه اعترض على هذا الجواب بان عدم لزوم هذا العقد باعتبار الخيار فيه وملزوم الخيار والخيار مطلق بالرؤية لا يوجد بدونها فكنا ملزومها لان ما هو شرطه للزوم فهو شرط للملزوم **قوله** لا يكون له الخيار وكان الاعظم يقول اولا للبايع الخيار قياسا على خيار العيب فانه لا يختص بجانب المشتري بل اذا وجد البايع الثمن زيغا فهو باختيار انشاء جوزه وانشاء رده كالمشتري اذا وجد المبيع معيبا لكن العقد يفسخ برده المبيع ولا يفسخ برده الثمن لان المبيع اصل دونه وعلى خيار الشرط فانه يصح من الجانبين كما تقدم واستدل عقلا على قوله الاول بان لزوم العقد تمام الرضاء والاى من جهة البيع وشبوتاى من جهة الشراء وتعممه لا يتحقق الا بالعلم باوصاف المبيع وذلك بالرؤية فان بها يحصل الاطلاع على دقائق لا تحصل بالعبرة فلم يكن البايع راضيا بالزوال فيكون العقد غير لازم من جهته فله الفسخ وعلى قوله الثانى المرجوع اليه المقرر عليه ان خيار الرؤية متعلق بخصوص الشراء لقوله عليه السلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه فلا يثبت دونه كذا في الثانية **قوله** ويبيطله وخيار الشرط اقول لعله انما عدل عن قول صاحب الهداية وما يبطل خيار الشرط يبطل خيار الرؤية هر با عن ورود الاشكال الذى نقله الشيخ الاكمل حيث قال قيل بشكل على هذا الكلى مسئلتان احديهما انه لو اشترى دارا لم يرها فبيعت بجنبها دار فاخذها بالشفعة لم يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية وبطل خيار الشرط والثانية اذا عرض المبيع بشرط الخيار على البيع يبطل خيار الشرط ويبطل خيار الرؤية والمسئلتان في تساوى قاضحان واجيب بان الاشكال ليس بوارد لانه قال وما يبطل خيار الشرط من العيب او تصرف يبطل خيار الرؤية وهو ليس بكلى مطلقا بل مقيد بان يكون تعيبا او تصرفا يعنى في البيع او الاخذ بالشفعة والعرض على البيع ليسا متعلقات فلا يكونان واردين والمساومة اى العرض على البيع **قوله** الى وجه الامة قيد الامة اتفاق فان الحكم في الغلام كذلك لانه ذكر في الايضاح ان المتبر في العبد والامة النظر الى الوجه لان سائر الاعضاء فيهما يتبع له الا يرى ان القيمة متفاوتة بتفاوت الوجه مع التساوى في سائر الاعضاء وان النظر الى ما عداه لا يبطل الخيار **قوله** وكفلها وهو بفتح الكاف والقاء الرفع والعجز وهو بالفارسية سرن كذا في الصحاح والمستورد او بالقيض وانما لم يقتصر على ذكر لفظ الوكيل الشامل

لتوعيه لان اسقاط نظر الوكيل بالتبعض مختلف فيه فصل بينهما اشعارا باختلاف
 حكمهما قوله بخلاف الرسول فان وظيفة تبليغ الرسالة وصاومعيرا يده للمرسل فكان
 الى المرسل اتمامه فلا يكفي نظره بالاتفاق سواء كان رسولا للتبعض او لشرائه ولهذا أطلق
 الرسول ولم يقيد بالتبعض كذا في التبيين واما الوكيل فوض اليه التصرف ليكمل برأيه
 ولهذا يجوز سلب اسم الوكيل عنه قال الله تعالى خطابا بالرسول غم وهو الذي قل لست
 عليكم بوكيل وقيل في الفرق الصوري بينهما صورة التوكيل ان يقول المشتري لشريه
 كن وكيلًا عني وصورة الارسال ان يقول كن رسولًا عني واما لفظ امرتك بقبضه قبل
 مختص بالرسالة وقيل مشترك بينهما **قوله** لا يملك الخصومة بخلاف الوكيل
 فيه نظر لان هذا صريح في ان الوكيل يقبض العين المرئي بملك الخصومة وشيئ في باب
 الوكالة بالخصومة ان الوكيل يقبض العين لا يملكها فامل **قوله** لا بالنظر فلا يستطع نظره
 خيار الرؤية المشتري **قوله** وبيع الاعمى اقول او قال وصح عقدا لا عي لكان مع شموله لنوعيه
 اخصر والاعمى اعم من ان يكون اكاه او كان اصير اعمى وصح عقدهما عندنا وعقد الثاني
 فقط عند الشافعي ولعل وجه التعرض لخصوص عقد الاعمى مع دخوله تحت قوله عم من
 اشترى شيئا لم ير فله الخيار توهم انتفاء الخيار الناشئ من عدم الرؤية عن الاعمى بناء على ان
 قوله عليه السلام لم يره سلب وهو يقتضي تصور الايجاب وهو انما يكون في البصير
 فعلم بصحة عقده مستدلا بمعاملة الناس العيان من غير تكبر فان ذلك اصل في الشرع
 بمقالة الاجماع لا بالحديث حتى يرد التسوهم المذكور وهذا مما يمكن ان يستفاد
 من تقرير الاكل **قوله** مشتريا انما صرح بالاحتراز عن خيار العيب وقد افاده قيل هذا
 قوله لا لباعه نقيا لتوهم كون ذلك مختصا بالبصير والاعمى خيار الرؤية ولو باعنا **قوله**
 ويسقط الخيار بحسه وهو بفتح الجيم والسين المهملة المشددة المس وزنا ومعنى قيل
 كون هذه المذكورات مسقطا مشروطة بوجود الجس وامثاله منه قيل الشراء
 واما اذا اشترى قبل ان يحبس فلا يسقط خياره به بل يثبت باتفاق الروايات لما روينا
 وبعد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح كذا في التبيين **قوله**
 فالقول للبائع الا اذا بلغت المدة فانه يحسب يكون القول للمشتري لان الظاهر شهدة فان
 الشيء يتغير بطول الزمان ومن شهدة الظاهر فالقول قوله حتى لو كانت جارية شابة
 رانها ثم اشتراها بعد ذلك بعشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول قول
 للمشتري **قوله** الزط جيل وهو بكسر الجيم بمعنى الصنف يقال الترك جيل والروم
 جيل ونحوهما كذا في الصحاح **قوله** يوجب تفريق الصنف وهي ضرب البدن على
 اليد في البيع والمبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه والعقد محتاج الى بيع وممن وبيع

لنوعيه لان اسقاط نظر الوكيل بالتبعض مختلف فيه فصل بينهما اشارا بالاختلاف
 حكمهما قوله بخلاف الرسول فان وظيفة تليغ الرسالة وصاوميرا يده للمزمل فكان
 الى المرسل امامه فلا يكتفى نظره بالاتفاق سواء كان رسولا للتبعض او للشراء وانه قد اطلق
 الرسول ولم يفيد بالتبعض كذا في التبيين واما الوكيل فوض اليه التصرف ليكمل برأيه
 ولهذا يجوز سلب اسم الوكيل عنه قال الله تعالى خطايا بالرسول غم وهو الذي قل لست
 عليكم بوكيل وقبل في الفرق الصوري بينهما صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره
 كن وكلاء عني وصورة الارسال ان يقول كن رسولا عني واما اللفظ امرتك بشئ فقبل
 مختص بالرسالة وقبل مشترك بينهما **قوله** لا تلك الخصومة بخلاف التوكيل
 فيه نظر لان هذا صريح في ان الوكيل يتبعض العين المرثى بملك الخصومة ومعنى في باب
 الوكالة بالخصومة ان الوكيل يتبعض العين لا بملكها فامل **قوله** لا بالنظر فلا يسقط بنظره
 خيار الرؤية المشتري **قوله** وبيع الاعى اقول او قال وصح عقد الاعى لكان مع ثبوت نوعيه
 اخصر والاعى اعم من ان يكون اياه او كان اياه ثم اعى وصح عقدهما عندنا وعقد الثاني
 فقط عند الشافعي ولعل وجه التعرض لخصوص عقد الاعى مع دخوله تحت قوله اعم من
 اشترى شيئا لم ير فله الخيار توهم انتفاء الخيار الناشئ من عدم الرؤية عن الاعى بناء على ان
 قوله عليه السلام لم يره سلب وهو يقتضي تصور الايجاب وهو انما يكون في البعير
 فتحكم بصحة عقده مستدلا بمعاملة الناس العيان من غير تكبر فان ذلك اصل في الشرع
 بمقالة الاجماع لا بالحديث حتى يرد التوهم المذكور وهذا مما يمكن ان يستفاد
 من تقرير الاكمل **قوله** مشتريا انما صرح بالاحتراز عن خيار العيب وقد افاده قيل هذا
 قوله لا لباعه نفيًا لتوهم كون ذلك مختصا بالبصير والاعى خيار الرؤية ولو بايعا **قوله**
 ويسقط الخيار بحسه وهو بفتح الجيم والسين المهمة المشددة المس وزنا ومعنى قبل
 كون هذه المذكورات مسقطنة مشروطة بوجود الجس وامثاله منه قبل الشراء
 واما اذا اشترى قبل ان يحبس فلا يسقط خياره به بل يثبت باتفاق الروايات لما روينا
 وعده الى ان يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح كذا في التبيين **قوله**
 فالقول للبايع الا اذا بعت المدة فانه يحكم بالقول للمشتري لان الظاهر شهدة فان
 الشئ يتغير بطول الزمان ومن شهده الظاهر فالقول قوله حتى لو كانت جارية شابة
 رها ثم اشتراها بعد ذلك بعشر ين سنة وزعم الباع انها لم تتغير فالقول قوله
 للمشتري **قوله** الزط جبل وهو يكسر الجيم بمعنى الصنف يقال الترك جبل والروم
 جبل ونحوهما كذا في الصحاح **قوله** يوجب تفريق الصفقة وهي ضرب اليد على
 اليد في البيع والمبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه والعقد محتاج الى بيع ومكن وبيع

ومشترو بيع وشراء و باتحاد بعض هذه الاشياء مع بعض وتفرقها يحصل اتحاد الصفقة
وتفرقها فانما اتحاد الجميع اتحاد الصفقة وكذا اذا اتحد سوى المبيع بقوله بعتهما بمائة فقال
قبلت واتحاد الجميع سوى الثمن لا يتصور فيكون مع تعدد المبيع كان قال بعتهما هذا منك
بمائة فقال قبلت احدهما بعين والآخر باربعين وذلك صفقة واحدة ايضا واتحاد
الجميع سوى البايع كان قالا بعنا هذا منك بمائة فقال قبلت بوجب اتحاد الصفقة واتحاد
الجميع سوى المشتري كان قال بعته منك بمائة فقالا قبلنا كذلك وتفرق الجميع بوجب
تفرق الصفقة وتفرق المبيع والثمن ان كان يتكرر لفظ البيع فكذلك وكذا تفرقهما
بتكرير لفظ الشراء هذا كانه قياسا واستحسانا واما اذا تعدد البايع مع تعدد الثمن
والمبيع بلا تكرير لفظ البيع وكذا تفرق المشتري مع تفرق المبيع والثمن بدون تكرير
لفظ الشراء فيوجب التفرق قياسا واستحسانا وفيه لا يوجب على قول الاعظم ويوجب
على قول صاحبه كذا في الاكلمية

باب خيار العيب

قوله صفة العيب وانما وصفه به اشارة الى ضابطة كاية يعلم بها العيوب الموجبة للخيار
على سبيل الاجمال والافهم في الاصل ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة فانه لا يوجب
الخيار اصلا قوله ولو الى مادون سفر سواء كان من المولى او من رجل كان عنده باذن
مولاة بلجارة او اعادة او ودبعة بخلاف اباقة من الفاصب الى المولى او الى غيره بقدر
صدم العلم بمنزل المولى او عدم القدرة على الرجوع اليه فانه ليس بعيب قوله وسرقه
صغير يعقل اى سواء كانت من المولى او من غيره الا ان يسرق منه شيئا من جنس
الماكولات للاكل فانه لا يعد عيبا قوله لان سرقه صغير لا يعقل اى لا يأكل ولا يشرب
وحده اقول المتبادر من تخصيص التعرض بالسرقة اختصاص العيب في الصغير
بها وليس كذلك بل شامل لجميع الثلاثة المذكورة كما صرح به في المغربات اللهم الا ان يحمل
عبارة المتن على الاكتفاء باحدهما كما في قوله منصلا بهذا فلو سرق عندهما وقدر وقع
في بعض نسخ المتن والسرقة من الصغير يعقل في تعلق حرف الجر بجميع المذكورات
في غاية الظهور وبالجمل فخصيص الشارح آب من التوجيه الوجه قوله بالغ عيب آخر
اى تلك الثلاثين بالغ عيب آخر لان سببها في الصغير حب اللعب وضعف المانة وقلة
المبالاة وفي الكبير خبث الباطن وداء في البطن واختلاف السبب يدل على اختلاف
السبب قوله والمجور مقدم نحو في الدار زيد والحجرة عمرو كما تقر في كتب النحو
قوله فلو سرق عندهما وكذا آبق او بال في القرائن وكذا لو وجدت بعد البلوغ
عندهما معا يجوز رد ايضا قوله عيب ابداء معناه ان الجنون فاق العيوب المذكورة

في عدم اشتراط اتحاد الخاتين لان السبب في الخاتين واحد اذ هو فساد الباطن فاذا
جن في يد البائع يوما او ساعة ثم عاوده عند المشتري في كبر يرده وليس مضام ان المعاودة
في يد المشتري ليست بشرط كما ذهب اليه الحلواني بناء على ان آثاره لا يرتفع
وذلك جاز لان الله تعالى قادر على ازالته بحيث لا يتسع من اثره
شيء والاصل في العقد الزوم ولا يثبت ولاية الا بالمعاودة وهو المذكور
في الاصل والجامع الكبير كذا في العناية قوله والبحر بفتحى الباء الموحدة والخاء
المججمة رايحة متقرة من الغم وكل رايحة ساطعة فهي بخير ماخوذ من بخار القدر كذا
في البيضاية نقلا من المهره قوله والذفر بفتحى الدال المهملة والغاء رايحة موزية
يجب من الابط كذا في المبسوط قال في المغرب بعد ذكره في المبسوط واما الذفر بالذال
المججمة فبفتحى الحاء لا غيره وهو حدة ازايحة ومنه المسك الاذفر وابط زفراء ومراد
الفقهاء في قواهم البحر والذفر عيب في الجارية هذا زبدة ما في الكفاية قوله والزنا
والولد منه واما كون الزنا محلا للاستفراش فظ واما كونها ولد الزنا فلان المقصود
الاصلي منها الاستيلاد والولد تغير بالام التي هي ولد الزنا كذا في الدراية قوله لافيه
اى لا يكون هذا الاحوال الاربعة عيا في الغلام الا ان يكون التثاقضا بحيث يمنع
الترب من الولي او يكون صدور الزنا منه عادة اكثر من مرتين اعلم انهم قالوا ان الرد
في العيوب كلها مشروط بالمعاودة عند المشتري الا الزنا في الامة فانه لو اشترىها بالغة
وقد كانت زنت عند البائع فلم يشتري ان يردّها وان لم يكن عنده كذا في التبيين قوله
فله نقصانه لارده الخ وطريق معرفته ان يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب فيه فان كان
ما بين العيتين العشر رجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر رجع به ولا يرد المبيع
لتضرر البائع لخروجه عن ملكه بلا عيب حادث وعوده معيابه فان قيل اين قولكم
الاضاف لا يقابلها شيء من الثمن اجيب بانها اذا صارت مقصودة بالتناول حقيقة
او حكما كان لها حصنة من الثمن وههنا كذلك قوله كسوب شراء اى امثال ماله نقصانه
لارده فيه ثوب شراء الخ لا يقال البائع يتضرر بده معيابه والمشتري بعدمه فكان
الموجب ترجيح جانب المشتري في دفع الضرر لان البائع غره بتدليس العيب لانا نقول
لا يمنع عصمة المال كالفاسد فكان في شرع الرجوع بالعيب يظهر بهما وفي الزام الرد
بالعيب الحادث اضرار للبائع لا يفعل بغيره وفي عدم الرد وان كان اضرار للمشتري
لكن يعجز بما يضره فكما سواء فاعتبر ما هو نظير بهما الا اذا قال البائع انا قبله كذلك
فانه ذلك لان الامتناع عن الرد كان لحقه وقد رضى به فكان استقاطا لحقه فان قيل
بالفرق بين هذه الميثة وبين ما اذا اشترى بغير اقرره فلما شق بطنه وجعل ما معه فاسدة فانه

لا يرجع بنقصان العيب عند الاعظم اجيب بان التمر افساد للمال بالية بصيرورة
 البصر عرضية لانتق والنقصان ولهذا لا يقطع يد السارق بسرقة فيختل معنى قيام المبيع
 قوله فالمشتري بائع يكون حابسا اشار بتقديم الطرف الى ان المانع للرجوع
 هو انحصار سبب الخس في البيع اما اذا عرض له قبل البيع عارض يمنعه عن اخذ البائع
 الاول معيبا فله الرجوع قوله اذا قبل البيع لم يكن للبائع والاصل فيه في حبس
 هذا ان كل موضع له حق ردها يرضى البائع فانما باعها المشتري لم يكن له ان يرجع
 بنقصان عيبها وفي كل موضع لم يكن له ان يردّها وان رضى البائع فببها اياها لا يمنعه
 من الرجوع بالنقصان لان تعذر ارجاعها هنا بمعنى حكمي دون بيع المشتري اياها وفي الاول
 تعذر ارجاعه ببيع المشتري فكان حبسها عنده ويريد الرجوع كذا في حواشي الهداية
 قوله او لم يرد عنده قبلها اقول لنساقه بحث لان لفظة قبلها مع كونها تكرارا قبلها
 فيما قبلها يتبادر منها ان يكون احترازا عن الموت بعد رؤية العيب القديم فيلزم
 عليهم ثبوت حق الرجوع فيه وليس كذلك لانه لا فرق في خصوص الموت بين القبل
 والبعث في ثبوت حق الرجوع كما صرح به الشارح بعد هذا حيث قال بخلاف الموت
 بعد رؤية المبيع فان حق الرجوع فيه ثابت والاصل فيه ان الملك ينتهي بالموت
 وامتناع رده على البائع حكمي لا بفعل المشتري فلا يمنع الرجوع بالنقصان وان كان
 بعدها قوله والاعتناق مجازا لا بطله ايضا والتدبير والاستيلاء بمنزلة الاعتناق
 لان النقل الى ملك البائع تعذر بآراء بالامر الحكمي مع بقاء المحل والملك قبل عليه كيف
 يكونان كالاغتياق وهو منتم للملك دونها اجيب بان الامام يحتاج اليه لتقرير الحكم
 بجعل ما لم يكن كائنا وهما الملك مقرر فلا حاجة اليه كذا في العناية قوله فلا رجوع
 بالنقصان فيها بمعنى المسائل التي ابتدأت بقول المص وان اعتقه على مال من اراد
 التفصيل فلينظر في الهداية وشروحها التي كتبناها في حاشية هذه الرسالة قوله
 وان شرى بيطا بكسر الياء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتانية جمع بيضة الطائر
 والقياء وهي بكسر القاف وتشديد التاء المثناة فأكهة معروفة والخيار بكسر الخاء
 المعجمة فارسي مرب قد كذا في المغرب قوله او جوز اي شيئا من الفواكه قوله فكسر اي غير
 عالم بالعيب القديم لان الكسر بعد العلم به عيب حادث ورضاه بالقديم قوله فوجد قاسدا
 بان كان منتا او مرا او خاليا عن اللب بحيث لا يصلح لاكل الناس والدواب في المتع به
 بان يصلح لما ذكر او وجد قليل اللب فتح كان من الصوب لامن الفساد كذا في العناية قوله
 وكل ثمة في غيره اي غير المتع ويرده على البائع اذا لم يأكل منه شيئا بعد مذاقه وان
 اكل منه صار راضيا به لكن هذا لا بد ليس بحكم الرد بالعيب بل لئلا يطلان البيع اذا لم يبيع
 ليس بمال لانه ما ينتفع به اما في الخال او في النخال والمذكور ليس كذلك قالوا هذا ما

يستقيم في اليض وفي الجوز اذا لم يكن لقشره قيمة اما اذا كان له قيمة كافي مواضع الزباجين
فوجده خاليا فقبل يرجع بحصة اللب ويصح العقد في القشر وقيل يرد القشر ويرجع
بكل الثمن لان مالبة الجوز قبل الكسر باعتبار اللب دون القشر فاذا لم يتفقد بلبه فان محل
البيع فيطل البيع وان كان للقشر قيمة والجواب في القشار وغيره كالجواب في الجواز
وقالوا في ييض الثعامة اذا وجدته فاسدا بعدا لكسر يرجع بنقصان العيب لان مالبة
باعتبار القشر بخلاف غيره كذا في الكافي وفي شروح الهداية **قوله** يعيب بقضاه
الحق قوله بقضا متعلق يرد بعدما تعلق به قوله يعيب يعني ان قبول المبيع المرادود بالعيب
اما ان يكون بالقضاء او لافق الاول سواء كان باقرار او بيعة او نكول لانه ان يرد على بائعه
لا فسخ من الاصل فجعل البيع الثاني كأن لم يكن والبيع الاول قائم فله الخصومة والرد
بالعيب وفي الثاني ليس له ان يرد لانه اقامة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو البايع الاول
هذا اذا رد المشتري الثاني على الاول بعد القبض اما اذا كان قبل القبض فلا فرق بين
ما كان الرد به قضاء او بغيره لان الرد قبل القبض بالعيب فسخ من الاصل في حق الكل
فصار كالد بخيار الشرط والرؤية **قوله** فلا يكون له ولاية الرد الى البايع الاول اي لم يكن له
ان يختصمه وان كان ارد بغير قضاء يعيب لا يحدث مثله كالا صبح الزايد فضلا عما يحدث
مثله كالتقروح والامراض وان كان قد يتوهم ان العيب اذا كان مما لا يحدث وقد رده
بغير قضاء فله ان يرد على بائعه للتيقن بوجوده في بداي البايع والصحيح هو الاول هذا اذ بيعة
ما في الهداية والعناية **قوله** وقد قيل حاصله ما ذكر في حقايق المنظومة حيث قل
موضع الخلاف دعوى وجود العيب عند البايع الاول اذ لو اقام بيته انه كان عند المشتري
الاول ليس للمشتري الاول ان يخاصم بائعه اتفاقا فانه ما جعل مكفيا في اقراره بكونها
سليمة عند البايع الاول **قوله** اقول فيه نظرون نحن نقول منشأ هذا النظر قول الشارح وقد قيل
وقد عرفت حاصله وحاصل النظر ان يقال لما كان القضاء والبيعة غير واردين على البايع الاول
بل على الثاني قال الدعوى الاولى الى الثانية فكما لا مجال للمخاصمة في الثانية لفقدان
المكاتب في سلامة عند البايع الاول فكذا في الاول لهذه الالة بعينها رجوعها اليها
فالفرق بينهما بتجوز المخاصمة وعدمه تحكم محض اذا عرفت حاصل هذا النظر ومورده
على ما لخصناه مما جزمتم بعدم وروده عليه **قوله** لان ما يدعيه على الغايبة الخ تعطيل
لعله ولا على تأييده يعني اذا القضاء على الغايبة واقامة البيعة عليه لا يصح ان لا يحضرة
تأنيده وهو على ثلاثة انواع حقيقي يكون بامره واتايته وهو الوكيل وشرعي وهو الوصي
الذي نصبه القاضي وحكمي وهو ان يكون تيانة الحاضر عن الغايبة حكما بان كل
مليح على الغايبة سببا لما يدعي على الحاضر على كل حال وهو بحيث لا ينطق فتي هذه

الحالة يقتضيه الحاضر خصما عن الغائب ويقضى عليهما جميعا كما اذا ادعى على رجل
انه كفل عن فلان بما يجب له عليه واقر المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق فقام المدعى
اليثنته عليه انه وجب له على فلان انف درهم فانه يقضى بها في حق الكفيل الحاضر
وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره وكل من هذه الاتواع
منتفها هنا اما الاولان فلان علم كون المشتري الاول وكيل من البايع الاول ولا وصيا
من جانب القاضى فتفى عن البيان واما الثالث فلان العيب الذى ادعى المشتري الثانى
على البايع الاول الغائب لا يكون سببا لازما لما ادعاه على المشتري الاول الحاضر
لان العيب المذكور قد يتحقق ضد البايع الاول ولا يتحقق عند المشتري الاول
كما فى المعايير المتزايلة وقد يكون متحققا عندهما معا بحيث يكون الاول سببا لثاني
كما فى المستمرة مثل الاصبع الزايد ولزوم السببية شرط النيابة الحكيمة كما صرحوا به
جوابه قال شراح الهنداية واما اذا لم يكن المدعى على الغائب سببا لازما للمدعى
على الحاضر بل قد يكون وقد لا يكون ككر جل جاء الى امرأة الغائب وقال ان
زوجك وكلنى بان انتقل اليه فقامت اليته ان زوجها طلقها ثلثا بقصر يد الوكيل عنها
ولا يقضى بالطلاق لان المدعى شأن الطلاق وقصد يد الحاضر والطلاق قد يتحقق ولا
يوجب انزال الوكيل بان لا يكون هناك وكالة وقد يتحقق موجبا للانزال بان وجد بعد
الوكالة فلا يكون انزال الوكيل حكما اصليا لا طلاق فكان سببا من وجه دون
وجه قلنا انه يقضى بقصر يد الوكيل ولا يقضى بالطلاق عملا بهما وانما اطنا الكلام
فى هذا المقام قاه من منزال اقدام الخواص فضلا عن العوام من اراد زيادة الاطلاع
على تفصيل هذه الكلمات فليتظر فى ادب القاضى من هذا الكتاب وسائر المعبرات
قوله فله وجه قيل وله وجه آخر غير ما ذكره الشارح وهو نصب يقيم عطف على
يخلف بشرط ان يكون ليقوم معنى آخر مغاير لمعنى يخلف مقدر فى نظم الكلام
بمعونة المقام فيكون تقدير الكلام هكذا فان قبض مشرية فادعى عيا لم يجبر المشتري
على دفع الثمن ولم يجبر البايع على قبول المبيع حتى يخلف بايمه او يقيم يثنته فخذف
اكتفاء بدلالة او يقيم عليه بطريق الالف والنشر التقديرى كما ذهب اليه بعض
المفسرين فى تفسير قوله تعالى يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نخسا ايمانها لم تكن
آمنت من قبل او كسبت فى ايمانها وقال الاكل ان هذا من باب علقتهما بتاوما بارد تقديره
وسقيتها ماء باراد ونحن نقول لا ريب ان استصعاب الشارح نصب او يقيم بناء
على خصوصية تركيب المعنى واما باب ارتكاب التعملات فى التقديرات فواسع
لا يضيقه ما ذكر بوجه من الوجوه قوله فينهي عدم الجبر الخ قيل اذا انتهى

عدم الجبر يتحقق الجبر لامتناع ارتجاع النقصين اقول هذا في الدلالة على عدم تصور
المقام بحيث تعرض من انتفاء من ليس له ادنى محيز من العوام **قوله** ثم حلف بايمه
واعلم ان التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطردا في جميع المسائل الا في دعوى
الابق وانسرفه والبول في انراض تحلف على البتات لان البائع يدعى تسليم المبيع
سليما كما التزمه فالاستحلاف يرجع في المعنى الى فعل نفسه **قوله** يحلف بايمه عندهما
انك ما تعلم وانما يحلف البائع منها بالعلم لانه على فعل الغير الذي هو العبد بعد وجود
التسليم فان حلف لم يثبت وان نكل يثبت فيحلف بعده على البتات على انه لم يكن عنده
للرد **قوله** لان اليمين لا يتوجه الا الى قول الزايح وقيل لا يحلف لان التحليف شرع
لدفع خصومة محققة لا لانشائها ولو حلف البائع ههنا لا يقطع الخصومة بينهما بل
يتحقق خصومة اخرى فانه متى نكل عن اليمين يتحقق العيب للحال فيحدث بينهما ان
هذا العيب هل كان عند البائع ويحتاج الى استخلافة مرة اخرى **قوله** فالتقول للقابض
لانه اعرف بما قبض ومنكر لقبض الزايد **قوله** على ما مر بل ههنا اول لان كون المبيع
شئين اشارة ظاهرة على ان المقبوض كذلك لان العقد عليهما سبب مطلقا لقبضهما
قوله قبل القبض لا يجوز لان لقبض شيئا بالعقد من حيث ان القبض يثبت ملك
التصرف وملك اليد كما ان العقد يثبت ملك الرقبة والغرض من ملك الرقبة ملك التصرف
وملك اليد فالنفريق في القبض كالنفريق في العقد فكما اوقال يمتنع منك هذين العبدان فقال
قلت احدهما لم يصح فكذا هذا **قوله** وبعد القبض يجوز وقال زفر لا فرق بينه
وبين التفريق قبل القبض لانه لا يعرى عن ضرر اذا العادة جرت بضم الجيد الى الردي
فانه ما قبل ان قبض بجماع دفع الضرر ولنا ان اذا قبضهما جيا قصدت الصفقة والتفريق
بعده غير ضار قبل هذا الاختلاف في شيئين يمكن افراد احدهما بالانتفاع كالعبدان اما
انما يمكن كزويج الخف ومصراحي الباب فانه يرددهما او عسهما **قوله** والاستحقاق
لا يمنع الخ جواب سؤال تقديره ان يقال انتفاء الخيار في رد ما بقي يستلزم تفريق الصفقة
قبل التمام لان تمامها بالرضا والمستحق لم يكن راضيا وتوجيه الجواب ان الاستحقاق
لا يمنع تمامها لانه برضاء العاقد لا للمالك لان العقد حق العاقد فتمامه يستدعي تمام
رضاء ويا لاستحقاق لا يفتي ذلك **قوله** هذا اي كون الاستحقاق لا يوجد خيار
الرؤية يرشدك هذا الى ان تمام الصفقة يحتاج الى رضا العاقد وقبض المبيع وانتفاء
احدهما يوجب عدم تمامها **قوله** واما الثوب يعني اذا كان المبيع ثوبا وقد قبضه
المشتري ثم استحق بعض الثوب فلم يشتري الخيار في رد ما بقي لان التخصيص في الثوب
عيب لانه يضر في ماله والانتفاع به واعتراض عليه بان الاستحقاق عيب جديد حدث

في يد المشتري ومثله يمنع الرد بالعيب وجوابه انه ليس بحادث في يده بل كان في يد البائع
حيث ظهر الاستحقاق **قوله** ومداواة المعيب اي هي رضا بالعيب الذي يداويه لا يعيب آخر
لان الرضا يعيب لا يستلزم الرضا بالآخر **قوله** ولا بد له منه لصعوبة الدابة لكونها شومسا
لا يمنع القابض او لجزا الركب عن المشي لضعف او كبر او نحو ذلك واعلم ان هذا القيد
مختص بما اذا كان الركوب للسعي او الشراء اما الركوب للرد فلا فرق فيه بين ان يكون
منه بد او لا لان في الركوب ضبط الدابة وحفظ لها من حدوث عيب آخر **قوله** الرد
في صورة القطع المتبادر من هذا الاسلوب تعين الرد في هذه الصورة مع ان له ان يمسك
ويرجع بنصف الثمن عند الاعظم لان اليد من الادنى نصفه فتأمل **قوله** بمنزلة العيب
فتمرة الخلاق تظهر فيما اذا اشترى وهو عالم بوجوب القتل او القطع لا يبطل حقه
منه لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ويبطل عندهما لان العلم بالعيب رضاه كذا
في التبيين **قوله** كما اذا اشترى حاملا اي ولم يعلم بالحمل وقت الشراء والقبض فقات اه
قوله بخلاف الحمل بجواب تسامى لا عظم عما قال في مسألة الحامل يعني سلمنا ان المسئلة
كما قلنا في الجواهر ليس بهالك وهو مختار الشارح بناء على ان السبب الذي كان عند البائع
يوجب انفصال الولد لاموت الام بل الغالب عند الولادة السلامة وفيه جواب
منه ايضا وهو ان ما ذكره قواهما واما عنده فالمشتري يرجع على البائع بكل الثمن
اذا مات من الولادة كما هو مذهبهم فيما اذا اقتصر من العبد المشتري **قوله** عند ابي
يوسف اقول التخصيص به ههنا وفي الهداية يشعر بعدم اتفاق الاعظم معه مع
ان الاكمل صرح باتفاقهما حيث قال البيه بشرط البراءة من كل عيب صحيح سمي
العيوب وعددها او لاعلمه البائع او لم يعلمه وقف عليه المشتري او لم يقفه اشار اليه
اولا لموجودا كان عند العقد او القبض او حدث بعد العقد قبل القبض عند ابي حنيفة
وابي يوسف رجح في رواية وقال محمد سرح لا يدخل الحادث قبل القبض وهو رواية عن ابي
يوسف **قوله** هذه البراءة احتراز عما لو قال يمت هذا العين على اني بري من كل
عيب به فانه لا يبرأ من الحادث بالاجماع لانه لما قال به اقتصر على الموجود كذا في العناية

باب البيع الفاسد

قدم الصحيح بنوعيه من اللازم كما ترى لكثرة وقوعه بتعدد اسبابه اولانه اعم من الباطل
لانه موجود في الفاسد والباطل بخلافه فانه ليس بموجود في الفاسد فكان هذا
التلقيب نظير تلقيب باب اوقات ذكر فيها الصلاة ثم بداء بقوله ولا يجوز صلوة الخ
لكون الكراهة اعم محلا من عدم الجواز كذا في النهاية وقد جعل في البراية الفاسد
شاملا للمكروه ايضا وهو ما يكون مشروعا باصله ووصفه لكن جاوره شيء آخر منه

عنه فكان الفاسد شاملا لكل لان الفاسد فانت الوصف والباطل فانت الاصل
 والوصف المكروه فانت وصف الكمال فيكون فوات الوصف موجوبا في الكل
 وكل ماورث خلا في ركن البيع فهو مبطل وماورثه في غيره كالتسليم والتسليم
 الواجبين به والانتفاع المقصود منه وعدم الاطلاق عن شرط لا يقتضيه وغير ذلك
 فهو مقسد وعلى هذا يفصل المسائل المذكورة في الشرح حيث قال فيخرج التراب
 ونحوه الى قوله حنف انفق لانعدام الركن وهو مبادلة المال بالمال لان هذه الاشياء
 لا تعد مالا عند احد ممن له دين سماوى كذا في العناية **قوله** بالثمن متعلق ببيع مال غير
 متقوم كما يدل عليه شرح الشارح **قوله** يجري فيه التناقص وهو الرغبة وضده الابتذال
 وعدم الاهتمام **قوله** حنف انفق اي مانت بالخلق وهو بالغارسي خفه كرمين **قوله**
 اي بالدرهم او المنا نير فالبيع باطل اي لا يفيد ملك الخمر ولا ما يقابلها **قوله** فالبيع
 في العرض فاسد اي لا يفيد ملك الخمر ويفيد ملك ما يقابلها من البديل بالقبض لانه متى
 اشتراها بالدرهم فهي غير مقصودة لكونها وسيلة وانما المقصود الخمر وفي جملة
 كذلك خلاف المأمورية وهو اها انتها فيسقط التعرز اصلا فلا يقضى الى خلاف
 المأمورية فيكون ح باطلا بخلاف ما اذا اشترى الثوب بالخمر لان مشري الثوب يجعله
 خبيعا والخمر وسيلة وفيه اعزاز للثوب بدونها هذا زينة ما في الهداية وشروحها
قوله لان المدير محل للبيع اقول هذا دليل على قن الغير ايضا بالاولوية لان هذا المعنى
 فيه اظهر منه كما لا يخفى وحكم المكاتب وام الولد كالمدير لانهما داخلان تحت العقد
 لقيام الرق فيهما لان بيع المكاتب جائز برضاة على اصح الروايتين واذا قضى القاضي
 يجوز بيع ام الولد نفقة عند الاعظم وابي يوسف خلا فالحمد بناء على ان الاجماع اللاحق
 يرفع الاختلاف السابق عنده فيكون القضاء على خلاف الاجماع فلا ينفذ وهنهما
 لا يرفع فيكون القضاء في فصل مجتهد فيه فينفذ وموضعه اصول الفقه **قوله** الى وقف
 في الصحيح يعني ان ختم الوقف بالملك في البيع صح في الملك في الصحيح لان الوقف مال
 متقوم قابل للبيع ولهذا يضمن بالانلاف وقيل لا يصح كما في الحر مع العبد واعلم ان هذا
 في غير المسجد واما في المسجد فلا يصح في الملك المضموم اليه فلهذا لا يصح
 بيع قرية لم يستثن منها المساجد والمقابر **قوله** حتى يجب قيمته اشارة الى الفرق بين
 الفاسد والباطل باعتبار حكمه من رام التفصيل فليستظر في قول المص من
 هذا الباب فان قبض المشتري المشتري المبيع الخ وفي قول صاحب الهداية والباطل
 لا يفيد ملك التصرف **قوله** الا اذا دخل بنفسه استثناء من قوله صح يعني ان
 الخاطئين اذا كانت صغيرة يؤخذ من غير حيلة صح الا اذا دخل بنفسه ولم يصدر من

الصياد عمل كالسد ونحوه لا يجوز لعدم الملك فهو منقطع لان المستثنى منه هو المأخوذ
 الملقى فيها والداخل بنفسه ليس كذلك **قوله** ويكون فاسدا اذا كان بالعرض قبل
 عليه الظاهر ان السمك الذي لم يصد ليس بملك وكذا الطير في الهواء فينبغي ان
 يكون البيع بهما باطلا مطلقا كما صرح به الزاهد في شرح القدوري حيث قال
 اما اذا اجتمعت بنفسها فيهما باطل كيف ما كان لعدم الملك والاتقاني في غاية بيانه
 حيث قال اما اذا اجتمعت بنفسها من غير احتيال لاخذها فالبيع باطل لعدم الملك وان
 لم يستطعن الخروج واما الفرق الذي اعتبره الشارع بين كونه مبيعا بالثمن وكونه مبيعا بالعرض
 فماتفرده خاطره نظرا الى امر آخر **قوله** وسد مدخله وقيل لا يجوز ابيضا كطير
 دخل البيت فاغلق عليه الباب **قوله** كبيع الصيد قبل ان يصطاد يعني في بطلانه
 اذا كان بالثمن الخلق وفساده اذا كان بالعرض وأما بيع الطير الذي ارسله من يده
 بعد ان يأخذه ولا يقدر على اخذه وتسلمه بلا حيلة فينبغي ان يكون فاسدا مطلقا وكذا
 بيع الطير الذي يذهب ويعود الى البيت لاستئناسه بالآدمي كالحمام وهو ايضا
 لا يجوز في الظاهر لكن المفهوم من قاضي خان جواز بيعه اذا كان مقدورا للتسليم
 بلا تكلف كذا في النهاية ونحن نقول ان التخصيص بقاضي خان مشعر بعدم تجوز
 صاحب الهداية اياه مع انه صرح بجوازه في عدة مسائل حيث قال وفي الحمام الخ
 وان بعد ما اطلعت على هذه المخالفة وجدت صاحب النهاية يقول وكان صاحب
 الهداية اختار هنا حيث قال قريبا من ورقة والحمام اذا علم الخ والاكل تفسد
 صرح هناك بان موضعه عند قوله ولا يبيع الطير وانما ذكر ههنا اتباعا لصدور الشهيد
 في شرح الجامع الصغير لانه وضعه ثم وبالجملة كلام الاكمل لا يخلو عن نوع نقصان
 فليتأمل **قوله** وبيع الحمل والنتاج الحمل بمعنى المحمول والمراد ههنا ولد الحامل
 مادام في بطنه والنتاج مصدر نجت التافة بالضم ولكن اريد به ههنا ما سوف يجمعه
 ذلك الحمل فهو معنى المتزوج وكانوا يتعادون في الجاهلية ان يبيعوا حمل الحمل فابطله
 رسول الله صم بالتهى عنه كذا قالوا في الضرر وهو بفتح الصاد المعجمة وسكون الراء
 المهملة لكل ذي ظلف وخف من ذوات الاربع بمنزلة الثدي من الآدمي كذا فهم
 من الصحاح **قوله** مختلط بملك المشتري واختلاط المبيع بملك المبيع من ملك البائع
 على وجه يتعذر تمييزه مبطل للبيع **قوله** فهو فاسد وقد ذكر صاحب الهداية
 وجهين آخرين كل منهما يقتضي بطلانه الاول انه من اوصاف البيع لان ما هو
 متصل بالحيوان فهو وصف يخص بخلاف ما يكون متصلا بالشجر فانه عين مال
 مقصود من وجه فيجوز بيعه ولانه ثبت من اسفل فيختلط المبيع بغيره وهو مبطل فان

قيل القوام منصلة بالشجر وجاز بيعها اجيب بانها يزيد من اعلامها فلا يلزم
 الاختلاط حتى لو ربطت خبطا في اعلامها وتركتم ايما يتي الخيط اسفل مما في رأسها الآن
 الاعلى ملك المشتري وما وقع من الزيادة وقع في ملكه اما الصوف فان نموه من اسفله
 فاذا خضب الصوف على ظاهر الشاة ثم تركت حتى انما فالتخضوف يتي على رأسه
 لا في اصله فان قيل الفصل كالصوف وجاز بيعه اجيب بان الفصل وان امكن وقوع
 التنازع فيه من حيث القطع لا يمكن وقوعه من حيث القلع فيقطع واما القطع في الصوف
 فتمين اذ لم يعهد فيه القلع اى النشف فبعد ذلك يقع التنازع في موضع القطع **قوله**
 وجذع في سقف وهو بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة عماد من شجر يوضع في السقف
 للاحكام ولولم يكن الجذع مينا لا يجوز لزوم الجهالة على الضرر **قوله** ذكر قطعه
 اى موضع قطعه **قوله** بضره القطع كالقبض والعمامة احتراز به عن الكرباس
 وانما لا يجوز لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر لا يقال التزم الضرر برضاه لانا نقول التراءى
 بدون العقد غير معتبر والعقد لم يوجب عليه ضررا وفي الفوائد العقد مشروع والضرر غير
 مشروع فالعقد الذي فيه ضرر لا يكون مشروعا كالركب من الداخل والخارج هذا زيادة
 ما في الكافي والكفاية **قوله** وضربة القانص وهو بالقاف والنون والصاد المهملة الصاد
 من قنص اذا صادوا الشبكه بفتحى الشين المعجمة والباء الموحدة التى يصاد بها **قوله**
 بضرر بالشبكة مرة يقال ضرب الشبكة على الطائر القاها **قوله** والمزانية بالراء المعجمة
 والباء الموحدة وهو الدفع ويسمى هذا النوع من البيع بها لانها تؤدي الى النزاع والدفاع
 الثمن الاول بالشاء المثله واثنانى ببناء المثناة الفوقانية كذا وجدت بخط شيخى ولان ما على
 الرأس النخل لا يسمى نمرابل رطبا وانما النمر هو المجذوز واما الثمر فعام كذا في النهاية
 والنخل شجر التمر والحرص بفتح الحاء المعجمة وبالراء والصاد المهملين الحزر والتقدير
قوله او بندها اى التى البايع المتاع الى المشتري من غير شرط للرضا منه فليزومه بكنلك
 ولا يكون له ردّها عليه وكذا الحال في اللبس والاتقاء **قوله** كالقمار وهو في عرف زماننا
 كل لعب يشترط فيه غالبا ان يأخذ الغالب من المتلاعبين شيئا من المخلوب **قوله** ولا بيع
 توب قد مر تفصيل هذه المسئلة في باب خيار الشرط بفروعها فليتنظر فيه **قوله**
 اى الكلاء وهو كل ما رعى الدواب من الرطب واليابس وجمعه اكلاء وانما فسر المرعى
 بذلك لان لفظ المرعى يقع على موضع الراعى وهو الارض وعلى الكلاء وعلى مصدر
 رعى ولولم يفسر به لئولهم ان يبيع الارض واجازتها لا يجوز معلتها يجوز مطلقا كذا
 فهم من تقرير الاكل **قوله** لانه غير محرز اى ليس بمجموع في موضع حصين فلا يكون
 مملوكا لا اشتراكا للناس فيه بالحديث **قوله** على استهلاك عين اى مباحة وانقضاء الاجارة

على استهلاك عين مملوكة لا يصح بان استأجر بقره ليشرب لبنها فعلى استهلاك المباحة
 اولى وذلك لان المستحق بعقد الاجارة على الاجر المنافع لا الاعيان ولم يذكر ان اجارة
 الكلاء وقعت فاسدة او باطلة ذكر في الشرب انها فاسدة حتى يملك الاجر الاجرة بالقبض
 وينفذ عقها فيها فالخيلة في اجارة الكلاء ان يستأجر ارضا ليجعلها حظيرة لغنمه
 فيصح الاجارة وبمحصل مقصودهما **قوله** ولا التحل وهو بفتح التون وسكون الحاء
 المهملة حيوان ان يحدث منه العمل **قوله** بالضم والكسر ايضا قبل المتبادر من هذا
 الشرح جواز بيع التحل اذا انضم مع الكوارات وان لم يكن فيها عمل مع ان جوازه منوط
 بما اذا كان فيها ذلك عند الاعظم وابي يوسف على رواية الكرخي واما على رواية القدوري
 فلا يجوز وان كان فيها العمل فلا بد من اعتبار القيد هنا اقول القائل هو في امثاله التحل
 على المسامحة بناء على ندرة خلوات كوارات عند واما عند محمد والشافعي فيجوز بيع التحل
 اذا كان مجموعا محفوظا وان لم يكن مع الكوارات فضلا عن العمل كذا فهم من الهداية
 وصرح به في الكافي **قوله** ودود القز وهي ذرية يحدث منها القز وهو بفتح القاف
 وتشديد الزاء المعجمة نوع من الابريسيم ويضه عبارة عن البذر الذي يحدث منها الدود
 المذكور **قوله** يجوز مطلقا قيل وعليه القسوى **قوله** فذكر فم عدم جوازه فبقى
 نوبهم جوازيه اذا كان في قدح كالبيان سا والحيوانات فدفعه بهذا القيد **قوله** فان
 البيع فيه باطل لان نجاسته عينية توجب عدم مالهية وعدم اعزازه وكل من هذين
 العدمين يتاخر وجود البيع قطعا واما الاعتراض بان البيع فيما يتعلق بالآدمي اهانة وفي الخبر
 اعزاز وهو شئ واحد فلا يجوز ان يكون سببا للضدين قد فوع بانه يجوز باختلاف التحل
 كالا حراق فانه اهانة في الآدمي واعزاز في الخطب حث اعتبره دون غيره وكالتكاح
 فانه سبب لحل النكوحه للناكح ولحرمتها لابنه وابنه كذا في انبيائية **قوله** للحرز وهو
 بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة وآخره زاء معجمة مصدر خرز الخف وغيره فهو
 عمل الخفاف بمنزلة الخياطة للخياطة ضرورة قبل لان غيره لا يعمل عمله ويكرهه ابو يوسف
 في رواية لعدم الضرورة اذا لم يكن الحرز بغيره ولا يجوز التمتع بالنجس الا بالضرورة كذا في الصنابة
قوله قبل دفعه فان يبعه باطل اقول هذا محمول على رواية البردوي فانه جعله كالميتة واما
 على رواية صاحب المحبط فينتفى ان يكون بعينه فاسدا اذا بيع يعرض فانه جعله
 كالخر كما صرح به صاحب التبيين في اول هذا الباب **قوله** وصوفها وهو للشاة خاصة
 والشعر للانسان غالبا وقد يستعمل في النكل والمراد به ههنا شعر ماسوى الشاة واليعبر
 كما لا يخفى والوبر بفتحين للبعير كذا في الصحاح **قوله** غير حال في هذه الاشياء لان الموت
 انما يحل في محل حلت الحياة فيه لانها صفتان متعاقبتان في موضع واحد

ولا حياة لهذه المذكورات وانما لها النوكا في النبات كذا في التين قوله كالباع بضم الباء
 المؤحدة واحدا لبيع قوله وليس بمال لعدم امكان احرازه والمال هو المحل للبيع
 قوله واذا اشترى كيشا وهو ذكر القتم والتجعة انشاء قوله لانعدام المسمى والتسمية
 ابلغ في التعريف من الاشارة فانها لبيان الماهية موصوما بصفة والاشارة لتعريف
 الذات مجردا عن بيان وصفه والابلاغ في التعريف اقوى قوله لوجود المشار اليه
 لان العين اذ ذاك للاشارة للتسمية لان ماسمى وجد في المشار اليه فصار حق التسمية
 مقضيا بالمشار اليه قوله لفحش التفاوت وما نحن فيه كذلك فان اصل العبد والامة
 واحد مع انهما جنس لعظم التفاوت لان الغلام يصلح لخدمة خارج البيت كالجارة
 والزراعة وغيرهما والجارية لخدمة داخل البيت كالاستفراش والاستقيلاد الذين لم يصلح
 لهما الغلام بالكلية والمعتبر في اختلاف الجنس واتحاده تفاوت الاغراض دون الاصل
 كالخل والدبس فانهما جنسان لعظم التفاوت مع ان اصلهما متحد وهو ماء العنب
 وكالاطلاس اليردى والكشاني فانهما جنسان مع اتحاد اصلهما وهو الايرسيم قوله
 وفي غير بني آدم جنس واحد يعنى لقلة التفاوت لان المقصود الاصل من الحيوان
 الاكل والركوب والجل والذكور والاناث منه سواء فيهما قوله وانما القتم وهو بضم
 القين المجععة الغنمية والتفل والغرم بالغين المجععة والراء المهملة الغرامة وهو ما يجب اداؤه
 كذا فهم من الصحاح قوله والقول للمشتري لان هذا الاختلاف اما في تعيين الذق
 المقبوض او مقدار السمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قوله ضمينا كان
 كالتايب او امينا كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون
 القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمكر مع يمينه قوله رقبة المسيل والطريق
 اقول المراد من رقبة المسيل هو النخل الذي يسيل فيه السيل وهو النهر والسطح ومن رقبه
 الطريق قطعة الارض التي وقع عليها المرور اما حق المسيل فهو سيلان الماء وحق
 المرور فهو حق التطرف قوله فلا يجوز البيع هذا اذا اعتبر من حيث انه مسيل
 ولا يبين طوله وعرضه اما اذا اعتبر من حيث انه نهر فانه ارض مملوكة جازيعة كما
 ذكره السرخسي او من حيث انه مسيل لكن بين حدوده وموضع رقبته جازي
 ايضا لما ذكره قاضي خان كذا في الاكلمية قوله وجه البطلان انه غير مال وهو رواية
 الزيادات فلي هنا الحاجة الى الفرق بين المسيل والطريق لاشتراكهما في عدم
 الجواز واما وجه الصحة وهو رواية ابن سماء فان فرق ما ذكره الشارح بقوله بعين لا يبق
 وهو البناء بعين باق وهو الارض ونحن نقول الذي تلخص عندي بالتطرف في هذا المقام
 ان بيع المسيل على خيبة اوجه اثنان منها جازان لا الثلاثة الباقية احدها بيع رقبة المسيل

لا من حيث انه مسيل بل من حيث انه نهر فانه ارض مملوكة جازيعة كما اختاره
 السرخسي وثانيها بيع رقبته من حيث هو لكن بين حدوده وموضعه فانه جازي ايضا
 كما اختاره قاضي خان وثالثها بيعها من حيث هو ولم بين حدوده وموضعه فهو لا يجوز
 للجهالة ورابعها بيع حق التسيل على السطح فهو لا يجوز لكونه معلقا بالهواء كحق
 التعلل ومجهولا مختلفا بقله الماء وكثرته وخامسها بيعه على الارض فهو لا يجوز للجهالة
 المذكورة واما بيع الطريق فهو على ثلاثة اوجه اثنان منها جازان قطعا والثالث محل
 الخلاف احدها بيع رقبته مدينا طوله وعرضه وثانيها بيعها بلا بيان شئ منها لكن
 قدر يعرض باب الدار العظيم وهما محسوسان لان يقبل النزاع وثالثها بيع حق المرور
 وهو حق الطرف دون رقبه الارض جازي في رواية ابن سماعه لافي رواية الزبادات
 وقد اختار ابو الليث الثاني بنا على انه حرق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز
 هذا زيادة ما في العناية والكفاية قوله والبيع بشرط الخ شرع في بيان الفساد الذي
 وقع في العقد بسبب الشروط فان مشيت ان تبلغ الى غور مباحث هذا الباب فعليك
 ان تميز اولين ما يبطل بالشروط الفاسدة وما لا يبطل ثم بين انواع الشرايط المحمجة
 والفاسدة والمفسدة ثانيا فاعلم ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشروط الفاسدة
 لانها من باب الربوا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات
 والتبرعات لان الربوا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي
 زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلازمه فيكون فضلا خاليا عن العوض وهو الربوا
 ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير المالية كالنكاح والطلاق على مال
 والخلع ونحو ذلك ولا في التبرعات كالهبة والصدقة فيبطل الشروط ويصح تصرفه
 فيه الا يرى انه عم اجاز العمري ويبطل الشرط اما الشرايط فهو انواع منها ما يقتضيه
 العقد ومعناه ان يجب بغير العقد وان لم بشرطه ومنه يعلم معنى ما لا يقتضيه العقد مثال
 الاول ظاهر وهو لا يفسد العقد اصلا والثاني قد يكون ملائما كشرط ان يرهنه المشتري
 شيئا بعينه او يعطيه كفلا وهو لا يفسد العقد ايضا بل تؤكد موجه ومنها ما لا يلازم
 العقد لكن الشرع وارد بجوازه كالتجار والاجل رخصة وتيسر فانه لا يفسد العقد فانه
 لما ورد به الشرع دل على انه من باب المصلحة دون المفسدة وهذا جواب الاستحسان والقياس
 ان يفسد لكونه شرطا مخالفا لمقتضى العقد وهو ثبوت الملك في الحال في العوضين او هو
 متعارف كمن اشترى فعلا بشرط حذوفه فانه لا يفسد ايضا كما صرح به المصنف هنا ومنها
 ما اتفق فيه الملازمة والتعارف وورود الشرع وفيه منفعة لاحد العاقدين كالبيع بشرط
 ان يهبه المشتري والبائع او يقرضه كذا وفيه منفعة للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق

كالبيع اذا بيع على ان يفتقه المشتري او يدبره فالبيع فاسد وان روى الحسن عن ابي
 حنيفة جوازه وهو مذهب الشافعي ومنها ما يكون فيه منفعة للمعتود عليه ولكن ليس
 من اصل ان يستحق خفا على الغير كمن اشترى دابة بشرط ان لا يبيعها او يسيها
 في المرحى فالبيع جاز والشرط باطل وعند ابي يوسف انه لا يجوز ومنها ما يكون فيه
 منفعة للاجنبي كبيع بشرط ان يقرض فلانا كذا وفي فساد اختلاف بين المشايخ والمص
 اختار عدم الفساد كصاحب الهداية وهو راي بعضهم لكن الاظهر هو القول
 بالفساد كما هو راي البعض الآخر منهم لان دليله الاقضاء الى النزاع بسبب الشرط
 كما صرح به وهو جاز في الصورة المذكورة هذا زبدة ما في البيانية نقلا من التحفة قوله
 او يحذف من خفا النخل بالمثل قطعها به اراد بالنخل الصرم فهو تسمية الشيء باسم ما يؤل
 اليه اذ الصرم هو الذي يقطع بالمثل والشراك وهو بكسر الشين المججمة سير النخل الذي
 هو على ظهر القدم يعني ان اشترى صرما وشرط ان يحذوه او نعل على ان يشركه البايع
 فالبيع فاسد في القياس ووجهه انه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
 وفي الاستحسان يجوز قوله للتعامل يعني ان الناس يعتادون به وفي نقض العادة جرح
 بين والتعامل راجع على القياس لانه اجماع على فان قيل كون الشرط مفسدا للبيع ثابت
 بالحديث والتعامل المتعارف ليس يحاكم عليه قلنا ان الحديث محطل بالاقتضاء الى المنازعة
 المخرج للمنفعة عن الذي قصد به وهو قطع المنازعة والعرف يقطع عرف المنازعة فكان
 موافقا بمعنى الحديث قوله والاصل في ذلك ان كل ما لا يصلح الخ وههنا بحث شريف
 مذكور في العناية قوله والى الثبروز والمهرجان الاول عرب نوروز وهو يوم في طرف
 الربيع والثاني عرب مهر كان وهو يوم في طرف الخريف قوله ان لم يعرف ذلك اما
 ان عرف ذلك لكونه معلوما عندهما او كان معلوما عندهما او كان التاجيل الى فطر
 النصارى بعد ما شرعوا في صومهم جاز لان مدة صومهم بالايام معلومة وهي خمسون
 يوما فلا جهالة قوله والخصا بفتح الحاء المهملة وكسرهما قطع الزرع والديس
 بكسر الدال والسين المهملتين ان توطى المحصود بفوائده الدواب من الدوس وهي
 شدة وطي الشيء بالقدم والقطاف بكسر القاف وبالطاء المهملة ذكره الشارح والفتح
 لظفه وفسره الاكل بقطع الغن خاصة موافقا للمغرب قوله والجزاز بفتح الجيم
 وكسرهما والزائن المجمعين قطع الزرع والنخل والصوف والشعر صرح به في الصحاح
 قوله متحملة في الكفالة لا البيع فان الجهالة بالتقدم والتأخير يسيرة مقبولة في الكفالة لا
 البيع والجهالة في الوجود فاحشة كهبوب الرياح مثلا فهو غير مقبولة فبهما قوله
 اسقط الاجل اي ان اسقط الاجل الذي هو خالص حقه فلا دخل للبايع في هذا لا يقاط

وبهذا يتضح وجه عدول المص عن قولهم ثم تراضيا قوله وعند البعض مضمون الخ
 قيل الاول قول الاعظم والثاني قولهما كذا في فتاوى الزاهدي قوله يكون هذا القيد
 مخرجا له عن هذا الحكم وهو ان يصير ملكا قبل هذا بما اذا بيع الخمر بالدرهم والدنانير فان
 كلام من طرفه مال ولا يملك المشتري المبيع قطعا ونحن نقول ملخص جواب الشارح دفع
 استدراك القيد المذكور وقد كفي فيه خروج الباطل الذي ليس كل من عوضه
 مالا به كالميتة واما عدم اندفاع الفساد الاخر من بعض انواع الفساد كما ذكره السائل
 فهو مالا يصيرنا قطعنا فليتامر قوله على انه منع للملازمة لقائله اذ لو لم يكن الخ فصح يحمل
 قول المص وكل من عوضه مال على الاعم الاغلب قوله فاسد عند هاهنا صريح في ان فيه
 خلافا للاعظم ولم اجده اى في احد من المعبرات بل وجدت في غاية الاتقان التصريح بالاتفاق
 حيث قال نقلنا من الواو الجي اذا باع بعين ثمن فيه روايتان في رواية ينفقه الى هذا عبارته
 كذا في البيانية قال مفتي الثقليين واوباع وسكت عن ذكر الثمن ينفقه البيع ويثبت الملك
 بالقبض لان مطلق العقد يقتضي المعاوضة فاذا سكت كان غرضه قيمة فكانه باع
 بقيته قوله اى القيمة وانما لم يقل ابتداء ويجب القيمة ههنا بدل الثمن الذي يجب
 اعتباره في العقد فيجب اعتباره فيه قوله في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات
 والعدديات المتعارفة في ذوات القيم كالحيوان والعدديات المتفاوتة كذا في العناية
 قوله ولكل منها فسخه بحضرة صاحبه عند الاعظم او الرابى وبحضرة وغيره
 هذا الثاني قوله ذكر في الذخيرة ان هذا قول محمد قيل وجهه ان العقد قوى فالواجب
 ان لا يقدر واحد لفسخه اذا تحقق التراضي من المتعاقدين اما من له الشرط فلم يتحقق
 الرضا في فسخه فله ان يفسخه قوله لان الفسخ بحق الشرع فاننى لازم عن انعقد
 وفي العقد الغير اللازم يتمكن كل من العاقدين فسخه قوله تعلق به حق الغير وروى بانه
 لو اكل المشتري ياشرء الفاسد او وطى ماشرء لا يحمل كما صرح في شرح الطحاوى
 فلم يكن التصرف مطلقا واجيب بان محمدا نص بحل تناوله بناء على ان البائع سلطه
 على ذلك والخلوانى يكره الوطى ولا يجرمه فالمذكور في شرح الطحاوى محمول على
 عدم الطيب هذا زينة مافى الاكلمية قوله برحم حق العبد لحاجته يعنى ان الله تعالى
 اغنى والمفروعه ارجى كذا في الكافي قوله لان المبيع محبوس بالثمن وقد فسر صاحب
 النهاية الثمن بالقيمة وليس بواضح بل المراد به ما اخذه البائع في مقابلة المبيع عرضا
 كان او عقدا ثمنا او قيمة يعنى ان المبيع مقابل فيصير محبوسا به كالمهر من حيث انه محبوس
 بالدين لكنها يفتقران بل ان المهر مضمون بقدر الدين لا غير والمبيع ههنا مضمون بجميع
 قيمته كما في القصب كذا في المعراجية قوله ولا يكون اسهوه لان المشتري مقدم عليه حال

حيوته فكنا يقدم على تجهيزه بعد وفاته كذا في التبيين قوله فيكون فيه ثبت بسبب
فساد الملك اقول لا بد في هذه العبارة من تقدير مضاف كما سيصرح به قوله ولو كانت
معينة كانت فيه شبهة الخبث والمبيع ههنا متعين في العقد لعل نكتة حذفه الاشارة
الى ارجاع الحقيقة الى الشبهة كما سيصرح به برجوع اشبهة اليها حيث قال والشبهة
ملحقة بالحقيقة قوله عن الربا والريته وهي بالكسر الشبهة قوله فغير متعينة
في العقد قيل معنى عدم التعيين في النقود انه لو اشار المشتري اليها بان قال اشتريت منك
هذا العبد بهذه الدراهم كان له ان يتركها ويدفع الى البائع غيرها لان الثمن عند الشراء
في ذمة المشتري لا باعتبار تلك الدراهم المشار اليها في البياعات كذا في انكافي قوله
وكره التحش قبل المكروه ادنى درجة من الفاسد ولكن شبهة منه ولذلك اوردتها
في باب واحد واخره عنه وحكمه ان لا يجب فسخذه ويملك البيع قبل القبض ويجب الثمن
لا القيمة اذا هلك المقبوض في يد المشتري لان وجوب المثل او القيمة في البيع الفاسد
لكونه في حكم النصب وهذا ليس كذلك كذا في الفر قوله ثارته وهي بكسر الهمزة
الرفع من آثار الخبار دفعه ولما دهمنا التغير كما ينفر الصياد الطيور من المواضع حتى
يقع في شبكته قوله باكثر من قيمتها فظهر منه ان الراغب اذا طلب السلعة
من صاحبها بانقص من ثمنها فراد شخص لا يريد الشراء الى ان يبلغ تمام قيمتها لا يكون
مكروها لانتهاء الخداع كذا في الاكلمية قوله اذا رضيا بثن يعني اذا مال قلب البائع
الى البيع بالثن الذي سماه المشتري واما اذا لم يمل قلبه ولم يرض به فلا بأس بغيره ان يشتر به
بازيد لانه بيع من يزيد وقد روى انس ان رسول الله عليه السلام باع قدحا ببيع من يزيد
كذا في العناية وسيقصص عن هذا المعنى قول المص لا يبيع من يزيد قوله الجلب المجلوب
من جلب الشيء جابه من بلدة اخرى للتجارة قوله اذا كان مضرا الا فلا بأس به
الا اذا ليس السعر على الواردين فح يكره ما فيه من الضرر والغرر قوله احماضا
من الحموضة بالحاء المهملة والمضاد المجهة يعني اوردت هذه الايات اظهارا للملاحاة
ولا ستطراف قوله لكفتارة اى ضيع انى وههنا عبارة عن العجز قوله صورته
ان البادى الخ هذه الصورة هي التي يقيضها لام البادى وقيل صورته الرجل له
طعام لا يبيع لاهل مصر ويبيع من اهل البادية بثن متجاوزا لحد فعلى هذا يكون اللام
بمعنى من هذه هي المفهوم من الهداية قوله والبيع عند الاذان الجمعة يعني الاذان
الاول اذا كان بعد الزوال هذا اذا وقع العقد منهما حال قعودهما او وقوفهما اما اذا
تبايعا بثمان فيصح بلا كراهة قوله عن ذى رحم محرم سواء كان صغيرا مثله او كبيرا
الا في سبعة مواطن

﴿ باب الاقالة ﴾

وهي لغة الفسخ والازالة مشتقة من ان قيل لامن القول وقيل منه والهمزة للسلب
 كأنها ازالة لقول السابق وهو مردود بوجه. وذكروا في الكفاية قوله
 فسخ في حق المتعاقدين ولهذا بطل ما نطبق به من الزيادة على الثمن الاول
 والنقصان منه واوباح الباع المبيع من المشتري قبل ان يسترد. جاز ولو كان يباع
 لما جاز لكونه قبل القبض وفي رواية اخرى عنه انها بيع بعد القبض وفسخ قبله الا في العقار
 فانه بيع فيها كذا في شروح الهداية قوله بيع في حق غيرهما وذلك لان لفظها ينبي
 عن الفسخ والرفع يعني ان حقيقة ذلك يقال في الدعاء اقلني عشرني ومعناها ينبي عن
 البيع لكونها مبادلة المال بلذال بائناضي وجعلها بيعا وفسخا فقط اعمل الى حد الجانين
 واعمالها ولو بوجه اولي فيجعلك ههنا من حيث اللفظ فسخا في حق المتعاقدين لقيامها
 فتعين ان يكون بيعا في حق غيرهما هذا اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ
 المفاضة او الماركة لا يجعل بيعا اتفاقا وان امكن جعلها بيعا عملا بموضوعه اللغوي كذا
 في النهاية قوله وان لم يمكن يبطل كما اذا تقابلا في المنقول قبل القبض على ما تنافي الثمن
 الاول وبطلت الاقالة لاستحالة بيع المنقول قبل القبض والفسخ بما عدل الثمن الاول
 شرعا قوله بعد ولادة المبيعة هذا اذا ولدت بعد القبض واذا ولدت قبله فهي صحيحة
 عنده لان الزيادة المتصلة كالواد والارش والعقر يتبع الاقالة بعد القبض فلا يمنع قبله
 واما الزيادة المتصلة كالسمن والجمال فلا يمنعها مطلقا هذا زبدة ما في الكفاية قوله
 فم يجب الاقل فيجعل الخط ياراء ما فات بالعيب ولهذا اشترط ان يكون النقصان
 بقدر حصة ما فات ولا يجوز ان ينقص اكثر منه قوله بل المبيع لان شرط صحتها قيام
 العقد وهو قائم بالبيع لانه محل له فلا يبقى بعد هلاكه بخلاف الثمن حيث لا يمنعها هلاكه
 من صحتها لانه ليس بمحل للعقد وحكم الشيء بعقبه فلا يكون محلا لان المحل شرط والشرط
 يسبق فكان بينهما تناف ولهذا يبطل البيع قبل القبض لا بهلاك الثمن قبله كذا
 في التبيين

﴿ باب المراجعة ﴾

اعلم ان لها فرقا آخر يقال له وضيفة وهي البيع بالناقص من الثمن السابق وصفا كونها
 قريبة لهما ان كل شرط فيهما شرط فيها ككون العوض مثليا وغيره وهي الدنية
 من كل شيء والوضيع الدنى من الناس ومعنى المراجعة لغة ظاهر والتولية ان يجعل غيره
 والبا فكان المشتري يجعل المشتري منه والبا بما اشتراه ولها فرقان رابع وهي المساومة
 وهي التي لا يلتفت فيها الى الثمن الاول فانواع البياعات بحسب الثمن الذي يذكر بمقابلة

السلمه اربعة كذا في اتنين قوله بيع المشتري بتمه فيه بحث من وجهين الاول انه غير منعكس لانه ذكر في المبسوط ان من ملك ثوبا بهبة او وصية فقومه ثم باعه مرابحة او تولية جاز وذكر في الخاتمة والاكملية ان المقصود بالابق اذ عاد بعد القضاء بالقيمة على الغاصب جاز للغاصب بعه مرابحة والتمريض ليس بصا دق عليها لخلوها عن الشراء والثمن والثاني ان قوله بائع الاول اما يراد به عين الثمن الاول او مثله لاسيما الى الاول لان عين الثمن الاول صار ملكا للبائع الاول فلا يتأني كونه مر اذا في البيع الثاني ولا الى الثاني لانه لا يشترط كون الثمن مثل الثمن الاول في الجنس للقطع بجواز بيع ما اشتراه بالدرهم بالدنانير وبالعكس اذا كان معلوم المقدار لا في المقدار لان ضم اجرا القصار وغيره الى رأس المال يشبه لانه ليس بثمن في العقد الاول والجواب عن الاول ان الثمن ههنا مجاز عما قام عنده من غير خيانة فكان ما قومه المنقوض مما لم يملكه بهبة او غيرها والمراد بالشراء اعم من ان يكون ابتداء وانتهاء فاذا قضى القاضي قيمة المقصوب عاد ذلك الضمان شراء وتلك القيمة ثمننا حتى لا يقدر المالك على رد القيمة واخذنا المقصوب ولدا اطلق عليه فاضى بخان ثمننا حكما فاندفع البحث الاول رأيا وعن الثاني ان المراد مثل الثمن الاول في المقدار قوله وان ضم اجرة القصار الى رأس المال ينافيه قلنا عادة الناس جارية بالجار ما يزيد في المبيع او قيمته الى رأس المال فكان من جهة الثمن الاول عادة فيكون من قبيل ترك الحقيقة للعادة ككنا في العناية قوله المرابحة هي ان يشترط اقول لعل المراد من هذا التفسير افادة ان الاشتراط معبر في هذين البيعين وبه يمتاز عن سائر البيوع لا بنفس الزيادة وعدمها والافلاية صور خلوعهما قوله شراؤه اي شراء البائع الذي هو المشتري الاول المبيع من البائع الاول بثلثي فان ذلك الثمن الاول مثليا فباعه مرابحة عليه بزيادة ربح يجوز سواء كان الربح من جنس الثمن الاول او لم يكن بعد ان يكون شيئا مقدرا معلوما نحو الدراهم وينوب مشار اليه او دينار لان الثمن الاول معلوم والربح معلوم كذا في البيانية فتوهم لزوم كون الربح من المثليات باتفاق وقوع الامثلة منها وهم محض وان استدلنا بظاهر قول ابن السامحاني والربح مثلي معلوم قوله ان النفي وهو من يخفى عليه الامور قوله وايضا القيمة الخ قيل وههنا بحث وهو ان الدليل الاول لا يتم في افادة المقصود بدون الارجاع هذا كما لا يخفى فالوجه ذكرهما في صورة دليل واحد كما في المطولات ونحن نقول انه وهم نشاء من عدم التفرقة بين معنى كون ذوات القوام مطلقا بعيانها وبين كون القيمة مجهولة والفرق متضح عند من له فطرة سليمة وفطنة كريمة قوله ومبنى البيعين على المعانة والافراز والقيمة مجهولة وان خلت عن نفس الحيانة فقلما يخلو عن شبهتها فلا يصحان في القيمات اذا باعه من لا يملك ذلك البديل

واما لوباعه ممن يملك ذلك البديل من البايع الاول بسبب من الاسباب فاشترى به من اربعة
 برمح معلوم من درهم اوشى من المكيل او الموزون الموصوف جار لا تنفاه الجهالة
 ولا قدره على الوفاء بما التزم وان باعه برمح ده يارده اى برمح مقدار درهم على عشرة
 دراهم فان كان الثمن الاول عشرين كان الرمح درهمين وان كان ثلثين كان ثلثة دراهم لا يجوز
 لبقائه الجهالة لان نسبة احد عشر يقتضى ان يكون الرمح من جنس رأس المال
 لانه لا يكون احد عشر الا وان يكون الحادى عشر من جنس العشرة فصار كانه
 باع بالثمن الاول وهو اثوب وبجزء من جنس الاول واثوب لامله من جنسه فلا
 يعرف الجزء الحادى عشر منه الا بالقيمة وهى مجهولة فلا يجوز كذا فى البيانية قوله
 وله ضم اجر القصار الخ الصبيغ بفتح الصاد مصدر وبانكسر ما يصيغ به والطرارز
 بكسر الطاء وبالراء المهملتين آخره زاء ميمية علم اثوب والقتل بفتح القاء مصدر
 قتل الخيل اى بتافت رسن را او الخيل اى حمل المبيع من مكان الى مكان وذلك لان العرف
 جار بالحق هذه الاشياء برأس المال ولان كل ما يزيد فى عين المبيع او قيمته يعلق به هذا هو
 الاصل لكن يقول قام على بكذا يعنى فى كل موضع يجوز له ان يضم الى رأس المال ينبنى
 ان يقول قام على بكذا لانه صدق ويقول اشترىته بكذا فانه كذب لان الشراء بالشئ
 ما ذكر ثمنه فى العقد وهذا بخلاف وما اذا اشترى الرجل متاعا ثم رقه باكثر من ثمنه ثم
 باعه مرابحة على رقه فهو جاز حيث لا يقول قام على بكذا ولا اشترىته بكذا لانه
 كذب وانما يقول رقه كذا وكذا فانا ابيعه مرابحة على ذلك وقال محمد فى الاصل
 وكذلك لو كان اصله ميراثا او هبة او وصية فقومه قيمته ثم باعه مرابحة على تلك
 القيمة كذا فى البيانية قوله فان ظهر للمشتري خيابه اما بالينة او باقرار البايع
 او بنكوله عن اليمين قوله وعند ابى يوسف يحط فيها الا انه يحط فى التولية قدر
 الخيانة من رأس المال فقط وفى المرابحة منه ومن الرمح حتى لو اشترى ثوبا بعشرة
 فباعه مرابحة بنخسة عشر ثم ظهر ان البايع كان اشتراه بخانة يحط قدر الخيانة
 من الاصل وهو درهمان ويحط من الرمح وما قبلهما من الرمح وهو درهم واحد فيأخذ
 الثوب باثنى عشر درهما لان هذا ربح على الكل وقد ظهرت خيانتة على الكل فيظهر
 الاثر فى الرمح ايضا فى شروح الهداية قوله لتبوت مع الثانى وهو تعلق حق المولى بمال
 العبد وقبل كون العبد ملكا للمولى ولهذا كان له ان يقضى الدين ويستفرد بكسب عبده فصار
 كالبايع من نفسه واذا اعدم البيع الثانى لا يبيعه مرابحة على الثمن المذكور فيه وانما يبيعه على
 الثمن المذكور فى الاول قوله فان اعورت اى ذهبت عينها الواحدة بأقفة سماوية وقد
 فسر صاحب المستورد عور يك چشم شد قوله وعند ابى يوسف والشافعى هذا

الخلاف مختص بالأعور أرا ما الوطى فلا يلزم بيانه اتفاقا **قوله** لزمن بيانه يعني اذا اتقاء
المشتري حينها بنفسه او فقها اجنبي سواء كان بامر المشتري او بغيره وجب البيان
عند البائع من ارجحة لانه صار مقصودا بالاتلاف وكذا ان وطئها بكرة لان العذرة
جزء من العين يقابلها الثمن وقد حبسها فلا بد من البيان اما لو تعيب المبيع بفعل
نفسه كما لو فسد عين نفسها فهو كما اذا تعيب باقية سماوية فجواز ان يبيعه من ارجحة
من غير بيان لان فصله في نفسه هدر فلا يعتبر واعلم ان المراد بقوله راجح بلا بيان
انه اشتراه سليما بكذا من الثمن ثم تعيب عنده واما بيان نفس العيب فواجب شرعا
بقوله ثم من عثنا فليس منا فلا يجوز اخفاؤه كذا في اتين وقد اشار الشارح الى هذا
المعنى بقوله اي لا يجب عليه ان يقول يعني وان وجب عليه بيان نفس العيب **قوله**
وقرض فاربا نقاش من قرض الثوب بانقراض اذا قطعه ونص ابو اليسر على انه
بالغاء والغار مهموز جمع قارة وهي بالفارسية موش **قوله** كالاولى اي راجح بلا
بيان لان الاوصاف تابعة لا يقابلها شيء من الثمن وقوله كالثانية اي لزمه بيانه لان
تكسر الثوب بنشر المشتري وطيه تلف وقع بقصد فعله بيانه **قوله** لزمه كل ثمنه
وعن الامام انه يرد قيمة الثوب ويسترد الثمن وقيل يختار للفتوى ان يقوم المبيع بثمن حال
وبثمن مؤجل فيرجع المشتري على البائع بفضل ما يذمها عملا بعادة الناس كذا في الكافي
قوله ولم يجز بيع مشتري الخ قيل ذكر هذه المسائل في البيع الفاسدا نسب من ذكرها
هنا لانها ليست من هذا الباب في شيء وقد ذكرها هنا بادنى ملازمة وهي الاستطراد
باعتبار تقييد زائد على البيع المجرد عن الاوصاف كالمرجحة والتولية فليتأمل **قوله**
بان فيه غرر انفساخ العقد قال الجوهري الغرر بفحش الخطر وقيل هو ما طوى عنك
علمه كذا في الاكلية **قوله** والهلاك في لعنار نادر وانشاء لاحكم له ولا يمكن
تعينه لبصرها لكا حكا حتى لو تصور هلاكه قبل القبض لا يجوز بيعه وذلك بان كان
على شطر النهر ونحوه **قوله** فانه عم نهى عن بيع الطعام ولانه يحتمل ان يزيد على
المشروط وهو للبائع والنصرف في مال الغير حرام بخلاف المجازفة لان الزيد للمشتري
فيها وانما صرح في هذه المسئلة وما قبلها بالشراء حيث قال في الاولى ولم يجز بيع مشتري
وفي الثانية ومن شري كيليا لانه لو ملك كيليا او وزن سايه او وصية جاز للمالك ان
يتصرف فيه قبل القبض وقيل الكيل كذا في النهاية **قوله** اذا اجتمع الصفقتان قال
في الكافي احديهما شراء المسلم اليه والاخرى قبض رب السلم لنفسه وهو كالبيع الجديد
قوله جاز واما اذا اشترى وامر رب السلم بقبضه لم يكن قضاء لانه اجتمعت الصفقتان
بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين **قوله** حتى يزنه هذا اذا كان الموزون
غير اندراهم والدنانير واما ما فيجوز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن فيصح

عنه قول صاحب المحيط لو كان المكيل والموزون ثمتا يجوز التصرف فيه قبل الكيل والوزن لانهما من تمام القبض ويجوز التصرف في الثمن قبل القبض فلان يجوز قبل تمامه اول قوله اي لا يشترط ذلك في المذروعات اي لا يحرم التصرف في المبيع المذروع بعد القبض قبل انذرع وان اشتراه بشرط انذرع لان انذرع وصف له وليس بقدر فيكون كله للمشتري بلا اعتبار زيادة ولا نقصان ان وجدته زائدا او ناقصا هذا اذا لم يسم اكل ذراع ثمتا وان سمي فلا يحل له التصرف فيه حتى يذرع وقدر تمام البيان فيه في اول كتاب البيوع قوله فان الزيادة هلي الثمن لا يصح لانهما تغيرا لاعتد من وصف الى وصف فيستدعي قيامه وقيامه بقيام المعقود عليه وروى عن الاعظم صحتها بعد هلاك المبيع بناء على جعل المعقود عليه قائما نقديرا كما جعل قائما اذا طلع المشتري على عيب كان قبل الهلاك حيث يرجع بنقصان العيب وهذا لان قيام العقد بالعاقدين لا بالحل قوله اي صح الزيادة في المبيع لانها ثبتت في مقابلة الثمن وهو قائم ويكون لها حصة من الثمن حتى لو هلك قبل القبض سقط بحصتها شيء من الثمن واما في الزيادة فلا يعني ان مقتضى الظاهر ان يأخذ الشفع بالزدة لانها ايضا ملحقة بالاصل كما مر وان لم يكن كذلك لان حقه تعاق بالعقد الاول وفي الزيادة ابرغال له وليس لهما ولاية على ابطال حق الغير بتراضيهما قوله فلو قال بع الخ هذا من تغاير بيع زيادة الثمن وفيه فائدة جوازها من الاجنبي ايضا قوله الى اجل معلوم صح وكذا اذا كان الجهالة بسيرة كالحصاد والديس واما اذا كانت فاحشة كهبوب الریح مثلا فلا يصح قطعا قوله الا الغرض منقوض بما اذا اوصى بان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة فانه قرض مؤجل واجله لازم حيث يلزم من ثبته ان تقرضوه ولا يبطالوه قبل مسدة وجوابه ان ذلك من باب الوصية بالتبرع كالوصية بالخدمة والسكنى في كونهما وصية بالتبرع بالمتافع ويلزم في الوصية ما لا يلزم في غيرها الا يرى انه لو اوصى بثمرة بستانه لفلان صح ولزم وان كانت معدومة وقت الوصية كذا في العناية قوله فانه يصير بالان الجنس بانفراده تحرم النساء لاسيما اذا كانت العلة وحرم التفاضل بها ولان القرض في الابتداء صلة واعارة فهو بهذا الاعتبار من التبرعات حتى يصح بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والصبي فلا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرعات لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل ومعاوضة في الانتهاء وعلى اعتبار الانتهاء ينبغي ان يفسد القرض لكن دعاه الشرع اليه واجمع الامة على جوازه فاعتمدنا على الابتداء وقلنا بجوازه بلا لزوم

باب الربوا

وهو في اللغة مطلق الزيادة من ربا لذل اي زاد وينسب فيقال ربوي بكسر الراء ومنه
الاشياء الربوية وقبح الراء خطاء كذا في المغرب وفي اشعرع هو المذكور في المتن والمراد
بالمعاوضة هي المسالبة فلا ربا فيما اذا كان من احد الطرفين مال ومن الاخر الجارية
والعتابة والشفاعة وغيرها **قوله** لا يكون من باب الربا لعدم المجانسة ولا يكون من
هذا الباب لعدم المعيار **قوله** كرير انكر بانضم مكيال اهل العراق وهو مستون
فقيرا كذا في المغرب والبر بالضم الحنطة **قوله** وعلمته القدر فان قبل الظاهر ان
ضمير علمته راجع الى الربوا وهو فاسد لان بيع المكيل والموزون يجنسهما مثلا يصح
مع وجود الالة قلناهما علة وجوب المساواة وحرمة الفضل فغنى قولنا علة الربوا
القدر والجنس علة وجوب المساوات التي يلزم عند الربوا خرم بيع الكيل ثبت
حرمة الربوا بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى خرم الربوا واما
السنة فاروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربوا وموكله وشاهده وكاتبه
 واجتمعت الامة على تحريمه حتى يكفر جاحده كذا في التبيين **قوله** كحفنة وهو بفتح الحاء
المهله وسكون الفاء ياتون ملاء الكفين وانما جاز ذلك لان عدم الجواز بتحقيق الفضل
وتحقق الفضل يظهر بعد وجود المساوات والمساوات بالكيل ولا كيل في الحفنة والحفتين
فيتنق المماثلة فيتقن تحقق الفضل وما دون نصف صاع فهو في حكم الحفنة فلو باع
نخس حفتين من الحنطة بست حفتين منها وهما لم يبلغا حد نصف الصاع جاز البيع عندنا
لانه لا تقدير في اشعرع بما دونه واما اذا كان احد البديلين يبلغ حد نصف الصاع والاخر لم يبلغه
فلا يجوز كذا في العتابة **قوله** حل الفضل لا النساء الا اذا سلم النقود في الزعفران ونحوه يجوز
وان جمعها الوزن لانها لا يتقن في صفة الوزن فان الزعفران يوزن بالاسنا وهو مثنى
يتعين بالتعيين والنقود يوزن بالسخبات وهو عن لاتعين بالتعين **قوله** وذلك لان جزء العلة الخ
اشارة الى السؤال والجواب الذين ذكر وهما بقواهم لا يقال احدهما جزء العلة وبه لا يثبت
الحكم ولا شيء منه فكيف يثبت باحدهما حرمة النساء لانهما قول احدهما علة تامه لهذا الحكم
وهو حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق الربا الفضل حقيقة **قوله** في صورتين
مثل ان يسلم هرويا في هروى او حنطة في شعير فجرمة الفضل بالوصفين وحرمة النساء
باحدهما حتى اوباع عبدا الى اجل لا يجوز لوجود الجنسية **قوله** لكنها ادون من الادون وهو
نقيض فوق **قوله** فلا بد من اعتبار طرفين الخ ووضح منه ما يقال ان اجتماعها
حقيقة العلة فيكون لاحدهما شبهة العلة ويحرم بحقيقة العلة حقيقة الفضل وهو القدر
لانه تفاضل حقيقة ويحرم شبهة العلة شبهة الفضل وهو النساء وليس بتفاضل حقيقة

اعمالا للدليلين بقدره كذا في التبيين قوله لا يحرم النساء لان بالنقدية وعدمها لا يثبت
الاشبهة الفضل وحقيقة الفضل غير مانع من الجواز في الجنس حتى جاز بيع الهرور
بالهرور بين والعبد بالعبد فاشبهة اولى قبل ليس في تخصيص الجنس بالذكر في عدم
تحريم النساء از زيادة فائدة فان اذ قدر عندك كذلك فانه يجوز استيلاء الموزونات في الموزونات
كالخديد والزرصاص ويمكن ان يقال انما خصه بالذكر لان الحكم وهو حرمة النساء
انما لم يوجد عنده في صورة الجنس واما في صورة القدر فقد توجد فانه لم يجرى بيع الذهب
بالفضة نسبة وكذا بيع الخنطة بالشعر وان كان علم ذلك عنده غير القدر وهو ان التقابض
شرط في الصرف وبيع الطعام عنده كذا في الاكلية قوله وان ترك الكيل في الاربعة
يعني جرى العرف بوزن الخنطة وكيل الذهب لم يجرى اتوهم الفضل على ما هو المعيار فيه
في عهده عم لقوله عم الخنطة بالخنطة الحديث وذلك لان اطاعة النبي عم واجبة علينا ولان
النص اقوى من العرف لانه يحتمل ان يكون على الباطل كنعارف اهل زماننا باخراج الشروع
الى المقابر في ايام العيد واما النص بعد ثبوته فلا يحتمل ان يكون على الباطل والاقوى
لا يترك بالادنى ولان العرف حجة على الذين تعارفوا فيه لا على غيرهم واما النص فحجة
على الكل قوله له ان القلوس توضيحه ان الثمنية في القلوس ثبت باصطلاح الناس
جميعا فلا ينتقض ذلك باصطلاح المتعاقدين لانه نسخ للاجال بالاحاد فلا يجوز واذا ثبت
عنا لم يتعين بالتعيين الا يرى انه اذا قول بل بغير جنسه لم يتعين كما اذا اشترى فاكهة بقلوس كذا
في البيانية قوله ان ثمنها بالاصطلاح يعني ان الاصل بالفلس ان يكون مثالا بجانس
والثمنية في حق المتعاقدين باعتبار انهما اصطلاحا على ذلك باعتبار اصطلاح الناس لعدم
ولا يتم عليهما فكان لهما ان ينقضا ذلك الاصطلاح باصطلاح آخر فعاد مثما كما كان وهذا
معنى قول الشارح وهما اي المتعاقدان ابطل ثمنها فان قبل اذا خرج في حقهما من ان يكون
ثمنها دوز نيا فكان هذا بيع قطعة صفر بقطعة صفر فلم يجرى فلم يكن في ابطال وصف
الثمنية تصحيح هذا العقد اجيب بان الاصطلاح في القلوس كان على صفة الثمنية والعدو
في هذه المبيعة عرضا عن اعتبار صفة الثمنية وما عرضا عن اعتبار صفة العدو واما جواب
قول الرائي كما اذا كانا بغير اعتبارها فان عدم الجواز هناك بناء على انه بيع التسمية بالتسمية
وما نحن فيه ليس كذلك وجواب قوله وكبيع الدرهم بالدرهمين ان الدرهم للثمنية تخلقه
فلا يبطل باصطلاحها قوله لا يجوز البيع لتحقق الربوا من حيث زيادة السقط
او اللحم قوله في مقابلة السقط وهو مفتحي السين والتفاف رذالة كل متاع والمراد به هنا
ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالجلد والكرش والامعاء والطحال قوله بما ليس بموزون
لان الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن لانه يخفف نفسه تارة الصلابة

ويستل أخرى لاسترخاء نفسه قوله والدقيق بخمسه وانما تمرض به مع امتناع شيء
لا يجوز فيه البيع حالا متساويا من حيث الكيل او الوزن ردنا قول الشافعي لا يجوز هذا
لانه لا اعتدال في دخوله تحت الكيل اذ هو مكبس ولهذا لا يجوز بيع الباقلاء بالباقلاء
هذه وكذا بيع الرطب بالرطب يجوز مماثلا من حيث الكيل عندنا ثلثة خلافا
لشافعي لانه روى يتفاوت في اعتدال الاحوال اعني عند الجفاف قلنا قيام المجازاة
بينهما من كل وجه بالاتفاق ظاهر واما بيان الاتفاق في القدر ان الناس اعتادوا بيعهما
كيلا وهذا جاز السلم كيلا كذا في الكفاية هذا اشارة الى قوله وبالثمن فقط كما لا يخفى
قوله او الزبيب المتنع وهو بفتح ثقف مخففا لا غير من انفع زبيب في الخاية ينفعه اذا
القاء فيها ليل ويخرج منه الخلاوة واسم اشراب يبيع قوله والدليل في جميع ذلك هذا
عندنا لا عظم في الكل وكذا عندنا في الا في مسألة بيع الرطب بالتمر لقوله عم لا اذا وعند
الرباني لا يجوز الا في مسألة الرقيق والرطبين وقدر متاوجه تجوز فيهما واما
وجه عدم تجوز فيهما عدلنا فانه يعتبر المساواة في اعتدال الاحوال وهو المال وخلاصة
الفرق له بين الرطبين وما بين ما سواهما ان التفاوت اذا ظهر مع بقاء البديلين او احدهما
على الاسم الذي عقد عليه فهو مفسد لكونه في العقود عليه واذا ظهر بعد زوال
الاسم الذي عقد عليه العقد عن البديلين فليس بمفسد اذا لم يكن تفاوتنا في العقود عليه
فلا يكون معتبرا لقوله بلحم حيوان آخر اى مخالف له في الجنس كل مالا يكمل به نصاب
الآخر من الحيوان في الزكوة بوصف باختلاف الجنس كالبحر والقم والابل فيجوز
متفاضلا ومالا يكون كذلك كالبحر والجواميس والمز والضأن بوصف باتحاد
تلا يجوز لا يقال انه منقوض بالطيور فان بيع لحم بعضها ببعض متفاضلا يجوز مع
اتحاد الجنس لان ذلك باعتبار انه لا يوزن عادة فليس يوزن ولا كيل فليتناوله القدر
الشرعي فيجوز متفاضلا ترك وكذا خل الدقل وهو يفتحني الدال المهمة والقاف
ارد التمر هنا من قبل اجراء الكلام على مجرى العادة فانهم يجعلون الخل من الدقل غالبا
والاغصم سائر الثمر كذلك قوله بالالية وهي بالفارسية دينة صار عدديا او موزونا
فخرج عن كونه مكيلا من كل وجه والخطئة مكلة فاختلفا الجنس وجاز التفاضل وعليه
الفتوى قوله يجوز عند أبي يوسف لانه اسم في موزون واما عكس ذلك بان كان الخبز
نقدا وهما نسنة فيجوز اتفاقا لانه اسم موزون في مكيل يمكن ضبط صفته ومعرفة
مقداره قوله او الدقيق بالسويق لانه لا يجوز بيع الدقيق بالقلبة ولا بيع السويق بالخطئة
فكلنا بيع اجرائهما لقيام المجازاة من وجه وعدم المستوى لا يقال ان علة عدم جواز
بيعهما ان المجازاة باقية من وجه لانهما من اجزاء الخطئة والمعار فيهما الكيل وهو

غير مسوية بينهما وبين الخصة لاجتماعهما فيه ومخلط حبات الخطة وهي غير موجودة
فيهما بالاستواء في الاجتماع والامتلاء جدا لانا نقول لانسلم الاستواء بينهما لان الاجتماع
فيهما بين اجزاء الدقيق وانضمام بعضها ببعض اشد واقوى هما فيما بين اجزاء
السويق غاية ما في الباب ان التفاوت بينهما اقل فيما بين اصلهما فليأمل قوله بالخبر
يا ثناء المثلثة نقل كل شيء بمصر وتقول العامة بالثناء اثثة كذا قال الجوهرى قوله
للتفاوت الفاحش وهو تارة بالخبر نفسه من حيث الطول والعرض والغلظ والرقه وبالخيار
باعتبار حذقه وعدمه وبالنور في كونه جديدا فيجي خبره جديدا او متبعا فيكون بخلافه
وبالتقدم والتأخر فانه في اول النور لا يجي مثل ما في آخره قوله لمولاه فلا يكون
شيئا واذا امثلك فلا يبيع فامتنع الربوا

﴿ باب الحقوق والاستحقاق ﴾

والمفتاح المراد بالمفتاح ما يكون خلقه متصلا بدار مركبا فيها كالضبة فانها تدخل
في بيع الدار تبعا للخلق اذ لا يمكن الانفصال بكل واحد منهما بدون الآخر وان لم يكن
مركبا فيها كاقفل لا يدخل القلق لعدم الاتصال ولا المفتاح لانه تابع له قوله في بيع الدار
وهو اسم لما دبر عليه الحدود البيت اسم لما يات فيه والمترل اسم لما يشتمل على
بيوت وصحن مستوف وطبخ وانما دخل العلو والكنف في بيع الدار وان لم يذكر
لاتهما مما دبر عليها الحابط كالجدار ولان الكنف تابع الدار عادة ويدخل به
الماء والاشجار في صحنها والبستان فيها لما ذكرنا وان كان البستان
خارج الدار ان كان اكبر منها او مثلها لا يدخل الا بالشرط لانه خارج
من حدودها وان كان اصغر منها يدخل لانه بعد من الدار عرفا فصارت تبعا
لها كذا في التبيين الا يذكر اى الا ان يشتر به بذكر احدى هذه العبارات الاربع قوله بين
البيت والدار فلما كان شيئا بكل اخذ حظا من الجاتين فلتشبهه بالدار يدخل العلو
فيه عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل بدونه قوله لان الشيء لا يستتبع مثله
وفيه تقضى بالمستعير والمكاتب وهو مع جوابه الطويل الذيل المذكور في الكفاية
قوله ولا الطريق يعني اذا اشترى بيتا في دار او منزلا او مسكنا فيها لم يكن له الطريق
ولا الشرب ولا المسيل الا ان يشتر به باحدى هذه العبارات والمراد بالطريق المتى دخوله
هنا هو الطريق الخ من في ملك انسان فاما طريقها الى مكة غير نافذة والى طريق
عام يدخل وكذا ما كان لها من حق مسيل الماء وحق القاء النجس فلا يدخل قبل الدخول
باحدى هذه العبارات يختص بالطريق الذي يكون وقت البيع لا الذي كالتذي
كان قبله حتى ان من سد طريق منزله وجعل له طريقا آخر فباع المنزل بمحقة وقفه دخل

الطريق الثاني لا الأول كذا في الكفاية قوله لا يذكر ما ذكر أيضا أي الحقوق والمرافق كما في العلوم مع المنزل قوله وإن اقربها لهذا إذا لم يدع المقر له الولد معاً أما إذا ادعى كان له ذلك أيضاً قوله فولدت عنده أي لا بالاستبلاذ فاستغنى بها رجل أي بالينة قوله لأن البينة حجة مطلقة الخ وإنها لا تصير حجة الإقصاء القاضي / وله ولاية عام فينفذ قضاؤه في حق الكافر والقرار حجة بنفسه لا بتوقف على القضاء والمقر ولاية على نفسه دون غيره فقتصر عليه قوله بملكه من الأصل وهذا يرجع المشتري على البائع بالثمن عند استحقاق البيع بالينة دون القرار ويرجع الباعث بعضهم على بعض في الأول دون الثاني وإيضاً أن الملك يقدر على إنشاء الملك للحال فيحصل إقراره به على ذلك بخلاف الشهود فانهم لا يقدرون على إثبات الملك بشهادتهم للمستحق أن لم يكن مالكاً قبل ذلك فكون أطهار ذلك من الأصل فيستحق بزوايده كذا في التبيين قوله اشترى فاني عبد وإنما اعتبر الأمر والإقرار مما لانه لو لم يأمر أو أمر ولم يقرب بكونه عبداً لا يجب عليه شيء في قولهم جميعاً قوله ليس عقد معاوضة يعني أن موجب الغرور للضمان مختص بالمعاوضات كالباع مثلاً ولهذا لو سئل رجل عن غيره عن أمن الطريق فقال أحملك فانه آمن وسلكه فاذ فيه أصوص سلبوا فيه أمواله لم يضمن المخبر شيئاً لانه ضرر في غير المعاوضات قوله قال في الهداية في صورة المسئلة الخ وتلخيص الجواب المذكور في الهداية وشروحها أن المراد بالحريية أما حرية الأصل أو المعارضة بالاعتاق فعلى الأول يتأتى منه الجوابان الأول مآله عامة المشايخ أن الدعوى ليست بشرط قيمها عند لضعفه بتحريم فرج الأمة لأن الشهود يحتاجون في شهادتهم إلى تعين الأم وفيه تحريمها وتحريم أخوتها وبناتها فانه إذا كان حراً الأصل كان فرج الأم حراماً على مولا، وحرمة من حقوقه قمع والدعوى ليست بشرط قيمها كما في عتق الأمة وحيث لم يكن الدعوى شرطاً لم يكن التناقض مانعاً والثاني مآله بعض المشايخ من أن الدعوى وإن كانت شرطاً في حرية الأصل كالعارضه عنده كما هو الصحيح لكنه يغدر في التناقض لحقاء حال العلوق لا التباس حال الأم في أنها كانت حرة دون العلوق أو أمة إذا ولدت قد يجلب من دار الحرب صغيراً لا يعلم بحال أمه فيقر بالرق ثم يعلم الحرية فيدعيها وكل ما كان مبتاعاً على الحقاء فالتناقض منه مضموكاً للملاعن إذا كذب نفسه ثبت النسب لحقاء العلوق وعلى الثاني يتأتى منه جواب واحد متحد في المال بالجواب الثاني عن الأول وهو أن التناقض لا يمنع صحة الدعوى في العتق لبنائه على الحقاء لأن المولى مستحل في أمر الاعتاق قريباً لا يعلم الهبد فيقر بالموذية ثم يعلم بعد ذلك فبدعي العتق ولبت شعري ما فائدة نقل

الشارح استشكل صورة هذه المسئلة تاركاً لهذه الاجوبة الواضحة برأسها فليتامل
قوله ان بقي الماقدان هذا القيد مختص بالاجارة فان الفسخ جاز مطلقاً وان فقد
 العاقدان والمعتود عليه وانما لم يتعرض لبقاء المعتود له وهو المالك وان كان هو شردا
 ايضا حتى لو ملك هو فاجار وارثه بعده لم يجز لانه فهم بقاؤه من قوله وله اجازته وانما
 اختص اشتراط بقاء هوله بالاجازة لانها تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذات قيام
 ذكر **قوله** وهذا بيع الفضولي وهو بضم الفاء لا غير والفضل الزيادة وقد غلبت جمعه
 على ما لا خبر فيه وقبل لمن لم يشغل بما لا يعبه فضولي وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس
 بوكيل **قوله** وهو ملك للمجير اي الثمن الغير العرض كالسراهم واما الثمن العرض فهو ملك
 للبايع الفضولي لان بيع المقايضة شراء من وجده وهو لا يتوقف على الاجارة لان الثمن يلزم
 في ذمة المشتري بالشراء فيلزمه بالتزامه فاذا لزم الثمن لزم البيع بخلاف البيع لان
 قيامه بالبيع وهو ملك الغير ويتضرر الغير يلزم العقد فقل بالتوقف فيه كذا في المراجعة
قوله للبايع حق الفسخ يعني للفضولي في البيع بخلاف الفضولي في النكاح فان فسخه
 ولو قبل الاجارة باطل لان الحقوق لا ترجع اليه بل هو فيه معبر بمحض فاذا عبر فقد
 انتهى فصار هو بمنزلة الاجنبي هذا مختص بالفسخ القولي بان قال الفضولي بعد
 النكاح قبل الاجارة نقضت ذلك نكاح لا ينقض امانتزوج رجلا امره برضاها
 فقبل اجارة الزوج زوجة اختها كان نقضا للنكاح الاول فالفسخ الفعلي جاز
 في النكاح ايضا كذا في الكفاية ولو فسخت المرأة نكاحها قبل الاجارة انفسخ كما
 انفسخ البيع بفسخ المشتري من الفضولي قبلها **قوله** لا عتق فيما لا يمكنه ابن آدم
 ولا ملك ههنا لان الموقوف لا يبيد الملك في الحان وقوله بالآخرة اي اخيرا وقوله
 من وجه اي دون وجه والمجوز للاعتاق هو الملك الكامل لا يقال الرق في المكاتب
 ناقص واعتاقه جاز لان الملك كامل في رقبته وهي محل العتق ليس الا **قوله** بتصرف
 مطلق احترز بقيد الاطلاق عن البيع بشرط الخيار ويقول موضوع لافادة الملك
 من النصب لانه ليس بموضوع لافادة الملك كذا في الكفاية **قوله** كاعتاق
 المشتري من الراهن يعني اشترى من الراهن بلا اجارة المرتهن ثم اجازة المرتهن والجامع
 كونه اعتاقا في البيع الموقوف **قوله** ابطله يعني الملك الموقوف لغير المشتري الاول
 وهو الثاني لانه لا يتصور واجتماع الملك اثابت مع الملك الموقوف في محل واحد والبيع
 بعد ما بطل لا يلحقه الاجازة ولان فيه غرر الانقاسخ على اعتبار عدم الاجازة في البيع
 الاول والبيع يفسد به **قوله** شبهة عدم الملك لار الملك يثبت يوم قطع اليد
 مستنداً الى وقت البيع وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يطيب الربح الحاصل به

باب السلم

بيع الشيء أقول هذا معنى شرعي له أما معناه الفرض فقد قيل هو عبارة عن نوع
 بيع يجعل فيه الثمن وإيهذا قيل أنه أخذ عاجل بأجل شرعا ولغة واختص هذا النوع
 بهذا الاسم لحكم يدل هذا الاسم عليه وهو تجل أحد البدلين وتأجيل الآخر ومعنى
 قولنا سلم في كذا أي سلم الثمن فيه والهمزة فيه السلب أي أزال سلامة الدراهم
 بتسليم إلى مفلس في عقد مؤجل أو هو من التسليم لأن تسليم ذلك المال لازم فيه كذا
 في المشكلات القدوري لخواهر زاده قوله كالدراهم والدنانير فإنه لا يجوز السلم فيها
 لأنها ائتمان خلقا والمسلم فيه يجب أن يكون غير الثمن ثم قال عيسى ابن إبان يكون
 باطلا وهو الأصح وقال أبو بكر الأعمش بنقدهما ثمن مؤجل تحصيله صدود
 المتعاقدين بقدر الامكان وهذا الاختلاف فيما إذا سلم حنطة أو غيرها من العروض
 في الدراهم والدنانير ليكن أن يجعل بيع حنطة بدراهم مؤجلة بناء على أنها قصدا
 مبادلة الحنطة بالدراهم وأما إذا كان كلاهما من الاثمان باناسلم عشرة في عشرة
 دراهم أو في دنانير فإنه لا يجوز بالاحجاع لأنه ربوا قوله أي عاظمه وسخاته كلاهما
 تفسير للرفعة بالتفاف والله ين المهجلة قال الجوهري رفعة الثوب أصله وجوهره
 والسخانة الرفعة والعدد منقاريا كالجوز الضابطة في معرفة المتفاوت عن المتفاوت
 تفاوت الاحاد أو عدمه في المسابقة دون الاواع فإنه قلما يباع جوز مثلا بفلس وآخر
 بفلسين بخلاف البضغ الرمان فإنه قد يباع بطيخ واحد بثمن وآخر بثلاثة دراهم
 ويؤيد هذه الضابطة ما روي من أن هريرة أن السلم لا يجوز في بيع النعامة لأنه يتفاوت
 احاد في المايعة والبيض جمع بيضة بفتح الباء لموحدة وهي بالفارسي تخم مرغ والابن
 جمع لبنة بكسر الباء الموحدة فيبعا وهي التي يد بها والاجر مطبوخها والملمن
 بكسر الميم وفتح الباء لموحدة قالها قوله أي انقيد بالملمن لانه لا يتقطع من الاسواق
 في اعم الاوقات بل في كلها قوله فيقول سمك مبيع أقول كان هذا تعريض منه
 اصحاب الهداية وترجيح لعبارة المتن على عبارته حيث قال ويجوز في السمك المالح
 قوله أي لا بد في وزن معلوم وجوب معلوم بالوزن واشتوع وعدم الجوار بالعد معتبر
 في المبيع والطرى معا لا شراك عنهما كما صرح به في الهداية قوله والسطلت
 بالسین المهجلة وهو بالفارسية تشت قوله لعفمة وهو ما يصنع من النحاس وغيره
 بتوضاء به يقال به بالفارسية آفتابه قوله يذكر الجنس كالابل والنوع كالبحث
 والارباب والنسبة كالسمين والهزال والتفاوت بعد ذلك ساقط لقلته فاشبه الثياب
 قوله فانساق ذلك يعني بعد ذكر الاوصاف التي اشتطه الحضم يعني تفاوت فاحش

في المالية باعتبار المعاني الباطنة قد يكونا لفرسان متساويين في الاوصاف المذكورة
 ويزيد من احدهما زيادة فاحشة للمعاني الباطنة فيقتضي الى المنازعة المناقبة لوضع
 الاسباب بخلاف الثياب لانه مصنوع العباد فقلا يتفاوت فاحشا بعد ذكر الاوصاف
 لا يقال الدليل المذكور بقوله قلنا متفوض بانصافير والجماعات لقلة التفاوت بينهما
 لان ذكر ذلك ليس من حيث الاستدلال على ذلك فهو السنة قوله والا كارع جمع
 كراع وهو مادون اركبة من الدواب قوله وجلوده عدد الانها عديدة وفي
 احادها تفاوت والتفيد بالعددي في سياق التثنية بوجه جواره وزنا وليس كذلك
 بل معنا انه عددي فحيث لم يحز عدد المبحر وزنا بطريق الاولى لفقد العادة قوله
 والحرم بضم الحاء المهملة وقع الزاء المجهول جمع حزمة بسكون الزاء وهي قطعة
 حطب يجمع ويشد وسطها بالحبل قوله والجرز يجيم مضمومة بعدها راء
 مفتوحة مهملة ثم زاء ميم وهي القبض من الفت ونحوه قوله وانما لا يجوز
 في الخطب اقول لا يظهر لنا وجه تخصيصه اذ ذكر بالخطب لان الحلال في الرتبة
 ايضا كذلك فلا تفاوت بينهما في علم الجواز مع اتساوت والجواز مع عدمه حتى
 ان بين طول ما يشده الجررة وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع يجوز اتفاقا قوله
 وفيما لا يوجد يشمل الصور الخمس التي كلها فاسدة عندنا وثلاثة منها عند الشافعي واربعة
 منها عند مالك لان هذا ينقسم الى ستة اقسام عقلية حاضرة بين النقي والاثبات منه
 وذلك لانه اما ان يكون موجودا من حين العقد الى حين المحل او ليس بموجود اصلا
 او موجودا عند العقد دون المحل او بالعكس او موجودا فيما بينهما او معدوما فيما بينهما
 والاول جاز بالاتفاق والثالث كذلك والرابع فاسد عندنا خلافا للشافعي والخامس
 فاسد بالاتفاق والسادس فاسد عندنا خلافا للشافعي ومالك على الرابع وهو دليلهما
 على السادس وجود القدرة على التسليم حال وجوبه كذا في الكفاية والمحل بكسر
 الحاء المهملة مصدر قولهم حل الدين والمراد بالوجود هنا هو الوجود في الامواق
 لان الوجود في البيوت لا اعتبار له فانه في حكم الانقطاع ولوانقع في اقليم دون اقليم
 لا يجوز في الذي انقطع فيه لانه لا يملك تحصيله الا بخرج عظيم وهو عجز عن التسليم
 حتى لو اسلم في ذنخيل في مصر لا يجوز وان وجد هندستان كذا في المعراجية قوله
 ليتمكن من التحصيل فان قلت القدرة على التسليم ربما يشترط حال وجوب التسليم
 والمسلم فيه اذا كان موجودا حين المحل يكون مقدور التسليم قلت يجوز ان يتوفى
 المسلم اليه قبل حلول الاجل المصهور فيحل الاجل فاشترط دوام وجوده لتدوم
 القدرة على التسليم اذا الموهوم في هذا الباب كالمحقق قوله ولا في لم هذا عند

الاعظم وعندهما يجوز اذا وصف منه موضع معلوم بصفة معلومة وله انه متفاوت
 بكثرة العظم وقلته وبالسمن والهزال ومقاصد الناس في ذلك مختلفة وذلك يختلف
 باختلاف فصول السنة وبقلة الكلاء وكثرة قوله فلا يجعل الزنيل وهو بكسر
 الراء المعجمة لان فعلا بالفتح ليس من ايديهم معروف ومثله في الحكم والدليل الجراب
 والفرار والجوالق الا في قرية الماء عند اثني كذا في العناية قوله وعند الشافعي
 يجوز السلم الحال لما روي انه عم تميم عن بيع مالىس عند الانسان ورحنص في السلم
 مطلقا فاشترط الاجل فيه زيادة على النص قلنا ان القدرة على تسليم المعقود عليه
 شرط صحة العقد فيما به يثبت القدرة وهو الاجل الذي به يتمكن من تحصيله يكون
 شرطا ضروريا وهذا الان الواجب في الاصل هو تعيين المعقود عليه ليكون قادرا
 على تسليمه بالبلغ الجهات حتى اذا كان لا يتقدر على تسليمه مع تعيينه كالابق ونحوه
 لا يجوز بيعه فعمل بذلك ان البيع من غير تعيين المبيع او عند عدم القدرة على التسليم
 حرام وانما اجيز في السلم من غير تعيين المبيع رحصة لاجل المباليس بالحديث
 والرحصة اسم لما استبح مع قيام الدليل المحرم والحرمه لعذر يسيرا على العباد
 والنذر ههنا هو الجزع عن التسليم بعصرته والجزع بسبب العدم لا يرتفع الا بالتلبسك
 او الامهال الى زمان التحصيل او الحصد فاسقط التعيين لحاجة المبالغيس وعوض
 الاجل ليقوم القدرة على التحصيل مقام القدرة على التسليم لا يقال لو كان مشروعا
 لدفع الحاجة المبالغيس لما جاز لغير المبالغيس ولا ريب في جوازه لانا نقول المسلم فيه لا يباع
 عادة الا باقل الثمن ولا يقدم على مثله الا المحتاج فدلتنا اقدامه على هذا البيع على
 انه محتاج فاقم ذلك مقام الحاجة لتعذر الوفاء عليها قوله في الاصح استدلال
 عليه بمسئلة كتاب ايمان وهي انه لو حلف ليقضين دينه عاجلا ففضاء قبل تمام
 اشهر بر في يمينه فاذا كان مادون الشهر في حكم العاجل كان الشهر وما فوقه في حكم
 العاجل قوله لا يدري كم بقي وتحققه ان جهالة قدر رأس المال يستلزم جهالة
 المسلم فيه لان المسلم اليه ينفق رأس المال شيئا فشيئا وربما يجد بعد ذلك زيوفا
 فيرده ولا يستبدله في مجلس الرد فيطال العقد بقدر مارد فاذا لم يكن مقدار رأس
 المال معلوما لا يعلم في كم انتقص السلم وفي كم بقي وجهالة المسلم فيه مفسدة بالاتفاق
 فكذا ما يستلزمها قوله وربما لا يتقدر هذا وجه آخر فان قيل ذلك امر موهوم
 لا معتبر به فيما ينبغي على الرخص اجيب بان الموهوم في العقد كالتحقق لشرعه مع التاني
 لكونه بيع المعلوم والتقليس يخالفه قوله فيحتاج الى رد رأس المال فيتفقسان
 على التصحح فلا يدري كم يرد فان زاد او نقص يكون ربوا كذا في التوفيق قوله

بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوبا جراب عما قاساه عبد من ائمة و لم يذكره
 الشارح وتقريره ان الزع وصف به ولا ينقسم الثمن على الجهات لا يردى الى جهة واحدة
 المسلم فيه وقد ذكر الثمن والاجرة ولم يجب عنهما لان دليل الاعظم يتضمن جوابهما
 فان البيع والاجارة لا يفسد بخلاف رد الثمن والاجرة وترك الاستدلال في مجلس الرد تولى
 في جنسين يعني اذا قلنا اسلمت هذه الدار فانه راعى في كل حصة وكرهه ولم يبين حصة
 كل واحد منهما من العشرة لم يجز ذلك لان علامه في رأس المال شرط فيقسم العشرة
 عليهما بالقيمة وهي لا يعرف هذا الا بالطن فلا يكون معلوما حتى لو كان من جنس واحد
 يصح لان رأس المال لا يقسم عليهما على اسواء قوله ولا ينفذ بين يميني اذا اسلم دراهم
 ودنانير في كبري وقد علم وزن احدهما ولم يعلم وزن الاخر لا يصح عنده لان اعلام قدر
 رأس المال شرط عنده فاذا لم يعلم احداهما اصل العقد في حصته فيبطل حصة الآخر
 بل بالتميز او لا اتحاد النصفه قال المولى الشهير بكوجح حسام في شرح الرنابة هذا
 التصور انما يتقيم على عبارة استبابة والكافي وزيداني حيث قالوا اذا اسلم جنسين
 ولم يبين مقدار احدهما فعلى ما في هذا المعبر ان يكون غير المبين هو رأس المال وهو
 الصواب كما يفصح عنه التصور ايضا كونه الذي اختاره صاحب الكافي في الزيداني واما
 على عبارة المتن فان ظاهر ان غير رأس المبين هو حصص المال من المسلم فيه فكونها من تغاير
 بيان قدر رأس المال لايجز من نوع حقه كما لا يخفى فليتأمل قوله و كان ابقاء مسلم فيه
 الذي لحقه مؤنة يعني ما كارهه مثل يحتاج في حله الى ظهور او اجرة جمال قوله
 ومثله الثمن اي مثل المسلم فيه الثمن المؤجل بان باع عبدا حاضرا بخطة موصوفة في الذمة
 الى اجل وكذا الاجر بان استأجر دارا مثلا بانه حل ومؤنة دين في الذمة من تقرير النبيين
 قوله وجعل مع نصيب احدهما اخذ احدهما اكثر من نصيبه والتميز في مقابلة
 الزايد مكبلا او موزنا موصوفا في الذمة يشترط عنده بيان الابقاء حتى يفيد اذا لم يبين
 وعندهما يتعين مكان القسمة قوله ذكر شرط بقاء معناه ان السلم لا يبنى صحيحا
 بعد وقوعه على الصحة اذا لم يقبض رأس المال في مكان العقد قبل ان يفارق كل واحد
 من المتعاقدين صاحبه يدنا لا مكانا حتى لو مشيا فرسخا قبل القبض لم يفسد مالم يفترقا
 ان يقارن كل واحد من المتعاقدين صاحبه يدنا لا مكانا حتى لو مشيا فرسخا قبل القبض
 لم يفسد مالم يفترقا من غير قبض فاذا افترقا كذلك فسد ما اذا كان تقصد فلانه فتراق
 عن دين بدين وقد نهى النبي عن الذمة بالنسبة واما اذا كان عينا فلان السلم اخذ
 عاجل يا اجل ولانه لا بد من تسليم عاجلا لينصرف فيه السلم اليه فيقدر على تسليم
 السلم فيه والقياس جوازه لان المروض يتعين في انعقود فترك شرط التججيل لم يرد

الى بيع الدين بالدين **قوله** دينا على المسلم اليه وانما يقبض به لان الدين على غيره يوجب
شروع الفساد لانه ليست بمال في حقهما **قوله** بمنعان تمام التسليم وفيه مائة
خيار الروية تفصيل مذكوز في العناية لكن في تعيين الفصل الذي تنقضي عنه الخيار
اشتبه لانه اما ان يراد به رأس المال او المسلم فيه لا يميل الى الاول لان خيار الروية
ثابت في رأس المال منسرح به الاكمل وقال لا يفسد به المسلم ولا الى الثاني لانفسه
التقريب لانه في بيان اشتراط قبض رأس المال قبل الافتراق وثبوت الخيار في المسلم فيه
وعدمه لا مدخل له في ذلك فكان اجنبيا وجوابه ان المراد هو المسلم فيه وذكره استطراد
قوله لم يصح اي لم يكن قضاء حتى لو ملك المقبوض في يد رب المسلم كان من مال المسلم اليه
قوله عارية ولهذا ينعقد بلفظ الامارة ولو لم يكن امانة لزم تملك الشيء بمنسبه
نسيه وهو ربوا ولهذا لا يلزم التأجيل في القرض لان التأجيل في العواري غير لازم
قوله لان حقه في الدين وهذا عين فكان للامور يجعله في الفرار منصرفا في ملك
نفسه فلا يكون قعله كفعل الامر **قوله** كان قابضا اي لامين والذين جميعا بملك
المشتري اي برضاه والاتصال بالملك بالرضاه يثبت القبض كمن استقرض حنطة
وامره ان يزرعها في ارضه **قوله** لا يصير قابضا اي للدين والعين جميعا وجه الاول
قوله لان الامراخ وقد شرع في وجده الثاني بقوله فخلط ملك المشتري فان قيل الخلط
حصل باذن المشتري فلا ينفقض به البيع قلنا الخلط المذكور ليس يادنه بل ما رضى هو
الا بالخلط الذي يصير الامر قابضا به لكون البداية بالعين **قوله** منعنت وهو الذي
نكر ما ينعقد فكان القول لمن شهد له الظاهر فانها لما اتفقا على عقد واحد واختلفا
فيما لا يصح العقد بنونه وهو بيان الوصف والظاهر من حالهما مباشرة العقد على
وصف الصحة فدون الفساد كان اظهر شاهدا للمسلم اليه وقول من شهد له الظاهر
اقرب الى الصدق **قوله** بطريق البيع لا بطريق العدة اختيار لمذهب عامة
المشايخ وكان الحاکم الشهيد يقول هو واعدة ينعقد العقد بالتعاطي انا انه مفروقا
ولهذا ثبت لكل واحد منهما الخيار وجه العامة انه يجوز فيما فيه تعامل فيه كالسج
والخياطة والمواعدة يجوز في الكل فان قيل كيف يجوز ان يكون بيعا والمعدوم لا يصلح
ان يكون ميبعا قلنا المعدوم قد يعتبر موجودا حكما كالناسي للتسمية عند الذبح فانها
جعلت موجودة لئلا تفسد النسيان او الظهارة للمنفوضة جعلت موجودة لئلا تجوز
الصلوة لئلا يضاعف الواجبات فكذلك البيع المعدوم جعل موجودا حكما للتعامل
قوله فيما لا يتعامل كالثوب مثل ان يأمر النساخ ان ينسج له ثوبا يعمله بلا اجل معلوم

﴿ مسائل شتى ﴾

والفهد بالغاء المفتوحة والهاء الساكنة معروف وهو بالقارسي يوز قوله لا يجوز بيع الكلب
 العقور أي الجارح من عقره أي جرحه كذا في الصحاح **قوله** بناء على الانتفاع
 أما المعلم فلا اشتباه فيه لأنه نافع في الزراعة وصيد فيكون محلا للبيع لكونه منتفعا به
 حقيقة وشرعا فيكون مالا وأما غير المعلم فلا يمكن أن ينفع بغير الاصطياد فإن كل
 كلب يحفظ بيت صاحبه ويمنع الأجانب عن الدخول فيه ويخبر عن الجاني تينا
 فيساوي المعلم في الانتفاع به ولأنه ثم قضي في كلب باربعين درهما من غير تخصيصه
 بنوع **قوله** إلا الحرم والحزير أي محل لهم ما محل الأويحرم لهم ما يحرم علينا من
 البيوع سوى الحرم والحزير وذلك لأنهم لما قبلوا الجزية صاروا كالمسلمين فيما لهم
 وعليهم إلا أنهم اقرؤا بعقد الأمان أن يكون ذلك مالا لهم فلو لم يجز تصرفهم خرج
 ذلك من أن يكون مالا وفيه نقض الأمان والربو امتثلي في عهدهم لأنه لم يقع عليه
 عقد الأمان قال الله تعالى وخذهم الربوا وقدنوا عنه كذا في البيهقي **قوله** ومن
 زوج مشترية قبل قبضها صحيح جاز النكاح لو جود سبب ولاية النكاح وهو
 الملك في الرقة على الكمال لا يقل هذا تصرف في المنقول قبل القبض والمفهوم من
 المباحث السابقة عدم جوازه لآما قول المتع عن التصرف في لميع المنقول قبل
 القبض إنما يكون عن تصرف يفسخ بهلاك المبيع قبل أنه من كالمبيع مثلا بالنكاح
 ليس كذلك بل هو كالتدبير والاعتاق في عدم الانقاسخ فلا يخالفه كذا فهم من
 تقرير الأكل والقياس أن يصير قابضا وهو أن يصير قابضا وهو رواية عن أبي
 يوسف حتى أن هلك بعد التزويج قبل الوطى ملكت من مال المشتري عنده **قوله** لأنها
 تعبت بالتزويج بدليل أنه لو وجد المشتري الجارية المشتراة ذات زوج كان له أن
 يردّها والمشتري إذا عجب المفعود عليه صار قابضا **قوله** لأن التعيب الحقيقي
 كقطع اليد وفناء العين استيلاء على المحل باتصال فعل منه إليه **قوله** وغاب غيبته
 معروفة أي قبل قبض المبيع وقد اتفقنا على هذا يتوجه على قوله وإن جهل مكانه
 بيع أنه قد تقرر فيما سبق أن التصرف في المبيع قبل القبض غير جاز فكيف يقع هنا
 وجوابه أن المقصود إحياء حق البيع فيضمن ذلك صحة المبيع والمضى جوازه هناك كون
 المبيع أصلا ومقصودا بالذات وهم يجوزون أن يثبت ضمنا ما لا يثبت قصدا فلا منافاة
 ولك أن يجب بقول بعض المشايخ وهو أن القاضي ينصب من يقبض العبد للمشتري ثم يبيع
 لأن بيع القاضي كبيع المشتري فلا يجوز قبل القبض كذا في العناية **قوله** يجب من كل
 نصفه أي خمسمائة مثقال لأن المضاف إليهما هو المثقال فيوزع بينهما على السواء
قوله من الذهب مثاقيل أي خمسمائة مثاقيل ومن الفضة دراهم أي خمسمائة دراهم

لان المضاعف اليهما هو المثل فيصرف الى الوزن المعهود في كل منهما قبل هذا
 يقتضى ان ينصرف النقص الى نقد البلد الذى وقع فيه العقد لانه هو المفهوم المتعارف
 اقول المراد من المتعارف هو المتعارف بالنسبة الى كائنة البلاد وهذا المعنى انما يتحقق
 في وزن السبعة لاني نقد البلد كما لا يخفى فليتأمل **قوله** ايجابه عليه فيه ان
 استعمال لايجاب في الامور الاضطرارية والظاهرة ان رأى الثاني انه لو لم يرض
 بالزيف وطلب الجيد الذى هو حقه يمكن ان يرد ويسترد الجيد فوجوب الزيف على
 الدائن يتفرع على ايجابه الجيد المدين فلا يؤثر ههنا الا هو فان هذا من معنى الايجاب فليتأمل
قوله رد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فيه نظر لانه قياس مع الفارق لان الضرر
 في التكاليف الشرعية دنيوى كصرف الاموال في طريق الحج ومشقة الصوم والقيام
 في الصلوة مثلاً وهي امور دينية خفيفة بالنسبة الى الحسنات الاخرى المتعاقبة لها كالخلود
 في الجنان واستخدام الخواري والعلمان بل مشاهدة جمال الرحمان فلا يجوز للعقل
 ان يتركوا هذه المكافاة العظيمة هرباً عن امثال تلك الضرر القليلة مترعاً وعقلاً بخلاف
 ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دنيويان فبحوز للعقل ان يترك النفع فيه بل التساهل
 في امثال تلك المنافع الحسية ضد من جنس الاخلاق الكريمة **قوله** ولو فرغ او باض
 اى صار ذا فرغ ويبض **قوله** في الكناس وهو كسر الكاف مكان الظبي في الشجر يكنس
 فيه ويشتر كذا في الصحيح **قوله** بخلاف ما اذا غسل المحل في ارضه فان العسل لصاحب
 الارض لانه من زبادتها وفضلها والفرق بينهما ان العسل صار قائماً بأرضه على وجه
 الثرار فصار تابعاً لها كالشجر انما ثبت فيها بخلاف الصيد ولان العسل لا يحصل
 في مطلق المواضع وطاق الاغذية بل يغذاء خاص ومكان خاص فاذا غسل في ارض
 علم انه من نبات ذلك الارض فكان من اجزائها فيكون لما لكها كذا في المعراجية

كتاب الصرف

وشروط فيه التقابض ولهذا قيل في شروطه اجمالاً التقابض قبل الافتراق بدنا
 وان لا يكون فيه خيار ولا تاجيل **قوله** قيل الافتراق يعنى ان القبض في عوض الصرف
 قبل الافتراق بدنا واجب لقوله ميردا بيد ولانه لا بد من قبض احدهما اخراجاً للعقد
 عن الدين بالدين وذلك لا يلزم قبض الآخر تحقيقاً للمساواة نقلاً لتحقيق الربو لان النقد
 خير من النسيئة ولا فرق في ذلك بين ان يكون مما يتعين بالتعين كالصوغ والتبر او لا
 كالمضروب او يتعين احدهما دون الآخر لا يقال ان يسع الدين بالدين متفق في المتعين
 فنبغى انه يصح بلا قبض لانا نقول ان الصوغ وان كان يتعين فقيه شبهة عدم التعيين
 لكونه ثمة خلقه في شرط قبضه اعتباراً للشبهة في الربو كتبنا فهم من تقرير الهدايم

قوله الاحتساويا يعني انه لا يجوز اذالم يعرف المتعاقدان قدرهما وان كانا متساويين
 في الوزن في الواقع لان العلم بتساويهما حالة العقد شرط صحته لان الفصل ح موهوم
 والموهوم في هذا الباب كالمحقق والنبي عليه السلام لم يرد المماثلة في علم الله تعالى لانه
 لا سبيل الى ذلك وانما اراد المماثلة في علم العاقدين ولم يوجد فان وزنا في المجلس وعلمنا
 فيه تساويهما كان النياس ان لا يجوز لو فوع العقد فاسنا ولا ينقلب جازا لكنهم
 استحسنوا جواز لان ساعات المجلس كساعة واحد كذا في الاكلمية قوله فسد شراء
 الثوب والقياس يقتضي جوازه لان الدراهم لا يتعين عينا كان اودينا فينصرف العقد
 الى مطلق الدراهم اذا اطلاق والاضافة الى بدل الصرف اذذاك سواء لمكننا نقول
 الثمن في باب الصرف مبيع لانه بيع ولا بد من مبيع ومائة سوى الثمن وليس احدهما
 اولي بكونه مبيعا فيجعل كل واحد مبيعا من وجه مئمان ووجه وان كان مئمين خلقة وبيع المبيع
 قبل المبيع لا يجوز كذا في النهاية قوله ومن باع امانة شروع لبيان ان الجمع بين التقدين
 وغيرها في البيع لا يخرج العقود من كونها صرفا بما يقابلها من الثمن قوله في مقابلة
 الفضة لان قبض حصة الطوق في المجلس واجب حقا للشرع لكونه بدل الصرف
 وقبض ثمن الجارية ليس بواجب ولا معارضة بين الواجب وغيره قوله لان الفساد
 طار لانه يصح ثم يطل بالافتراق فالصفقة تامة فلا يلزم تفريق الصفقة قبل
 تمامها قوله فراضيا بهذا العيب لان قبول الباع بعض الثمن رضا بالاشتراك كاعطاء
 المشتري اياه فيوجد الرضا من الطرفين قوله قطعة نفرة المراد بالنفرة قطعة فضة
 مذابة فاضافة القطعة الى النفرة من باب اضافة العام الى الخاص قوله على الشبوع
 اي على التعيين ومعنى الشبوع هو ان يكون لكل من البدلين حظ من جملة الاخرى كذا
 في الاكلمية قوله يحتمل الصرف المذكور يعني مقابلة الفرد بالتفرد فكان جازا لارادة
 فينبغي ان يكون مرادا اما كونه جازا لارادة فلان كل مطلق يحتمل المقيد لا محالة
 ولهذا لو باع كرخطة بكر بهما لان الكر قابل الكر وقضيل الآخر واما وجوب
 ان يكون مرادا فلانه طريق متعين لا يصح العقد فيجب سلوكه قوله وليس فيه
 تغير تصرفه يعني ان كان المراد من التغير في قولهما وفي صرف الجنس الى خلافه
 تغير تصرفه تغير وصف التصرف فسلم ولكن لا تسلم كونه مانعا عن الجواز بل جواز
 التغير في الوصف اتفاقا كما اذا باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره ينصرف الى نصيبه
 فصاحب النصيب وان كان في ذلك تغير وصف التصرف من الشبوع الى معين
 وان كان المراد تغير اصل التصرف فلزومهم لان موجه الاصل ثبوت الملك في الكل
 بمقابلة الكل وهو باق على حاله لم يتغير بها قوله بان يكون عشرة دراهم الخ لان شرط

الصرف التام وهو موجود ههنا ظاهر اذا ظاهر من حال البائع ارادة هذا النوع من المقابلة حملا على الصلاح وهو الاقدام على العقد الجائز دون الفاسد قوله ما يرد به بيت المال يعني اذا وجد اخذ الصدقات من اموال الاحياء دراهم غلة له ان يرد لها ويطلب دراهم صغيرة وانما خصت اموال الاحياء بالذكر لان تصور الرد من بيت المال في اموال الاموات لا يخفى عن نوع اشكال قوله فاذا شرط القبض في الفضة يعني الظاهر ان لا يشترط فيه التقابض بالنسبة الى الفضة لانه اذا صرف الجنس الى خلافه لم يبق صرفا وشرط التقابض مبنى عليه واما وجه شرطه ح بان صرف الى خلاف جنسه ضرورة صحة العقد والثابت بالضرورة لا يتعدى فبقى العقد فيما وراء ذلك صرفا فاشترط القبض في الجنس لوجود الفضة من الجانبين واما وجه اشتراط التقابض بالنسبة الى الصفر فامتناع التميز بينهما بلا ضرورة وهذا يشير الى ان الاستهلاك انما يتحقق عند عدم التميز كذا في الاكملية قوله بالدراهم المغشوشة اي المخلوطة بالصفر والتماس او غيرها فان كسدت بطل وفي الهداية فسر الكساد بترك الناس المعاملة بها ولم يذكراته في كل البلاد او في البلد الذي وقع فيه العقد ونقل عن عيون المسائل ان عدم الرواج انما يوجب فساد البيع اذا كانت لا روح في جميع البلدان لانه ح بصير هالكا ويبقى البيع بلائمن واما اذا كان في هذه البلدة فقط لا تنفسد البيع بل تعينت فكان للبائع الخيار ان شاء قال اعطى مثل النقد الذي وقع عليه البيع وان شاء اخذ قيمة ذلك دنائير قوله آخر ما يتعامل به الناس وهو كبوم الكساد لانه يوم الانتقال الى القيمة لان المسمى كان واجب التسليم الى ان ينقطع فاذا انقطع الى القيمة كان واجب التسليم لتعذر فيعتبر فيه يومئذ كذا في التبيين قوله اودائق وفي المغرب هو بالقبح وبالكسر قيراطان والجمع دوائيق ودوائق وفي الصحاح الدائق والدائيق سدس الدرهم والقيراط اذا انصف دائق كذا في الاكملية قوله لمن اعطاه درهما اي كبيرا وقوله ونصفه نصف اي درهما صغيرا وزنه نصف درهم كبير الاجبة كذا في الاكملية قوله ولم يقسم على اجزاء الدرهم يعني الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى حيث صحت هذه وبطلت تلك انه لم يكر رلفظ بنصفه ههنا بل قابل الدرهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاجبة فيكون نصف درهم الاجبة بمثابة والباقي باءاء الفلوس قوله وصح في الفلوس اي بالاجماع من ائمتنا الثالث لانه عقدان وفساد احدهما لا يوجب فساد الآخر كما لو قال يعني بنصف هذا لالف عبدا ونصفها دنا من الخمر فان البيع في العبد صحيح وفي الخمر فاسد ولم يشع الفساد لتفرق الصفقة وحكي عن بعض العلماء لن العقد لا يصح ههنا ايضا وان كر رلفظ الاعطاه لا اتحاد الصفقة لان

قوله اعطني مساومة وبتكرارها لا يتكرر البيع وهذا لان بذكر المساومة لا يتعقد البيع
فان من قال لا آخر يعني فقال بعت لا يتعقد ما لم قل الاخر اشتريت وان لم يفسد بالمساومة
فكيف يتكرر بتكرارها قيل ما هو المتن هو الصحيح

﴿ كتاب الكفالة ﴾

وهي لغة الضم قال الله تعالى وكفلها زكريا تخفيف الفاء ورفع زكريا اي ضم زكريا مريم
عليه السلام الى نفسه قوله اي لم يثبت المطالبة لانها اذا كانت باغاء الدين يكون
فرعا لوجوب الدين لا بحالة ولا بتصور الفرع بدون الاصل وليس من ضرورة
ثبوت الدين في ذمة الكفيل مع بقاءه في ذمة الاصل ما يوجب حق زيادة الطالب لان
الاستيفاء لا يكون الا من احدهما كالفاسب مع الفاسب فان كل واحد منهما ضامن
القيمة ولا يكون حق المنصوب منه الا في قيمة واحدة لانه لا يستوفي الا من احدهما قوله
والاصح الاول لان الكفالة كما يصح بالمال يصح بالفس ولادين ثم وكما يصح بالدين
يصح بالاعيان المضمونة بنفسها كما سيجي كذا في العناية اقول هذا التعديل يعطى عدم صحة
الثاني مع ان مقتضى صيغة التفضيل صحة الالهم الا ان يلغى معنى الافضلية فيها كما صرح به
في شرح المتناح فكانه قال الصحيح الاول فاندفع ما ذكره الاستاد الفاضل في شرح غرره
قوله لان الدين لا يتكرر يعني لو ثبت الدين في ذمة الكفيل ولم يبرأ الاصل صار الدين
الواحد دينين اعترض عليه بما اذا ذهب المكفول له دينه للكفيل بملكه ورجعه الكفيل
على الاصل ولولم يجعل الدين عليه لما ملكه كما قبل الكفالة لان عليك الدين من غير
من عليه الدين لا يجوز اجيب بانه قياس مع الفارق لان الهبة لما صدرت من الماقل جعل الدين
ح على الكفيل وجعلناه في حكم دينين لضرورة تصحيح تصرفه واما قبل صدور الهبة
فلا ضرورة فلا يجعل في حكم دينين قوله لا يبق على الاخر شي وقدر ان يثوب الدين
في ذمتها مع الا يوجب زيادة حق الطالب فلا يلزم من تكرار الدين بقاء شي على واحد منهما
بعد الايفاء للاخر بما يعبر به عن بدنه وقدر امثله في كتاب الطلاق قوله وان لم
يقبل اذا دفعت اليك وانا بري لان موجب الكفالة بالنفس البراءة عند التسليم وقد وجد
والتضييع على الموجب عند حصول الموح ليس بشرط كسبوت المالك بالشراء فانه
يثبت بلا شرط لانه موجب التصرف لكن لا بد ان يقول ملته اليك بحكم الكفالة حتى
لو لم يقبله لا يبرأ الا اذا سلمه بطلبه فمع لا يحتاج اليه وكذا اذا اقر الطالب بالقض ولو لم
المكفول به الى المكفول له فاني ان يقبله يجبر على القبول وان كان قبل حلول الاجل وبعد
قابضا بمجرد التحليه بين الطالب والمطلوب كذا فهم من تقرير الزيلعي قوله
او في مصر آخر يرى هذا عند الاعظم للقدرة على التخاصم فيه وعندهما لا يبرأ لانه

لانه قد يكون شهوده فيما عينه فالتسليم لا يفيد المقصود والجواب ان شهوده كما يتوهم
 ان يكون فيما عينه يتوهم ان يكون في الذي سلمه فيه فتعارض الموهومان في التسليم
 محققا من الكفيل على الوجه الذي التزمه فيبراء قوله من كفالة الكفيل اي قائلا
 دفعت نفسي اليك من كفالة فلان لان تسليم النفس على المكفول به واجب من جهتين
 من جهة نفسه ومن جهة الكفيل فلم يصرح بقوله من كفالة فلان لم يقع التسليم
 من جهة الكفيل فلا يبرء قوله بالتسليم اي لا برسول قوله ان لم يوافق به واقاء اياه
 من الوفاء وانما قال بما عليه لانه اولم يقله لم يلزم للكفيل شيء عند المواقاة على قول محمد
 خلافا لهما قوله بشبه البيع من حيث انه معاوضة انتهى لان الكفيل يرجع الى
 الاصل بما دى عنه اذا كانت الكفالة بالامر كذا في تاح الشريعة وقوله وبشبه النذراى
 من حيث انه التزام فيشبه البيع يقتضى ان لا يجوز التعليق بالشروط كلها وبشبه النذر
 يقتضى جواز ذلك واعمل الشبهين اولى قوله بل انما يبرء اذا ادى المال فيه بحث
 لان هذا يخالف لما صرح به الاتفاقى حيث قال فاذا ادى المال لا يبرء عن الكفالة
 بالنفس لانه يرى بادائه عن احد الضمانين فلا يلزم من براءة احدهما البراءة عن الآخر
 فيلزم احضاره لعدم المناقاة بينهما لانها للتوفيق فيجوز ان يدعى عليه دينا
 آخر فلا جرم وجب الاحضار ونحن نقول وبالله التوفيق يجوز ان يكون مراد الشارح
 اداة جميع ما عاينه بحث لا يبنى على المديون فليس احرا يؤيد تعطيل البراءة بقوله لانه
 لم يبق الخ وعدم اراده عددا معينا كالالف واما صاحب الهداية فقد مثل بالمدد
 المذكور وسراحها قد اقتدوا به والمفهوم منها انه ما ادى الا ذلك المذكور فلا يلزم البراءة
 من جميع ما عاينه ولهذا قالوا فيجوز ان يدعى عليه دينا آخر ولا مجال لهذا على اختيار
 الشارح فليتأمل قوله وان مات المكفول عنه وهو المطلوب اي في الصورة التي ذكرها
 بقوله فان كفيل بنفسه الخ واذا مات الكفيل فيها فوارثه كان بمنزلة ان دفع المطلوب
 الى الطالب يرى وان لم يدفعه حتى مضى الاجل كان لمال على الوارث من تركة الميت
 كذا في الحاشية قوله ضمن المال وقد اورد الاكمل ههنا شبهة وصفها بالقوة ونحن
 كتبناها في حاشية هذه الرسالة فليطلب منها قوله اي ما لا مقدار المتبادر من هذا التقدير
 ان هذا التقيد للاحتراز وقد صرح صاحب التبيين بانه اتفاق حيث قال فقال لي عليك
 حق ولم يدع عليه ما لا مقدارا انتهى كلامه فليتأمل قوله اي بين صفته بانها
 جبة اوردية هندية او مصرية قوله خلاف محمد حيث قال ان لم يبينها حتى يكفل ثم
 ادعى بعد الكفالة مائة موصوفة بصفة لا يسمع بدعواه فلا يقدر المدعى على مطالبة

الكفيل بالكفالة وذلك للوجهين الذين ذكرهما الشارح بقوله قبل وقيل الى آخر كلامه
قوله لا يكون كفالته صحيحة ايضا لاحتمال انه لم يلزم المال الذي هو على المدعى عليه
بل التزم ما التزمه على وجه الرشوة لترك المدعى عليه في المال وهذا الوجه منسوب
الى الشيخ الامام ابي منصور المازندراني والوجه الثاني الى الشيخ الامام الحسن الكرشي
قوله فيراد به المعهود يعني ان المال ذكر مفرقا فيصرف الى ما عليه فيكون النسبة
موجودة فتخرج عن كونه رشوة فكان المال معلوما والدعوى صحيحة فصحت الكفالتين
وهذه التكتة في مقابلة التكتة الاولى لمحمد **قوله** عند ابي حنيفة رح قيل المعنى الذي
بصلح ان يكون محلا للزراع منها هو ان يكمل الرجل بنفس من عليه الحد والقصاص
لان محضه محضرة في مجلس القاضي واما الكفالة بعين الحد والقصاص فباطل
بالاتفاق كما سيجي كذا في النهاية وليس معنى الجبر عند من يقول به ان يجبر بالحبس
وغيرة من العقوبة بل الامر بالملازمة بان يدور الطالب مع المطلوب حيث دار كيلا
يتغيب فاذا اراد دخول داره استأذنه الدخول معه فان اذن له دخل معه والامنع
من الدخول واجلسه في باب داره **قوله** في حد القذف انما خصه بالذكر احترازاً
عن الحدود الخالصة لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر حيث لا يجوز الكفالة بها وان طابت به
نفس الكفيل لانها شرعت وثيقة لصاحب الحق لتلايفوت حقه والله تعالى غني عنه
قوله لانه خالص حق العبد اعترض عليه في بعض الشروح بان القصاص مما اجتمع
فيه حقان حق الله تعالى من حيث اخلاء العالم عن الفساد وحق العبد من حيث بشق
الصدر واجاب عنه صاحب العناية ان المقلب فيه حق العبد على الخلو من ما عرفت
ان القصاص مشتمل على الحقين وحق العبد غالب لانه لاحق لله تعالى اصلاً بخالف
المشهور **قوله** فلا يجب فيها الاستيثاق وليس التكفيل الا له فان قيل حبس باقامة
شاهد عدل ومعنى الاستيثاق في الحبس اتم من اخذ الكفيل اجيب بان الحبس لاثمة
على ما لا يذكر لانه **قوله** من عليه الحد اي الذي فيه حق العبد كالقذف وكذا السرقة
عند البعض **قوله** ولا حبس فيها اي في القذف والقصاص **قوله** او عدل اي عدل
يعرف القاضي كونه عدلاً **قوله** لاثمة اي لاثمة الفساد لا لاثبات المدعى لانه يحتاج
الى حجة كاملة والاثمة بذات باحد شطري الشهادة اما العددا والعدالة **قوله** لانه دين
مطالب اي مطلقاً في الحيوة والممات والزكوة لا يطالب بها الا في الحيوة ولهذا لا يجوز
الكفالة بها فان صححتها بتعريضها لمطالبها مطلقاً والخراج كذلك الا يرى انه يحبس
به ويمنع وجوب الزكوة ويلزم من عليه لاجله وهذا هو الفرق الذي ذكره صاحب
العناية واما قول الشارح لانها مجرد فعل اشارة الى فرق آخر وهو ان الزكوة فعل وهو

العباد والمال محل لاقامة تلك لعبادة ولايجرى الضمان في العبادات كما في الصلوة
 بخلاف الخراج فانه دين اذا الدين فملك مال بلا عن شيء آخر والخراج بدل من منفعة
 حقت المال من اراد تفصيل المقام فليتنظر في الهداية وشروحها في بيان المسئلة التي
 ذكرها المص بعد الورقين بقوله كضمان الخراج الخ وانما تعرض لمسئلة الزهني هنا لجامع
 التوثيق بينه وبين الكفالة قوله وللخراج مناسبة لان المراد به ههنا هو الخراج الموقوف
 كما صرح به في الكفالة قوله اي ليس اخذ الكفيل الثاني تركا للاول قال ابن ابي ليلى
 براء الكفيل الاول لان التسليم لما وجب على اثنائي فلو بقي على الاول كان واجبا
 في موضعين وهذا بناء منه على اصله المخالف للمشهور وهو ان الكفالة للكفيل يستلزم
 برائة الاصيل وهو مع كونه مخالفا للحقيقة اللغوية لها وهي الضم يفضي الى عدم التفرقة
 بينهما وبين الخوالة فان فيها براء المحيل وذلك باطل قطعاً ثم اذا اسلم احد الكفيلين
 نفس الاصيل الى الطالب برى نفسه فقط لا صاحبه قوله فانه دين غير صحيح اذا الدين
 الصحيح هو الذي له مطالب من جهة العباد حقاً لنفسه والمطلوب لا يقدر على اسقاطه
 من ذمته الا بالايفاء ويدل الكتابة ليس كذلك لاقتدار المكاتب ان يسطر البذل بتجيز
 نفسه قوله وان كان المكفول به مجهولاً لان مبناه على التوسع فانها تبرع ابتداء فيحمل
 فيها جهالة يسيرة او غيرها بعد ان كانت متعارفة قوله ضمان الدرك وهو بفتح الراء
 وسكونها التبعة وهي بانقارسي تاوان قوله نحو ما بيعت فلانا وانما قيد بانقارسي ليعبر
 المكفول عنه معلوماً لان جهالة يمنع صحة الكفالة حتى لو قال ما بيعت احداً من الناس
 فاما ذلك ضامن لا يجوز لان جهالة مع جهالة المكفول به يفضي الى تعاضلها كذا
 في الكفاية قوله بمجرد الشرط اي بالشرط المجرد عن الملائمة قوله فلا اي لا يصح
 تعليق الكفالة بالمجهول نحو ان قال ان جاء المطر اوقال ان هبت الريح فاما كفيل عنه
 بكذا فان علق به بصح الكفالة ويجب المال حالا كذا في الهداية والكافي والزيلعي
 هنا سهواً فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح فلا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصار
 كال تعليق بدخول الدار ونحوه مما ليس ملائم صرح به قاضي خان ولو جعل الاجل
 في الكفالة الى هبوب الريح لا يصح التأجيل ويجب المال حالا وتعلق الكفالة بالنفس
 مثل الكفالة بالمال في جميع ما ذكرها وكذا تأجيلها كذا في التبيين قوله يعني اذا قضى
 القاضي بذلك اما اذا ضمن احدهما بالارضاء وقضاه تضيمن الآخر ايضا كذا
 في الكفاية قوله ثم ان امر رجع عليه لانه قضى دين غيره بامرء ومن كان كذلك رجع
 عليه لا بحالة ولا ينتقض بما اذا قال بغيره ادعنى زكوة مالي او اطعم عني عشرة مساكين
 ففعل فقداي دين غيره بامرء ولا يرجع عليه ما لم يقل الامر على اني ضامن لان المراد

بالدين هو الدين الصحيح وما ذكرتم ليس كذلك ولا يطالب به فيه لان
الموجب له المطالبة هو التملك وهو لا يملكه قبل الاداء فالتنفي الموجب مبادلة حكمية
ولهذا وجب التحالف اذا اختلفا في مقدار الثمن والوكيل ولاية حبس المشتري
عن الموكل لاجل الثمن كالبيع والمبادلة توجب الملك الموجب لجواز المطالبة قوله
فله ملازمة اصيلة هذا اذا لم يكن المكفول عنه مثل الدين في ذمة قوله وبرأيه
توجب براءة قيل هكذا وقع في جميع النسخ المصححة وليس بصحيح بل الصحيح ابراد
افظ الكفيل موضع الاصيل كما في الهداية وغيرها وهو الموافق لما سبق ونحن نقول
اولا لان سلم اجتماع النسخ عليه ولنا نسخة حقيقة وقع فيه الكفيل بدل الاصيل واوسلم
فالمعنى المراد حاصل من هذه العبارة بتقدير ضمير متصل بتوجب مفعولا له عابدا الى
البراءة الثانية فصار البراءة الثانية قاعده كانه قال وبراءة الكفيل توجبها براءة الاصيل
قوله ضرورة صحة التملك بمعنى لما صدر التملك باحد هذين الوجهين مع ثبوت علاقة
الكفالة بين الكفيل والمكفول له حكم بالضرورة لصحة هذا التملك صوتا لعقل العاقل
عن كونه اغوا محضا واما قبل الكفالة فلا علاقة بينهما اصلا فلا يجوز التملك اصلا لانه
تملك الدين من غير من عليه الدين حقيقة وحكما وفيه نوع خفاء بعد ولا يصح تعليق
الكفالة بالشروط مثل ان يقول اذا جاء غدا فانت بري من الكفالة لانها ليست باسقاط
محض لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات والتعلق انما يصح في الاسقاط المحض
ورد بما لو كفل بالمال والنفس وقال ان واقتبك به غدا فانا بري من المال فوفاه من الغد
فهو بري من المال فقد جوز تعليق البراءة في الكفالة بموافاة المكفول به والمسئلة
في الايضاح و يروى انه يصح لانها اسقاط محض كالطلاق لان على الكفيل المطالبة دون
الدين في الصحيح واهذا لا يرتد الا برأ عن الكفيل بالرد بخلاف ابرأ الاصيل والاسقاط
المحض يصح تعليقه وقيل في وجه اختلاف الروايتين ان عدم الجواز انما هو اذا كان
الشروط بمجرد شرط لا منفعة للطالب فيه اصلا كقوله اذا جاء غدا ونحوه لانه غير متعارف
فيما بين الناس كما لا يجوز تعليق الكفالة بشرط ليس للناس فيه تعامل فاما اذا كان بشرط
فيه نفع للطالب وله تعامل فتعلق البراءة صحيح كالمسئلة المنقولة من الايضاح فان فيه
للطالب لما فيه من براءة بعض واستيفاء بعض ومثله تعامل قوله لما تعذر استيفاءه
هذه ضابطة لما لا يصح الكفالة به والمراد من التعذر هنا عدم صحة شرطا لان عدم تعذر
الضرب وقطع رقبة ظاهر لكنه لا يصح شرعا وانما عبر عنه بالتعذر مبالغة في نفي الصحة
الشرعية فاما اذا كفل رجل من احرى عليه من الحدود والعصا لم يصح كفالة حيث
لا يصح الاستيفاء منه لانه يعتمد الايجاب عليه وهو متعذر اذا الوجوب عليه اما ان يكون

اصالة وهو خلاف المفروض اوتيا به وهي لا يجري في العقوبات قالوا لان المقصود هو الزجر ولا يحصل بالاقامة على التائب وفيه مناقشة مذكورة في الاكفالية فليست فيها **قوله** بمالية المبيع بان يقول الكفيل المشتري ان هلك المبيع فملى بدله لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن ومن شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او يدفع بدله والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن كما صرح به الشارح **قوله** بخلاف الثمن اي الكفالة بالثمن عن المشتري جاز بلا خلاف لانه دين صحيح كسائر الديون فافراجه بالذکر هنا زيادة توضيح حال المبيع بناء على قصده بين الاشياء بالاضداد **قوله** والمرهون اي لا يصح الكفالة بماليته وتصح بتسليمه هذا بخلاف لما في الذخيرة من الكفالة عن المرتهن للراهن لا يصح سواء جعلت الكفالة بعين الرهن او برده متى قضى الدين وجوابه انه يجوز ان يحمل امثال هذا على اختلاف الروايتين فالخلاص ان الكفالة بالاعيان المضمونة بانفسها لا يصح حتى او هلك الرهن في يد المرتهن صار مستوفيا لدينه ولا يلزمه مطالبته فلا يتصور الكفالة ومعنى المضمونة ان لا يكون مضمونا بقيته عند الهلاك لان المضمون بالقيمة هو مضمون بعينه لان للقيمة حكم العين في ذوات لقيم فامكن ايجابه على الكفيل كذا في تبين **قوله** فاما بالاعيان المضمونة بنفسها لا يصح عندنا ويجب على الكفيل تسليم العين مادام قائما وتسليم قيمته عند الهلاك لان هذا هو معنى الاعيان المضمونة بعينها **قوله** قالوا الكفالة بمالية الوديعة والعارية لا تصح لان موجب الكفالة وجود ما هو مضمون على الاصيل على الكفيل فاذا كان العين امانة غير مضمونة على الاصيل لا يجب ضمانها على الكفيل ايضا كذا في البيان **قوله** وكذا بتسليم العارية والمستأجر والاصل فيه ان الكفالة بتسليم واجب التسليم صحيحة وتسليم ما لا يكون كذلك لا وهذا يجوز في العارية والمستأجر لان التسليم واجب فيها وقد التزم الكفيل بالفعل الواجب فيجوز ولا يجوز في الوديعة ومال المضاربة والشركة فان التسليم فيها ليس بواجب على الاصيل بل الواجب عدم المنع عند الطلب فلا يمكن ايجابه على الكفيل هذا زيادة كلام الزيلعي **قوله** اذ لا قدرته على تسليم دابة المكفول عنه فيه بحث لان التعليل بنى القدرة على التسليم يشعر لعدم جواز الكفالة بتسليم الدابة المعنية وهو خلاف صريح به اكثر الفضلاء حتى قال صاحب العناية اعلم ان من استأجرا بالامينة للحمل فكفلها بتسليمها رجل صحت ثم قال وان استأجرها معينة للحمل وكفل رجل بالرجل لم يصح لان الكفيل عاجز عن الحمل على الدابة المعنية لانها ليست في ملكه اقول هذا التعليل بعينه جاز في الكفالة بالتسليم فينبغي ان لا يصح ايضا مع انها صحيحة اتفاقا ولصاحب العناية في هذا

التعليق نظر فليست فيها قوله واجاز جاز وفي الهداية ولم يشترط ابو يوسف
 في بعض النسخ الاجازة قال الاكله في وجه الرواية التي لا يشترط الاجازة فيها انه
 تصرف الالتزام وهو ظاهر وكل ما هو كذلك يستتبعه الالتزام كالاقرار والتفرع فهذا
 يستتبعه الالتزام وقال في الكفاية وهو الاصح ولهما في عدم صحة الكفالة بالنفس
 والمال الا قبول الطالب في مجلس العقدان في عقد الكفالة معنى التملك لان فيه
 تملك المطالبة من الطالب فلا يتم بعد الايجاب الا باقبول والموجود شرط العقد
 فلا يتوقف على ما وراء المجلس لان معنى التوقف عليه جعل قوله كقلت لفلان عن فلان
 بكذا عقدا تاما لكنه تصرف للغير فيتوقف على رضاه وهما لا يقولان به واما لوقوله
 عن الطالب فضولي توقف على اجازته لوجود شرطه كذا في العناية والكافي قوله يثبت مع
 المتدعي وهو دين المولى على الملوكة فان له ان يجز نفسه في اي وقت اراد واذا تجز سقط مال الكتاب
 فلو صحت الكفالة به على هذا الوجه لما حصل المقصود وهو الاستيفاء كذا في شرح الكتر
 للقوج حصارى قوله فخصه افرد به بالذكر قوله سببا للدينين قيل عليه هذا تخالف لما
 سبق من الاصح ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وليس من ضرورة تصحيح تصرف الاداء
 اعتبار ثبوت الدين للطالب على الكفيل حتى يعتبر لاجل الضرورة كما يعتبر لاجل تصحيح
 تصرف الهبة كما صرح به الاكمل سابقا في شرح قول صاحب الهداية فان كفل بامن رجع
 بما ادى حيث قال ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة اذا لم يكن هناك ضرورة
 واما اذا كانت فيجوز ان يجعل في الدين الخ اجيب عنه بتزويل المطالبة المجردة منزلة
 الدين المؤجل قوله هذا بخلاف ما ادى اشارة الى قوله وملكه بدون اعتبار قوله فلا
 يسترده لان الادائين على وجه القضاء وعلى وجه الرسالة سواء في عدم الاسترداد كما صرح
 به مفتي الثقلين وتبعه شراح الهداية والزيلعي ولكن قال صاحب العناية في شرح
 قول الهداية بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة يعني يرجع الاصيل على
 الكفيل بالمدفوع اليه لانه امانة عنده وقال صاحب الكفاية لكن ذكر في كتاب
 الكفاية من الكبرى قال الحسن بن زياد قال ابو الليث اما اذا دفعه على وجه الرسالة
 فله الاسترداد والانصاف ان الاقرب الى الحق هو الثاني لانتفاء مانع الاسترداد رأسا لكونه
 امانة محض لا اثر للملك فيه أصلا قوله فارجع له حلالا طيبا هذا اذا قبضه على وجه القضاء
 واما اذا قبضه على وجه الرسالة فارجع لا بطيبه على قول الاعظم والرباني لانه رجع
 من اصل خبز وفي قول الثاني بطيب لان الخراج بالضمان كذا في شرح الهداية قوله
 وهذا عند ابي حنيفة راجع وفي رواية عنه انه لا يرد بل يتصدق وعندهما لا يرد ولا يتصدق
 وقال شراح الهداية هذا اذا قبضه على وجه القضاء واما اذا قبضه على وجه الرسالة

فعلى ما تقدم من الاختلاف فيما لم يتعين قوله وبيع العينة ان يستقرض رجل الخ
قال في الهداية وهو مكروه لما فيه من الاعراض عن مبرة الافراض مطاوعة لمفهوم
الجنل وقال الاكل بعد تصويرها ببعض صورها وهذا مذموم اختراعه اكلة الربوا
وقد ذهبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا تبايعتم بالعين وا تبعت باذناب النقر ذلتكم وظهر
عليكم عدوكم وقيل واياكم والعينة فانها العينة اقول هذا مخالف لما نقله الامام قاضي
خان في فتاواه في باب الفرار من الربوا من كتاب البيوع حيث قال بعد تصويرها
بقوله لرجل على رجل عشرة دراهم فاراد ان يجدها ثلثة عشر الى اجل قالوا
يشترى من الديون شيئا بتلك العشرة فينقص المبيع ثم يبيع من الديون بثلثة عشر
الى ستة فيقع التهرز عن الحرام ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك
ثم قال بعد تعداد صورها التي كتبناها في حاشية هذه الرسالة وهذه الخيل هي العينة
التي ذكرها محمد روح قال مشيخ بلخ بيع العينة في زماننا خير من البيوع التي تجري
في اسواقنا وعن ابي يوسف انه قال ان العينة جارية ماجورة وقال اجزم لما كان القدار وذكر
الزاهدي نقلا من المحيط ان الاحتياض للفرار عن الحرام مندوب ولا بطلان حق مسلم عدوان
والذي نقرر عند راجي رحمة ربه بعد مشاهدة كلمات الكلمة في هذا الباب ان من خاف مقام
ربه لا يحوم حول هذه المباحة ولا يحكم بحماها ولا يحرم منها ولا يباشرها ولا ينهي
احدا عن مباشرتها ولا يامر بها ولا يحرض عليها ولا يغيره عنهما ولا يحضر منهما
امكن مجلس انعقادها ولا يتعرض لها فعلا ولا قولاً بالواسطة وبالذات لا بالنفي ولا
بالاثبات قوله الى العين اي الى بيع العين بالربح كذا في التبيين نقلا من المغرب فانرفع
انكاره فبرجع عليه كما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا استحق المبيع وان كان
اقربان البائع باع ملك نفسه لما ذكره اشرار بقوله قلنا الشرع الخ فان قيل كيف
يقضي على الغائب اذا كانت الكفالة بامرء والقضاء على الغائب لا يجوز عندنا قلنا
اذ لم يتوصل الى حقه على الحاضر الا بآبائه على الغائب كما اذا ادعى عبد ان الحاضر
اشتراه من فلان الغائب فاعتقه فانكر الحاضر الشراء والاعتناق كان الحاضر
خصما من مولا حتى اذا اثبت العبد الشراء والعق نفذ على الغائب حتى اذا حضر
ليس له ان يدعيه ذكره الزبلي قوله لا يصح دعوى ملكيته لان الكفالة ان
كانت شرطا في اول البيع وهو ملائم للعقد فتمام البيع انما يكون بقبول الكفيل فكانه
هو الموجب للعقد فالدعوى بعد ذلك منه سعي في نقض ما تم من جهته وهو باطل
ولهذا لو كان الكفيل شفعيا بطلت شفيعته وان لم يكن شرطا فعني الكفالة ان يقال
اشتره الدار ولا يتأهل فانها ملك البائع فان ادركك ادركك فاننا ضامن وذلك اقرار

علمك البايع لا يصح دعواه بعد ذلك وقد اشار النصارى الى الشق الاخير اجمالا بقوله
 لانه ترغيب للمشتري وانما قال بمنزلة الافرار لانه يؤايل في المعنى **قوله** لان العمود
 يعني ان قيد الحتم اتفاق لا يتفاوت الحكم بين ان يكون فيه ضم او لا كذا فهم من
 الكفاية **قوله** وهو كتبه اي الشاهد الذي فرض منه الدعوى وكذا قوله ولو كتب
 كما لا يخفى **قوله** لعدم التناقض لانه ليس بتسليم وان كان المكتوب في الصك بما يدل
 على الصحة والنفاذ **قوله** لمان الخ وزاد بعضهم على هذه الاربعة خيار الشرط
قوله وهو محمول على ضمان ادرك لان معناه تخليص المبيع ان قدر عليه ورد الثمن
 ان لم يقدر عليه واوضح على هذا الوجه صحيح بالاجماع **قوله** باع المضارب اي من
 متاع المضاربة هذا من فروع ان كل من رجع اليه حقوق العقد لا يصح منه التزام
 مطالبة ما يجب فيه بخلاف من لا يرجع اليه الحقوق كالرسول والوكيل بيع الثمن
 من قبل الامام والوكيل بالتزويج حيث يصح ضمانهم بالثمن والمهر كذا في التبیین
قوله لان الثمن امانة فلو صح ضمانهما لكانا ضامين فافرضنا امينا لم يكن امينا
 وذلك خلف باطل وقوله تغير حكم الشرع وليس لاصد ذلك لانه عن الشركة
 في الربوية **قوله** للمضارب والوكيل لان الاصل ان حقوق العقد ترجع اليهما
 حتى لو حلف المشتري مال صاحب المال والوكيل عليه شيء كان بارا في يمينه ولو حلف
 بالمضارب والوكيل عليه شيء كان حائرا **قوله** لنفسهما ولا يذوهم الصحيح
 باختلاف الجهة فانه امر اعتباري لا يظهر عند العسومة وقوله بطل جواب اوضح
قوله بخلاف مال الوبايع بصفتين بان سمي كل واحد منهما ثمنا لنفسه وقوله لانه لا شركة
 اي لا شركة ثمة لانهما يكونان اتحاد الصفقة والغرض خلافه الا يرى ان للمشتري
 ان يقبض نصيب احدهما ويرد الآخر ولو انحدت لم يكن له ذلك **قوله** واما
 الخراج فقدمر يعني قول المص عقب انما بحث الكفاية بالنفس وصح الرهن والكفالة
 بالخراج قيل المراد به الموظف وهو الواجب في الدمة بان يوظف الامام في كل سنة
 على مال على ما يراه دون التقاسم وهي التي يقسم الامام ما يخرج من الارض لانه ليس
 في معنى الدين لعدم وجوبه في الدمة **قوله** ككري النهر كرى النهر حفر وهو بالفارسي
 كندن والحارس بغير المعجمات حافظ المحلة وبالفارسي باسيان **قوله** وغير ذلك كفداء
 الاسارى مثلا اما بيان كونه بحق فلان الامام قد يحتاج الى تخمين الجيش لقتال
 المشركين والى فداء اسارى المسلمين ولم يكن في بيت المال مال فوظف المال على الناس
 لذلك والضمان فيه جاز بالاتفق في لوجوب ادائه على كل مسلم اوجبه الامام عليه
 لوجوب طاعته فيما يجب النظر على المسلمين **قوله** كالجبايات بالجيم المكسورة والباء

الموحدة وهي التي يأخذها الضمة في زمانا ظنا ومنه جبي الامام الخراج جمعه جباية
 كذا في المغرب **قوله** وفي الثانية خلاف بعضهم قالوا لا تصح الكفالة بها لانها
 شرعت لالتزام المطالبة بما على الاصيل شرعا ولا شيء عليه ههنا شرعا
 وبعضهم قالوا تصح لانها ديون في حكمهم توجه المطالبة بها والعين
 في الكفالة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها من الاكار وهو وزنا ومعنى
 الزرع **قوله** وما القسمة اعترض عليه بانها مصدر والمصدر فعل وهذا الفعل
 غير مضمون اجيب بانها قد يجي بمعنى النصيب كقوله تع ونبتهم ان الماء قسمة
 بينهم والمراد ان نصيب فيجري فيها الضمان فيجوز الكفالة بها واليه اشار الشارع بقوله
 وايما كان فالكفالة بها صحيحة ثم قال بعضهم في تصوير مضاهاتها ان احدا اشرك بكن اذا طلب
 القسمة من صاحبه وامتنع الآخر عن ذلك فضمن انسان لبقوم مقامه في القسمة جاز ذلك
 لان القسمة واجب عليه **قوله** فقد قبل ههنا نوابب بعينها فملى هذا فذكره بالواو والبيان
 من قبيل العطف للتفسير **قوله** والحصصة منها من النوابب يعني اذا قسم الامام ما ينوب العامة
 نحو وثنة كرى النهر المشتركة فاصاب واحدا شي من ذلك فوجب اداؤه فكفل به رجل
 صححت الكفالة بالاجماع فيكون من قبيل عطف الخاص على العام كعطف جبرائيل
 على الملائكة **قوله** وقيل هي الناية الموظفة الراتبية وهي المقاطعات الديوانية في كل شهر
 او ثلاثة اشهر وانوابب هي غير الموظفة يعني المراد من النوابب السابق ذكرها في ما ينوبه
 غير راتب بل ملحقة ايماننا بحتمل لان يقع وان لا يقع كذا في الكفاية **قوله** لادين فيها بناء
 على ما سبق من الاصح **قوله** والكفيل يعني انه اقر بحق المطالبة بعد شهر والمكفول له يدعي
 حق المطالبة في الحال فهو ينكره فالقول للمنكر **قوله** لا ينقض البيع واهذا الواجاز
 المستحق البيع بعد قضاء القاضي له صح **قوله** في ظاهر الرواية انما قال هذا احترازا عما قال
 ابو يوسف في الامالي من ان المشتري ان يأخذ الكفيل قبل ان يتقضى على البائع لان الضمان
 قد توجد على البائع ووجب للمشتري مطالبته فلذلك يجب على الكفيل **قوله** احترازا لتعليل
 لقابل قبل وفيه نظر لان قول صاحب الهداية ليس للاحتراز عما قاله الشارع بل لانه فرع
 على المسئلة جواز رجوع الكفيل على الاصيل وجواز رجوع من ادعى بالجميع على المكفول
 هذه لا تفرع على تقدير المسئلة على الوجه الثاني وقد صرح في العناية والنهاية بان مقصوده
 تصحيح الفرع فليتأمل **قوله** لانه لم يكن لاحد الكفالتين رجحان فيه بحث لانه لا يجوز
 ان يرجح ماوجب بحكم الضمان بغير واسطة على ماوجب عليه بواسطة الكفالة عن الكفيل
 كما رجح الاصلالة في المسئلة الاولى على الكفالة كما يفسح عنه قول صاحب الكفاية فانه
 لا يرجع على الآخر حتى يزيد المؤدى على النصف لان جهة الضمان قد اختلفت لان

نصف المال كان واجبا عليه بحكم ضمانه بغير واسطة والنصف الآخر كان واجبا عليه
 بحكم الكفالة الثانية فنزل هذا منزلة المسئلة الاولى انتهى كلامه فليتا مل قوله اقول في هذه
 المسئلة اشكال اه قيل ههنا اباحت الاول انه يجوز ان يشتري بامعاصفة واحدة وح لا اشكال
 كما لا يخفى فليحمل مسئلة المتن على هذه الصورة الثانية انه يلزم قسمة الدين قبل القبض
 في الصورة الثانية لان غير العاقد قد كفل جميع الدين الذي على العاقد فخذ ما دى يكون
 المؤدى ما على العاقد وهو مشترك بين الشريكين على مقتضى تقريره كما لا يخفى الثالث
 ان الدين الذي على العاقد اما ان يكون مشتركا او له خاصة فعلى الثاني لا يصح قوله كل
 ما يؤدى منه ومن شريكه وعلى الاول لا يصح اعتبار الكفالة لانه اما ان تصح مع الشركة
 فيلزم ان يكون كفلا بنفسه واما مع القسمة فيلزم قسمة الدين قبل القبض فليتا مل قوله
 وفي النصف الآخر وكيل اى كل واحد منهما وكيل صاحبه فيما كان من اعمال التجارة
 لانه كفالة بيد لكتابه وشرط فيه كفالة المكاتب عن لآخر ايضا وكل منهما على انفراد
 باطل فعند الاجتماع اولى اما بطلان الاول فلما مر من الكفالة يقتضى دينا صحيحا وبطلان الكفالة
 ليس كذلك واما بطلان لثنى فلان الكفالة تبرع محض والمكاتب لاهلية له بذلك
 قوله بان يجعل كل منهما يعنى ان وجه الاستحسان ان تعرف الانسان واجب الصحيح
 بقدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على كل واحد منهما
 في حق المولى وفي حق نفسه والآخر تابع له في حق تعلق متقديا رآه كالمكاتبية يكون
 عليها المال والولد يتبعها فصارت كفالة بامعاصفة وكفالة المكاتب بامعاصفة اصالة
 جازوه هذا زبدة ما في التبيين والكافي قوله بادائه اى باداء كل واحد منهما قوله فسايل
 رقيتها يكون موزعا متقسما عليهما وانما جعل على كل منهما احتياالا لتصحيح الضمان فكان
 ضروريا ولا يتعدى غير موضعها واذا اعتق استغنى عنه وان في الضرورة فاعتبره فابلا
 رقيتها قل هذا يتصرف قوله على وجه يحلفه قيده يعنى انه يظهر بالبنية كون المولى غاصبا
 فيجب عليه رد العبد على وجه لو عجز عنه يجب عليه رد القيمة والكفيل قد التزم ذلك
 قوله فلاشئ على الكفيل الفرق بينه وبينه من ان على ما في الكافي ان في الثانية كفل بتسليم
 نفس العبد عن العبد فاذا مات العبد سقط عنه تسليم نفسه الى مجلس القاضى وبرى
 عنه فيبرأ الكفيل وفي الاولى انما كفل بتسليم رقبة العبد عن ذى اليد لان المدعى زعم
 ان ذى اليد غاصب ضامن والكفيل التزم ما على ذى اليد من رد العبد

كتاب الحوالة

يرضى المحيل الخ فاذا قلت مثلا حلت زيدا بماله على رجل فاحتال زيدا به على الرجل
 فانت محيل وزيد محال ومحال والمال محتال به والرجل محال عليه ومحال عليه قوله

نقل الدين من ذمة الى ذمة هذا معنى شرعى لها وامامنا هذا المعنى فالتحويل وانقل
مطلقا **قوله** هذا الذى ذكره رواية القدورى بناء على ان ذوى المروات قد يستنكفون
بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه **قوله** وفي رواية لريادات يصح
بناء على ان التزام الدين من المحال عليه يصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر به بل
فيه نفع له لان المحل عليه لا يرجع عليه اذا لم يكن **أمره** **قوله** يرى المحل من الدين يعنى
اذا تمت الحوالة بركتها وشرطها كان حكمها براء المحل من الدين وقوله باقبول متعلق
بقوله اذا تمت الحوالة والمرد به رضا من رضا شرط فيها الى ما تقدم وقوله من الدين
اختيار منه لما هو الصحيح مما اختلف فيه مشايخنا فمنهم من ذهب الى انه يوجب
برائة ذمة المحيل عن المطالبة والدين جميعا وهو راي اشقى ومنهم من ذهب الى انها
توجب براءتها عن المطالبة وهو راي الرأى **قوله** ولم يرجع عليه اقول انصح
بقوله ولم يرجع عليه مع ظاهره من قوله يرى المحل من الدين يتعاقبه قوله الا اذا نوى
وان جاز تعلقه بقوله يرى المحل لان يخل فيه مئة اننا كيد بضاملا
وقال الشافعى لا يرجع المحال يدينه عند التوى ايضا **قوله** بذمة عليها اي لا للمحال ولا
للمحيل **قوله** بدرهم الودبعة صوتة رجل اودع رجلا الف درهم ولا آخر على
المودع الف درهم فحال المودع الذى له الف باغته على المستودع بالالف الذى
عنده جاز وهو ضمان فان هلك الودبعة بطلت الحوالة ويرى المودع من اضمن
لانه التزمه من مال معين لا مطلق فاذا هلك ذلك بطل لان الحق كان متعلقا بذلك
كالزكاة المتعلقة بنصاب معين كذا في البيانية **قوله** لان القيمة بخلفها فقام المفضوب
معنى فلا يطل الحوالة الا اذا استحق المنصوب وح بطل الحوالة اذا المنصوب وصل
الى مالكه فهو يوجب برائة الفاضل من الضمان **قوله** اي يدين المحيل كما اذا كان
رجل على آخر الف درهم وللمديون على آخر كذلك حال لمديون الطالب على
مديونه بالف على ان يؤديه من الف انتى للمطلوب عليه فانها جارية **قوله** اسوة للفرما
يعنى انه ليس احق بمال الحوالة من سائر الفرما بعده وت المحيل بل بشار كونه بلخصه ومن
كذا في البيانية **قوله** لكنها ادنى مرتبة من الرهن وحاصل الفرق بينهما ان المرتبة
احق بالرهن من سائر الفرما الا يرى انه لو هلك الرهن سقط الدين خاصة فلما كان
المرتبة احق بعزمه كان احق بفنائه وامافي الحوالة المقيدة فليس المحال له احق بعزم
ذلك المال الا يرى انه لم يسقط دينه عن المحيل والتوى على المحيل دونه فلما لم يكن هو
احق بعزمه لم يكن هو احق بفنائه من سائر الفرما كذا في البيانية **قوله** وفي المطلقة
فيه اشارة الى انواع الحوالة اعلم ان الحوالة على نوعين مفيدة ومطلقة والمفيدة على نوعين

احدهما ان يقيد المحيل الحوالة بامرين ادعى له في بدل المحل عليه باوديعة او العقب
والثاني ان يقيدها بالدين الذي له على المحل عليه وانطلقته وهي ان يرسلها ارسالا
لا يقيد بها بدبر له على المحل عليه ولا يبين له في يده وان كان على ذلك اويده او ان يحيل
على رجل ليس له دين ولا له في يده عين ايضا على نوعين حانة وموجلة الخ كذا في العنابة
قوله ما على المحال عانه او عبده فقط عليه ناظر الى الدين فقط واقطعة عنده
الى الوديعة والمقصود بها كما يفهم من تقرير الكفاية قال الاكلى بعد تقرير هذه المسئلة
وعلى هذا ليس للوديع والغاصب ان يؤدى دين المحال من اوديعة او عقب والمحيل
ان يأخذها مع بعض الحوالة كما كانت انتهى **قوله** فعريب سفته وهي في
الفارسي شئ فيه ثقب ثم غاب اسمع له في الشئ المحكم وسمى هذا القرض به لاحكام
امره وقيل صورتها زعفران انسان مالا ينضبه المستقرض في بلد يريد المقرض ثم
قيل اورد هذه المسئلة في هذا اوضح يجمع انها معاملة في الدين كما ان الكفالة
والحوالة معاملتان فيها وقيل ارفى هذا القرض معنى الحوالة لانه حال لحظر المتوقع
في الطريق على المستقرض فكون في معناه كذا في البيانية ويخبر به فيه
بالجاء المجبة من خباء بمعنى ستر كذا فهم من الصحاح **قوله** ان الانسان اذا اراد السفر
تقد و اراد ارساله اقول ان كان هذا اشارة الى صورة واحدة يلزم استدراك احد الامرين
اما ذكر ارادة السفر او ذكر ارادة الارسال وهو ظاهر واما اذا كان اشارة الى الصورتين
كما يؤيده السهنة التي وقع فيها او بدل الواو في واراد ارساله يكون جواب اذا الملقوظ
في اذا اراد السفر او اذا الملقوف في واراد ارساله واحدا وهو قوله فوضعه صار
وجبر احسنا

(كتاب القضاء)

وهو عبارة عن الاحكام ائمة وعن الالزام شرعية وشرط اهليتها وهو الاسلام والحرية
والعقل والبلوغ **قوله** يأنم وانما يأنم المولى لان المولى انفاق لا يؤتمن في امر الدين
لقلة مبالاة فيه وقيل اخذنا الطحاوي ان انفاق اذا قلد القضاء لا يصير قاضيا كذا
في البيانية **قوله** واوفسق العدل اي ان كان حال ابتداء التقليد عدلا ففسق باخذ
الرشوة او بغيره مثل الزنا وشرب الخمر استحق العزل يعني لا يعزل به اذا لم يشترط العدل
عند التقليد تبعاً على المحرم بل يستحقه فيعزله من له الامر وهذا يقتضي نفوذ احكامه
فيما ارتشى فيه وفي غيره عالم بعزل وقيل واجمعوا انه اذا ارتشى واذا اخذ القضاء
بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه كذا في العنابة والكافي **قوله** يعزل
يعني اذا قلد القاسق ابتداء يصح واوقلد وهو عدل يعزل بالفسق لان التقليد اعتمد

عدائه فلم يرض بقضائه بدونها وكان التقليد مشروط ببقاء العدالة فينتفى بالتفاتها
فان قيل ان قول الفقهاء ببقاء اسهل من الابتداء بنا في جواز التقليد مع الفسق ابتداء
والعزل بالفسق الطري والاول من المسلمات لهذا الفن تبني عليه احكام كثيرة كبقاء
النكاح بلا شهود وامتناعه ابتداء بدونها فينتفى الثاني وهو ثبوت المقضاء بالفسق
ابتداء والعزل بالفسق لطاري قلنا ان التقيد كان معلقا بالشرط والمعلق به ينتفى بانتفائه
وقيل لا يصلح الفاسق مفتيا لان مناه على الامانة وترك الحيانة والفاسق شائن لنفسه
فضلا عن غيره وقيل يصلح لانه لا يرضى بتخطئة انفعها اياه هو الصواب كذا في البيانية
قوله والاجتهاد واختلما في حقه قيل ان يعلم الكتاب بمعانيه والسنة بطرقها
والمراد بعلمها علم ما يتعلق به الاحكام مسما او معرفة الاجماع والقياس ولا يشترط
معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون بآرائهم وحاصله ان يكون المجتهد صاحب
الحديث له معرفة بالفتوى اي منسوبة الي علم الحديث زيادة علمه ودرسه فيه ولكل له فقه ايضا
وليس هذا التقدير علم بالحديث اوص حقه معرفة بالحديث اي منسوبة الي الفقه لكن
له علم بالحديث ايضا وليس هذا بقدر علمه بالفتوى كذا في التبيين وانكفاية **قوله** فلا وفاد
جاهل صحيح يحتمل ان يكون مراده بالجاهل انقلد لاه ذكره في مقابلة المجتهد وسما جاهلا
بالنسبة الى المجتهد ويحتمل ان يكون المراده من لا يحفظ شيئا من اقوال ائمة هاء وهو
المناسب بقوله او شرط اعلم حيث لم يذكر الاجتهاد بدله والاول هو الظاهر كذا فهم
من تقرير الاكس **قوله** ويختار المذكور يعني ينبغي للمقلد ان يختار لا قدر والاول بقوله
عليه السلام من قلد انسا ماعلا وفي رعيته من هو اول منه فقد خان الله ورسوله وجماعة
المسلمين وهو حديث ثبت بنقل العدول فلا بدفت الى ما قيل انه خارج عن المدونات
فانه طعن بلا دلائل فلا يقد عند وجود المجتهد العدل كذا في العناية **قوله** وعند
الشافعي لا يصح تقليد السابق بهونه قول في لواء عن ائمة الثلاث وله في عدم جواز
تقليد الجاهل قوله عليه السلام ان قضاء ثلثة قاضيان في النار وقاض في الجنة اما بالاذان
في انسا فالجاهل والجابر واما الذي في الجنة فاهل الم اعدل ولاه مأمور بالحق ولا امر
بلا قدرة ولا قدرة بلا علم كذا في الكافي ولنا انه يمكنه ان تقضى بفتوى غيره لان المقصود
من القضاء هو ان يصل الحق الى المستحق بذلك كما يصل باجتهاد نفسه يحصل
من المقلد اذا قضى بفتوى غيره وبؤيد قول علي رضي الله عنه بعثني رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله والاحديث السن ولا علم الي بالقضاء فقال
عليه السلام ان الله تعالى يستهدي قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك
الخصمان فلا تقضى حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول قال فاشتكت في قضاء

بعده فعلم ان الاجتهاد ليس بشرط الجواز لان عليا رضى الله عنه لم يكن من اهل
 الاجتهاد كذا في البيهقي **قوله** ولا يطلب لقضاء اي لا يلقاه ولا يلسانه لما روى انس
 ابن مالك من قوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه تركه عليه
 ملك يسدده **قوله** لا يثق عليه اي يعتمد نفسه انه اذا تولاه قام بما هو فرضه وهو
 الحق لان اقتضاء بالحق فرض امر به الانبياء عليهم السلام فمن اعتمد على نفسه باقامة
 الفرض فلا بأس بالدخول فيه لان الصحابة رضى الله عنهم تفادوه وكفى بهم قدرته **قوله**
 وكراهية من خاف العجز عن اداء فرض اقتضاء ولا بأس من على نفسه الجور فيه كره له الدخول
 فيه لاحتمال الوقوع في الحرام وكراهية العلماء الدخول فيه بالاختيار وان اعتمدوا على انفسهم
 وفسر الكراهية ههنا بعدم الجواز حتى قيل لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا يرى
 ان الاعظم دعى القضاء ثلث مرات فابى حتى صرب في كل مرة ثلثين سوطا فمدا كان
 في المرة الثالثة فان حتى استشرى اصحابي فاستشار صاحبها واستحسنه ولم يستحسنه منهما
 فابى حتى قيس وحبس فاضعرت ثم قلده وقد استدلى صاحب الهداية على الكراهية المذكورة
 بقوله عليه السلام من جعل على اقتضاء فكانما ذبح بغير سكين رواه ابو هريرة قيل وجه
 تشبيهه اقتضاء بالذبح بغير سكين ان السكين يؤثر في الظاهر والباطن جميعا والذبح بغير
 سكين يؤثر في الباطن بازهاى الروح ولا يؤثر في الظاهر وبالقتل لا يؤثر في الظاهر
 فان طهره جاء وعظمه ولكن باطنه هلاك فاه **قوله** وهى الخوايط وعاء من اديم وغيره
 يشرح على ما فيها المراد ههنا طرق دفن القاضى من الصكوك والسجلات والمحاضر
 وكتاب نصب الاوصياء والغرماء في اموال الوقف وكتاب تقدير النفقات المفروضات
 فيها الصكوك اي في نسخ الصكوك لان القاضى يكتب نسختين احديهما بيد الخضم
 لا يؤمن عليه الزيادة والنقصان بالكتابة فسر جوهرى السجل بالصك والصك
 بالكتاب وقد وضح الفرق بينهما من تقرير المطرزي حيث قال السجل كتاب الحكم
 وقد سجل عليه القاضى والصك كتاب الاقرار بالمال وغيره معرب كذا في المغرب
 فالصك اعم من السجل لانه يشمل كتاب الاقرار وهو ليس بحجة كما صرح به في البيهقي
 وكل سجل بحجة **قوله** يقبل سماعا على فعل نفسه **قوله** فان لم يحضراى بعد النداء
 عليه مرارا في ايام معدودات وقوله يخليه اي بعد اخذ الكفيل منه بنفسه اتفاقا
 في الصحيح وان قال لا كفيل كان احتياطا فاذا امتنع احتياطا بوجه آخر وهو يحصل
 بالنداء عليه شهرا كذا في الاكلية فظهر ان المراد من قولهم يشادى عليه في ايام
 معدودات قل من شهر فليشامل **قوله** اي من القاضى المعزول يعنى فتح يقبل فيها قول
 المعزول لانه باقرار ذى اليد ثبت ان اليد كانت للمعزول فيصح اقرار المعزول به كانه

يرد له المال ولو كان بيده حقيقة يقبل اقراره به فكذا اذا كان في يد مورعه لان يد المودع
 كيد المودع وفيه تفصيل في العناية فلا يظرفها قوله طاهرا كإلا يشاء مكانه على
 الغريب وبعض المقربين قال البرزوي او اولى الجامع اذا كان في وسط ابدة والافختار
 مسجدا في وسطها تيسيرا للمضوم في الذهاب والاياء قوله عبادة فيجوز اقامتها
 في المسجد كما صلوة دليل ثان لنا كما لا يخفى وقوله من حيث الاعتقاد اي لا من حيث
 الظاهر قوله لا يدخل فان قبل يجوز ان يكون غير مسلم لا يعتقد حرمة الدخول
 في المسجد حتى يخبر من حيفها قلنا الكفار ليسوا بمخاطبين بالاحكام الشرعية سوى
 الايمان فلا محذور في دخولها كذا في العناية ونحن نقول وبهذا الجواب اندفع وهم
 نشاء من تجوز دخول الكافر وهو ان المسلم المحدث ليس بآدمي من ان الكافر الخبيث
 الذي لا يزول عنه الجنابة ابدامع انه لا يجوز دخوله محرمنا بل متيما لافي بعض
 الروايات النادرة قوله جاز اي اذا كان داره في وسط البلدة كما في المسجد ويجلس معه
 لو جلس في المسجد اذ في الوحدة تهمة «ظلم واد» لزوجة قوله مهاجراته اي كان اخذ
 كل واحد منهما هدية الاخر معتادا بينهما وكان قد رده غير ايد على ما قبل ان يقضاه
 والحاصل ان المهدي للقاضي اما ان يكون ذا خصوصية اولا والاخر لا يجوز قبول هديته
 مطلقا سواء كان قريبا او مهاجرا قبل القضاء او لم يكن و ثاني اما ان يكون قريبا
 او بمن جرت العادة بذلك اولا والثاني كذلك لانه من جوار القضاء وهو حرام يجب
 عليه الاجتناب منه الاول لا يجوز قبوله ان لم يرد منه العادة عليه وقيل ان زاء على
 العادة بقدر ما زاد في القول لا بأس بقبوله كذا في العناية قوله العامة الخ وهو
 اختصار السرخسي وقيل هي ما يكون فوق العشرة ومادونه خاصة وقيل دعوة
 العرس والختان عامة وما سويها خاصة قوله عند محمد واما عدهما فلا فصل بين
 القريب وغيره لهما في الفرق بين الضيافة والهدية حيث جوزا قبول هدية ذي
 الرحم المحرم ولم يجوز حضور دعوته ان ما قالوا في الضيافة محمول على قريب لم يكن
 بينهما دعوة ومهاداة قبل القضاء وحدث بعده وما ذكر في الهداية محمول
 على ما اذا كان بينهما ذلك قبل القضاء صلة للرحم فعلى هذا ينبغي ان يكفي ههنا
 بان يقال ولا يقبل هدية لا بمن اعتاد مهاداته فوجه ايراد لفظه ولا
 ينكشف من غبار قوله ويشهد الجازة ويعود المريض لان ذلك من حقوق
 المسلم قوله جلوسا ومعنى التسوية فيه ان احدهما اذا كان سلطانا يولي القضاء والاخر فقيرا
 او كان ابا او انا يجلسان في مقابلة القاضي على الاض لان او اجلسهما في جانب واحد
 كان احدهما اقرب اليه فعات التسوية وكذا لو اجلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره

لفضل اليمين وقوله واقبالا اي توجهوا ونظرا قوله ولا يسار احدهما اي لا يتكلم القاضي
 احد الخصمين سرا قوله ولا يمزج المزاج بكسر الميم وبالراء المعجمة والحاء المهملة وهو اللعب
 كذا في الدستور ولا يجوز ذلك لا بكل الخصماء ولا بواحد منهم ولا بغيرهم في مجلس الحكم
 لا فضايلة الى ذهاب مهابة مجلس القاضي واما الواجب اخذ الضيافة بكتابهم اجمعين فلا بأس به
 كذا فيهم من تقرير الهداية قوله ولا يشير اليه اي لا يبدئه ولا يرأسه ولا يحاجيه لان ذهاب
 وفي التلقين وفي الضحك في وجه احدهما كلها مهمة يجب الاحتراز عنها فيما لا تهمه فيه
 لان القضاء لاحياء حقوق الناس وقد يعجز الشاهد عن البيان لهابة مجلس القضاء
 واما في موضع التهمة مثل ان ادعى المدعي القاو خمسمائة ولم يدعي عليه ينكر خمسمائة
 وشهد الشاهد بالالف فالقاضي ان قال بحقل انه ابراء خمسمائة واستفاد الشاهد علما بذلك
 ووفق في شهادته كما وفق القاضي فلا يجوز بالاتفاق وتأخير قول أبي يوسف يشير
 الى اختياره المص قوله لا خلاف الروايات فقبل في بعضها شهران وقبل ثلثة اشهر وقبل
 اربعة اشهر الى سنة اشهر قوله لتفاوت احوال الاشخاص اذ من الناس من تضجر
 في السجن في مدة قليلة ومنهم من لا يبلغ ضجرته الى تلك الدرجة فصار تلك المدة والمال
 غير مقدر في حق الحبس حتى يحبس في الدرهم لواحد ومادونه لان مانع كل حق وان قل
 ظالم فيجوز به وصفه الحبس ان يكون في موضع ليس فيه فراش ولا تجلى احد يدخل عليه
 يستأنس ولا يخرج الجمعة ولا الجماعة ولا لحم فرض ولا حضور جنازة واوعطى كفلا
 ولا جنى رمضان والعديد من تضجر قلبه ويوفي ولا يخرج موت قريبه الا اذا لم يوجد
 من يغسله ويكفنه فيخرج لقراءة الولاء وان ضعف من يضاق به ولا خام لا يخرج
 لانه شرع ليتضجر قلبه فيفسارح الى قضاء الدين وبالمرض يزاد الضجر وان لم يكن له
 خادم اخرجوه لانه ربا يموت بهدم ما يقوم بمصالحه وهو اس مستحق عابه ولا يخرج
 للمعالجة لانه كما فيه ولو اشتبه الجماع دخل عليه من يجلب له فطاهرا حيث لا يطاع عليه
 احد لان شهوة الفروج كشهوة البطن وقيل يمنع من ملاه من فضول الخوايج بخلاف الاكل
 والشرب فان منعه يؤدي الى الهلاك ويرخص له تناول مال الغير حاشا لخصه خوفا
 من الهلاك وكيف يجوز قتله لاجل الدين ولا يمنع من دخول أهله وجيرانه عليه للتدبير
 في قضاء الدين ولكن يمنعون من طول المكث عنده هذا بدتماني العناية والتدبير قوله
 ظهر مظهره وهو بفتح الميم وسكون الطاء المهملة التأخير كذا في الصحاح وله فيه بحث
 لان التأخير الى قيام البيعة لا يرتقي ظلم الى رجة يجب حبسه قبل ان يعرف اباه
 بعد الحكم كما فيهم من عبارات اكثر المعبرات لانه يجوز ان يكون افكاره حقا وقعا وقيام
 البيعة مبينا على التزوير وان يكون انكاره لتسبانه دونه ولو سلم كونه عاديا او كذبا محض

فالصواب ان لا يجعل حبه قبل ان يدين حاله بالامر بالايفاء والمطالبة بمجرد مطالبة المدعي
 ذلك لان الظاهر ان قصد الانتقام منه باهراق دمه بناء على ان عرض كل صاحب عرض
 كدمه والحبس ليس بموضوع لمدات بل بنزجر والتعير ان ابي عن ابقاء الحق الثابت شرعا
 بعد الاخر به والظاهر من حل المحكوم عليه بحق شرعا لا ينفذ وعدم الالباء فالظاهر ان
 يشترط في الحبس الآخرة بعد الامر والمطالبة بلا اتصال بين الاقرار واليئنه كما ساعدت به
 عبارة صاحب الكافي فيه وفي الكنز والوافي **قوله** في قوله اي يحبس في كل دين لزمه
قوله وفي نفقة عرسه وهو بكسر العين المهملة امر امة الرجل كذا في الصحاح وقوله المجل
 اي دون مؤجل لان العادة جرت بتسليم المجل فمكان اقدامه على التكاح دليلا على قدرته
 عليه **قوله** وفي غيرها اي في غير ما ذكر من الديور **قوله** اي لا يحبس في دين الوالد اي
 لا يحبس الاب في الدين الذي يثبت النول عليه وكذا الحال في كل اصل من الاجداد
 والجدات لان الحبس نوع عقوبة وهم لا يستحقونها بسبب ولدهم حتى لا يجب عليهم
 القصاص بقتله ولا يقتل مورثه ولا اخيه بقضاه امة وان طلبها وجوب احترامهم قال
 الله تعالى ولا تقول لهما اف الى قوله تعالى وانخفض لهما جناح الذل بخلاف الحبس للثقة لانه
 قصد اهلا كه يمنعه عنه فيحبس لدفع اهلا عنه الا يرى ان له ان يدفعه بقتله اذا شهر عليه
 السيف وامر استبدله للدفع لا بقتله هذا في مدته في الغاية واليدين **قوله** الا اذا قامت
 بينة اي للمدعي بصدقه اي باقتناء فتح محرم به ما يحبس به قد رما يراه يسأل عنه فان قلت
 بينة على اعساره اخرجته من الحبس وليس هذا شهادة على ان لا اعسار بعد الاعسار
 امر حادث فيكون الشهادة بامر حادث لا بالنفي وان استخلف المطلوب الطالب انه
 لا يعرف انه معدوم حلفه القاضي فان نكل اطلقه وان حلف ابد الحبس **قوله** على
 خصم حاضر قل تنكير الخصم يشير الى ان ليس المراد منه المدعي عليه اذ لو كان اياه
 الاحتجج الى كتاب من قاضي الى آخر ولا بد منه لئلا يمتنع القضاء على الغائب فالمراد به
 كل من يمكن ان يكون خصما **قوله** هو السجل سياق هذا الكلام يوم انحصار اطلاق
 السجل على مكتوب ثبت حكمه بشهادة الشهود مع انه لو ثبت الحكم بالاقرار فكتب بالحكم
 فذلك ايضا سجل فالوجه هو النعميم فان هذا حكم لان السجل لا يكون الا بالحكم وقوله
 لم يحكم لانه قضاء على الغائب وهو عندنا لا يجوز وقوله وهو الكتاب الحكمي والفرق بينه
 وبين السجل ان السجل اذا وصل الى المكتوب اليه ليس له الا التنفيذ وافق رأيه او خالفه
 لاتصال الحكم به واما الثاني فان واقفه نفذ والا فلا لعدم اتصال الحكم به وقد يشير
 الى ذلك قوله وهو نقل الشهادة **قوله** ويقبل اي الكتاب الحكمي **قوله** اذا شهد به
 على بناء المفعول والضمير في به يرجع الى كتاب القاضي وفي عنده الى القاضي المكتوب

اليه قوله كاذب مثال ما يسقط بشبهه وامره قوله في العذر فلا ان يعرفه بالتحديد
وذلك لا يحتاج الى الاشارة بقوله لا يحتاج الى كتاب القاضي لانها اذا لم تجعدا يكونان
من جملة الاعيان المتقوية ولا يقبل كتاب القاضي به **قوله** اذا لا يحتاج فيه اشارة الى امور
ثلاثة احدها ان جواز الكتاب الحكمي في اسيون لانها يمكن تعريفها بالوصف
مستغنية عن الاشارة اليها وثانيها ان ما يحتاج الى الاشارة لا يجوز فيه ذلك الكتاب
وثالثها ان الامور المذكورة بغيرها لا يحتاج فيها الى الاشارة فان قيل دعوى النكاح
منها ويحتاج الشاهد فيها الى اشارة لزوحين وكذا في لواقى قلنا ان الاشارة الى الخصم
شرط في ذكرك وهو ليس بدعوى بل المدعى به هو المأهول نفس النكاح والامانة
وغير ذلك مما هو من الاعمال الا يرى ان الاشارة الى الدين والمديون لا بد منها عند دعوى
الدين وليس ذلك نعم بالايجاع كذا في الغنية **قوله** فيقبل فيه اي دون الامة لعلية
الاباق في اعيانها فان العبد يخدم خارج البيت غالبا فيفسد على الاباق فيمس
الحاجة فيه الى الكتاب بخلاف الامة فانها تخدم داخل البيت غالبا وعن الثاني انه
يقبل فيها ولا فرق في بيته كما بهما سوء ان ليس للقاضي ان يسلم الامة الى المدعى
ولكنه يبعثه على يد امين ثلاثا يصاها قبل التمسك بالملك زاعما انها ملكه **قوله** صيانة
عن التبديل وتزايها ريل المدعى عن تهمة اسرقه **قوله** لكن لا يحكم لان الخصم
اقول هذا على رواية عن ابي يوسف بخلافه عليه الجمهور لان الاختار عندهم ان يحكم
قاضي بخاري مستغنى عن مكتوب ثالث كما يفصح عنه لفظ الاكمل **قوله** ومن محمد
وروى عن الكوفي في النوادر انه قال يجوز في جميع العروض وعن ابن ابي ليلى انه يقبل
في المنقول وغيره وانفسوى على هذا تعامل الناس كذا في البيانية **قوله** لاني حد وقود
لان في كتاب القاضي بشبهة التزوير لان الخط قد يسيبه الخط وهما يستطمان بالشبهات
كذا في البيانية **قوله** فعند ابي يوسف تفريع على قول المص لم يشترط لان الاشهاد
على انه كتابه وختمه ليس شيئا من المذكورات كما لا يخفى وقوله وعن ابي يوسف رواية عنه
نفيا لاشتراط اصل الحتم فضلا عن الاشهاد عليه تسهلا في ذلك لما يتلى بالقضاء
فنقول يكفي ان يقول وعنه بدله كما هو اظهر **قوله** واذا سلم اي عرض عليه مسلما
عن عواقب قبض لا يقبل اي لا يأخذه ولا يقبضه **قوله** فتح القاضي واصل الاصح ما قاله
محمد من تجوز القمع عند شهادة الشهود بالكتاب والحتم من غير تعرض لعدالة الشهود
كذا في الغنية **قوله** وعزله وكذا بخروجه عن اهلية القضاء بمجنون او اعمى او فسق
قوله قبل وصوله او بعده قبل القراءة لا يقبل فيها لان حكم القضاء يستغنى من حكم
الشهادة **قوله** لا يستخلف قاض واذا حال الخليفة لرجل جعلتك قاض القضاء كان

اذنا بالاستخلاف والعزل دالة لان قاضي القضاة هو الذي يتصرف في القضاة قديما
وعزلا كذا في العناية قوله ولا يوكل اقول ان ايراد مسألة توكيل الوكيل ههنا انما
وقع على سبيل التبع والتشبه لاستخلاف القاضي بؤيده قول صاحب الهداية فصار
كنوكيل الوكيل قوله لا يعزل بعزل اى لا يعزله نائب القاضي ولا وكيل الوكيل بالاعزالهما
ولا بموتيهما منوبيا وموكلا وكذا لا بد كان عزلهما الا اذا فرض اليهما ذلك ايضا
بان قال السلطان او الاصيل لهما فاستبدل من شئت بعد تفويض النصب اليهما كذا
فهم من تقرير العناية قوله واما في القضاء لا يغفل ان كان المراد بقوله لا يعزل بموت
المنسوب ان الامر في القضاء كذلك قبل التفويض فبطلانه بين لان جواز نفس
الاستخلاف منوط اليه والانعزال فرعه او بعده فالامر في الوكالة ايضا كذلك
فلا يظهر وجه التخصيص والتمساح بصدد اظهاره لا ما نقول اصل المراد
اشتغال انعزال الوكيل بموت موكله بباغ الى منزله يجوز ان يشوهم كون الوكيل
الثاني منعزلا بموت الاول حال كون الاصيل حيا بعد تفويض الامر اليه وليس القضاء
كذلك لان الراسخ في الازهان فيه عدم انعزال النائب بموت المنوب الذي هو القاضي
بل بموت الخليفة ايضا بخلاف الوكيل الاول ووكيله فانها يعزلان بموت الاصيل وان لم
يعزل الثاني بموت الاول لانه ليس بوكيل حقيقة وبالجملة كل وكيل يعزل بموت اصيله
الحقيقي وليس احد من القضاة ونوابهم يعزل بموت من يواليه والسرى ذلك ان القضاة
ينصبون لمصالح عامة الخلاق فلا وجه لانعزالهم بموت شخص واحد بخلاف الوكيل
فانه يفوض اليه مصلحة شخص واحد فيعزل بموته كذا سمعته من شيخى ثم وجدته
بعينه في كلمات الكلمة قوله في مختلف فيه اى يجتهد فيه وقوله لا ما خالف المح
شروع في بيان المجتهد فيه بعد الحكم بوجوب الامضاء فاذا حكم حاكم بخلاف واحد
من هذه الثلاثة فرفع الى آخر لم ينفذه بل يبطله حتى لو ينفذه ثم رفع الى قاض ثالث
نقض لانه باطل وضلال والباطل لا يمتد عليه بخلاف المجتهد فيه فانه اذا رفع الى الثاني
كانت في الكتاب فان نقضه فرفع الى ثالث فانه ينفذ القضاء الاول ويبطل الثاني لان
الاول كان في محل الاجتهاد وهو نافذ بالاجماع والثاني مخالف للاجماع وهو باطل لا ينفذ
كفا في العناية قوله كتروك التسمية فيه نوع مسامحة يتدفع بتقرير نظم الكلام هكذا اى
كالتقضاء بمحل متروك التسمية عمدا قوله كالتقضاء بمحل متعة انتساء صورة نكاح المتعة
ان يقول الرجل لمن خطبها اتع بك سنة بالف كما سبق في كتاب النكاح قبيل باب الولي
قوله فبأني اشارة الى قول المص واقضاء في المجتهد قوله ففى مقابلة اتفاق الاكثر الخ
قال الاكمل ينبغي ان يحمل هذا على ما اذا كان الواحد المخالف ممن لم يسوغ اجتهاده

ذلك كقول ابن عباس في حوار ربوا الفصل فانه لم يسوع له ذلك فلم يقبض احد
وانكروا عاينه فهو خلاف المجمع عليه يجب قصد فاما اداسوع له ذلك لم يقبض الا جناح
يدونه بقوله في اشتراط يجب عدم من استثنى الى استثنى بان يخرج من الاخوة ولا يحتمل على قول
من يرى ان خلاف الادل غير ما ح لانه اس صحيح عند جماعة العلماء انتهى **قوله**
اي الصحابة يعني ان الاختلاف الذي يجعل المحل محتجب فانه هو الذي يقع بينهم وبين ثمانية
لا الذي يقع بعدهم **قوله** ينفذ طاهر اي قيا: او با ثاني فيما عند الله تعالى قال الجوهري
الزور الكذب **قوله** اي يسلم القاضي اي حله وطنها صرح به الاكمل **قوله** كانشاء
عقد جديد قيل على هذا ينبغي ان يشترط حكمه بحضور شاهد عند لانه شرط
صحة هذا العقد كما هو رأي البعض واجب بان هذا شرط لانشاء المكاح قصد او لانشاء
ههنا ثبت انقضائه فلا يشترط فيه الشهادة كما هو مختار ببعض المشايخ كما فهم
من تقرير العتبة **قوله** كوصي القاضي قيد بالوصي اعزاز عن مخرج القاضي فان
فيه اختلاف الروايتين وقد مر ما تفصل هذا المقدم في باب خيار العيب في قول الشارح
وقد قيل هذه المسئلة الخ فليظرفيد **قوله** كما اذا ادعى دارا فان فيه ما يدعى على العائب
وهو شراء لدار سبب ثبوت ما يدعى على الحاضر وهو الملك لان الشراء من الملك
سبب للملك لا بحالة كما في الاكتمية **قوله** لا يبايعت الى اسكاره ولا يحتاج الى اعادة ليعيد
قوله اذا كان فيه ابطال حق العائب كما مر من دعوى ابيد على مولا. تعليق
عقده بتطليق زيد زوجته **قوله** بدخول زيد في لدار يقل لانه لا صرر عليه
ومن المأخرين من قل في الشرط ايضا يقبل كافي السبب منهم البردوى لان دعوى
المدعى كما توقوف على اسبب. وتوقف على الشرط ايضا لا يقبل للمعتبر هو السبب المار
والتوقف فيه اثر الكونه من الجائز فبانقور للمعتبر توقوف ما يدعى على الحاضر على
ما يدعى على العائب وهو في الشرط موجود. كافي العتبة **قوله** لانه يحافظ لان امرض
مضمون على المستقرض بخلاف اوديعة فانها امانة ار هكت بهلاك بغير شيء فلما ورد
عليه ار في الاقراض ايضا. حتمل الهلال بمجود استقرض دفعة واحدة واقامى قادر الخ
قوله كتب في ذلك وثيقة وانما يكتبها تخاف ان ينسأ لكثرة اشتغاله **قوله** ومن صلح ضيا
فخرج به الكافر والعبد والمخدود مقدف والفاسق باصبي لكن افسق اذا حكم بموجب
ان يجوز عندنا كما مر من ن نفاسق لا ينبغي ان يقلد واو عند جاز **قوله** اي صح اخبارهشارة
الى ان قول المص واخباره عطف على لفظ تحكيم المص من لا على حكمه في قوله ولزمها
حكمه **قوله** والمولى يعني القاضي الذي ولاه السلطان على بلدة او ناحية **قوله** لم يولاه بخلاف
الحكم والشهادة عليهم فانهم يصحان لعدم انهم **قوله** ولا التحكيم اي لا يجوز التحكيم

في الحدود الواجبة حقا لله تعالى والى الرضا في الامام متعين لاستيفائها واما
في الحد وقد تقدم ان بعض من فقهنا قد ذهب الى ان الحدود لا تستوفى
الشيء يمكن وهما من فوق الحد او فحسب كذا في بعضهم من ان دوره في الحدود
والفصا من مطلقا والخيار لمص لشيء استدل الله سبحانه عليه بقوله تعالى انما هي الاصل
لا يمكن ان يكون في حق غير المحكومين كالتوبة والحدود لا تستوفى
بالشبهات وهذا انما من دليله قوله في سائر النصوص ان في جميعها كما اشار اليه
الشارح قوله كالكذب في المحكم في الكسب انما هو واجمع كذا في البسابة
قوله وفيه من اليمين اي المضاف الى الملك قال في صورته اذا قال ارحل لامرأته اذا
تزوجت فانت طالق ثم بعد ذلك حكم المحكم بعد ما في هذا اليمين صحيح عند الشافعي وروى
عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الخيانة اذا استغنى فقيها عدلا من اهل
اعزى فافتاء يبطلان اليمين وسعة اتباع فتواه وامدك الخلق بعلاقتها قوله مساع
اي جواز قوله قوموا فسيوه وهو اسر من له من له من له وهو حدث حول من
مالك وكان له ضربان فضررت احدهما الاخر من الحدود خيمة طاعت جناحنا قال
البي عليه السلام لاوليائه الضاربة قوتوا الخبيث كذا في الكفاية في اول كتاب
الماعل واختلف في حكم القاضي عنه طوا وال محمد عنه علم القاضي حتى قال اذا علم
القاضي ان زيدا غصب شيئا من المدي بأخذ من زيد ورفعته الى المدعي وهذا جواب
رواية الاصول وروى ابن سماعة عنه ان القاضي لا يقضي بعه وان استعاد العلم في حالة
القضاء حتى شهد معه شاهد واحد اهل القاضي يكون غا طافيا قول في شرط مع علمه
شاهد آخر حتى يكون علمه مع شهادة شاهد آخر معنى شاهدين كذا في العمادية

مسائل شتى

منه اي من كتاب القاضي قوله ان يتد اي يضرب ويدق في جدار البيت السفلي
وندا وليس لصاحب العلوان يدي على علوه ولا ان يضع عليه جنما لم يكن ولا يحدث
كثيلا الا برضاء صاحب السفلى عند الاعظم وقاد حازم كل واحد منهما ان يصع
ما لا يضربه كذا في العناية قوله اوقف من قب الجدار اذا حدث فيه القبة وانقبة
لاستضاءة اول الاستراحة والاكوة بفتح الكاف ثقب البيت والضم لغة فيه وهي
بالفارسية روزن بر كشادن كذا في الدستور قوله لاعل زايفة مستطيلة وهي المحلة
سميت بهما ليلها من طرف الى طرف من راعى الشمس اذا مالت والمستطيلة الطويلة
من استطال بمعنى طس كذا في الباب في قوله اهم ذلك اي لاهل الرافة المستطيلة فتح

الباب في الزايغة المستديرة صورة المسئلة الاولى ان رجل دارا في محلة بابها الى السكة
العظمى وبعض حوايطها الى السكة السفلى الغير نافذة فاراد ان يفتح بابا
في تلك السكة ليس له ذلك لانها مخصوصة لاهلها ولا فرق في الاولى بين ان يكون
نافذة او غير نافذة في ان لاحق لاهلها في المشعة نافذة لان المرور فيها حق العامة
فلاهل الاولى فتح ابواب ولاهل المشعة ان يفتحوا بابا في اعظمى في الفصلين لانها ممر
الكل كذا فهم من تقرير سراج الوقاية **قوله** فلنصور متفرع على قوله وهذا اذا
كانت الخ يعني اذا حكمنا بالتفاوت بين نصف الدائرة واقل منها وبين اكثر من ذلك
وجب علينا ان تصور مسئلة الزايغة المستديرة بصورتين الاولى كونها نصف دائرة
او اقل وفيه فتح باب بلا ترتيب والاثنية كونها اكثر منه ولا يفتح فيها الباب اصلا كذا
قبل **قوله** يرجع الى الصورتين والضمير في يرجع راجع الى قوله فاقام بينه وهذا المرجع
قد وجد في بعض نسخ الشرح وفي بعضها لا **قوله** نقرر ملكه اي لان دعوى الشراء
يقرر ملك الواهب عندنا فلا تناقض فيها فقبل قبل فينبغي ان لا يقبل في هذه الصورة
ايضا لانه ادعى شراء باطلا حيث ادعى شراء ما ملكه بالهبة واجيب بانه لما جحد
الهبة فقد فسدها من الاصل وتوقف الفسخ في حق المدعى على رضاه فاذا اقدم
على اشراء فقد رضى بذلك الفسخ فيما بينهما فافسخت الهبة بتراضيهما واشترى
ما يملكه فكان صحيحا كذا في الاكام **قوله** لانه اذا تعذر دليل اول قوله لاسيما دليل
ثان كلاهما مذكوران في الهداية والفرق بينهما ان الانفساخ في الاول مترتب على
الفسخ من جانب البائع وحده وفي الثاني من الجانبين وجعل حجود المشتري فسحا من
جانبه والعزم على ترك الخصومة من جانب البائع هذا زبدة ما في العناية **قوله** اذا
جحد البائع اقول هكذا وجدت اكثر النسخ التي عندنا فاطهر ان لفظ البائع نصب
على مفعولية جحد وفاعله ضميره الراجع الى المشتري ويؤيد هذا الصحيح وقوعه في
بعضها هكذا اذا جحد المشتري البائع ومعنى انكار المشتري للبائع انكاره لدعواه
البيع **قوله** الزيف من زيف الدراهم غيرها **قوله** السوقة تعريب سه توبه قال
في العناية سه توبه وفي المغرب سد طاقه وفي نواح الشريعة معرب سه تاهد ومال الكل
واحد وهو ان له تلك طاقات الطاق الاعلى والاسفل منها فضة والوسط نحاس او
صفر او رصاص وقد افصح الشارح عن هذا المعنى بطلاء النحاس بالفضة **قوله**
لان المحنجة اي وهو التي لا يباشر الامور بنفسه والتخدر التي لم يجز عاداتها بالبروز
وحضور مجلس الحكم قالوا وعلى هذا اذا كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه
لا يقبل بيته وقبل يقبل البيته على البراء في هذا المصل باتفاقات الرويات لانه يتحقق بلا

معروفه قوله فامكن التوفيق بان يقول لم يكن عني شيء وان اذني بمضمونك الباطلة
 فدفعك اليك ما تدعيه دفعه لادالك لا يرى انه يقن فضي باطن كايقن فضي بحق كذا
 في الشروح قوله وطهر فيه عيب اي عيب لم يحدث منه في مثل تلك المدة كالاصبع
 الزائدة مثلا فادعي الحضم براءة المدعي اي ادعي اصابع ابراء المشتري اياه من كل عيب
 والتعبر عن الابراء بالبراءة ليس ببعد كل العدو يد قوله ان يري فاقام السابع الدفاعة
 ابراء من كل عيبه قوله قياسا على المسئلة الخ يعني كان فيها النكرا ولا اصلانم اقام
 البينة على القضاء او الابراء فتقلت على ان غير الحق قد يقضي ويبراء فامكن التوفيق
 فكذلك ههنا يجوز ان يقول لم يكن بيننا بيع : منه لما ادعي البيع سانه ان يبرأني فابرأني
 او قال ما بعته منه وانما باعه وكلي وبراء عن العيب فيكون صادقا بذلك كذا في العناية
 والزبلي قوله يستدعي قيام البيع لان شرط البراءة عن العيب تغيير للعقد من اقتضاء
 وصف السلامة اي غيره وذلك يقتضي وجود اصله لان الصفة بدون الموصوف غير
 متصورة وانكاره اياه ينافي ذلك قوله ادفع صيغة المنكاه وحده من مضارع دفع
 قوله للاستيثاق اي ليصير ثقة بغير عيبه وبتمسك به وقت الحاجة وصرف الاستثناء
 الى جوده بطله فلا يصير توكيدا ومعتدا عليه وهذا خلاف اطلاق قوله محكما الحال
 كان جريان ماء المطاحون وانقطاعه اذا اختلف فيه المتعاقدان بعد مضي مدة فله
 تحكم الحال فان كان الماء جاريا في الحال كان القول للآخر هو صاحب المطاحون
 وان كان منقطعا كان المتاجر من ارد تحقيق هاتين المسئلتين فليست نظري في تلخيص العناية
 من تطويل النهاية قوله دفعها اي دفع الوديعة يعني امر بدفعها اليه قوله لم يكن
 له اي لم يوجد الاقرار الاول مكذب قوله بشهود لا يتولوا متعلق بقوله قسمت احتقر به
 عما ثبت بالاقرار من المودع الذي المساء في ذلك فانه يؤخذ اكتميل اتفاقا قوله وهذا
 الاحتياط ظم اي ميل عن سواء السبيل لان التقاضي من احد الكفيل من غير طلب
 يكون ظمنا منه لانه جعل نفسه خصما به وليس بخصم قوله ولانه الخ دليل آخر على
 عدم جواز اخذ الكفيل يعني ان جهالة المكفول لا يمنع صحة التركة و ههنا المكفول له
 محمول فلا يصح قوله حجه دعواه لانه لا متعلق بقوله وترك ما فيه يعني لا فرق في وجوب
 ترك الباقي مع ذي الدين انكاره لدعوى زيد وانما اياه ابانة كافي الصورة التي ذكره
 المصوبين اقراره بها عند الاعظم خلافا لما قوله تؤخذ هومنه اي المنقول من المودع
 بالفتح قوله عند الجحود اتفاقا اعزاد قيد الجحود دفعا لما يتوهم من عموم عبارة المص
 من الاتفاق المذكور يشمل حال الاعتراف ايضا وليس الامر كذلك بل هو مختص بحال
 الجحود قوله على ما ان الزكاة هي المتدين والسواجم واموال التجارة ما في المصاب

اولاً لان المعنى هو جنس ما انكره ولا ريب في انتقاله من قوله من يحاسب الله
 تعالى فكما ان ما اوجب الله تعالى من الصدقة مضافاً الى مال مطابق كونه تعالى خذ
 من اموالهم صدقة انصرفوا الى البعض فكذلك ما اوجب الصدقة على نفس بخلاف الوصية
 لانها اخت الميراث والارث يحى في جميع المال فكذلك كذا في الزيلعي قوله من لم يجد
 اى لم يجد النادر الا ما يجب عليه تصدقه لا يقال هذا مخالف لقولهم وصاحب السلة
 تلك الدور والحوائث لانها مال لا يجب تصدقه وايضا مال التجارة فان يجب تصدقه فكيف
 يستقيم قولهم وصاحب التجارة الى وصول مال تجارته لا انقول احبب لي بقوله لا يحل
 الا ذلك عن له سوى مال اركوة يمكن ان يمنع به في قوته وقوت عياله يوم يذر ماله
 كالدينق والسويق والزيت ونحوها فانه ليس له ان يمسك شيئاً من ماله لان كوة
 والدور والحوائث لا يمنع بها في الحل وفي يده عجة ضرر فاحش وجح مرفوع
 في الدين واما مال التجارة فله رادبه المال الذي يحصله التاجر بعد ندر مافي يده فلا
 رد كما يفصح عنه قول الزيلعي ولا يرد ان مال التجارة مما يجب تصدقه بالنذر فامعنى
 قولهم وصاحب التجارة الى وصول مال تجارته فليأمل وانك تقول لم لا يجوز ان
 تلك الدور والحوائث بعد نذر ماله بالآيات او بالهبة فليأمل قوله امسك
 منه قوته حاجته هذه متقدمة اذ لم يمسك لاحاح ان يسأل الناس من يومه وفيج
 التصديق بجمع ماله واظهار الاحتياج الى الغير من يومه مما لا يخفى على احد ولكن
 لم يبين محمد في المبسوط مقدار ما يمسك لاختلاف احوال الناس في كثرة العمل وقلة
قوله قوت يوم لان يده يصل الى ما يتوقف يوماً فوما **قوله** وصاحب المستقل
 يعنى صاحب الغلة الذى يملك الدور والحوائث والبيوت التى يجرها بشهر لان
 يده تصل الى ما يتفق شهر افشراً **قوله** وصاحب الضباع اى الدهقان لان يده
 تصل سنة فسنة قبل ايراد مسألة الدور في كتاب القضاء يحتاج الى توجيه وجه وهو انه
 ذكر باعتبار الفرق بينهما وبين الوصية التى هى اخت الميراث وبهذا يظلم مناسبة ايراد
 مسألة التوكيل بقوله وصح الابصار الخ والافق المناسبة بين هذا الكتاب ومسألة
 التوكيل **قوله** بعد موته اقول هذا انقيداته في والا فلا يصح قل الموت ابدأ
 لعله انما اتى به اشارة الى وجه الفرق بين الوصية والتوكيل وهوان الوصية
 خلافة لانيابة لانها مضافة الى زمان بطلان النيابة والخلافة لا يتوقف على
 العلم بالتصرف كما اذا تصرف الوارث بالبيع ولم يعلم موت المورث فانه يصح
 بخلاف التوكيل فانه اذ انفسام ولاية المتب والاباية يتوقف على العلم لانها
 لو وقفت عليه لم يفت النظر لفرة المكل وفي الاولى لو توقفت فان المحرز الموصى

قوله و شرط خبر عدل و اء عدل عن الشهادة الى الخبر اشارة الى انه ليس
بشهادة حقيقة و لم يذاع خبر فيه بعض شرايضا **قوله** ولو امرك الى آخره هذا
شروع في المسائل المتفرقة التي لجمعها اصل واحد متعلق بكتاب القاضى بانفراد
قبل العمل و بعده مقول ام لا **قوله** فان احسن تفسيره اى تفسير قضائه على وجه
اقتضاه اشرع كار بتول ملا ثبت عندي بالحد انه سرق نصابا من حرز لا شبهة
فيه **قوله** فافضه ان القاضى لا يظلم و لتول لمن شهد له الظاهر لانه ثبت فعله
في قضائه بالنصاف و لا يمين على اقدى لارايها عليه بقصى الى تعطيل امور
اناس بامتناع الدخول في لفضه **قوله** وان لم يكن له يمينه فالتول للقاضى يعنى
في الصحيح لارائه على اسد فعله الى حانة من ايدى الضمان لاسر ان حالة القضاء يتلقى
الضمان فانقضى يملك الاسناد منكر والقول للمكر

كتاب الشهادة والرجوع عنها

انما اورد عقب كتاب القضاء اذا القاضى يحتج في قضائه الى شهادة الشهود عند
انكار الخصم وهو في اللغة اقرار بصحة اشي من مشاهدة و عيان و لهذا قالوا انها
مستقاة من المشاهدة التي تنبى عن الغيبة وفي اصطلاح الفقهاء اخبار صادق في مجلس
الحكم بلغة الشهادة و حكمها وجود الحكم على القاضى بوجوبها بعد التزكية
والقدس بأبى كونها بحجج ملزمة لانه لا يبرح احتمال اصدق والكذب ولكنه بالنصوص
والاجماع كذا في السير **قوله** ويجب اطلب المدعى قبل انما يشترط طلبة لانه حقه
فتوقف على طلبة كسائر الحقوق و نوقض بما اذا علمها الشاهد ولم يعلم بها المدعى
و يعلم الشاهد انه لم يشهد بصح حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب ثم واجيب بانه
ملحق بمهو المطبوع دلالة فان الموجب للاداء عند الطلب احياء الحق وهو فيما
ذكر موجود فكان معناه فالحق به **قوله** اى افضل واستدل عليه الاكمل اولا
بالقل وهو قوله مع من ستر على مسلم - ترا الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة وثانيا بالقل
وهو ان الستر والكنار انما يحرم لخوف هوان - في المحتاج الى الاموال والله تعالى غنى
عن العالمين و ليس ثم خوف فوات الحق فبقى صيانة عرض اخيه المسلم ولا شك في
فضل ذلك انتهى **قوله** للزنا اربعة رجال واما شرطت فيه دون سائر الحدود
كقتل العمد وغيره قبل اظاهر منه انه تعالى يحب الستر على عباده ولا رضى باشاعة
المعاشة **قوله** و باقى الحدود رجلان كحد الشرب والسرفقة وحد الفنى **قوله**
والولادة بان يقول ولدت هذا المرأة هذا الولد قال الزيلعي وتقبل في الولادة شهادة
رجل ثم احتلفو فيما اذا تمت انظر قال بعضهم بقل كفاي زنا كذا في النيين **قوله**

ووصية يعي بها الايصاء لا المنوسى به وهو فى معنى وهو فى تعداد غيرها **قوله**
 بل هذا مخصوص بذلك أى وتوابعه ايضا كالاعتاق والاجارة والكفالة والاجل
 وشرط الخير **قوله** اعلم ان اعدى وهو كون حسابات الرجل اكثر من سيانه
 وهذا يتناول الاحكام عن بكره وذلك الاكثر من العذر يروى فى الامتناع
 عما يقتدر حرمته **قوله** شرط عدمه ما اقول انه قيد لارادة شافعى هو شرط صحة
 القبول حيث لا يجوز شهادة باساق تشهد كقصده كما سبق فى اول كتاب القضاء
 وروى صاحب الهداية عن الشافعى ان اعدى اذا كان وجهانى الناس ذامرة بقبل
 شهادته لانه لا يسأجر برجاهته وينتفع عن الكذب لمروته والاصح عدم القبول منه
قوله يجب على القاضى ان لا يقبل اقول الظاهر ان يقول لا يجب على القاضى ان
 يقبل او يقول ينبغي ان لا يقبل الا لهم ان يكون المعنى يجب على القاضى الذى
 يريد ان يحكم لا ارتكاب ثم ان لا يقبل الخ يؤيده تقييد قولهم هناك صحيح حكمه
 بقولهم اكده بام كافهم من تقرير الشارح فى اول كتاب القضاء **قوله** فلم يقبل
 تفريع على اشتراط نفي الشهادة فقط **قوله** الا فى حد وهو دى سأل القاضى
 عن عدالة الشاهد ديه وان لم يصر من الخصم لانها مندفعتان بالشهادات فيسأل عنها
 عسى يطمع على ما قطبه ذلك كذا فى العاية **قوله** بهج بالجم اى يحدث ويتحرك
قوله ولا يصح تعديل الخصم لان فى زعم المدعى وشهوده ان الخصم كاذب فى
 انكاره مبطل فى صراره فلا يصح معه لا لاشتراط العدالة فيه بالاتفاق **قوله** عدل
 صدق على صفة الماضى وقوله يأتى الحق لوجود الاعتراف بقضى باقراره لا بتركيته
 اما لو قال هو عدل ولم يرد عليه شيئا لا يلزمه شيء **قوله** ترجع لشاهد وهو يفتح
 الجيم تفسير الكلام بلسان احراد المزمع فيها القاضى او احد الخصمين كذا فى شروح
 المجموع **قوله** والرسالة اى كفى واحد ايضا فى الرسالة من القاضى الى المزمع والمزكى
 اليه كذا فى البيهية واما عند محمد يجب الاثنان وايضا يشترط فى المزمع عند الزكورة فى
 الحدود الاربعه فى تركه شهود الزنا كذا فى العناية **قوله** حتى لا يصح تركه
 العلانية من العد واما تركه السر فلا يشترط فى المزمع فيها اهلية الشهادة فصالح العبد
 من كيان مولاه وغيره والولد لو ائده وعكسه كذا فى الاكلية **قوله** فلا بد ان يكون الخ
 كلام مبتدأ وليس من نتمه كلام الخوصف **قوله** لا اشهدنى يعنى اذا سمع المباينة
 ولم يشهد عليها فاحتجج الى ان الشهادة يقول الشاهد اشهد انه باع ولا يقول اشهدنى
 لانه كذب **قوله** لم يشهد المشهود عليه هكذا وقع فى جميع النسخ التى رأيتها
 والظاهر لا بدل عليه فليتأمل **قوله** بلاعين بكسر العين من عاينه اشئ عيانا

إذا رأيتك بعينك **قوله** الا في النسب الخ والقياس ان لا يجوز لعدم العلم والمشاهدة
وجه الاستحسان ان هذا الامور الستة مما يختص بعناية اسبابها خواص من الناس
فلولم يعتبر فيها التسامع ادى الى الجرح وتعطيل الاحكام اذ قد تعلق بها احكام يتيقن
على انقضاء الوقت كالارث في النسب والموت والتكاح وكثوث الملك في قضاء القاضى
وكمال المهر والعدة وثبوت الاحصان والنسب في الدخول وكعدم نضييع الحقوق
في الوقف فلولم يقبل فيها الشهادة بالتسامع ادى الى ذلك وهو باطل بخلاف البيع لانه
مما يسمع كل احد كذا في الاكلية **قوله** اذا اخبر بها عدلان قال الاكل وهذا على
قول ابي يوسف ومحمد واما على قول ابي حنيفة رح فلا يجوز الشهادة مالم يسمع ذلك
من العمام بحيث يقع في قلبه صدق الخبر انتهى فنقول فهذه من المسائل التي
تركها المصنف فيها عاداته من ايراد المتن على مذهب الاعظم والصريح بما اذا اورد على
قول صاحبه **قوله** داخل في اصل الوقف حتى اولم يتقوا وقفها على هذا المذهب
او المتبصرة او نحو ذلك لم يقبل شهادتهم **قوله** اما الشروط بمعنى لا ينبغي ان يقول
بالتسامع اشهد ان الواقف شرط ان يصرف من غلته الى فلان كذا والى فلان كذا
ولو فعله لا يقبل لان مبنى جنس هذه الشهادة على الاشهاد وهو لا يأتى غالبا الا في
اصله لا في شرائطه **قوله** وشهد رأى جالس الخ اقول لمسافر من بيان الشهادة
بالبيان والتسامع شرع في بيان نوع ثالث منها وهو الشهادة التي يشهد بها الشاهد
بمجرد نظره الى ظاهر حال الشهود به معتمدا على فرائض نفسه بلا تمسك بشئ
آخر **قوله** انه قاضى اى وان لم يعين تقليد الامام اياه **قوله** انها عرسه اى
وان لم يشاهد العقد حتى ان سأل القاضى هل كنت حاضر اوقت العقد
واجاب بالنفى تقبل شهادته لانه تحول له ان يشهد بالتسامع اذا لم يفسر به
كما يشهد بامهات المؤمنين انها ازواج النبي عم فاعلى الرواية الاولى وقبل لا يقبل لانه لما قال
لم يعين العقد تبين للقاضى انه يشهد به بالتسامع ولو فسر لا يقبل فكذا هذا **قوله**
انسان يعبر عن نفسه عاقلا غير بالغ كان او بالغا فذلك مصرف الاستثناء بقوله سوى
الرقيق اى العبد والامة فان البدن في ذلك لا تبدل على الملك لانها في ايدي انفسهما
وذلك يدفع الغير عنهما حكما حتى ان الصبي الذي يعقل ان اقر بارق على نفسه لغيره
جاز ويضع به المقر له ما يضع بمملوكه **قوله** فان فسر للقاضى شهادته الخ بان قال في جميع
ما ذكر من قوله الا في النسب الى قوله وشئ سوى الرقيق اشهد به لاني سمعته كذلك
ومعنى التفسير بحكم البدان يقول اشهد به رأيت في يده **قوله** اقول هذا اى يطلان الشهادة
بالتفسير **قوله** ان قول ابي يوسف تفسير لاطلاق محمد اقول المراد بقول ابي يوسف هو قوله

بجرد البدالي قوله انه ملكه وباطلاق محمد ما ذكره المص بقوله ويشهد رأى شئ سوى
 الرقيق في يد متصرف كالنكاح انه له ومعنى كونه نفسا له ان معنى قوله يشهد انه له يشهد
 او وقع في قلبه برؤيته في يده انه ملك له كذا فهم من تقرير الاكل **قوله** وذلك لان مجرد
 البدالي قوله بطلت وذلك لان الشهادة بلا علم او غلبة ظن لا يجوز لقوله عم د. علمت
 مثل الشمس فاشهدوا لافدع ولهذا قيل لوراي درة غيبة في يد باع عمرو كذا باقى يد جاهل
 وليس من آياته من هو اهل لذلك لا بعد ان يشهد له لعدم وقوع العلم في قلبه بانه له فيكون
 السامع مجوزا للشهادة في موضع تجوز به وكذا الرؤية في اليد في موضع تجوز بها بناء
 على اطلاق الشاهد لانه يحتمل المشاهدة فيحمل القاضي عليها فيلزم عليه لتضاء
 بالملك كافي العيان والمشاهدة اما اذا فسر باحد هما فلا يزيد * لما فلا يجوز ان يحكم
 بها لاتضاح كونها غير صادرة عن علم واثبت **قوله** قبلت يعني وان فسر به عند القاضي
 بل على كونه مراد المص كون المسئلة كذلك في الهداية وقوع لفظ وان فسر به
 في بعض نسخ الوقاية حتى قال بعض شراحه ان الموصل متصل بقوله قبلت **قوله**
 ولا يجري لان صورة النليس فيدان بستر بشئ غير ميت حيوانا كان او جمادا او ميتا
 آخر غير المشهود به بسترته تغمر بحيث لا يحكى عما تحتها ويصلى عليه ويدفن واما
 لا يعتاد فيما بين الناس بل لا يصلى الا على ميت ولا يدفن الا به حتى لو فسر شهادته
 هذه للقاضي بان قال اشهد على موت فلان لاني صليت عليه او شاهدت دفنه قبلت وقيل
 يكتفى في الموت باخبار عدل واحد او واحد ولو لم يحضر الموت الاشخاص واحد او اذان
 يشهد بموته عند الحاكم اخبر بذلك رجلا عدلا ثم شهد ان بفلان هذا الحاكم وهو واجب
 المسائل كذا في التبيين

باب القبول وعدمه

قوله من اهل الاهواء جمع هوى وهو ميلان النفس الى ما يستلذه من الشهوات من هو
 الشئ اذا اراحه وانما سموا به لتابعهم النفس ومخالفتهم السنة والخطاوية بفتح الخاء المعجمة
 والطاء المعجمة طائفة من علاة الروافض ينسبون الى ابي الخطاب وهو رجل كان بالكوفة
 قتله عيسى بن ابي موسى وصلبه بالكليس لانه كان يزعم ان عليا رضى الله الاكبر وجعفر
 الصادق الله الاصفى فعلى هذا يكون رد شهادتهم لكفرهم وعنى ما ذكره الشارح
 بقوله بعتة دون الخ لفسفهم **قوله** وهم الجبرية من اراد الاطلاع على تفاصيلهم فلينظر
 في آخر البواقف وكتاب الملل والنحل **قوله** والبعض مرقوا يعني قبلوا شهادة الفرق
 الثانية دون الاولى وقد افصح عنه قول الزيلعي وشرط في الذخيرة لقبول شهادتهم
 ان يكون هوى لا يكفر به صاحبه **قوله** والكذب عند الجميع حرام حتى ان الخوارج

منهم اعتقد ان الكذب كفر كذا في البيانية **قوله** يعتقدون اي يجوزون آداء الشهادة
 للمدعى اذا حلف بين ايديهم انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا **قوله** وقيل يرون الخ
 يريد به معنى قول شراح المهداية والحد في ان منهم من يشهد والمن وافقهم على من خالفهم
 بالزور فصاروا من مواضع التهمة كذا في الصحيح **قوله** وعدو بسبب الدين قيد به لان
 الدنيا اوية مانعة كما سيفصح عنه بعد هذا قول المصنف وعدو بسبب الدنيا واما علم منع
 الدين فلا ينافي من الدين قيل على ثقة دينه وعدو لانه فانها قد يكون واجبة بان رأى فيه منكرا
 شرعا ولم ينته به به والذى يفصح لك هذا ان المسلمين يجمعون على قبول شهادة المسلمين على
 الكافرين والعداوة الدينية قائمة بينهم. فلو كانت مانعة لما قبلت **قوله** الاشرار بالله اقول هذا
 حديث معروف صرح به الاكل في معنى قوله الاتي وقد ورد في الحديث الحديث الاخر يؤيد
 قوله بعد هذا ان هذه الاحاديث بصيغة الجمع **قوله** والفرار من الزحف وهو الجيش الذين
 يرجعون الى العدو اي يمضون اليه والمراد فرار واحد عن اثنين كما يفهم من قوله تعالى
 الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا الآية **قوله** وبهت المؤمن اي البهتان
 عليه من بهته اي قال عليه ما لم يفعل كذا في الصحيح **قوله** الموقعات اي المملكات
 والتولى الاعراض والقذف في الاصل الرمي والمراد ههنا الشتم واليمين الغموس الكاذب
 منه من غمسه في الماء اي غمره وستره به وانما سميت اليمين الكاذب به لانه يغمس صاحبه
 بالاثم **قوله** عقوبة في الدنيا كالزنا فانه يثبت بالآية الكريمة انه موجب للحد كارجح
 وغيره او في الآخرة كاكل مال اليتيم الذي ورد فيه الوعيد بقوله تعالى ان الذين يأكلون
 اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيبصلون سعييرا **قوله** وفيه هتك
 حرمة الله الهتك خرق الستر عما وراءه كذا في الصحيح **قوله** فان الامام بصغيرة من المية
 اي اذناب مادون الفواحش والم الصغيرة كما صرح به الزيلعي **قوله** لا يسقط العدالة
 وذلك لتلايفضي الى تضييع حقوق الناس بسد باب الشهادة المفتوح لحياتها والاعلاف
 وهو رجل بين القلف اي الذي لم يحن لان الحنان سنة عند علمائنا وتركها لا يخل بالعدالة
قوله استخفا بالدين يعني اذا تركه بغير عذر شرعي كخوف الهلاك من كبر او امر
 آخر كذا فهم من تقرير الزيلعي وههنا لطيفة نقلها الجوهرى حيث قال تزعم العرب
 ان الغلام اذا ولد في القمراء وسعت قلفته فصار كائنون **قوله** والحضي بفتح الحاء المجهمة
 وكسر الصاد المهملة وتشديد الباء متزوع الخصبين وهي البيضة المخلوقة في جوف
 عضو مخصوص وانما قيات شهادته لان نزاعها كقطع عضو منها فلا يسقط عدالة
قوله وعند مالك لا يقبل شهادته وانما يقبل عندنا لان فسق الابوين لا يزيد على كفرهما
 وهو غير مانع لشهادة الابن ففسقهما اولى والجواب عن قول مالك الخ ان الكلام

في العدل وجه بقوله ان يكون سائر الناس وند الزبا عبر قاذح لشهادته لانه غير مواخذه
 مالم يتحدث به ولئن سلمت التادحية فلانم ان العدل يختار ذلك او يستحب كذا فهم من تقرير
 العناية **قوله** الا اذا كانوا اعوانا اي معينين للسلطان على الظلم فانه لا يقبل شهادتهم
 كذا في العناية **قوله** وقبل العامل لعله يريد به العامل الذي كان عوناً للسلطان على
 الظلم لانه اذا لم يكن كذلك لم يحتمل في قبول شهادته الى اشتراط الوجاهة ويدل على
 ذلك توضيحه بما روى عن ابي يوسف في القاسم **قوله** لا يجازف اي لا يكلم جزافاً
 بلا وزن **قوله** ومن حرم رضاعاً مثل ابائه وامهاته رضاعيته ومثال من حرم مصاهرة
 ام امرأته وبناتها وزوج بناته وامرأة ابنته وابنه وانما تعرض لهذه الانواع الاربعة
 دفعا لتوهم الانبساط بينهم بحيث يكون سداً لرد شهادة بعضهم لبعض والافشدة
 غيرهم من الاقارب سوى الاولاد مقولة ايضا لان هذه المهمة تباين الاملاك ومنافاة هما
 كذا في الشروح **قوله** يقبل اذا كان بصيرا اي مطلقا سواء فيما جرى فيه التسماع
 كالنسب والموت اولا كذا في المواجبة لكن يعتبر فيه بعد اشتراط البصر وقت التحمل
 ان لا يكون المشهود به منقولا حتى ياتى احد هما لم يقبل بالاتفاق هذا فيما سوى
 الحدود والفصاخص فان شهادة الاعمى فيها ليست بمقولة اتفاقا كذا في العناية
قوله عند ابي حنيفة ومحمد رج وجه قولهما ان شرط القضاء قيام اهلية الشهادة
 وقت القضاء اصبورة الشهادة حجة عنده ولا قيام لها بالعمى فصار كما اذا خرس
 او جن او فسق فانهم اجتمعوا على ان الشاهد اذا خرس او جن او فسق او ارتد بعد
 الاداء قبل القضاء لا يقضى القاضي بشهادته والامر الكلى في ذلك انما يمنع القضاء
 والعمى بعد التحمل يمنع الاداء عندهما فيمنع القضاء وعند ابي يوسف لا يمنع الاداء
 فلا يمنع القضاء قبل ادائه لانم ان قيام الاهلية وقت القضاء شرط فان الشاهد اذا مات
 او قاب قبل القضاء لا يمنع القضاء ولا اهليته عنده بانا لان سلم عدم الاهلية هناك
 فان اهلية الميت بالموت انتهت والشيء يقرر بانتهائه وبانغية ما بطلت الاهلية كذا
 في العناية **قوله** وقوله اظهر وجه الاظهرية ان العمى اذا لم يكن مانعا عن الاداء اذا
 تحمله بصيرا عند ابي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد ادائه بصيرا يكون
 في غاية الظهور عنده لانه لا اثر في نفس قضاء القاضي للعمى العارض للشاهد
 بعد ادائه شهادته **قوله** ومملوك لان الشهادة ولاية متعدي لاتها ولاية على الغير
 وليس له ولاية قاصرة وهي الولاية على نفسه فان ينشأ له ذلك **قوله** وان تاب
 لان رد شهادته جراه خير من حده لكونه ماله عن القذف لان فيه معنى الزجر
 فانه يولم قلبه كما ان الجلد يولم بدنه وقد اداه بلسانه فعوقب باهدار منفعته لسانه

جزاء وفاقا فيبقى بعد التوبة كاصله وهو الحد لعدم سقوطها قصار من تمام
الحد **قوله** فاسم يعنى اذ حد الكافر في قذف لم يجز شهادته بعد ذلك على الكفار
فاذا اسلم جازت شهادته مطبقا لانها شهادة استغادها بعد الحد بالاسلام فلم يلحقها
رد لان التي ردت غير هذه الا يرى ان المردودة لا يقبل على المسلمين وهذه تقبل فبردا الاولى
لا يرد الثانية كذا في التبيين **قوله** وعدو بسبب الدنيا كذا في المحيط والواقعات وعليه
صاحب الهداية كما صرح به في كتاب الحدود بناء على معادات لاجل الدنيا حرام
فمن ارتكبها لا يؤمن من الكذب عليه خلافا للراهدى حيث قال هذا اختيار المتأخرين
واما الرواية المنصوصة فبخلافها وهو انه يقبل اذا كان عدلا وان كان بينهما عداوة
بسبب امر الدنيا وهو الصحيح وعليه الاعتماد واما اصحاب الولاد فلعلاقة الجزئية
بينهم صاير شهادة احدهم للآخر بمنزلة الشهادة لنفسه وهي غير مقبولة قطعا واما
الزوجان فلان اتصال احدهما بالآخر بحيث يعدضاه احدهما غناء الاخر وكل منهما
لباس للآخر واما خلاف الشافعى فبنى على ان لا قرابة بينهما كذا فهم من تقرير
الزبلى والعرس بكسر العين الممثلة امرأة الرجل كذا في الصحاح **قوله** وسببه لعبد
لان الشهادة في كل الثلاثة شهادة لنفسه **قوله** في غير مال الشركة قال في النهاية
هذا في حق الشريكين شركة عنان ظاهر واما شهادة احد المتفاوضين لصاحبه فلا
يقبل الا في الحدود والنكاح لان ماعداهما مشتركة بينهما وهذا سهو فاته
لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل فيه العقار ولا العروض ولهذا
قالوا لو وهب لاحدهما مال غير الدراهم والدنانير لا يبطل الشركة لان المساواة فيه ليست
بشرط كذا في الزبلى **قوله** التلذذ بكسر التاء المنة القوقاية وآخره ذال مججمة
هو الشخص الذى يسلم نفسه لمعلمه صنعة سواء كانت علما او غيره فيخدمه مدة حتى يتعلمها
منه فياكل منه وفي عياله وابس له اجرة معلومة **قوله** ان لم يفعل الردى من افعال النساء
من التزين يزيتهن والتشبه بهن في الفعل والقول عمدا فان اكل معصية فلا يقبل شهادته
لقوله عليه السلام لعن الله المؤتمن من الرجال والمذكرات من النساء وقيل اراد بالفعل
الردى المتمكن بالواطئة كذا في الزبلى والعناية **قوله** ونابحة من فاحت المرأة على
الميت اذا نذيته وذلك ان تبكى عليه وتعدد محاسنه كذا في المغرب والمراد بالنابحة
المردودة الشهادة هي المرأة التي تنوح في مصيبة غيرها بحلب النفع منه وتجعل النباح
مكسبة لها واما التي تنوح في مصيبتها فلا تسمع عدالتها كذا في الزبلى ونحن نقول فيجب
ان يعتبر عدم رفع الصوت في مفهوم النابحة والافجرد رفع الصوت منها حرام بسقط
عدالتها سواء كان في مصيبتها او مصيبت غيرها كما سيذكر به في شرح المغنية فليتأمل

قوله ومعينه من الغنة وهي في اللغة صوت في الخيشوم واللقاء بالكسر والمد الترددت
رفع الصوت وأثر دبرها ههنا المرأة التي ترفع صوتها بالترنم سواء كان غناؤها تسلية
نفسها أو جعلته مكسبة لها فان التقى الهوى معصية في جميع الأديان قوله ومد
من الشرب على الله والحق يقال فلان يد من كذا أي يديعه ورجل مد من الخمر أي مداوم
شربها والله والمعب يقال لمي بالشئ لعب وهو يلهي به مثله كذا في الصحاح قوله
ان هذا أي كون ادمان الشرب في اسقاط العدالة مشروطا بكونه على الله وقوله
ومن لعب بالطيور يضم الطاء المهملة والياء المشددة المحتاية جمع طير وانما لم يقل منه لانه يورث
غفلة لا يؤمن بها على الاقدام على الشهادة مع نسيان بعض الحادثة ولانه قد يقف
على عورة النساء بصعوده بسطحه لطير طير وذلك فسق واما اذا كان يستأنس
بالحمام في يده فهو عدل مقبول الشهادة الا اذا خرجت من البيت فانها تأتي حمامات
غيره فيفرخ في يده وهو يديه ولا يعرفه من حمام نفسه فيكون آكلا للحرام فيسقط
عدالة بذلك كذا في التبيين قوله والطيور يضم الطاء المهملة وسكون النون فارسي
معرب آلة لهو معروف كذا في الصحاح اقول ولا يأتي به صاحب العناية وفي بعض النسخ
بالطيور فهو مستغن عنه بقوله ولا من يغني للناس فانه اعم من ان يكون مسع آله لهوا ولا
فيه بحث لان كلامه يقتضي ان يكون مستغن عنه في التمتع وليس كذلك لانه يجوز ان
يكون المراد هم تأمين يلعب به هو الالهى بالآلة المصنوعة من الخشب ولا يصبر في مفهومه
التغنى بالتغنى للناس من يغني لهم بصوته الحاصلة من خيشومه بقرينة المقابلة
ويؤيده اشتقاق التغنى من الغنة قوله او يرتكب يعني من آتى بشئ من الكبائر
التي يتعلق بها الحد فسق وسقطت عدالة وهذا بناء على ان الكبيرة اعم مما فيه
حد او قيل كذا في العناية قوله بلا ازار لان كشف السورة حرام قال عليه السلام لعن الله
الناظر والمناظر قوله ان يكون مشهورا وذلك بالادمان قوله وكل ذلك ر بوافضوردت
شهادته اذا ابتلى به احد لم يقبل مقبول الشهادة غالبا وهذا بخلاف اكل مال اليتيم فانه
يسقط العدالة وان لم يشهر به لعدم عموم الاوى لان الحرز فيه ممكن ولانه لم يدخل في ملكه
وفي الربوا يدخل فيشترط فيه الادمان دونه هذا زبدة ما في التبيين قوله او يقامر القمار
لعب بشرط اخذ المتلاعبين من صاحبه شيا اذا غلب عليه فيه وفي بعض نسخ الشرح
او يفوته اصوله بها فحق لا يترك فيه من اسباب سقوط عدالة لالعب الشطرنج الاتكثير
الخلاف الكذب كما في الهداية حتى قال شراحها والمصنف لم يذكر الثالثة لان الغالب فيه
الاولان قوله لان الاجتهاد فيه مساعا قيل لان مالكا والشافعي يقولان يحل اللعب
بالشطرنج فلا ترد شهادته ما لم ينضم اليه احد الامور الثلاثة قوله فهم من هذا أي من تخصيص

صاحب الهداية الشطر نج ياد كرسلب كونه فسقا يعيد ذكره مع الزد قوله فقيد المقامرة
وكذا قوت الصلوة وتكثير الايمان الكاذبة حيث قيديهما وقع في الزداتفاقاى من غير
قصد للاحتراز به عن الزد الذى لا يقرنها حتى يكون المعنى لا يسقط العداية به وقت خلوه
عنها فانه باطل لان نفس اللاعب فيه فسق قال عم ملعون من يلعب الزد و من يكون ملعونا
كيف يكون عدلا قوله على كل حال اى وانما يقارن اسمه بشئ من المعاني ونحن نقول
لا ينبغي لمسلم ان يقدم على الشطر نج ايضا متعدا كد معتدا على نثره فسد من جميع المعاني
المذكورة لانه في حيز الامتناع العادى عند من ابتلى به وانصف من نفسه ورجع الى
وجدانه قوله ويبول الخ لان عدم الاستحياء عن امثال هذه المستهقرات ناش من عدم
المروءة فيهم بعدم الامتناع عن الكذب لان المراد بالطريق المذكور من انشئ الناس
قوله او يظهر سب السلف جمع سائف وهو الماضى وفي الشرع اسم لكل من يعتقد
مذهبه ويقتضى اثره كابي حنيفة رح واصحابه وانما اخر الاطهار لانه من ابطن
سوء الاعتقاد لهم ولم يظهر فهو عدل قوله لانه وانكر لا يقبل لان معنى الانكار
وهو عدم قبول الوصية وانقضى لايالك اجبار احد على قبولها وليس ههنا شهادة
حقيقة كما صرح به في العناية قوله كالشهادة على جرح مجرد وانما سمي هذا الجرح مجردا
لجرده عما يدخله تحت الحكم لان ما يدخله تحت الحكم ان ثبت عليه حقا امام الله تعالى
كقولها زنوا او شربوا الخ او سرقوا او لاعبد كفو لهما احذوا المال او قتلوا النفس
عما يقبل شهادتهما فاذا كانت على جرح مجرد من غير ان يتضمن ايجاب احد الحقين
المذكورين كالفسق المجرد ودعوى الاستحجار فانه وان كان زائدا عليه لكنه راجع اليه
لانه من حقوق العباد فيحتاج الى خصم يحكم له الحاكم ولا خصم ههنا لان المدعى عليه
اجنبى عن مال الاجرة حتى لو اقام البينة على انه استأجرهم بعشرة من مال الذى كان
في يده قبلت لانه خصم في ذلك كما سيأتى واما اذا لم يكن خصما فقد رجع الى الجرح المجرد
فلا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لان انفاضى يدفع فسقه بالتوبة ولعله
قد تاب في مجامع اوقيله فلا يتحقق الزام وسماعها انما هو للحكم والالزام قوله لانه لو لم
يقم البينة قال الشيخ المعروف بان قاضى سيماء يذ اقول فيه نظر لان الغرض ان مثل
هذه الشهادة لا يعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره
من الصورة المقيدة ثم قال الاستاذ بعد نقل كلام شارح تمامه اقول تحقيقه ان جرح الشاهد
قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها ومن باب الديابات ولهذا قبل فيه خبرا واحدا وبعد
التعديل رفعها بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعتبر
ومن القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو السر في كون الجرح المجرد موقفا لا قبل

التعديل ولو من واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى فصال الشهادة واثبات حق الشرع
 والابد فاضمحل بهذا الحق ما عترض عليه بعض المتصنفين بلا شعور على مر اداقائل
 ومع ذلك ذاهل عن القواعد وخافل حيث قال اقول فيه نظرا لـ كلام الشيخ فتأمل ثم احكم
 بينهما بالحق ولا تتبع الهوى **قوله** اذا اخبر المخبر ان اي اذا شهد الشاهد ان انهم فساق
قوله لان الاقرار بما يدخل تحت الحكم حيث يقدر القاضي به على الالتزام ولا يرتفع بالتوبة
 يعني اذا شهد شهود المدعى على المدعى انه اقر ان شهودي فسقة فانها تقبل لما ذكره
 الشارح ولانهم لم يظهروا الفاحشة بل حكوها عن غيرهم وليس المظهر والحكي
 سواء واما كون الشاهد عبدا فانه ثبت الرق فانه ضعف حكمي بظهور اثره
 في سلب الولاية وهو حق الله وموضع اصول الفقه واما كونه محدودا في قذف فلانه
 تعلق به حكم وهو كالحد برد شهادته وهو حق الله تعالى وكذا حد الشرب وحد القذف
 وحد السرقة كلها حقوق الله تعالى واما اثبات الشركة فهو من قبيل الدفع بالتهمة
 كما اذا اقام البينة ان الشاهد ابن المدعى او ابوه كذا في العناية **قوله** ولم يبرح من لا يبرح
 اقل ذلك اي لا ازال اقل كذا في الصحاح **قوله** وشرط موافقة الشهادة الدعوى
 يعني انها اذا وافقت الدعوى تقبل والا لا معنى موافقتها اياما هو ان يحدد ثوبا وكا
 وكيفما وزمانا ومكانا وفعلات وانفعالا ووصفا وملكاً ونسبة فانه اذا ادعى عشرة دنابر
 و شهد بعشرة دراهم او ادعى عشرة و شهد بثلاثين او ادعى سرقة ثوب احمر و
 شهد ببيض او ادعى انه قتل وليه يوم النحر بالكوفة و شهد بذلك يوم الفطر بالبصرة
 او ادعى رقة و اتلاف ما فيه به و شهد باشقاقه عند او ادعى عقارا بالجانب الشرقي
 من ملك فلان و شهد بالعربي منه او ادعى انه ملكه و شهد انه ملك ولده او ادعى انه
 صبد ولده الجارية الفلانية و شهد بولادة غيرها لم يكن الشهادة موافقة للدعوى
 فلم تقبل قيل عليه ان عند المخالفة يعارض كلام المدعى والشاهد فالمرجح لصديق
 الشاهد احق اعتبر كلام المدعى اوجب بان الاصل في الشهود العدالة لا سيما على قول
 ابي يوسف ومحمد ولا يشترط عدالة المدعى لصحة دعواه فريحا جانب الشهود عملا
 بالاصل واما الموافقة بين لفظيهما فليست بشرط الا يرى ان المدعى على غير هذا
 وقال الشاهد اشهد بذلك كذا في الساية وهذا صريح في ان موافقة المعنى فقط كاف
 فيها فعلم منه ان مراد المص من قوله كاتفاق اشاهدين لفظا ومعنى تشبيه موافقتها
 بموافقة الشاهدين في مطلق الاتفاق لا في الاتفاق فيهما معافاة مختص بما بين الشاهدين
قوله عند ابي حنيفة رح يعني الموافقة بين شهادة الشاهدين شرط قبولها كما كانت
 شرطا بين الدعوى والشهادة ولكنهم اختلفوا فيه في انها شرط من حيث اللفظ والمعنى

او من حيث المعنى خاصة لما انو فقد من حيث المعنى فلا بد منها بالاختلاف حتى لو شهد
 احدهما بانك كاذب والآخر بغيرك وهي مقبولة واما اختلافه بحيث يدل بعضه على
 مدلول البعض بالتضمن فقد نفاى الاعظم وجوزاه ففرع على مذهب الاعظم قوله فترد
 الخ كذا فهم من تقرير الاكمل وعمر انكامل قوله وعندهما على الاقل لانها اتفاقا
 عليه وتفردا احدهما بالزيادة وكل ما هو كذلك يثبت فيه لتفق عليه دون ما تفرده احدهما
 وله انهما اختلفا لفظا لان احدهما مفرد والاخر ثنية واختلاف اللفاظ افرادا وثنية
 تدل على اختلاف المعاني الدالة عليها باضرورة الا يرى ان الالف لا يعبر به عن الالفين
 لاحقيقه ولا محازا وبالعكس فكان كلام كل منهما بئنا لكلام الآخر وحصل على كل
 واحد منهما شاهد واحد فلا يثبت شيء منهما فصار اختلافهما هذا كاختلافهما
 في جنس المال شهد احدهما بكر شعير والآخر بكرير كذا في الغاية قوله اما ان قال
 الى قوله للتوفيق اى للتصريح قيل هذا استحسان وانقياس ان يقبل وان لم يقبل القول
 المذكور لا مكان اتوفيق لمخص مذهب في الفرق ان في الالف ومائة قد اتفق الشاهدان
 لفظا ومعنى في الالف لانهما كلمتان عطفت احدهما على الاخرى والعطف يقرر
 المعطوف عليه بخلاف ما اذا شهد احدهما بعشرة والاخر بخمسة عشر لانه ليس
 بينهما حرف عطف فصارا مبينين كالف والالفين كذا في الاكمالية قوله ولو شهدا
 يالف بهنى اذا ادعى الفا وشهدا بالف قلت بالف فان قيل شهادة من شهد بالقضاء
 متناقضة لانه اذا قضاه خمس مائة مثلا لا يكون للمدعى على المدعى عليه القابل خمسمائة
 لا غير اجيب بان قضاء الدين انما هو بطريق المقاصة وذلك بقبض العين مكان الدين
 الذى هو غيره فكان قوله قضاء منها خمسمائة شهادة على المدعى بقبض ما هو غير
 ما شهد به اولاه واولدين فلم يعد الشاهدان متناقضا قوله فذا الاكذاب في غير المشهود
 به اى في غير المشهود به الاول وهو انقرض لانه كاذبه في عليه وهو القضاء وهو غير الاول
 لاحالة ومثله ليس بمانع كما لو شهد عليه لشخص آخر قبل ان شهد له فاكذبهم وحاصله
 ان اكذاب المدعى لشهوده تفصيل له لانه اضرورة الدفع عن نفسه كذا في الغاية قوله
 له ان السرفة قد يقع الخ يعنى ان قبول قول العدول واجب ما امكن التوفيق وذلك
 ممكن لان السرفة الخ وهما بحث ذكر في شروح الهداية قوله والاطهر
 قولهما لان سرفة السوداء غير سرفة البيضاء فلم يتم على كل واحد منهما انصاب الشهادة
 ولا قطع بدونه فصار كما لو شهد بالمصوب والمسئلة بحالهما فانها لم يقبل بالاتفاق بل هذا
 اولى لان الحداهم لكونه مما يتدرى بالشبهة وفيه اتلاف نصف الادعى وصار كالتذكور
 والاثوثة في المغيرة هذا الخلاف يختص فيما اذا كان المدعى تدعى بفرقة مطلقا من

او من حيث المعنى خاصة لما انو فقد من حيث المعنى فلا بد منها بل خلاف حتى لو شهد
احدهما بانكاح والاخر بمتزويج وهي مقبولة واما اختلافه بحيث يدل بعضه على
مدلول البعض بالتضمين فقد تفاء الاعظم وجوزاه ففرع على مذهب الاعظم قوله فرد
الح كذا فهم من تقرير الاكل وغرر الكمال قوله وعندهما على الاقل لانها اتفقا
عليه وتفردا احدهما بالزيادة وكل ما هو كذلك يثبت فيه المتفق عليه دون ما تفرده احدهما
وله انهما اختلفا لفظا لان احدهما مفرد والاخر ثنية واختلاف الالفاظ افرادا وثنية
تدل على اختلاف المعاني الدالة عليها بالضرورة الا يرى ان الالف لا يعبر به عن الالفين
لاحقيقته ولا محازا وبالعكس فكان كلام كل منهما يتناول الكلام الاخر وحصل على كل
واحد منهما شاهد واحد فلا يثبت شي منهما فصار اختلافهما هذا كاختلافهما
في جنس المال شهد احدهما بكر شعير والاخر بكر كذا في العنابة قوله اما ان قال
الى قوله للتوفيق اى للتصريح قيل هذا استحسان وانقياس ان يقبل وان لم يقبل القول
المذكور لا مكان لتوفيق الشخص مذهب في الفرق ان في الالف ومائة قد اتفق الشاهدان
لفظا ومعنى في الالف لانهما كلمتان عطفت احدهما على الاخرى والعطف يقرر
المعطوف عليه بخلاف ما اذا شهد احدهما بعشرة والاخر بخمسة عشر لانه ليس
بينهما حرف عطف فصارا مبينين كالف والالفين كذا في الاكمالية قوله ولو شهدا
بالف معنى اذا ادعى الفا وشهدا بالف قبلت بالف فان قيل شهادة من شهد بالقضاء
متناقضة لانه اذا قضاه خمس مائة مثلا لا يكون للمدعى على المدعى عليه القابل خمسمائة
لا غير اجيب بان قضاء الدين انما هو بطريق المقاصة وذلك بقبض العين مكان الدين
الذى هو غيره فكان قواه قضاء منهما خمسمائة شهادة على المدعى بقبض ما هو غير
ما شهد به او لا وهو الدين فبعد الشاهدان متافضا قوله قلنا الاكذاب في غير المشهود
به اى في غير المشهود به الاول وهو ان فرض لانه كاذب في عليه وهو القضاء وهو غير الاول
لا محالة ومثله ليس بمانع كما لو شهد عليه لشخص آخر قبل ان شهد له فاكذبهم وحاصله
ان اكذاب المدعى لشهوده تفصيل له لانه لضرورة الدفع عن نفسه كذا في العنابة قوله
له ان السرقة قد يقع الخ يعنى ان قبول قول العدول واجب ما امكن التوفيق وذلك
ممكنا لان السرقة الخ وههنا بحث ذكر في شروح الهداية قوله والاطهر
قولهما لان سرقة السوداء غير سرقة البيضاء فلم يتم على كل واحد منهما انصاب الشهادة
ولا قطع بدونه فصار كما لو شهد بالعصب والمسئلة بحالهما فانها لم تقبل بالاتفاق بل هذا
اولى لان الحداهم لكونه مما يندرى بالشبهة وفيه انلاف نصف الآدمى وصار كالمذكور
والاثوثة في المغيرة هذا الخلاف يختص فيما اذا كان المدعى تدعى بقرعة مطلقا من

غير تقيدها بوصف واما اذا ادعى سرقة بقرعة سوداء او بيضاء لا يقبل شهادتهما
بالاجماع لان المدعى كذب احدهما كذا في التبيين **قوله** ولتقاتل ان يقول الخ
قال الاستاذ وجوابه ان الله لم يجوز ان يكون في حكم المشبهة بجميع وجوه بل المراد
بكونه كدعوى الدين - الشاهدين اذا كانا مختلفين فقبلا لا يقبل عند في خمسة رح
وان كانا متفقين من دعى المدعى الاقل لا يقبل شهادة الشاهد في الاكثر وان ادعى
الاكثر يقبل على الاقل انتهى كلامه وقيل بعض سراح الوقاية والجواب عنه انه يمكن
ايضا ان يقبل المدعى عليه باخلع مثلا على لف عند شاهد وعند آخر بالخلم على اكثر
او يكون قد ابراه المدعى ما يدعي عن بعض او قبضه عند حد والآخر عنه غافل وان
لم يثبت عند العقد فيمكن له ان يوجب في ثم قوله فاقبل يثبت بتعبه العقد ان اراد انه يثبت
في ذمة المدعى عليه بانه قد غفل ولا يصحنا واراد ان يثبت عند القاضى بتعبه فلا نسلم
بل ثبوت العقد باقرار المدعى فلا يحتاج القاضي في ثبوته الى اجتهاد حتى يقال انه شهادة
فرد فلا يعتد به بل انما يحتاج اليها لاثبات البطل فصار كما اذا ذكر شاهد شيتين
احدهما غير محتاج اليه كما مر في سرقة بقرعة او كما اذا اختلف في الثمن بعد التصديق
بالشراء اقول كل واحد من الجوابين محل كلام فليتأمل **قوله** والاجارة كالبيع
يعنى اذا كانت الدعوى في الاجارة في اول المدة قبل استيفاء المعقود عليه وشهد احد
الشاهدين بالاجارة بالالف والآخر بانف ومائة لا يقبل الشهادة كما لا يقبل عند
الاختلاف في ابيع للعاجلة في ثبات المعقود وقد اختلف باختلاف البطل سواء كان المدعى
هو المواجه والمسأخر وقوله كما مر بعد ما نى اذا كانت الدعوى بعد مضي المدة
واستيفاء المدة والمدعى هو المواجه فهو كدعوى الدين لان المدة اذا انقضت يكون
المنازعة في موجب اجر قبض بطل الدين اذا ادعى الاكثر فصار كمن ادعى على
آخر الفا وخمسمائة وشهد احدهما بانف والآخر بانف وخمسة مائة جازت على
الالف وان شهد احدهما بالالف والآخر بانفين لم يقبل عند الاعظم كما تقدم خلافا
لهما وان كان المدعى هو المسأخر فهو كدعوى العقد بالاجماع هذا زيادة ما في الاكلية
قوله وصح الشكاح بانف يعنى اذا اختلف الشهود في الشكاح فشهد احدهما
بانف والآخر بانف وخمسمائة قبلة بانف عند الاعظم خلافا لهما ان
هذا الاختلاف في اسباب لان المقصود من الجانبين هو العقد والاختلاف في السبب
يمنع قبول الشهادة في ابيع **قوله** وجه الاستحسان اشارة الى دليل الاعظم يؤيد
تبعية المال في الشكاح نه يصح الاتسمية مهر وعملت التصرف في الشكاح من لا يثبت
التصرف في ائمال كائهم والاخ والاختلاف في التابع لاوجب الاختلاف في الاصل

فكان ثانياً قوامه بالاختلاف اشارة الى دليل آخر تفصيله في الامر في انكاح الحل
والازدواج وذلك لان شرعية ذلك ونزوم المهر تصوب للحل المعتبر من الابتداء
بالتسلط عليه بحراً بالاختلاف المذكور فمن ثبت الاصلان وثبته وقوله وقضى بالاقول
لاتفاقهما ما بين قولة ايا اكثرهما في الصحيح بكلمة واتريدية وانصرايب الواو
بدلالة دسوى قولة في الصحيح ان مترز عم قال بعضهم انه لما كان كائدين وجب ان
يكون الذعوى باكثر المائتين كما في البدن واليه ذهب الاثمة ووجد ما في الكتاب ان
النظور اليه معتبر وهو لا يختلف باختلاف الدل لكونه غير مقتصود ثبت في ضمن
العقد فلا يراعى فيه ما هو شرط في مقتصود وهو ندين قولة في الفصلين يعني ما اذا
كانت لمرأى مدعى ما اذا كان الزوج مدعى قولة من في يد مدعول به ثانياً لكل واحد
من الفعلين السابقين اللذين اتصل بكل واحد منهما مقتضاه الاول العابد ان المدعى
المفهوم بمعونة المقام وانما تعرضت لذكر الامر الواضح ضرورة هفوة هامة هتامن
بعض شراح وقاية حيث قال الموصول مع عمله فعل قال قولة فلا حاجة الى الجبر
اعلم انهم ذكر وقول الشهادة على الارث شرايط منها ان ينسبوا انه كان لمورثه
حتى لو قال انه لمورثه لا يقبل ومنها ان يدركوا الميت لان الشهادة على الميت بالتسامح
لا تصح ومنها ان يبينوا وجه الاستحقاق حتى لو قالوا اخوه مات وترك ميراثا لم يقبل ما لم
يقولوا اخيه لايه اولاده او اهلها ومنها الجبر المذكور في الكتاب عندهما خلافاً لابي
يوسف وان شهدوا انه كان لايه تركه ميراثا ولم يقولوا لا علم له وارثا آخر سواء كان
كان هو بمن يرث في حال دون حال لا يقضى وان كان هو بمن يرث على كل حال محتط
وينظر القاضي ثم يقضى بكل ما كذا في البيانية قولة يمدحى قيد باليد لا به ولم يذكر
اليد بل قال اسماء كانت له تقبل بالاتفاق وقيد بالحي لانهما نوسهده الميت بانها كانت في يده
في وقت الموت يقبل الشهادة بالاجماع ويكون انداء نوارثه واما فظ مقن كذا فليس
يقيد اصلاً كذا فهم من تقرر الكفاية قولة الى بدلك الخ وكل ما كان كذلك
فهو مجهول فعذر القضاء باعادة المجهول لانه وجبت اعادتها من وجه لا يجب اعادتها
من وجوه فلا يجب بانك كذا في الكافي قولة لا يمنع صحة الاقرار يعني ان المشهود
به هو الاقرار وهو معلوم والجهالة في المقر به وذلك لا يمنع القضاء كما وادعى عشرة
دراهم فشهدوا على اقرار المدعى عليه ان له عليه شيئاً جازت الشهادة ويؤمر
بالبیان قولة وعند ابي يوسف يكفي قال في الكفاية وعن محمد انه يجوز كف ما كان
حتى روى عنه انه كان اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد العرع في زاوية اخرى
من ذلك المسجد قبل ان تنهى وماء له الى ما قبله الاكمل حيث قال وروى عن ابي

يوسف ومحمد انها تقبل وان كان الاصول في المصير لانهم يفتنون قواهم فكان كنفيل
 اقرارهم **قوله** يكفي اثنين لان الشاهدين يجوز لهما ان شهدا احدهما على قصبات
 كثيرة كذا في اثنين **قوله** وان انكر الاصول ومعنى المسئلة أنهم قالوا ما نأشبهه دة
 على هذه الحادثة فتوا او غابوا ثم جاء الفروع بشهودون على شهدهم بهذه الحادثة اما
 مع حضرته فلا يلتفت الى شهاده الفروع وان لم ينكروا وهذا لان التحميل شرط
 وقد فاق للتعارض بين الخبرين كذا في الكفاية **قوله** ونوشهد اى الفرعان عن
 اثنين يعنى الاصلين وقال اى الفرعان اخبرانا اى الاصلان بمعرفة اى باتهما يعرفان
 عزة بوجهها **قوله** لم يدريا اى الفرعان انها اى تلك المراءة التي جاء بها المدعى
 هي اى العزة واما عزة بفتح العين لمهمة وازاء المعجمة المشددة بنت ظبية وبها
 سميت المراءة عزة والمضرى وبضم الميم وقع الضاد المعجمة نسبة عامة الى مضراين
 ترارين معد ابن عدنان جد رسول الله عم **قوله** اى قبيلة الخاصة اى التي لا قبيلة
 دونها حتى قال في اجماع الفخذ بمسكون الخاء المعجمة آخر القبائل الست او اها
 الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ واء قام الفخذ مقام الجذ
 لانه اسم الجذ الاعلى فينزل منزلة الادنى في النسبة وهو اب الاب كذا في العناية **قوله**
 اى اذا جاء كتاب القاضى الى القاضى لا يقال ان كتاب القاضى نقل شهادة الاصول
 في الحقيقة ولا بد لنقل الشهادة من اثنين لاننا نقول ان القاضى لعموم ولا ينفك وكان
 عدالته قائم مقام اثنين وللولاية تأثير في تنزيل شخص مقام شخصين كالولى يتولى
 بطرفى العقد كذا في تاج الشريعة **قوله** لم يحز بعنى ان المريف لا بد منه ولا يحصل
 بالنسبة العامة والمضرية عامة بالنسبة الى مضراين قوم لا يخصون فكم يكون
 بينهم نساء اتحدت اسميهن واسمى ابائهن **قوله** فان شريحا وانما كان فعلة
 حجة لانه كان قاضيا معروفا بالعدل في زمن عمرو عثمان وعلى رض والصحابه متوافرة
 وما كان يخفى عليهم ما الله وسكنوا عنه وكان كروى عنهم وحل محل الاجماع كذا
 في العناية **قوله** فيبعض تفسير للتشهير لا يقال هذا التشهير قزير له عند الاعظم
 كما صرح به في الكافي فامعنى قوله ولا يعزى بعد قوله كان يشهر لاننا نقول معناه
 لا يضربه بقرينة مقابلة التشهير وما مقدار الحبس والتعذير فوض الى رأى القاضى
قوله منهم وجهه بالخاء المعجمة من السحام وهو الاسود القدر او المهمة من الاسخم
 يعنى الاسود كذا في العناية **قوله** ولا يعلم بالينة لانه نقي للشهادة والبيئات شرعت
 للآيات اشار بعض شراح انه داية الى جواب اشرح افول قد يعلم الخ حيث قال
 ولم يذكر الذى شهد بقول شخص وظهر حيا او بموته وكان حيا اما شذوته اولاته

لا يحصى له ان يقول كذبت او طنت او سمعت ذلك فشهدت هما بمعنى كذبت
 لاقراره بالشهادة بغير علم فحمل كاه قال ذلك فيناية **قوله** سقطت
 الخ اي عن اثبات الحق بها على الغريم لان الحق ثابت بقضاء القاضى ولا قضاء ههنا لانه
 لا يقضى بكلام متفرض ولا ضمان عليهما لانه بالاتلاف ولا اتلاف ههنا ما اتلف شيئا
 لا على المدعى ولا على المدعى عليه اما الثاني فظاهر واما الاول فلان الشهادة ان
 كانت حقا في الواقع ورجعا عنهما صارا كاتين للشهادة ولا ضمان على من يكتمها
 لان عدم ثبوت حقه لا يضاف الى رجوعهما بل هو باق على اصل عدمه على ما كان
 غاية الامر ان يقال اولارجوعهما لقضى بشهادتهما وثبت له الحق لكن ذلك
 لا يوجب الضمان كما لو ابا ان يشهدا ابتداء كذا في الدين والعتابة **قوله** لم يفسخ
 الحاكم لانه لو افسخه لادى الى اتسلسل النازل لانه جازان يرجع عن رجوعه
 مرة بعد اخرى واس لبعض على غيره ترجيح فتسلسل الحكم وفسخه وذلك خارج
 عن موضوعات الشرع ولانه في الدلالة على اصدق مثل الاول وقد ترجع الاول
 باتصال القضاء كذا في الهداية وشروحها **قوله** اذا قبض مدعى دينا كان اوعينا
 الخ وانما توقف الضمان على القبض لان تحقق الحسran عند تسليم المال انى المقضى له
 واما بقيت يد المقضى عليه في ماله فلا يتحقق الحسran في حقه **قوله** لانه ملجاء
 على صيغة المفعول اي مضطر من جهة هما فان القضاء واجب عليه بعد ظهور عدالتهما
 حتى لو امتنع عنه او اخره بأم ولولم روجوب القضاء على نفسه يكفر ويستحق العزل ويعذر
 ولو اوجبنا عليه الضمان لامتنع الناس عن تقلد القضاء مخافة الغرامة وذلك ضرر
 عام فتحمل الضرر الخاص لاجله ولا يمكن استيفاؤه من المدعى لان الحكم نافذ فلا
 يرتفع بالرجوع كذا في اشروح **قوله** لان منافع البضع وهو في اصل اللغة بفتح الباء
 بمعنى الشق والبدنة المباشرة لمفهومها من نوع شق وضم الباء اسم منها وقد كنى بها
 عن انفرج في قولهم فلان بضع فلانة فلاله اذا عقدتهما **قوله** عند الاتلاف يعنى
 ان التلف ههنا منافع البضع وهو غير مضمونة عندنا بالاتلاف لان النصمين يقتضى
 المماثلة بالنص على ما عرف ولا مماثلة بين العين والمنفعة كذا فهم من تقرير الاكل
قوله ضمنا ما زاد لانها اتلفاه بغير عوض والاتلاف بلا عوض مضمون بالنص
قوله وهذه المسئلة ادول لما ورد على طهره ان رجوع لشهود في البيع اعم من ان يكون
 الدعوى من الباع او المشتري مع ان ضمان ما نقص لا يتصور الا في الثاني كما صرح به
 الشارح في تصور النسبة فاما وجه الاستثناء المطلق الذي يشمل القسمين معا دفعه
 الشارح بقوله وهذه المسئلة غير مذكورة الخ يعنى ان المراد تخصيص المسئلة بدعوى
 المشتري كما اقتضاء عبارة الهداية فاستقيم الاستثناء ومنهم من قال يمكن ان يكون

المراد من اللفظ المذكور في الهداية اشتراد بناء على انه من الاضداد كما مر في اول السبع
قوله ضمنا نصف المهر لانها اكد ما كان على شرف السقوط بالارتداد ومطاوعة
 ابن الزوج لانه ح يسقط عنه جميع المهر وعلى المؤكد ما على الموجب تشبيهه **قوله**
 وضمن في العلق القيمة لان الشاهدان ثمانية مائة تعبد عليه من غير بدل وذلك موجب للضمان
 سواء كانا موسرين او معسرين لان ضمان الاتلاف لا يختلف بهما والاولى لهولى لان
 العلق لا يتحول الى الشاهدين بالضمان فكنا الاولاء اتابع له **قوله** يجب الدية
 عندنا وعند الشافعي يقتضى اقول سبق البحث في ترك كل من الخفية والشافعية اصله
 المهور في هذه المسئلة مع الجواب عن طرف كل منهما فليتنظر في مسئلة وضمننا
 ما اتفقا بها من شروح الهداية والبيان **قوله** لا بدعت الخ هذا بعد القصص بشهادة
 القرع واما قبله فقوله ملقت اليه لانه انكر التحميل ولا بد منه **قوله** ان شاء ضمن
 الاصل واي فريق ادى لارجع على صاحبه **قوله** بخلاف التركة لان الشهادة
 لا تعمل الا بها فصارت تلف مضافا اليها كالتشهاد واهذا لا يجوز ان يكون النساء
 من كيات مع الرجال في الحدود كما لا يصلحن للشهادة فيها ولولا اضافة الحكم اليها
 لصلحن للتركة فيها

كتاب الوكالة

والظاهر ان المراد بمعنى ان اللام في التصرف للمجنس فيكون معناه يملك جنس لتصرف
 احترازا عن الصبي والمجنون فيكون على مذهب الكل لانه لا يهد حتى يكون المعنى يملك
 التصرف الذي وكل به فلا يستقيم الا على مذهبهما كما لا يخفى **قوله** بان يكون اقول
 هذا تفسير من الشراح ان يكون الشخص ممن يملك التصرف **قوله** ويعرف الفهم
 اليسير قال الاكل وهو مشكل لانهم اتفقوا ان توكل العصى العاقل صحیح ومعرفة
 ان ما زاد عليه دية نيم في المتاع وده يارده في الحيوان وده وازده في العقار وما يدخل تحت
 تقويم المومنين لا يطالع عليه احد الا بعد الاشتغال بعلم الفقه فليتأمل **قوله** لاني
 الصحة يعني انه اذا وكل من غير رضا هل يرتد برده اولا وعند برده خلاصتهما **قوله**
 لا يمكنه يعني بنفسه حتى او يمكنه الحضور بر كوب الدابة او الحمل على ايدي الناس
 يلزم منه التوكيل ايضا بلا رضا خصمه وان كان مما لا يزيد الزكوب مرضا في الاصح
 كذا في العناية **قوله** وهو ان يكون مشتغلا اشارة الى انه لا يصدق منه دعوى ذلك
 الا بالنظر الى تربيته وعدة سفره وبالسؤال عن الرفقة او يكون ذلك معاوما للقاضي باي
 طريق كان كما في فسخ الاجارة كذا فهم من تقرير العناية واعداد عدة السفر احضار
 اسبابه والاته وفي مختصر الجوهرى عدة بالضم ما عدته لحوادث ائده من المال

والسلاح قوله مخدرة من الخدر وهو السر وجارية مخدرة اذ الزمت الخدر كذا
 في الصحاح فالمراد ههنا مستورة لم يجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحكم وانما
 يلزمها التوكيل لانها لو حضرت لم يمكنها لان تنطق بحكمها لحياثها وقد استحسنه
 الآخرون كذا في الهداية قوله الا في استيفاء حدوده اقول تخصيص الاشياء بالاستيفاء
 يشعر بجواز التوكيل بالاستيفاء فقد صرح في العناية والكوسجية بعدم جواز التوكيل به
 اتفاقا وقد استثنى في الهداية كلاهما والتحقيق ان تخصيص الاستيفاء ناظر الى قيد
 الغيبة فليتأمل وقوله باعطائه تفسير اليفاء كما ان قبض للاستيفاء كما لا يخفى واما
 اثباتهما باقامة الشهود فجاز عدهما خلافا للثاني وقيل هذا الخلاف في حال
 غيبة الموكل واما عند حضرته فهو جاز اجساا وعلى هذا الخلاف التوكيل
 بالجواب في جانب من عليه الحد والقود غير ان اقرار الوكيل لا يقبل عليه والتوكيل
 باثبات حد الزنا وشرب الخمر لا يصح اتفاقا لانه لاحق فيه لاحد كذا في الهداية وشروطها
 قوله اشبهة العفوا الخ صريح في انه يستوفى في حال حضور الموكل اتفاقا قوله بصيغة
 الوكيل اشارة الى احد الوجهين الذين ذكرهما شرح الهداية في بيان كون هذه الحقوق
 راجعة الى الوكيل قوله كبيع الخ هذه امثلة العقود التي يتعلق حقوقها الى الوكيل وقوله
 فيسلم الخ اشارة الى امثلة نفس الحقوق المتعلقة به كتسليم المبيع وقبضه وقبض ثمنه
 ونحوها قوله ويطالب بفتح اللام اي الوكيل يطالبه البايع قوله ويخامم
 بكسر الصاد اي الوكيل بالشئ مع بابه ويرد عليه بالعيب من غير امر الموكل لان ارد
 من حقوق العقد وهي كلها متعلقة به دونه ويخامم بفقهها اي الوكيل بالبيع يخاصمه
 المشتري وقوله وهو في يده اي والحال ان المبيع في يد الوكيل قيد للخصومة فيها ككتبهما
 قوله فلارد يعني اذا سلم الوكيل المبيع الى الموكل فيما اذا شترى شيئا بالوكالة
 فلا يملك على الرد بالعيب الا باذن الموكل لان حكم الوكالة قد انتهى بالتسليم اليه وكذا
 في الشفعة يعني اذا سلم الدار المبيعة الى المشتري لم يخاصمه فيها وكذا يخامم في شفعة
 ما شترى بالوكالة مادام في يده فاذا سلمه الى الموكل خرج من البين ولورضى الوكيل
 بالعيب جاز وسقط حق الرد والموكل بالخيار ان شاء رضى بالعيب واخذه وان شاء رده
 على الوكيل قوله لان الحقوق نوعان يعني بعد ما كان كلها مشتركة في التعليق
 بالوكيل قوله لانه متبرع في العمل لا يقال الوكيل متبرع في الوكيل مطلقا لفرق
 بين هذين النوعين حتى يجري في الثاني دون الاول لانا نقول اشار الشارح الى جوابه بقوله
 وفي النوع الاخير الوكيل مدعى عليه يعني نعم ان التزام الوكالة تبرع منه لكن بالنسبة
 الى الموكل بمعنى انه لو لم يترحمها لا يملكها احدا ان يجبر عليها واما بعد الالتزام فاعماله

اما ان يوجب كونه مدعى عليه اولافالاول يستلزم الجبر عليه كتسليم المبيع وان
فانهما يجبان بالعقد الذي التزم ولايته ابتداء باختياره تبرعا لان المدعى عليه هو الذي
يجبر عليه وان لم يرد المصنوعة والثاني لا يستلزم الجبر عليه كرفض المبيع ومطالبة
بمن المشتري لانه يكون مدعيا فلا جبر عليه ابدا اما من الموكل فلانه متبرع في حقه
دائما فلا يملك الجبر عليه واما من غيره فلان المعنى اذا ترك تركه **قوله** وكذا سائر الوكلاء
وسيسير انشارح هناك بقوله اي ان امتنع سائر الوكلاء عن الاقتضاء بكون المالك
قوله ملك غير متقرر يعني ان نفوذ العتق يقتضي ملكا مستقرا قال في الزيارات فيمن
تزوج امه ثم حرة على رقيتها فلها زوال وصارت الامه مبرا للحره لم يفسد النكاح
وان ملكها الزوج لعدم استقرار الملك وملك الوكيل غير مستقر ينقل في نان الحال الى
الموكل فلا يعتق عليه وفيه نظائر لانه يخالف اطلاق قوله من ملك ذرحم محرم منه
عتق عليه الحديث قيل الوكيل نايب في حق الحكم اصيل في حق الحقوق فانها ثبت له
ثم تنقل الى الموكل من قبله قال صدر الشهيد هذا حسن كذا في العناية **قوله** تضيفه الى
الموكل اي لا يستغنى عن الاضافة اليه ولو اضافة الى نفسه كان النكاح له كذا في الكفاية **قوله**
يتعلق بالموكل لانه وانما يجب في هذه العقود اضافة العقد اليه لان الحكم فيها لا يقبل الفصل
عن السبب الذي هو العقد فانه اذا وجد وجد الحكم معه لا محالة حتى لم يدخلها فيها خيار الشرط
لان الخيار يدخل على الحكم فيوجب تراخيه عن السبب وهذه العقود لا يحتمل تراخي الحكم
لان فيها معنى الاسقاط اما في غير النكاح فظاهر واما فيه فلان الاصل في المرأة التي خلقت
محلا للنكاح المالكية لنفسها فبعقد النكاح سقط عنها نوع المالكية ولان الاصل في الابضاع
الحرمة فكان النكاح اسقاطا للحرمة نظر الى الاصل والساقط مضمحل ولا يمكن
ان يقال سقط منها هذه المالكية لاجل الوكيل ثم ينقل الى الموكل فيجعل الوكيل ههنا
سفيرا يقرن الحكم بالسبب بخلاف البيع واخوانه فان لو وكيل فيها يستغنى عن الاضافة
اليه بناء على ان الحكم فيه يقبل الفصل عن السبب لانه لا يلزم من وجود العقد وهو السبب
وجود الحكم وهو الملك لا محالة كما في البيع بشرط الخيار وجلة القول ههنا ان حقوق العقد
فيما كان من قبيل مبادلة المال بالمال يرجع الى العاقد وهو في حقوق عقده كالمالك
وهو كالاجنبي فجاز فيه صدور العقد من شخص باضافته اليه وثبوت الحكم لغيره هذا
زبدة ما في المختبرات سيما في التبيين وغاية البيان والله اعلم

باب الوكالة بالبيع والشراء

قوله في دراهم كثيرة قليل والكثيرة عشرة دراهم ما فوقها والقليلة الثلثة
وما دونها والمتوسطة ما بين الثلثة والعشرة فلو اشترى بالكثير دقيقا او خيرا

والاصل في هذا النوع من الاستدلال ان صاحب التوفيق قد استدل على صحة ما ذهب اليه
 على الخبرين من ان ما يشتره بئلا من هو من جنس ما يشتره بئلا وهو ما يسمى من فوق كل حال لان
 حاله يدل على ان ما يشتره بئلا من هو من جنس ما يشتره بئلا من جنس ما يشتره بئلا وكذا
 الدقيق لا يقبله من غير ان يثبت كذا في رعي قوله لكن المتعارف قالوا هذا
 في عرف اهل الذكوة فان سوق الخنصر ودوقه عندهم يسمى سوق الطعام وفي عرف
 غير اهلها ينصرف الى كل مظهر قوله فثبت جهل جنسه والمراد بالجنس والنوع
 ههنا غير ما اصطلح عليه اهل المير ان فان الجنس عندهم هو المقول على كثيرين مختلفين
 بالحقبة في جواب ما هو كاخيران وانواع ههنا هو على كثيرين متفقين بالحقبة في جواب
 ما هو كالانسان مثلا والصنف هو النوع لا يقيد بقيد عرضي كالتركي والهندي والمراد
 ههنا بالجنس ما يشمل اضافة على اصلاح او ثبوت وبالنوع الصنف فن وكل رجلا
 بشيء شيء فاما ان يكون مبيع او لا والاصل في حاجة فيه الى ذكر شيء والثاني لا بد فيه
 من تسمية جنسه ونوعه مثل ان يقول عدا ههنا او تسمية جنسه ومما غنمه مثل ان يقول
 عبدا بخمسة مائة درهم اي يصير الفعل الموكل به معلوما فيمكنه الامثال كذا في النهاية قوله
 اندار ما فحش جهته جنسه يرد ذلك ان جهالة الدار متوسطة كما صرح به في الكافي
 وحوايه ان جهالة الدار جهالة الجنس جهالة الجنس عندنا آخرين وجهالة النوع
 عند المتقدمين فيجعل عبارة كل من الكتابين على كل من المذهبين فلا اشكال قوله
 ويصح بشيء شيء الى قوله والقر قال صاحب التوفيق ههنا من بقوله الا اذا ذكر
 نوع الدابة كالحمار قول قد ذكر هذا بالاصالة لاظهار النوع بهذا الاسارة اليه بطريق
 الاستثناء من النوع الاول وفيه ما رتب اخرى بظهور لمن له ان في درجة في صفة التأمل
 قوله فانهما اي كل واحد منهما لا يشترى قوله يصح الوكالة لانه بمعرفة نوع الشيء
 يقل الجهالة به قوله ويكون الثمن بحيث الخ اقول يفهم منه انه لو كان الثمن بحيث
 لا يعلم منه النوع لا يصح الوكالة كان يكون الثمن بحيث يشترى اي نوع كان من العبد
 فلا يصير النوع المراد معلوما به عادة فيمنع الامثلة ل قوله وبشراء عين صورتها
 رجل له على آخر انف درهم مثلا فله فوكل لدين المديون بشراء عبد معين بهذا اللفظ التي
 عليه صح الوكيل فان اشتره كان للموكل ولو هلك في يد الوكيل هلك على الموكل لان
 في تعيين المبيع تعيين البايع ولو عين البايع يجوز بناء على ان البايع بصير وكيلان يقض
 من المديون لاجل الموكل ثم يقض لنفسه فلا يكون عليك الدين من غير من عليه الدين
 وهذا معنى قول الشارح بعد هذا بخلاف ما اذا كان العبد متعينا كذا فهم من تقرير
 تاج الشريعة قوله وفي مثل هذا الخ لانه قد يخالفنا بانصرف المذكور فينفذ عليه
 قوله يكون اعتد على مال فهو ولا يؤمنه قوله كان الشراء واقعا من الوكيل

أي كان العبد ملكا له والالف الذي اخذته من المد ودفعه الى الوكيل كان للمولى مجزا
 علا كلا تقديرى العتو عليه وكونه ملكا للوكيل وعلى المشتري الذي هو الوكيل المولى
 ثم اولى العبد اذا اعزوح الف مثلها ثمنا او بدل العتو لان الاداء قد بطل لاستحقاق
 المولى ما اداه بجهة اخرى وهو انه كسب عبده فكان ملكا له قيل اشراء او قيل العتق
 فلا يصلح ملكه بدلا عن ملكه **قوله** بامر لا يمكن استينافه اي استيناف سبه فهو محاز
 بالخلف وهو الرجوع بالثمن على الامر فان سبب الرجوع على الامر هو العقد ولا هو
 يقدر على استينافه لان العدميت وهو ليس بمحل العقد فكان قول الوكيل فعلت ومات
 عندي لازادة الرجوع وهو متكوفالقول قوله كذا في الاكمية **قوله** شامل للصورتين
 قال الاستاذ في ضرره الامن ايس كما قال لان التعليل الثاني لا يخفى في الصورة الاولى
 اذ لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعى الخروج عن صفة الامانة لانه انما يكون امينا
 اذا كان قابضا للثمن والفرض انه لم يقبضه فالتأمل **قوله** يدعى الامر الثمن على المأمور اي
 وهو يتكره **قوله** فيصير الوكيل بايعا من موكله يعني كالبائع منه لثبوت امارات العقد
 بينهما فانها اذا اختلفا في مقدار الثمن يتخلفن واذا وجد الوكيل عيبا بالمشتري يردده على
 الوكيل وذلك من خواص العقد **قوله** ضمان الرهن اي الاقل من القيمد ومن الدين
 وهو الثمن ههنا فاذا كان الثمن خمسة مثلا وقيمة المبيع عشرة رجع الوكيل على الوكيل
 بخمسة وقوله ضمان المبيع يعني بالثمن وقوله ضمان القعب يعني بالقيمة صرح به شراح
 الهداية كما فهم الكل من قول الشارح فاذا كان الثمن متساويا الخ **قوله** هذا المذهب
 اي مذهب الاعظم ومحمد **قوله** وليس للوكيل اي وان نوى عند العقد اشراء لنفسه او صرح
 باشراء لنفسه بان قال الشهود والى قد اشتريت لنفسى الا اذا خالف باحدا او جوه المذكورة ههنا
 اذا كان الوكيل غائبا فان كان حاضرا او صرح الوكيل انه اشترى لنفسه فانه يكون مشتريا لنفسه
 لانه عزل نفسه حال حضرة الوكيل ولا كذلك حال غيبة **قوله** بخلاف جنس ثمن يسمى انما
 خص الجنس بالذكر لانه لو خالف في الوصف فان الذي به ان كان انفع من المأمور به يتفقد على
 الامر كما اذا امره بالبيع بالف فباعه بالف وخمسائة وان كان آخر لا يتفد كما اذا باعه بنسعمائة
 كذا في المخطط **قوله** فالوكيل ان لم يخالف قبل ما تفرق بين هذا وبين الوكيل بشكاح امرأة
 وعينها اذا انكحها من نفسه بمثل المهر المأمور به فانه يقع على الوكيل لا على الموكل انه لم يخالف
 في المهر الى ما مور به واجيب بان الشكاح الموكل به نكاح مضاف الى الموكل والموجود منه
 ليس بمضاف اليه حيث انكحها من نفسه فان الانكاح من نفسه ان يقول تزوجتك وليس
 ذلك بمضاف الى الموكل لا بحالة فكانت المخالفة وجودة فوقع على الوكيل كذا في الصاية
قوله ولا تنظيره في الشرع وذلك لانه من باع ملك نفسه العين على ان يكون الثمن لغيره

لا يجوز فكنا في الديون وإذا بعن التوكيل كما قالوا كبل عاقدا لنفسه فيجب الطعام في
ذمته ورأس المال مملوك له هذا استثناء إلى الأمر على وجه التخليك منه كان فرضا ولا فرق
في ذلك بين أن يضيف العقد إلى نفسه أو إلى الأمر لا إطلاق ما يدل على بطلانه كذا
في الأكلية قوله لأن العاقد هو الوكيل قال شيخ الإسلام هذا إذا كان الموكل قابلا عن مجلس
العقد وأما إذا كان حاضرا فيه بصير كأنه صارف بنفسه فلا يغير مفارقة الوكيل قوله
فلا يصدق لأنه صار منافضا والمنافض لا قول له قوله لأن البائع بعد استيفاء الثمن
جواب عن قوله لأن الخلاف يرتفع بمعنى أن البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهما وقوله
اجنبي عن الموكل إذا عقد بينهما فلم يكن كلامه مضربا في الخلاف والتحالف كذا
في الأكلية

فصل

فن لا شهادته كالأصول والفروع وأحد الزوجين والرفيق وأعلم أن الحكم بعدم الصحة
في البيع والشراء منهم مختص بما إذا لم يقل الموكل له بيع ممن شئت حتى لو قال ذلك
يجوز بيعه منهم اتفاقا وبما زاد كان بمثل القيمة فإذا كان البيع بأكثر والشراء بأقل منها
فلا خلاف في جوازهما قوله وعندهما يجوز إذا كان بمثل القيمة ظاهرة بشرط أن
البيع منهم بعين يسير لا يجوز كما في شرح الطحاوي وذكر في الذخيرة أن ذلك يجوز عندهما
فكان العين اليسيرة على ذلك التقدير ملحقا بمثل القيمة كذا في العناية قوله الأمن عبده
أو مكاتبه يعني عبده الذي لادين عليه وإنما قلنا هذا لأن المديون المستغرق يجوز البيع
والشراء بينه وبين مولاه لأن علة عدم الجواز لزوم البيع من نفسه لأن ما في يده لمولاه
والمديون ليس كذلك لتعلق حق الدائن به وأما المكاتب فهو صمد حكما قوله نوى
بكسر الواو هل من النوى وصورته في الكفاية بأن مات الكفيل والمكفول عنه
أيضا مات مقلبا أو غاب ولا يعرف موضعه قوله وهي ما يقوم به مقوم فالذي لا يتفان
فيه ما لا يدخل تحت تقديم المقدمين قبل هذا التحديد فيما إذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد
كالعبيد والدواب فأما قوله ذلك كالحبر واللحم وغيرها فزاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على
الموكل وإن قلت الزيادة كالغلس مثلا لأن هذا مما لا يدخل تحت تقويم المقومين إذا
لداخل تحت ما يحتاج فيه إلى تقويمهم ولا حاجة ههنا لعلم به فلا يدخل قوله فإظهار
منها الإطلاق يعني أن الأصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم كما صرح به
في الهداية قوله ولا يصح تصرف أحد الوكيلين يعني إذا وكلهما بكلام واحد لا يجوز
تصرف أحدهما سواء كان مما يلزمهما الأدكام أو أحدهما صبي أو عبداً محجوراً وأما إذا
كانت بكلامين لكل واحد منهما أن يتصرفا بالتصرف لأنه رضى برأى كل واحد منهما

على الانفراد حث وكلماته في قوله وردت في الوكالات او كما بتبعضها
 فقبض احدهما بغير اذن صاحبه محرم لا يبرأ احدهما من قبض الآخر
 وللموكل فيه فائدة لان حفظه بين نعم فذا قبض احدهما كان قابضا بغير اذن
 المالك فبضم الكل لا مأمور بقبض النصف ذلك مع عدم واما مفردا فمفسر
 مأموره بقبض شيء منه قوله لم يوصى بالقبض فبما عدم اعراس فانه اذا كان
 بعوض يحتاج به الى رأي فلا يجوز اعراسه كذا في الحق في قوله في الشعب
 وهو مع السبب وسكون العين للمجهولين كذا في شرو ولا يقاس شعب بالحرث كذا
 في الصحاح والمعنى الاول في الخصومة ان لا يجتمع فيه الوكالات فلا يؤدي الى النزاع
 الذي هو مانع عن اظهار الحق اقوم ورافع لمصلحة محاسن السرعة لقنهم كذا في تاج
 السريعة قوله اي شرأ بالهدايا احصا في هذا تفسيره لا يتوهم في صحة شرأ
 كل منهم بماله شيئا اما اصلا او لصغيرة ولا ريب لاحد في صحته كذا فيهم من العناية
 قوله فالخاصل اشارة الى دفع توهم التخصيص بالبيع والشراء في الحال في تزويج
 كل واحد منهم صغيرته المسلمة وسائر تصرفاتهم في صحة اهرم المسلمين والمسلمات كذلك
 يفصح عنه قول صاحب الهداية مضاف التصرف في ما لها بعد بيان عدم تجوز
 تصرفهم في خصوص تزويج الابنة الصغيرة المسلمة والبيع والشراء
 في باب الوكالة في الخصومة والقبض

قوله هذا عندنا في حقه بناء على ان في قبض الدين لثلاث فان الدين انما يقضى بامثالها
 ان قبض نفس الدين غير منصوصا كونه وصفا ثابتا في ذمته من عليه بخلاف الوكيل بقبض الغير
 فانه لا يكون وكيل بالخصومة بالاتفاق لانه امين محض حيث لا مبالاة هناك بكونه بقبض غير
 هو الوكيل من كل وجه فاشبه الرسول وعندهما لا فرق بين الدين والدين في عدم كونه خصما
 فلا يقبل بينة الخصم قوله وصح اقرار الوكيل اي على موكله بان كان وكيل المدعي فاقربان
 موكله قبض هذا المال او كان وكيل المدعي عليه فاقرب بوجوبه عليه قوله وعند
 غيره لا لانه اذا قيمت البينة على اقراره عنده يخرج به عن الوكالة حتى لا يجوز دفع
 المال اليه لانه صار ناقضا فلو ادعى بعد ذلك الوكالة واقام على ذلك بينة لم تسمع
 بينة قوله لانه مأمور بالخصومة وهي منزعة والاقرار يضادها لانه مسالة والامر
 بالشي لا يذلول ضده قوله يعمل نفسه حيث يعمل لبرائة ذمته فانه ركن الوكالة
 الذي هو العمل لغيره فانه لم عقدها بانعدام ركنه فلم يكن وكيل في ذلك ابدأ لو هلك
 المال في يده لا يهلك على الموكل قوله محض في القبض بالحق في القبض لا رجوع
 عليه وقوله والاسترداد جواب عما يقال ان اعتراف المحقة حاصل فيبقى وقد رجع به

الى الوكيل، وقرى اجوب طهر قال في العناية ولم يذكر انهم اذا انكر الوكالة هل يستحق او لا نقل الحنفية على قول بن حنيفة ح. يخلف على قولهما قوله بان هل الخ صريح في ان صحت، يخلف الميم بمضى صار الوكيل صديقا للمدين بان قال بن صامان لك ان حذ الطاب من ثاب. عليك ما قبضه من ثابوس بالدفع الى الوكيل فان وكالة قد ثبت بالبيعة لان وضع المسئلة كذلك وقبض الدين لم يثبت بمجرد دعوى مريم فلا يوطأ الحق لي تخلف رب الدين قوله وانكر قبض يستخلف فان يخلف مضي الاداء وان نكل ببيع القاضى فيرد ما قبض قوله نأيب والنية لا تجري في الايمان قوله فلا يستخلف المشتري لانه لا يمكن اعادة البيع بعد الفسخ القاضى فلا يفيد الاشتغال الاستخلاف كذا في نأج الشريعة قوله فهي بها اي يكون العشرة التي انفقه من ماله بمقالة العشرة التي اخذ من الموكل ولا يكون مبرعا فيما انفق قوله بصير مبرعا اي فيما انفق فيرد المراهم الاخوة من الموكل عليه وان تهلكوا ضمن لانها يتعين في الوكالة حتى ابرهاكت بل الاتفاق بطلت الوكالة فاذا انفق من ماله نفسه فقد انفق بغير امره فيكون مبرعا قوله ما ذكرنا اي من رجوع الوكيل على الموكل بمسأدى من الثمن كما مر في باب الوكالة بالبيع والشراء

باب عزل الوكيل

قوله للموكل عزل الوكيل واعلم ان الوكيل ان كان للطالب فعزله صحيح حضر الماط اولا لان الطالب بالعزل يبطل حقه وهو لا يتوقف على حضور غيره وان كان له طلب فان لم يكن بطلت من جهة الطالب او من يقوم مقامه مثل القاضي فكذلك وان كان فاما ان علم الوكيل بالوكالة او لا فان لم يعلم فكذلك لانه لا يتقاسن بالوكالة قبل علم الوكيل فكان العزل امتناعا وان علم ولم يردّها لم يصح في غيبته الطالب لان بالتوكيل ثبت له حق احضاره في مجلس الحكم واثبات الحق عليه وبالعزل حال غيبته يبطل ذلك وصح بحضرته لان الحق لا يبطل لانه ان كان لا يمكنه الخصومة مع الوكيل يمكنه مع الموكل ويمكنه طلب نصيب وكيل آخر منه قوله ووقف على علمه اي توقف على علمه اي توقف انزال الوكيل على علم وقد ذكر اشتراط العدد او العدالة في الخبر في فصل القضاء بالمواريث قوله بموت احدهما قيل ان التعرض بموت الوكيل مما لا طائل منه لان بطلان الوكالة به مما لا يشبهه على عاقل فذكره في جميع المعبرات يحتاج الى توجيه وجيد مثل دفع توهم جربان الارث فيها فليتأمل قوله وجنونه اي جنون احدهما قوله الجنون المطبق شهر وهو بكسر الباء هو الدائم منه من قولهم طبق اعيم السماء اذا استوعبها وسرط الاصاقي فيه لان قليل بمنزلة الانعام فلا يبطل به الوكالة وانما حده ابو يوسف بالشهر وروى ذلك ابو بكر الرازي عن ابي

حنيفة رح اعتبارا بما سقط بالصوم قوله اي احسد اشريكين لما حصص بالصوم
بالاحد اشارة الى انه لا ينزل فيما اذا وكل اشريكان معا صريحا واصار صريحا
كما صرح به صاحب الكفاية بعد تفسير الشبهة باو احد حيث قال بمعنى به انه يبطل
الوكالة في حق الشريك الآخر الذي لم يوجد منه توكيل وكبلا عنه بالشركة فلا
افترا لم يبق وكبلا عنه انما يقع وكبلا في حق الآخر الذي وكله صريحا ونبغي ان
لا ينزل فيما اذا وكله الشريك صريحا بافتراقهما قوله ولم يعلمه وكبلاهم لان
هذا عزل حكيم والعلم شرط العقدى لا الحكم كذا في المطولات

كتاب الدعوى

وهي في اللغة اضافة الشيء الى نفسه مطلقا وفي الشريعة ما ذكره المص بقوله هي
اخبار الخ قوله علم جنسه كالدرهم والدنانير والحطبة وقدره مثل كذا وكذا درهمها
ودينارا او كرا قوله وبذكر قيمتها وانما اعترض كرها به الوصف لانه ليس بكاف
لان العين لا يعرف بالوصف وان يواف فيه لا يمكن المشاركة فيه فذكره في تعريف العين
غير مفيد واما القيمة فشيء يعرف به الغير فذكرها ليكون مفيدا قوله اقوه هذه العلة
بشمل وقد اجاب عنه الامتاز بان في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير مشاهد
بخلاف المنقول فان فيه مشاهد فوجب رفعها في دعوى العقار باثباته باليد
ليصح الدعوى وبعد ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك يشبه الشهادة فلا يعتبر
اما اليد في المنقول فلكونه مشاهدا لا يحتاج الاثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك
فوجب رفعها ليصح الدعوى انتهى كلام فليتأمل قوله والمطالبة بمعنى ان الدعوى
انما يصح بذكر المطالبة بشيء سواء كان الدعوى دينا او عينا منقولا او عقارا كذا
في الهداية قوله عطف على قوله انه يدعى اقول فهو بالحقيقة عطف على شيء
وانما اختاره لقربة واما الاحضار وذكر القيمة فيها معطوفان على المجرور الذي
هو المذكور بلا اعادة جاره ولا محذور فيه حتى ان راكب اليلقاء مشحونة بنطا به لان
عطفها على المطالبة او على الضمير المجرور به مما لا يتحقق فسادا على احد قوله
وان كانت مشهورة يعني ان الخلاف بين أئمتنا في الدار المشهورة لان غيرها يجب
تحديد ها اتفاقا وجه اشتراط الاعظم فيها ايضا انها مع شهرتها قد تزداد وينقص
وتبقى محاولة فلا بد من ذكر حدودها لتعرف بخلاف المشهور من اصحاب الحدود
قوله كابي حنيفة رح مثاقفه شخص معين مشاهد معلوم لكل واحد وليس فيه
توهم الزيادة والنقصان ولهذا اعتبر الاعظم الشهرة فيه لافي الدار كذا فهم من تقرير
شارح انجم قوله خط مستقيم يعني يمكن ان يعلم اذ اربع بالاذكره لاستقامته وايضا

الاكن حكم الكل فلاحا جهة اليه واما اذا غلب في احد الرابع فذا يصح دعواه لانه
 يخالف به المدعى فلا فرق في الاحتياج الى بيان الحدود بين الدعوى والشهادة
 بلا آفة اى صمم او خرس **قوله** للحديث المشهور واقدم احس ا اشرح حيث صدره
 من قبيل المشهور وقد اوردته الفضل التفتازانى في بعض مؤلفاته مثلا للمتموا ترقطف
 فيه بعض المتأخرين بان هذا مجرد فرض للتبيل والا فهذه الحديث مشهور لا متوا
 تر وخطى ان سنده ليس الا توصيف لشرح الحديث بالمشهور **قوله** على هذا الوجه
 بان ادعى على معروف ونسب انه معتقه او مولى موالاته او ادعى المعروف ذلك عليه ونكر
 الآخر كذا في الكافي **قوله** وادعى اى ادعى الولي الولد من الدعوة بكسر الدال
 فهو تمة كلام الامة **قوله** وقدمات الولد مثل بقواها ولدت منه هذا الولد او ولدا
 قدمات كافي الكافي لكان جاء ما لما في الهداية وعاريا عن ايها دخل موت الولد
 في المتصود **قوله** ولا يجزى في هذه المسئلة اقول لعل هذا هو وجه تأخير الشارح ذكرها
 عن الكل مع تقدمها في انت على البعض وتصوير النسب انه ادعى على مجهول النسب
 انه ولده او والده وانكر الآخر كذا فهم من شرح الاكل نقلا من حميد الدين الضرير
 انه اعتمد على هذا المسائل البع منها كما صرح به صاحب الكثر بناء على ان الاستيلاء فرع
 النسب فالحق به وجعلها شيا واحدا وبهذا يظهر وجه عدم تصوير الشارح
 مسئلة النسب **قوله** لا قدم على آداء الواجب لان على قوله هم واليمين على من انكر
 للوجوب على ان فيها دفعا للضرر عن نفسه كتحصيل الثواب باجراء ذكر الله
 على لسانه تعظيما له ودفع توهم الكذب عن نفسه وانقامه على ملكه فلولاهو كاذب
 في نفسه لما ترك هذه القواعد الثث **قوله** على الذل وهو قطع الخصومة بدفع ما يدعيه
 الخصم ولا يتصور بانه في هذه الاشياء انه اذا قال انا حر وهذا الرجل يؤذني قدفعت اليه
 نفسي ان يسترقني او قال انا ابن فلان واكن ابحت لهذا ان ادعى نسيي او قالت انا لست
 بأمرته لكن في دفعت نفسي وبحت له التمتع منى لا يصح بخلاف المال فانه لو قال هذا المال
 ليس لفلان ولكن ابحت له لا تخلص من خصومته صح اباحتها فالما صل ان كل محال
 يقبل الاباحة بالاذق ابتداء يقضى عليه بتكوله وما لا قل كذا في الكافي **قوله** في النكاح
 وكذا في غيره من الاشياء الستة وقيل ينبغي القاضي ان ينظر في حال المدعى عليه امكن متعتا بحلقه
 اخذا بقوله لها وان كان مظلوما لا يحقه اخذ بقوله وهذا اختيار المتأخرين من مشايخنا
قوله وحدها سواء كان حدها هو خالص حق الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر وحد السرقة او دار
 بين الحقين كحد القذف حتى ان من ادعى على آخر انه فدقه وانكر القاذف لا يستخلف
 لان الغالب فيه حق الله تعالى عندنا فالحق بالحدود الخاصة به مع كذا في الفرر **قوله**

لا يستخلف بالاجماع في باتفاق أئمتنا الثلاث الا اذا تضمن حقا بان يكون عتق ماله باردا
وقال ان زنت فانت حر فادعى المبدأ انه قد نفي ولا يفيده له عليه يستخلف المولى حتى
اذا نكل بثبت العتق دون الزنا استعذ في التيسر لا انقطع لان موجب فعله المدي
هو التناول شيئا من الصمان وهو يجب مع الشهة فحب بالتناول والقطع وهو لا يجب
مع الشهة فلا يجب بالتناول فصار كما اذا ثبت لسرقته بشهادة رجل وأما أتيت فان
ضمان المال بهادون ان تضع كذا في التبيين قوله طلاقا قبل الدخول قبل فائدة التقييد بالقبل
تعليم ان دعوى المهر لا يتفاوت بين النصف ونكل يرد عليه ان الاصل اقرب عن ذلك
وليس فيه توهم التقييد بذلك قوله ثبت يا بطل اي ثبت ان نكوله ولا يثبت لنكاح قوله
في دعوى النسب بان ادعى رجل على رجل انه اخو المدعى عليه مات ابوه حيا وترك المال في يد
المدعى عليه او طلب من القاضي فرضي النفقة على المدعى عليه بسبب الاخوة فانه
يستخلف على النسب فان حلف ربي وان نكل يقضى بالمال والنفقة دون النسب
قوله كالحجر وهو بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم المنع عن التصرف يعني اذا
كان صبي لا يبر عن نفسه في يد ملقط فادعت اخوته حرة تريد قصريد المتقط عنه
بحق حضانتها فارادت استخلاقه فذلك ثبت انها الحجر دون السب فكدا اذا وهب
لاسان عينا ثم اراد الرجوع فيها فقل الموهب له انت اخي يريد بذلك ابطال حق
الرجوع يستخلف او اذهب فان نكل ثبت امتناع الرجوع للاحوة قوله فان ابي
لازمه اي دار معه انما سار فلا يمنع من التصرف والسفر ولا يجلسه في موضع لانه
حبس وهو غير مستحق عليه وعن محمد ان للمدعى ان يحبس في مسجد محله او في بيته
لانه ربما يطوق في الاسواق بغير حاجة فيتضرر المدعى كذا في آخر كتاب الحجر من
الشروح قوله والخلف بالله شروع في بين صفة اليمين بعد الفراغ من نفسها
والمواضع الواجبة فيه قوله اي جار للقاضي الخ لفظة مبالاة المدعى عليه باليمين
بالله وكثرة امتناع الخائف عن الحلف فيها لكنهم قالوا ان نكل عن اليمين فيها
لا يقضى عليه لانه نكل عما هو منهى عنه سرا ولو قصي به لم يتقد قضاؤه كذا في شروح
الهداية لا يقال فلا فائدة في التحليف بها لاننا نقول فائدته التزام اداء الحق في اول
الوهلة من خوف وقوعها فليتأمل قوله ويغلب اي يباح التغليب بها فلا يجب
عليه حتى لو نكل عن التأكيذ بالاوصاف لا يقضى عليه لان المقصود الحلف بالله
وقد حصل قوله والمجوسى بالله الذي يعصى به لفظ على كل واحد بما يعتقد تغليب
اليمين ليكون مانعا من الاقدام على اليمين الكاذبة كذا في الكافي قوله والوثني
بالله يعني لا يجوز ان يقال بالله الذي خلص الوثني والصنم لان النهي عن تعظيم الوثن

يجمع عليه بخلاف النار فانه رواية عن الاعظم وايضا هو من محض صنعهم فتعظيمه اشنع
 من تعظيم النار **قوله** في معابدهم اي في بيوت عبادتهم لان فيه تعظيمها والقاضي
 مذموم ان يحضرها **قوله** ويحلف على الحاصل هذا شروع في نوع آخر من كيفية
 اليمين وهو الحلف على الحاصل والسبب والضابط فيه ان السبب اما ان يكون مما
 يرتفع برفع بعد وقوعه وتحققه كالبيع والطلاق والنكاح اولا فان كان الثاني فالحلف على
 السبب بالاجماع وان كان الاول فان تضرر المدعي بالحلف على الحاصل فكذلك
 وان لم يتضرر يحلف على الحاصل عندهما وعلى السبب عند ابي يوسف الا اذا عرض
 المدعي عليه بان يقول الخ كذا في العتابة **قوله** ولقاتل ان يقول الخ قيل وفيه
 بحث لانه ان وقع الاقامة في البيع بلا شهود والخم من لا يبالى في الاقدام على الايمان
 الكاذبة لزم هلاك حق المسلم وفي الطلاق ان استخاف على السبب بتضرر المدعي عليه
 لانه قد يجز عن اثبات النكاح ولا تحلف فيه عنده فهلك حقه فليتأمل **قوله**
 لا يسترق لان الاسترقاق انما يكون بوقوع الاستيلاء بعد الارتداد وهو لا يتصور في العبد
 المسلم لانه بالارتداد يجب قتله بخلاف العبد الكافر والامة مطلقا فان ارق متكرر عليه
 بنقض العهد والحقا وعليها بالردة والحقا **قوله** ويحلف على العلم هذا نوع آخر
 من كيفية اليمين وهو اليمين على العلم والبتات اما الوارث فلانه لا اختيار له في الملك ولا
 يدري ما فعل المورث ولم يوجد له ما يطلق له اليمين على البتات والمشتري والموهوب له اصل
 بنفسه فيحلف عليه والاصل فيه ان الدعوى متى وقعت على فعل الغير كان الحلف على العلم
 وان وقعت على فعل المدعي عليه كان على البتات وهم تاصور في موضع مذكورة في الشروح مع
 اجوبتها فليحضر فيها واعلم ان كل موضع وجب فيه اليمين على البتات فيحلف على العلم لا يكون
 معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسهط اليمين عنه وكل موضع وجب فيه اليمين على العلم
 فيحلف على البتات باعتبار اليمين حتى يسهط عنه اليمين ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على
 البتات اقوى كذا في النهاية **قوله** ويسقط حق الحلف يعني لا بطل حقه في اليمين في لفظ
 الفداء او الصلح ليس له ان يستخاف بعد ذلك لانه اسقط حقه بخلاف ما اذا اشترى يمينه
 بعشرة دراهم حيث لم يجز لان الشراء عقد يملك المال بالمال واليمين ليس بمال كذا في الاكلية

باب التحالف

قوله حكم لمن برهن لان في الجانب الآخر مجرد الدعوى واليمين اقوى منها لانها توجب الحكم
 على القاضي دونها **قوله** لما ثبت الزيادة لان البتات الاثبات ولا تعارض بينهما في الزيادة لان
 اليمين المثبتة للاقل لا يتعرض للزيادة وكانت اليمين المثبتة للزيادة سالمة عن المعارض فكانت
 اليمين اثباتا كذا في البيانية والعتابة **قوله** في البيع اولي اي العبد من جميعا للمشتري باليمين

قوله لانه بطالب اول بالثمن الخ يعني ان البادي للانكار هو الطالب فقدمه بوجب
تقدم الانكار قوله وايضا يتجمل يعني ان فائدة النكول يتجمل بالبداية بيمين المشتري
وهو الزام الثمن ولو بداء بيمين البائع تأخرت المطالبة بتسليم المبيع الى زمان تسليم الثمن
لانه بمسك المبيع حتى يستوفي الثمن فكان ما يتجمل به فائدة اولى وقيل يقرع بينهما
في البداية كذا في التبيين قوله بايها شاء لاستوائهما في فائدة النكول قوله ولا احتياج
الى اثبات ما يدعيه كان يقال بعد قوله بالله ما باعه بالف واقد باعه باليمين لان الايمان
وضعت للثمن كاثبات للاثبات دل على ذلك حديث القسامة بالله ما قلتم ولا علم له
قاتلا قال الاكمل وفيه نظر لان ذلك لا يتا في التأكيد قوله اي بعد التحالف يعني بشرط
انفساخ هذا العقد بفسخ القاضي ولا يتفسخ بنس التحالف وقيل يتفسخ به والصحيح
هو الاول بدليل ما ذكره في المبسوط ان وطى الجارية المبيعة يحل بعد التحالف قبل
فسخ القاضي البيع بينهما ولو كان يتفسخ به لما حل كذا في التبيين قوله سواء اختلفا
وذلك لان التحالف ورد فيه النص عند الاختلاف فيما يتم به العقد كالبيع والثمن وهذه
المذكورات مما لا يختل العقد بعدمها فلم يكن في معنى المنصوص عليه حتى يلحق به كذا
في الاكملة قوله ادبت بعض الثمن واواختلفا في استيفاء كل الثمن فالحكم كذلك لكنه
لم يذكره لكونه مفروغا عنه باعتبار انه صار ذلك بمنزلة سائر الدعاوى قوله والمشتري
ينكره فالقياس الاكتفاء بحلفه لكن الخ بقوله ثم اذا اختلف الحديث واقائل
ان يقول هذا الحديث مخالف للمشهور فان لم يكن مشهورا فهو مرجوح وان كان
فكذلك لعموم المشهورا وبعارضان ولا ترجح قوله ينكره الآخر والدلائل الدالة
على التحالف لا يفصل بين كون السلامة قائمة او هالكة قوله ولا بعد هلاك بعضه
وصورته انه باع عبدين صفقة واحدة ثم هلك احدهما عند المشتري ثم اختلفا في الثمن
قوله الى التحالف قبل هذا اذا هلك بعضه بعد القبض وان هلك قبله ينحلان
بالاتفاق وكذا لو رد احدهما بعيب لان الكل يعود الى ملكه فلا بدى الى تفريق
صفقة على البائع كذا في التبيين قوله ولا في بدل الكتابة يعني اذا اختلف المولى والمكاتب
في مال الكتابة لم ينحل القاعد الا عظم وقال التحالفان وفسخ الكتابة وهو قول الشافعي
ودليل الفريقين مذكور في الهداية قوله والساقط لا يعود لان الاقالة في باب السلم
ليس ببيع بل هو ابطال من كل وجه فان رب السلم لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل يسقط
فلم يكن فيه معنى البيع حتى ينحلان فاعتبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو المنكر
فكان القول لا يعود السلم قوله وذا غير ممتنع لانه عين فامكن عوده الى ملك المشتري
قوله فاصح للنساء يعني ان القول فيما يصلح لهما كالخمار والوقاية وهو المنجزة وكان الخلال

ونحوها قول المرأة مع يمينها لان الظاهر شاهداها وفيما يصلح له فقط كالعمامة والقلنسوة
والنقاب والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والنقوس ونحوها قول الزوج مع يمينه
بشهادة الظاهر الا اذا كان كل منهما يعمل او يبيع ما يصلح للآخر مثل كون المرأة
دلالة يبيع ثياب الرجال او تاجرة شجر في ثيابهم وكون الرجل صائغا او دلالا فعنده اساور
وخواتم النساء والحلى ونحوها والقول له ايضا فيما يصلح لهما كالفراس والآنية والريق
والمغزل والعقار والمواشي والنقود لان المرأة وما في يدها في الزوج فكان الاموال كلها
في يده والقول في الدعوى لصاحب اليد ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال
قيام النكاح او بعد الفراق **قوله** ما يجهز له اي مما يصلح لهما لان الظاهر ان المرأة تأتي
بالجهاز وهذا ظاهر قوي لجريان العادة فيبطل به ظاهر الزوج واما في البواقي فلا معارض
لظاهر وكان معتبرا وقوله والحياة والموت اقول هذا من نمط كلام الثاني ولكن عدول
السارح من لفظ الطلاق الواقع في المطولات الى الحياة لا ينجح عن الاشارة الى ان الامر
في حال قيام النكاح كذلك عنده فليتأمل **قوله** فكما قال ابو حنيفة رح معنى المشكل
للرجل لان المرأة وما في يدها الخ وقوله لورثة الزوج لقيامهم مقامه **قوله** وان كانت
احدهما هبة اسواء كان مخجورا او ماذونا اقول لا بد ان يحمل لفظ العبد على المعنى
الشامل للانثى فا وجه عدول السارح عن المملوك الذي اورد اكثر الفضلاء
فليتأمل **قوله** فالكل يعني ما يصلح لكل واحد منهما على حدة وما يصلح لهما معا
للحر **قوله** وللحي حرا كان او مملوكا بعد الموت لانه لا بد للميت فخلت يد الحي عن
المعارض كذا في المطولات وههنا اشكال فتصح ورود وهو ان هذا الدليل متمش في
الزوجين الحرين اذ اقامت احدهما مع ان الاعظم لا يعطى هناك للحي الا المشكل فقط وانه على
ما تختص للميت لورثته وههنا يعطيه والمشكل ايضا للحي وان كان قناع ان الظاهر عكسه فان
الرق لا يقوى البديل يضعها يؤيد هذا الاشكال ما فعله شراح الهداية من شمس الاثمة
السرخسي حيث قال للحر بعد الموت بالراء دون الياه وفي بعض النسخ للحي عندهما
وهو سهو وجه التأييد ان نسبته الى السهولة لورود هذا الاشكال عليه **قوله**
وعندهما العبد الماذون اي المأذون له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحل لان لهما يدا
معتبرا في الخصومات ولهذا لو اخصم الحر والمكاتب في شيء في ايديهما قضى به بينهما
لاستوائهما في اليد ولو كان في يد ثالث واقاما البيئة استويا فيه فكما لا يترجح الحر بالحرية
في سائر الخصومات فكذلك في متاع البيت والجواب ان اليد على متاع البيت باعتبار
السكنى فيه والحر في السكنى اصل دون المملوك فلا تعارض بينهما

قوله كما اذا قال غصبه مني الخ صريح في ان مني في قول المص او سرق مني وكل واحد من غصبه وسرقته ايضا وانما غير الاسلوب في سرق اشعارا بان الخلاق المذكور بقوله عند ابي ح و ابي يوسف رح مختص به كما يفسح عنه اسلوب الهداية ايضا

﴿ باب دعوى الرجلين ﴾

قوله في الملك المطلق احتراز عن المقيّد بدعوى التنازع ونحوه لان فيها يقبل بينة ذي اليد اجماعا كما سبأني كذا في النهاية **قوله** حجة ذي اليد احق لك ان بينة ذي اليد اقل اثباتا لانه اثبت الملك لا اليد وبينه الخارج اكثر اثباتا لانه اثبت الملك واليد فيكون اولى بالقبول لان البينات الاثبات فتر حجة بكثرتها **قوله** تنهات اي تساقطت من الهتريكس الهاء وهو السقط من الكلام والخطاء فيه كذا في الغاية **قوله** فان برهنا على شراشي اي من غير نوقت **قوله** اخذ نصف ذلك الشيء بنصف الثمن اي الذي يشهد به بينة ورجع على البائع بنصف ثمنه ان كان قد غدغه لاستوا ثهما في الدعوى والجهة وان شاء ترك لان شرط العدة الذي يدعيه وهو اتحاد الصفقة قل تغير عليه فاعل رغبته في تلك الكل ولم يحصل فبرء وبأخذ كل الثمن **قوله** بعدما قضى بخلاف ما اذا ترك قبل القضاء حيث يكون للآخر ان يأخذ الجميع لان حجة قائمة ولم يفسخ سببه والمزاوجة متفية كذا ففهم من الهداية **قوله** فدوا اليد اولى لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراء **قوله** اشترينه من زيد ذكر زيد مرتين اشارة الى قول صاحب الهداية معناه من واحد احتراز عما اذا كان ذلك من اثنين كزيد وعمرو مثلا كما سيجي اقام بينة ولان ارجح معهما فالشراء اولى لانه يكون معارضة من الجانبين كان اقوى **قوله** والمهر سواء صورتها ادعى رجل شراء عين من ذي اليد وادعت المرائة ان ذي اليد تزوجها على ذلك العين فهما سواء لاستواء السببين في القوة لان كل واحد منهما مثبت للملك ثم للمراة نصف العين ونصف قيمة العين على الزوج لان نصف المسمى صار مستحقا والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه وهذا عند ابي يوسف وقال محمد الشراء اولى ولها على الزوج قيمة العين **قوله** من واحد انما قيد به لان في الشراء من اثنين استويا كما يجي مقبلا بهذا **قوله** لا يتكرر انما قيد بالنفي لانه لو تكرر قضى به الخارج كافي الملك المطلق كالبناء والفرس وذراعة الجنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم اعرف به وان اشكل عليهم قضى بالخارج كذا في الهداية **قوله** كالنتاج الى قوله وخر صوف صورها ان قام كل بينة ان دابته نجحها عنده وان هذا اللبن حلب في ملكه وان هذا الجبن له صنعة في ملكه وان هذا البقلة صنعة في ملكه وان هذا الصوف له قطعة من شاته **قوله** يقضى للخارج اي يقضى

باليشتين لا يمكن العمل بهما وذلك بان يجعل كان ذاليد قد اشترى بها من الخارج وقبض
 ثم باعه منه ولم يقبض لان القبض دلالة السبق فيكون الخارج قوله ولا يكس اي
 لا يجعل كان الخارج استرى ذلك العين من ذى اليد او لا ثم باعه من ذى اليد لان ذلك
 يستلزم البيع قبل القبض وهذا خلف لان ابيع الخ كذا في العتابة قوله ففيه تفصيل
 مذكور في الهداية وهو قوله وان وقت البيئات في العتابة لم يثبتا قبضا الى قوله ثم وصل
 اليد بسبب آخر قوله اذ لابد على المكاتب اقول ههنا بعدية فطن به كل من نظر فيه
 وهو ان عدم اليد في المقتى المطلق اظهر منه من المكاتب اجيب عنه بان الكتابة
 عقد معاوضة فلا بد من اهلية العاقدين وقبولها فاذا عتداها يكون مقتايدا
 فلا يتصور اليد عليه في قال له عدى كائنه فقد اعترف انه لا يد عليه ويكون خارجا
 بالضرورة سواء كان مراد المدعى نفسه او ولده بخلاف تدبير والاعتاق فان كلاهما
 قد صرف لازم فلا يستدعي قبول العبد له فمع يجوز ان يكون العبد صغيرا
 يكون مولاه او كبيرا لا يعرف عتقه فيكون في يد مولاه كما كان فاذا قال هو عدى اعتقه
 فقد اثبت فعلا زائدا فيثبت له ان يادى الولاية قطعا فيأمل قوله لا يكثره الا يرى
 ان خبر الواحد لا يترجح بخبر آخر ولا الآية بآية اخرى لان كل واحد منهما علة بنفسه
 والمفسر يترجح على النص وهو على الظاهر باعتبار القوة كما عرف في اصول الفقه
 والشهادة العادلة يترجح على المستورة بالعدالة لانها صفة الشهادة ولا يترجح بكثرة
 العدد لانهما ليست بصفة الشهادة بل هي مثلها وشهادة كل نصاب كامل قوله يضرب
 بقدر حقه اي يأخذ وفي المنزلة قال الفقيه فلان يضرب فيه بالثلث اي يأخذ منه شيئا
 يحكم ماله من الثلث كذا في الكفاية قوله فتركه في يده فيكون له لكن لا بالقضاء
 لان القضاء بعد الدعوى ولا دعوى ههنا كذا فهم من الهداية قوله وان اشكل
 اي اشبه عدد سن الدابة فلم يظهر نسبه الى احد التارينين يتنصف بينهما لانه
 سقط التوقيت وصار كأنهما اقاما بها ولا تاريخ وقوله اما اذا خالف سنها التاريخين وانما
 بطلنا لانه ظهر كذب الفريقين وذلك مانع عن قبول الشهادة حالة الانفراد فيجتمع حالة
 الاجتماع ايضا وقيل الاصح ما قال به محمد من الجواب وهو كون الدابة بينهما
 في الفصلين وهذه الرواية مخالفة لما روى ابو الليث عن محمد موافقا لما في الكتاب ولعله
 هو الاصح ووجهه مذكور في الاكلية قوله ومن في المخرج من رديفه وهو الذي
 يركب خلف الرجل ونقل الناطق هذه الرواية من السوادر واماني ظاهر الرواية
 فهي بينهما نصفان وما اذا كانا راكبين في المخرج فانها بينهما قول واحد لانهما
 في التصرف قوله كن معه ثوب فان كلا من البساط والثوب بينهما نصفان كما بين

الجالسين في البساط واما السباط فلان اليد عليه اما بالثقل او بالتحويل او بكونه
 في بيته والجلوس عليه ليس بشئ من ذلك فلا يكون يدا عليه وليس في يدهما ولا
 في يد غيرهما وهما يدعيانه على السواء فيترك في ايديهما واما الثوب فلان الزيادة من جنس
 الحجة فان كل واحد منهما مستمسك باليد الا ان احدهما اكثر استمساكا ومثل تلك
 لا يوجب الرجحان كما لو اقام احدهما شاهدين والآخر اربعة وفيه اشارة الى الفرق
 بين هذا وبين مسألة القميص فانه اذا تنازعنا فيه فاحدهما لا يسه والآخر معلق بملكه فاللبس
 اول لان الزيادة ليست من جنس الحجة فان الحجة هي اليد والزيادة هي الاستعمال كذا
 في العناية **قوله** فكون عبد الاله بما كان لا يبر عن نفسه كان كناع لا يده اعترض
 عليه بالملقط اذا دعى رقي لقيط لا يبر عن نفسه فانه لا يكون عبده اجيب بان فرض
 الالتقاط بضعف اليد لان الملقط امين في اللقيط ويدا الامين في الحكم بدغيره وكانت
 ثابتة من وجه دون وجه فلا يثبت بها الرق **قوله** اقول اليد على الانسان الخ لخصه
 عندي ما ذكره الاكل بقوله اعترض بان الرق من العوارض اذا اصل الحرية وهو
 يدفع العارض فكان الواجب ان لا يصدق ذواليد الا بحجة واجيب بان الاصل يترك
 بدليل يدل على خلافه واليد على من ذلك شانه لكونه بمنزلة المتاع دليل الملك فيترك
 به الاصل فلو كبروا ادعى الحرية لم يكن القول قوله لظهور الرق عليه في حال صفه
 انتهى **قوله** المراد بالهرادى جمع هردية وهي قضبات تصم ملوية بطاقات
 من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم يقال بالقارسية ورودك كذا في العناية **قوله**
 ارضى اى صحراء **قوله** دليل اليد كالكوب على الدواب واللبس في اثياب

باب دعوى النسب

قوله ويفسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز **قوله** مع دعوته بكسر الدال مختصة
 بدعوى النسب كما انها بفتحها مختصة بالطعام يقال كذا في دعوة فلان وهى مصدر
 يريدون الداء الى الطعام وروى في لغة عدى عكس ذلك كذا في الصحاح **قوله**
 يصير مناقضا فلا يسمع ذهوا كالوقال كنت اعتقها وديرتها قبل ان ابيعها واذالم يكن
 سموعة لا يثبت النسب اذ لا نسب في الجارية بدون الدعوى **قوله** فيه في التناقض
 لان الانسان قد لا يعلم ابتداء يكون العلوق منه ثم تبين له انه منه ولا كذلك العتق والتدبير
قوله دليل على انه منه لان الظاهر عدم الزنا فتزل ذلك منزلة البيئة في ابطال
 حق القبر عنها وعن ولدها **قوله** يثبت النسب من المشتري اوجود المجوز للدعوة
 وهو الملك الا يرى انه يجوز اعتناقه واعتناقه فكذا يصح دعوته لما جته الى النسب
 والى الحرية ويثبت لها امومية الولد باقراره ثم لا يصح دعوة البايع بعده لانه قد استغنى

عن النسب بثبوت من المشتري قوله ويحمل على ان المشتري نكحها الخ هذا تصريح
 منه يحتمل هذا على الصورة الاولى من صورتي ام الولد نكاحا وهي امه ولدت من زوجها
 فملكها ولا يجوز ان يحتمل هذا على الصورة الثانية كما لا يجوز حمل القسم الثالث على
 الصورة الاولى كما يصرح به الشارح في شرح قول المص وهو ام ولد نكاحا حيث
 قال وهما يحتمل على هذا قوله وان مات الولد والاصل في هذه انه اذا حدث الولد ما يلحقه
 الفسخ يمنع فسخ المالك فيه بالدعوة فيثبت ثبوت النسب قوله اعنتها اولد لها حين قبل لهم وقد
 ولدت ما ريد القبطية ابراهيم رض الاعنتها قوله برد كل الثمن هذا بناء على ان ام
 الولد غير متقومة عنده في البيع والغصب بخلاف القتل فهلك عند المشتري غير
 مضمونة وانقص البيع ويرد كل الثمن وعندهما يرد حصص الاولد ولا يرد حصص الام لانها
 متقومة عندهما فيغنيها كذا في الكافي قوله بان يقسم الثمن يسانه اذا باع جارية
 قيمتها ثلثون ديناراً بثلين فولدت ولد اقيمت عشرة دنائير يقسم الثمن على اربعة بن
 اصحاب الولد وهو سبعة دنائير ونصف برد على المشتري وما اصاب الجارية وهو اثنان
 وعشرون ونصف يسقط عن البائع كذا في المستعنى قوله اكثر من نصف حول سواء
 كان سنتين او اكثر منهما او اقل وانما قال او اقل من سنتين ولم يقل او ولدت لاقل من سنتين
 كما قاله فيما بعده اشارة الى انه ليس تقسيم رأسه قوله الا اذا صدقه اي البائع المشتري
 في الصورتين يثبت النسب قوله لم يبطل بيعه فثبت النسب ويحمل على ان المشتري
 زوجها البائع فاستولدها بحكم النكاح جلا لامر على الصلاح وهذا معنى قول المص
 وهي ام ولد نكاحا فيبقى الولد عبداً للمشتري ولا نصير الامام ولداً للبائع كما لو ادعاه
 اجنبي آخر لان تصادفهما ان الوار من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع
 لا يدعي ذلك وكيف يدعي والولد لا يبقى في البطن لاكثر من سنتين فكان حادثاً به زوال
 ملك البائع هذا زبده ما في الكافي قوله وهي ام ولد نكاحا يعني ام الولد كما يطلق على
 القدة التي وارت من مولاها مملوكة له كذا يطلق عليها اذا ولدت من زوجها وان كانت
 حال الاستيلاء غير مملوكة له بل لقبر قوله وهما يحتمل على هذا اي في القسم الثالث
 يحتمل ام الولد نكاحا على الصورة الثانية لان الاولى لا يستقيم فيه وفيه بحث لان حمله
 على الثانية لا يخلو عن نوع اشتباه لانه لاربية في ان المراد من الملك ههنا هو ملك اليمين
 فابن مالكية البائع لها بهذا المعنى بين بيعها واستيلائها على وجه يكون الولد معاقباً
 للمالك والتزوج كما يقتضيه الفاء في قوله فولدت فقيل في توجيهه يجوز ان يملكها
 البائع ثانياً بعد بيعها وتزوجها كائنه في ملك المشتري كما يقتضيه قوله فادعي الولد لان
 توقف ثبوت النسب على الدعوة لا يثبت الا في ملك اليمين وايضا اعتبار تصديق المشتري

ههنا لا يخلو عن الاشعار بتوسط الميث الثاني للبائع بعد الزوج والا فوجه توقف ثبوت نسب
والد المنكوحه على تصديق مولاه لا يعرى عن غبار مع ان كون سوق الكلام في ثبوت النسب
بالدعوة لا في مطلقه في غاية الجلاء فتقول بطله مانقلناه سابقا من الكافي من قوله
ويحمل على ان المشتري الخ لانه يجمع عباراته ينادى باعلى صوت بانه لملك له عليها
حال الدعوة فليأمل قوله ومن باع من ولد عند هذا شروع لبيان حكم من ولد عند بعد
انراغ من بيان حكم من ولد بعد بيع امه قوله والتوامان اقول وان كانت تعريف الوامين
ظاهر الكنه في التحقيق تعليل لما قبله يعني انها خلافا من ماء واحد اذ لا يتصور كون علوق
الثاني حادثا اذ لا جل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا حلت بنسب
ثم الرحم فاذا ثبت الحرية الاصلية لاحدهما الذي عند البائع امتنع ان يكون الاخر الذي
هو المبيع رقيقا لانهما من نطفة واحدة قطعاً فكان عتق المشتري باطلا بما فوقه وهو الحرية
الثانية باصل الحلقة كذا في الكافي قوله لا يرتد بالرد وهذا يصلح حيلة على اصل ابي حنيفة
فمن يبيع الولد ويخاف المشتري عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه باقراره للنسب
لغيره كذا في العناية قوله فهو حر هذا اذا كانت الدعوتان معا اما لو سبقت دعوة المسلم
بكون عبدا للمسلم كذا في النهاية قوله فهو ابنهما لان الظاهر ان الولد منهما لقيام
ايديهما ولقيام الفراش بينهما ثم كل منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصديق عليه
كذا في الهداية قوله اصبي معهما اراد صبيلا بقدر التعبير عن نفسه واما اذا عبرا فاقول
له ايهما صدقه يثبت نسبه منه بتصديقه كذا في الاكلية قوله يوم الخصومة لان الولد
حاصل في يده من غير صنعه فلا يضمه الا بالانع وهو لا يتحقق منه الا بعد الطلب وهو متاخر في
ذلك اليوم قوله لانه حر الاصل لا يقال يذبح ان يكون المال مشتركا بينهما لانه حر الاصل
في حق الاب رقيق في حق المدعي لانا نقول الولد حر الاصل في حق المدعي ايضا ولهذا لا يكون
الولاء له وانما جعل رقيقا في حقه ضرورة القضاء له بالقيمة والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها
قوله فاخذ الاب انما قيد بالاخذ لانه ان قضى له بالدية فلم يقبضها لم يؤخذ بالقيمة
لان المنع لا يتحقق فيما لم يصل اليده كذا في الكفاية قوله ولا يرجع بالعقر وقال
الشافعي يرجع به كما يرجع بغيره الوالد ومن الامه ولانها انما ضمته مقابل بالمال الذي
استوفاهما بوظي امه الغير وقد سقط الحد بالشبهة فلا يستوجب الرجوع على غيره
بخلاف ما ذكر لان البائع ضمن سلامة المبيع والاولاد للمشتري فيرجع اذا لم يسلمه كذا
في الكافي

كتاب الاقرار

وهو في اللغة الاثبات يقال قر الشئ اذا ثبت واقر غيره اذا ثبت قوله لا آخر عليه

اى لغيره على نفسه اما لنفسه على غيره فدعوى ولغيره على غيره فشهادة قوله لا انشاء
 اى لا ثبوت ابتداء بطريق التملك في الحال كما قال به ابو عبدالله الجرجاني مستندلا
 بمسائل منها اذا اقر رجل فرد اقراره ثم قل لم يصح ولو كان اخبارا بصح ومنها
 لو اقر المرء بض لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا لتصح ومنها ان الملك الثابت
 بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة حتى لا يملك المقر له مطالبتها من المقر
 ولو كانت اخبار الكاكت مضمونة عليها اذا استهلكها وقوله فصح الاقرار بغير اصل
 ذكره بقوله وحكمه ظهور المقر به اختيارا لى ابي حازم حيث قال الاقرار اخبار عن امر
 سابق لا تملك في الحال مستندلا بمسائل منها الخمر حتى يؤمن المقر بها بتسليمها الى المسلم
 ولو كان عليك لم يصح ومنها اذا اقر بنصف داره مشاعا صح ولو كان عليك لم يصح
 عند ابي ح ومنها اذا اقرت المرأة بالزوجة صح ولو كان عليك لم يصح الا بمحض من الشهود
 ومنها اذا اقر المرء بض بدين يستغرق جميع ماله صح ولو كان عليك لم يصح كذا في البيانية
 نقلا من الاستر وشتي قال معنى الثقلين الاقرار ملزم على المقر ما اقر به لوقوعه دليلة على
 صدق الخبر به قال الله تعالى كونوا امنين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم والشهادة
 على النفس هي الاقرار وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعز اقراره على نفسه بالزنا
 فلما جعل الاقرار حجة بالحدود التي تندري بالشبهات فلا يكون حجة في غيرها اولي وعليه
 اجماع الامة واعلم ان كون الاقرار حجة قاصرة والبينة متعديّة من المشهورات المسئلة
 عند ارباب هذا الفن وتحقيق لميتها ان البينة تصبح حجة بالقضاء والقاضي ولاية عامة
 فيتعدي الى الكل اما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر
 عليه حتى لو اقر مجهول الاصل بالرق لرجل جاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده
 وامهاتهم ومديرية ومكانية لانه قد ثبت حق الحرية واستحقاق الحرية لهؤلاء ولا يصدق
 عليهم انتهى زبدة كلامه قوله ولو اقر حر مكاف قديما بالحرية ليصح اقراره مطلقا فان
 العبد المأذون وان كان ملحقا بالحر في حق الاقرار ولكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال وبصح
 اقراره بالحدود والقصاص كذا في الهداية وقيد بالتكليف احترازا عن المجنون وعن الصبي
 ايضا لكن لا مطلقا لان المأذون له في التجارة يصح اقراره قوله او مجهول يعني ان جهالة
 المقر به لا يمنع صحة الاقرار لانه اخبار عن لزوم الحق وهو قد يلزم مجهولا بان اتلف
 مالا يدري قيمته او يجرح جراحه لا يعلم ارضها او يبقى عليه بقية حساب لا يحيط به علمه
 والاقرار قد يلزم مجهولا وعورض بان الشهادة اخبار عن ثبوت الحق للمدعى والحق
 قد يلزم له مجهولا فالشهادة قد يلزم مجهولا وليست بصحيفة اجيب بان العلم بالمشهود به
 شرط بالنص وانتفاؤه يستلزم انتفاء المشروط قوله لزمه بيان ما جهل بماله في

يعني اذا اقر بالمجهول يقل له يمينه لانه المجمل ماله لبيان كما اذا قال لعبدية احدكم احرقان
لم يبين اجبره الحاتم على البيان لانه لزمه الخروج عما لزمه باقراره الصريح وهو لا يكون
الا بالبيان فان قال له على شئ لزمه ان يبين بماله قيمة لانه اخبر عن الوجود في ذمته ومالا
قيمة له لا يجب في ذمته فيكون رجوعا عن الاقرار وهو بطل **قوله** وصدق المقر لانه
ينكر الزيادة **قوله** في اقل مرد درهم واثني عشر تصديقه واوفلسا لانه مال لغة كما يصدق
في شئ لصدقه عليه وجه الاستحسان ترك الحقيقة بدلالة العادة لانه لا بعد مالا عرفا **قوله**
ومن النصاب في مال عظيم والاصح على قول الاعظم ان يبنى على حال المقر في الفقر
والغنى فان القليل عند الفقير عظيم واضعف ذلك عند الغنى ليست بعظيمة **قوله**
من الذهب متعلق بالنصاب اي يجب ان يكون النصاب من الذهب اي عشرين مثقالا
فيما اذا قال لفلان على مال عظيم من الدنانير وعلى هذا قياس غيره **قوله** ومن ثلثه
نصب اي من اي مال فصره به لان اقل الجمع ثلثة فلا يصدق في اقل منه للثبوت به وان يمينه
بغير مال الزكوة يعتبران ببلغ قيمته قدر ثلثة نصب **قوله** ودرهم ثلثة مبتداء وخبر اي
لو قال لفلان على درهم فهي ثلثة بالاتفاق لانه اقل الجمع الصحيح انتهى لاختلاف فيه
قوله وكذا درهم مائة مبتداء وخبر ايضا اي لو قال كذا درهم فهو درهم
لانه تفسير للمبهم وكان كما قال له على درهم **قوله** وهو اي بيان الثغر **قوله**
او صندوق وهو بضم الصاد المهملة وسكون النون وجمعه صناديق كذا في الصحاح
قوله امانة اي هو اقرار بامانة في يده لان كل ذلك اقرار بكون الشئ في يده واليد تنوع الى
امانة وضمان فثبت اقلها وهو الامانة **قوله** وهو القياس لان المائة مبهم والدرهم معطوف
عليها بالتواو والعاطفة لا تفسر له فثبت المائة على ايهامها كافي مائة ثوب **قوله** وعندنا الخ
وحاصل الفرق بين القدرات وغيرها وهو الاستحسان ووجه انهم يستقلون تكرار
الدرهم في كل عدد ويكتفون بذكره حقيق العددين الا لكل وذلك الاستقلال فيما
يكسر استعماله وكثرة الاستعمال عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه وذلك الكثرة في
القدرات لسهولة ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات حالة او مؤجلة ويجوز الاستقراض
بها بخلاف غيرها فان الثوب لا يثبت في الذمة دين الاسلام والشاة لا يثبت في الذمة اصلا
فلم يكثر كثرتها فبقى على الاصل وهو ان يكون بيان المجمل الى المجمل لعدم صلاحية
العطف للتفسير الا عند الضرورة وقد انعدمت **قوله** كلها ثياب لانها ذكر المائة
واثنته مبهمين لعدم دلالتها على جنس من الاجناس ففسرهما بالثوب حيث لم يذكر
بحرف العطف حتى يدل على المفارقة فانصرف اليهما جميعا لاستوائهما في الحاجة
الى التفسير فكان كلها ثيابا هذا زيد ما في الهداية والتاجية **قوله** يلزمها فقط

اي يلزم الاقرار الدابة خاصة بمعنى ان الاقرار بهما جميعا لكن لا يلزم الاضمان الدابة
خاصة **قوله** وخاتم حلقه وفصه الخاتم بالحاء المعجمة وبفتح لتاء والعمامة نقول
بكسرها معروف والفص بفتح الفاء وتشديد الصاد المهملة ما يركز في اعلى الخاتم
من الجواهر كالمال والياقوت ولقبوزح هذا التفسير قد استفدناه من موارد الاستعانة
واما في اللغة فقد قال الجوهري الفص الخاتم فالتوفيق وغيرهما ظاهر قيل قال في الهداية
اسم الخاتم يشمل الكل وقال في المسئلة الاستثناء ان الفص يدخل بهما فلا يصح الاستثناء
في ظاهره مناقاة فليتأمل اقول ليس فيه شيء من اثر المناقاة حتى اطلع عليه بدبهة
بعض المشتغلين لقراءة الشرح على **قوله** وبسيف جفته وحمايه ونصله لان الاسم
يشمل الكل والاول بفتح الجيم وسكون الفاء عمدا لسيف ههنا والثاني بفتح الحاء
المهملة جمع حالة بكسرها وهي علافة السيف وبالفارسية دوان شمير والثالث
بفتح النون وسكون الصاد المهملة حديدة السهم والسكين والرمح والجمع
نصول ونصال كذا فهم من تقرير الضاية **قوله** وحجلة بفتح الحاء المهملة والجيم
والعبدان بكسر العين المهملة وسكون الباء المثناة التحتانية وقمع النون نصب على
مفعولية يلزم الذي مر في المطوف عليه جمع عود كالعبدان جمع دون وهو الخشبة
والسرير جمع سريره وهو بالفارسية تخت آراسته كذا في الافعال **قوله** ونمرة في قوصرة
التمر بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الميم معروف والقوصرة بالنشيد والتخفيف
وعاء يتخذ من قصب سمى بها مادام الترفيها والافهي وتبيل اعلم ان الاصل في جنس
هذه المسائل انه اذا اقر رجل بشيئين احدهما ظرف الاخر فاما ان يذكرها بكلمة في او بكلمة
من فان كان الاول كفصت تمرا في قوصرة زما لان قصب الشيء وهو مطروق
لا يتحقق بدون الظرف وان كان الثاني نحو من قوصرة لم يلزم الا المطروق لان كلمة
من الانتزاع فيكون اقرارا بقصب المزروع وان لم يكن احدهما ظرفا للآخر نحو
درهما في درهم لم يلزمه الثاني لانه لما لم يصلح ظرفا للاول لغي آخر كلامه لا يقال
فعل هذا يجب ان يكون الاقرار بدابة في اصطبل اقرار بهما فينبغي ان يدخل معا في
الضمان وليس كذلك في المختار كما صرح به في المتن لاننا نقول سلطنا بهما بدخلان معا
في الاقرار لكن الدخول فيه لا يوجب الدخول في الضمان عند الاعظم وابي يوسف
كافي غصبت طعاما في بيت فان الدابة والطعام في ضمانه بالقصب دون الاصطبل
والبيت لانهما غير منقولين والقصب الموجب للضمان لا يكون الا بالنقل والتحويل
عندهما وعند محمد يدخلان في الضمان دخولهما في الاقرار لان غصب العقار جاز
عنده والسؤال لارجى الحاية والجواب مستفاد من تقرير الضاية **قوله** واحد عند ابى

يوسف اى يلزمه واحد في هذا القول الاخير كذا فهم من الهداية **قوله** بنية الضرب
خسة لان الضرب لا يكثر المال معناه ان اثر الضرب في تكثير الاجزاء لازالة الكسر
لا في زيادة المال وعشرة دراهم وزنا وان جعلته الف جزء لم يزد فيه وزن قيراط كذا
في الاكلية **قوله** يلزمه خسة وعشرون وهذا قول زفر ايضا وجه قولهما
ان قولهم خمس في خمس يعتبر به في العادة عن خسة وعشرين فصار الخمسة وعشرين
عبارتان فيلزمه باحدهما ما يلزمه بالاخرى ولنا ان الخمسة لا تصير خسة وعشرين الا
بضم عدد اليها ليس بعد كور في لفظه فلم يحز الزم كذا في البيانية **قوله** له ما بينهما
اى ليس له من الحايطين بشئ **قوله** بخلاف ما بين الحايطين فان العناية فيه موحود
قل جعلها غاية فلا ضرورة في ادخالها او اما الاعداد فلا وجود لها الا بالاجل **قوله** ولو
اقر بالجل سواء كان جل الجارية او جل الشاة **قوله** لان الوصية متعينة هناك اذ لا
وجه للميراث في تلك الصوتى لان من له ميراث في الجل له ميراث في الجامل ايضا كذا في
العناية **قوله** وان ولدت حيا الخ اشارة الى اشتراط وجود المقر له حاله الاقرار
في صحته فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقته لزمه وان جاءت لاصغر من ستة
اشهر وهي غير معتدة لم يلزمه كما اذا ولدت ميتا **قوله** وان ولدت حين قلها فان
كان ذكر بن او اثنين فهو بينهما نصفان وان كان احدهما ذكرا والاخرى انثى
فكذلك في الوصية وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين **قوله** وان فسر ببيع اى وان
لم يبين سببا للحايل بين سببا غير صالح مثل ان قال باعنى او اقرضنى لم يلزمه شئ لانه بين مستحيلا
لعدم تصورهما من الحبين لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يولى عليه فان قيل
كان ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يصح اجيب بانه ليس برجوع بل طهر كذبه بيقين كما لو
قال قطعت يد فلان عدا او خطأ ويد فلان صحيحة وهذا بخلاف ما اذا اقر للرضيع
وبين السبب بذلك لانه وان لم يتصور منه ذلك حقيقة فقد يتصور ذلك حكما بزيادة
وهو انقضى او من اذن له القاضي واذا تصور بالنائب جازا ضافة الاقرار اليه وقوله
او ايم اشارة الى شق عدم بيان السبب اصلا هذا زينة ما في الضاية **قوله** هذا
الغوية ابهام الاقرار **قوله** والاقرار لا يمتلئ بهنى لو اقر رجل بشئ على انه بالخيار
في اقراره ثلاثة ايام فالقرار صحيح يلزمه به لوجود الصيغة الملزمة وهي قوله على ونحوه
والخيار باطل لانه للفسخ والاختبار لا يمتلئ **قوله** ادعوا امرا معنى كذب المقر
﴿ باب الاستثناء ﴾

استفحال من الشئ وهو الصرف **قوله** بعض ما اقربه وفيه ملاق لفظ البعض من
غير تقدير شئ دليل على ان الاكثر جاز كما اذا قال لفلان على انك الانس مائة وخمسين

درهما فان الاستثناء يصح ويكون عليه خمسون درهما **قوله** متصلا هو قول
 العامة ونقل عن ابن عباس جواز التأخير لما عرف في الاصول وقوله لزمه باقيد لان
 الاستثناء مع مصدر عبارة عن الباقي لان معنى قوله على عشرة الادرها معنى قوله على
 تسعة وقد عرف ذلك في الاصول ايضا **قوله** لان استثناء الكل لا يصح اقول لانه
 تكلم بالحاصل بعد الثبوت ولا حاصل بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار
 باطل مولا كان او مفصولا هذا اذا كانت الاستثناء بلفظ المستثنى منه مثل ان يقول
 على عشرة الا عشرة وكذا اذا كان اكثر منه كاستثناء احد عشر من العشرة لانه لما
 لم يجز استثناء العشرة من مثلهما فلا يجوز استثناءها وزيادة اولي واما اذا كان بخلاف
 لفظه يجوز وان اتى على الكل نحو عبيدي اصرار الاسماء ومباركا وربيعا او يقول
 نسائي طوالي الازينب وعمره وفاطمة وليس له عبيد ولا نساء غير المستثنى صح
 الاستثناء ولا يعتق احد منهم ولا يطلق واحدة منهم لانه اذا اختلف اللفظ بتوهم
 بقاء شئ من المستثنى ان اللفظ صالح له وذلك يكفي لصحة الاستثناء ولا يشترط حقيقة البقاء
 لان الاستثناء ينفع صحة الكلام لفظا لا يتحقق في مادخل نحوه فان قيل هذا ترجيح جانب
 اللفظ على المعنى واهمال المعنى رأسا فواجه ذلك واجيب بان الاستثناء تصرف
 لفظي الا يرى انه لو قال انت طالق ست تطبيقات الاربعة صح الاستثناء ووقع
 تطبيقات وان كان الست لا صحة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث
 ومع هذا لا يجعل كانه قال انت طالق ثلثا الاربعاء فكان اعتباره اولي كذا في التبيين
قوله الادبشار اقول انما قدم مثال الوزني مع تأخره في المتن لكونه اقرب بحسب اللفظ
 والمعنى كما لا يخفى **قوله** صح الاستثناء فلزمه ما في الاقيمة الدبشار او القفيز **قوله**
 هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف يعني ان عدم تناول الدراهم غيرها لفظا ظاهرا وانما
 الكلام في الحكم فقلنا يتناول ما كان على اخص او صافها الذي هو الثنية وهو
 الدنانير والمقدرات والعدييات المتضارب اما الدنانير فظاهرة واما المقدرات فلانها ائمان
 او صافها فانها اذا وصفت ثبت في النعمة حالا او مؤجلا وجار الاستقراض بها واما
 العددي التقارب فلانه بمنزلة المثلي في قلة التفاوت ولمحمد ان الاستثناء لولاه لدخل
 تحت اللفظ وذلك لا يتحقق في خلاف الجنس وهذا هو القيلس **قوله** يصح في الكل
 اي حتى في الثوب **قوله** ومن اقر شسروع في بيان ما هو في معنى الاستثناء وبهذا
 يظهر وجه عطف صاحب الهداية في عنوان الباب وما في معناه عليه وقوله بطل
 اقراره لانه ابطال كما هو مذهب ابي يوسف او تابعي كما هو مذهب محمد وثمره الخلاف
 يظهر فيما اذا قدم فقال ان شاء الله تعالى انت طالق عند ابي يوسف لا يقع الطلاق لانه ابطال

وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبقى الطلاق
من غير شرط فوقع **قوله** بالتبعية لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصوداً لانه وصف
فيه وهو يدخل تبعاً لا قصداً كذا في تاج الشريعة **قوله** لا يصح الاستثناء لان الا
قرار بالحق والبيان لاصالتها كالقرار بالنقص والنخل وجنس هذه المسائل يخرج
على اصلي احدهما ان الاقرار بعد الدعوى صحيح دون العكس واشئى ان اقرار
الانسان ليس بحجة على غيره **قوله** فان سلم المقر له ذلك اي العبد المذكور **قوله** اي
يكون لغوا اي لو قال له على الف من ثمن خمس او ثمن خنزير لزمه الف ولم يعتدل تفسيره
عند آبي حنيفة رج مطلقا اذ لم يصدق المقر له لانه رجوع لانه اقر بوجوب الف ثم
زعم انه لم يكن واجبا عليه لانه ثمن الخمر لا يجب على المسلم فكان رجوعاً **قوله** لزمه الجيد اي
لو قال المقر له بعد تمام كلام المقر هي جيباد **قوله** والغصب والوديعة يقعان الخ لان
الانسان يغصب ما يحوز ويودع ما يملك فلا مضي له في الجيباد ولا تعامل في غصب
الجيباد ولا في ابداعها فيكون بيان التوع فيصح وان كان مفصولا وفيه نظر ذكر وجهه
في الحاشية **قوله** وان فصل لا ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام وهو وصل لان
الانسان قد يحتاج الى التكلم بكلام كثير ويذكر الاستثناء في آخره ولا يمكن ان تتكلم
بجميع ذلك بنفس واحد فكان عفو العدم الاحتراز عنه **قوله** وصدق من قال يعني القول
قول من اخذ منه الدابة والثوب اذ لم يكن ذلك معروفاً للمقر اما اذا كان القول للمقر
في قولهم جميعاً لان الملك اذا كان معروفاً للمقر لا يكون مجرداً ليدفعه لغيره بسبب الاستحقاق عليه

باب من الاقرار

قوله بالاقرار اي الصادر في الصحة **قوله** بسبب فيه اي دين ثابت بسبب حادث في المرض
قوله وعلم اي ذلك السبب بدون اقرار المريض وقوله كبذل الخ امثلة لديون المريض
التي علمت اسبابها كما اذا استقرض مالا في مرضه وعان الشهود دفع المقرض المال اليه
او اشترى شيئاً وعان الشهود قبض المبيع او استأجر شيئاً بعائته الشهود او استهلك مالا
لانسان بمحض من الجماعة او زوج امرة بمهر مثلها كذا في تاج الشريعة **قوله** وقدما
اي ديون الصحة والديون التي عرفت اسبابها مقدمة على الديون المقر بها في المرض
واذا قبضت الديون المقدمة بنوعيهما وفضل شيء صرف الى ما اقربه في حالة المرض
قوله هذا اي ما اقربه في المرض من الديون التي لا يعلم اسبابها تساوي الاولين يعني
دين المصم مطلقاً ودين المرض الذي علمت اسبابها كما لا يخفى **قوله** وهو الاقرار اقول
ظاهراً يوهم انحصار السبب في الاقرار في كل واحد من الاولين مع انتفاؤه فيما علم سببه
منهما فاحتاج المشافع في بيان التسوية بينه وبين الاقرار في المرض الى توجيه آخر فليتأمل

قوله ولنا الخ يعني ان الاقرار غير معتبر اذا تضمن ابطال حق الغير واقرار المريض
تضمنه لان حق غرماء الصحة تعلق بهذا المال استيفاء وبهذا منع عن التبرع مطلقا
اذا احاطت الديون بماله وازيادة على الثلث اذا لم يكن عليه دين **قوله** وان شمل جميع
المال لعدم تضمنه ابطال حق الغير وكان المقر له اول من الورثة لقول عمر ورضه اذا
اقر المريض بدين جاز ذلك في جميع تركته ولان قضاء الدين من الخوايج الاصلية لانه
رفع الحائل بينه وبين الجنة وحق الورثة يتعلق بتركة الميت بشرط الفراغ عن الحاجة
ولهذا تقدم تجهيزه ونكفنه **قوله** فرما يعني لا يجوز للمريض ان يقضي دين
بعض الغرماء دون بعض سواء كانوا غرماء الصحة او للمريض او مختلطين لان في ذلك
ابطال حق الباقيين فان فعل ذلك لم يسلم المقبوض للقايض بل يكون بين الغرماء بالخصم
عندنا الا اذا قضى في مرضه ما استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى كذلك وقد علم
ذلك بالينة او بلعائنه فانه جاز وسلم المقبوض للقايض لا يشار كغيره لانه لم يبطل حق
الغرماء واما حوله من محل الى محل بعدله ارايت لورد ما استقرضه بعينه او فسخ البيع
وزد المبيع اكان يتمتع سلامته للمردود عليه بحق غرماء الصحة لا فكذلك اذا رد به
لان حكم البذل حكم المبدل هذا زينة ما في الاكلية **قوله** ولا اقرار لو ارث لقوله ثم
لا وصية لو ارث ولا اقراره بالدين ولان حق الوارثة تعلق بماله في مرضه ولهنا يتمتع
من التبرع على الوارث اصلا **قوله** لاجنية بخلاف ما لو وهب لها هبة او وصى لها
وصية ثم تزوجها فانه حابط لان الوصية عليك بعد الموت وهي وارثة هو لا وصية
لوارث والهبة وان كانت منجزة صورة فهي كالمضاف الى ما بعد الموت لان حكمها ينقرر
عنده الا انها يبطل بالدين المستغرق وضد عدم العين يعتبر من الثلث كذا في شرح
الكفر **قوله** ولو اقر شروع لبيان الاقرار بالنسب بعد الفراغ عن بيان الاقرار بللال
لقوله وله شرايط ثلثة ذكرها المص ان لا يكون الولد ثابت النسب لثلاثين سنة
من القر وان يولد له ثلثا يكون مكفيا في الظاهر وان صدق الغلام المقر قبل مجهول
النسب من لا يعلم له باب في بلده الذي سكن فيه لاني مسقط رأسه كما اختاره لبعض
لان المغربي اذا قل الى المشرق فوقع في حادثة يلزم الاستفسار عن نسب في المغرب كذا
نقل من الفقيه **قوله** ولو مرض نصريح بقوله لا يتمتع الاقرار بالنسب بسبب
المرض لانه من الخوايج الاصلية وهو يلزمه خاصة ليس فيه تحمله على العين
قوله وصح اقرار الرجل شروع في بيان ما يجوز الاقرار به وما لا يجوز
وقوله والمولى اي مولى العناقة سواء كان اعلى او اسفل وسواء كان الاقرار
بمولا في حال الصحة او المرض لانه اقر بما يلزمه وليس فيه تحميل النسب على الغير فحقق

المقتضى وانفى المانع فوجب انقول بجوازه **قوله** كما شرط تصديق الزوج الحاشارة
الى قول صاحب الهداية ولا يقبل اقرار المرأة بالولد لان فيه تحميل النسب على الغير
يعنى الزوج لان النسب منه قال الله تعالى ادعوهم لابائهم وعليه الاجماع الا ان يصدقها الزوج
لان الحق له ان يشهد القابلة بالولادة اذ الفرض ان انفراس قائم فيحتاج الى تعيين الولد
وشهادته في ذلك مقبولة وقد مر في الطلاق وذكر صاحب الهداية في اقرار المرأة
تفصيلا في كتاب الدعوى **قوله** ذكر القابلة من النساء معروفة وقوله خرج مخرج
العادة يعنى انما خص بذكر القابلة مع كفاية اى امرأة اتفقت لان ذكرها جار مجرى
العادة **قوله** ينقطع بالموت ولم ذالا يحل غسلها عندنا **قوله** لوجوب العدة فانها واجبة
بعد الموت وهى من آثار النكاح الا يرى انها تفصله بعد الموت لقيام النكاح **قوله**
يستند الى الاقرار معناه ان التصديق هو الموجب لثبوت النكاح الموجب للارث فلا يمكن
ان يثبت بالارث ولقاتل ان يعارض فيقول لا يصح التصديق على اعتبار العدة لانها معدومة
حالة الاقرار وانما يثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اول الاقرار ويفسر بما ذكرتم ويمكن
ان يجاب عنه بان العدة لازمة للموت عن النكاح بالاجماع فيجوز ان يعتبر النكاح السابق
قائما باعتباره اهكذا فكذا المقر به واما الارث فليس بلازم له لجوازه ان يكون المرأة كتابية فم
يكن قائما باعتباره كذا فى الاكلمية **قوله** وان بعد يعنى اما ان يكون له وارث معروف قريبا
كان كذوى الفروض والعصيان مطلقا او بعيد كذوى الارحام او لا يكون فان كان فهو واولى
بالميراث من المقر له هذا لانه لما لم يثبت نفسه لم ير احم الوارث المعروف وان لم يكن استحق المقر له
ميراثا **قوله** والباقي لاختيه بعد ان يخلف بالله ما يعلم ان ابيه قبض منه الخمسين
﴿ كتاب الصلح ﴾

وهو اسم للمصالحة وهى المسالمة خلاف الخصامة وفى الشريعة ما ذكره المص **قوله** صح
اى جاز الصلح باتواعه الثلاث لقوله تعالى والصلح فانه باطلا فله يتناولها **قوله** اى مع اقرار
المدعى الحصر على هذه الانواع ضرورى لان الحضم وقت الدعوى اما ان يسكت
او يتكلم بحجبا وهو لاج عن النفي والاثبات لا يقال قد يتكلم بما لا يتصل بمحل النزاع لانه
يسقط بقولنا بحجبا **قوله** لا يصح الا فى صورة الافرار لان المدعى عليه فى الاركار والسكوت
يدفع المال لدفع الخصومة وهذه رشوة وهى حرام قلنا هذا صلح بمدعى صحبة
فكان كالصلح مع الافرار فيقضى بجوازه لوجود المقتضى وارتفاع المانع لان المانع اما ان
يكون من جهة الدافع او من جهة الآخذ وليس شىء منهما بموجود واما الثاني فلان
المدعى يأخذه فى زعمه موضحا من حقه وذلك مشروع واما الاول فلان المدعى عليه يدفعه
لدفع الخصومة عن نفسه وهذا ايضا مشروع اذ المال وقاية النفس ودفع الظلم عن

نفسه بالرشوة من جهة الباطن لا من الجواز قوله عليه السلام لعنه الله الرائي والمرئى وهو عام
لانه محمول على ما لا يدرك من حيث الحق ضرر محض في امر غير مشروع كما ان وقوع الرشوة
حتى لو اذبح الواجب من الارث واماد فمها لدفع الضرر عن نفسه فجازا ووقع
قوله كبيع موقع عن من لا يضر به من الصلح يجب حمله على قرب القعود اليه بناء
على ان الاعذار له معنى من جهة بشرط العوض بيع والكفالة بشرط رآة الاصيل
حوالة وهي بشرط مطابقة الاصيل كفاية كذا فهم من تقرير ان كفاية **قوله** جهالة البك
اي المصالح عابدة لانها يفتى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لا يثبت قط وهذا ليس على
اطلاقه فانه اذا لم يتحقق وهما في التسليم والتسلم جارا للصلح وان كان عن مجهول على مجهول
مثل ان يدعى رجل في دار رجل حقا وادعى المدعى عليه في حانوته حقا فاصطالحا على ترك
الادعى واجاز هذا بلفظ ما في العناية **قوله** ان وقع عن مال بمنفعة او جوده معنى الاجارة وهو
تليك المكفوع بمال فكل منفعة يجوز استحقاقها ايا الاجارة يجوز استحقاقها بعد الصلح فاذا صالح
على سكن بيت معينة في منة معلومة جاز وان قال ابدا او حتى يموت لا يجوز **قوله** بخلاف
ما اذا وقع الصلح الخ متعاقق بقوله ان كان البديل منفعة يعلم بانوقيت يعني انما بشرط التوقيت
في الاجير الخاص الذي يدعى شيئا فوقع الصلح على خدمة العبد او سكنت دار سنة لا فيما
عداه كما اذا صلح على صبح الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام من المبداء الى المنهى
المصنين كذا فهم من تقرير التبيين **قوله** ويموت احدهما اي المدعى والمدعى عليه
وكذا الحكم لو هلك محل المنفعة كوت ابد مثلا **قوله** وقطع النزاع في حق الآخر فان
قبل له قبل ان تصف بصفة كيف يتصف باخرى يقابلها اجيب بانه يجوز ان يختلف
حكم العقد في حقهما كما يختلف حكم الاقالة فانها فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق
ثالث وكعقد لنكاح فان حكمه اخل في حق امرائه والتحرير المؤبد في امه **قوله** لم ينجده له
ملك بل يستبق داره على ملكه يدفع الحل لدفع خصومة المدعى **قوله** فيؤاخذ بزمعه
اي باقراره وان كان المدعى بكذبه فصار كانه قال اشترتها منه وهو ينكر **قوله**
وما استحق من المدعى الخ للمصلح عن افكار وسكوت كما لا يخفى واما قول الشارح
وفي الصلح مع الافرار طارة لقول المص وما استحق من البديل رجع بحصته من المدعى
للفرق بين الافرار وطارة بلفظه **قوله** تخاصم المستحق فيما استحق كلا او بعضا لقيامه
مقام المدعى عليه واماد لعوض فلا ر المدعى عليه ما بدل العوض الا لدفع الخصومة
عن نفسه فاذا ظهر الاستحقة في ظاهر ان لا خصومة له فيبقى في يده غير مشتمل على عوض
المدعى عليه فيسترد **قوله** يدعيها وانما وصف داره لانه لو صالح عن بعض
دار اخرى ثبت له سهمها مع ان يكون له حصة **قوله** لان بعض الدار يعني ان

ما قبضه بعض حقه وهو على دعواه في الباقي وقبل بيته لانه استوفى بعض حقه
وابراء عن الباقي ولا يراه عن العين باطل فكان وجوده وعدمه سواء قوله لان هذه
برائة بان يقول براءة من دعواي في هذا الدار **قوله** وصح الصلح شروع في بيان
ما يجوز عنه الصلح وما لا يجوز **قوله** الى ذلك الى هذا التصوير المذكور وقوله لان الراوية
محفوظة يعني اننا تتبعنا جميع الروايات في هذه المسئلة وحفظنا ما لم نجد فيها تجوز الصلح
عن دعوى استيجار العين **قوله** الا ان يقيم المدعي البينة فيقبل ويثبت الولاء لانه
صالحه بعد كونه عبدا له فكان صلحه بمنزلة الاعتاق على مال وفيه الولاء **قوله**
في دعوى الزوج النكاح قالوا لا يحل له ما اخذه بينه وبين الله مع اذا كان مبطلا
في دعواه وهذا تمام في جميع انواع الصلح الا ان يسله بطيب عن نفسه فيكون ملكا
على طريق الهبة **قوله** بان يجعل يعني ان الزوج باعطاء بدل الصلح زاد على مهرها
ثم طلقها **قوله** فالبدل لا يقع في مقابلة شيء فكان رشوة قوله لانه حق الله تع والاعتياض
على حق الغير لا يجوز فاذا اخذ رجل زانيا او سارقا او شاربا خبر واراد ان يدفعه الى الحاكم
فصالحه الا اخذ على مال ليترك ذلك فالصلح باطل وله ان يرجع عليه بما دفع اليه **قوله**
وصالح عن نفسه اى اعطى مالا واستخاص نفسه وقوله ليست من تجارته ولهذا لا يملك
بيع نفسه وانما هي للخدمة ولهذا لا يجب الزكوة على مولاه في رقبته **قوله** ولا يجوز التصرف
فيها اى رقبته المأذون له لان التصرف فيها الى مولاه لا اليه واعلم ان الصلح وانما يصح
ههنا لکن ليس لولى التقبل ان يقتله بعد الصلح لانه لما صالحه فقد عني عنه بدل فصح
الغفوه لم يجب البذل في حق المولى فتأخر الى ما بعد العتق فصار كانه صالحه على بدل
ووجب بواخذه بعد العتق كذا في النهاية **قوله** عن مفسوب اراد به معلوم القيمة
ليظهر به الغبن الفاحش المانع من لزوم الزيادة عندهما وقيد بالنصوب لانه يحتاج
الى الصلح غالبا وقيد بالتلف لانه اذا كان قائما جاز الصلح على اكثر من قيمته بالاجماع **قوله**
له ان حقه اى حق المفسوب منه وهو المفسوب باق على ملكه مالم يتقرر حقه في ضمان
القيمة حتى لو كان عبدا واختار ترك الضمين كان هالكا على ملكه حتى يجب الكفارة
عليه فاللذ الذي وقع عليه الصلح يكون عوضا عن ملكه في الثواب او العبد مثلا ولا يابا
بين العبد والدرهم كالمال لو كان العبد قائما وبهذا يظهر تعليل قوله او عرض اى صح الصلح
عين مفسوب بعرض لان الزيادة لا يظهر عند اختلاف الجنس كما فهم من تقرير الاكل
قوله فظاهر لانها ابطال الفضل بالغبن الفاحش قبل هذا لكونه ربوا وههنا كذلك
قوله منصوب عليه اراد بالنص قوله من اعتق شقة صامن عبدين وبين شريكه قوم
عليه نصب شريكه فيضمن ان كان موسرا ويسعى العبدان كالمسرا **قوله** وثمة الخ فكانت

القيمة ما اتفقا عليه فلا يلزم الـ **قوله** صح كما تقدم من ان الزيادة لا يظـهـر الـ
قوله الى الموكل لانه اسقاط محض فكان الوكيل فيه سفيرا ومعبرا فلا ضمان عليه كالوكيل
 بالشكاح **قوله** لزم وكيله فيكون المطالب بالمال هو الموكل **قوله** لزمه اي ان اجاز المدعى
 عليه جاز الصلح و لزمه الالف وان لم يجزه بطل **قوله** ماله بقـح الـلام **قوله** لان هذا الصلح
 معاوضة لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدانية فيمتنع حل التأجيل على تأخير نفس الحق فتعين
 حله على المعاوضة اذ التصرف في الديون في مسائل الصلح لا يخرج عن احدهما الوجهين
 وفي ذلك بيع الدراهم بالدنانير نسبة فلا يجوز **قوله** ليس بمال يعني ان هذا لا يمكن حله
 على الاسقاط لان المجمل لم يكن مستحقا بالتقيد حتى يكون استيفاءه استيفاء لبعض حقه
 وهو خير من النسبة لا محالة فيكون خمسمائة في مقابلة خمسمائة مثله من الدين وصفة التجمل
 في مقابلة الباقي وذلك اعتياض عن الاجلال وهو حرام وهذا لان حرمة الرب بالاساء
 ليست الا بشبهة مبادلة المال بالاجل فحقيقه ذلك اولى بذلك كذا في العناية **قوله**
 وعن الالف سودا ارايا بدراهم المضروبة من النقرة السوداء كذا في البيانية **قوله**
 وزيادة وصف وهو ربوا فلا يصح واو كانت عكس ما في الكتاب صح **قوله** فيكون
 البراءة مقبلة بالشرط لا يقال تعليق الا براء بالشرط باطل كما سحر سيصرح به المصنف متصلا
 بهذا حيث يقول ولو علق صريحا والتقييد بالشرط عين التعليق به فكيف كان جاز
 الا ما تقول بل هما متغايران يفرق بينهما لفظا ومعنى اما الاول فلان في التعليق بالشرط
 يستعمل اداء الشرط صريحا كان وذا وروى وفي التقييد لا يستعمل واما الثاني فلان
 في تقييد البراء بالشرط يحصل البراء في الحال بشرط وجود ما قيده حتى اذا لم يوجد
 التقييد يعود الدين واما في تعليقه به لا يوجد البراء اصلا في الحال لان التعليق بالشرط
 عدم قبل وجود الشرط وذلك لان التقييد بالوقت بمنزلة الاضافة الى ذلك والاضافات
 اسباب في الحال بخلاف التعليق حتى ان من خلف ان لا يطلق امراته فاضاف الطلاق
 الى الغد فقال انت طالق غدا بحيث في عينه ولو علق طلاقا بمجيء الغد فقال طالق
 اذا جاء الغد لا يحث كذا في العناية **قوله** فيقوته بفواته اي عند فواته انتفاء الشرط
 ليس حلة لانتفاء المشروط عندنا لكنه مقتضى انتفاء فواته بقاءه على عدم الاصل وموضعه
 اصول الفقه **قوله** وفيه نظر لان على دخلت على البراءة اي دون الاداء فكيف
 يكون الاداء شرطا للبراءة وما دخل عليه كلمة على هو الشرط كما في قوله تعربا بعك
 على ان لا يشر كن بالله شيئا وقد نقل عن الشارح انه يمكن ان يجاب عنه بانه وان كان
 في اللفظ هكذا لكن في المعنى كل واحد مقيد بالآخر ما رضى بالبراءة مطلقا بل على
 تعدى الاداء فصارت البراءة مشروطة بالاداء فان لم يودعها دينه وقد وقع هذا في بعض

فسبح الشرح مسطوحاً و قد بد هذا الجواب اختياراً من جهة كذا ما اياه حيث قال
 بعد تقريد النظر بقوله لا يلحق لا نقول بدخولها على البراءة من جهة جوابها على الاداء
 بحكم المقابلة الشبهة بينهما وعدم انعكاس كل منهما من جهة قولنا لا ابراه
 مطلق لانه اذا لم يوقت اداء وقائمه ان اداء المعصية لم يكن من ضمن بل يكون واجباً
 مطلق الا زمان فيكون وقتاً يصلح ان يكون فيه اداء من اجل ان يصلح به التقيد
 فلم يبق الاجتهاد العوض وهو غير صالح لذات لان حد المعصية من استبعاد كل واحد
 مالم يكن قبليها والاداء مستحق عليه عليهم لم يستفد به شيء لم يكن فكان التقيد به لغوا
 محضاً كذا في الاكالية قوله وهذا بالاجماع لا بد الى انصرح بالتقيد فيعمل به قوله ففعل
 اي اخر اوحط وقوله صح عليه اي قد هذا لتصرف على رب الدين فلا يتمكن من المطالبة
 في الحال ان اخر وانه ان حطه لانه ليس بمكبر لانه من اقامة الهيئة او التحاق قوله
 اخذ للحال اي المقر بجميع المال في الحال قوله واوصالح شروع في فصل الدين المشترك
 وقوله بان يكون اشارة الى تعريفه وقوله كتمان البيع صفقة واحدة بان جمع اثنان
 عديدين لكل واحد منهما عيوداً باعاً صفقة واحدة فيكون بينهما على الاشتراك وان
 اخضع كل واحد من العديدين باحدهما وقوله وعن المال المشترك بان باعاً عديداً مشتركاً
 بينهما صفقة واحدة وقوله والموروث بان مات مورثهما له دين على رجل فورتا كذا في
 الكفاية وانما قيد الصفقة باواحدة احترازاً عما اذا كان عديدين لرجلين باعاً عديداً نصيبه
 من رجل بخمسة مائة وباع الاخر نصيبه منه بخمسة مائة وكتباً عليه مائة واحد اباف درهم
 ثم قبض احدهما منه شيئاً لم يكن الا آخر ان اشار كفيه لان نصيب كل واحد منهما واجب
 على المطلوب بسبب آخر فلا يثبت الشركة بانحد الاصل قوله بالمقاصة اي بين ثمة
 وبين الدين وقد ادفع بقيد المقاصة وهم من احدهما ان المشتري ان ملك ثوب بمقداره
 لم يكن ببعض دين مشترك وذلك يقتضي ان يكون بائعاً بالآخر سبيل في ثوب
 في صورة البيع ايضا وليس كذلك كما صرح به في الهداية وجه الاندفاع ان الاستيفاء
 لم يقع بانه مشترك بما يخصه من الثمن بطريق المقاصة اذا بيع فحضر ثوب الثمن في ذمة
 المشتري والاضافة الى ما بعد على التقرير من نصيبه عند العقد ان تحققت لا ينافي ذلك لان
 التقود عينا كان اود بالايتهين في العقود الثاني ما قبل ان هذا المقدر بنص في قيمة الدين قيل
 القرض وذا امر دود وجه الاندفاع ان القسمة انما في ضمن اية قسمة كما من شيء يجوز ضمنا
 ولا يجوز قصد كذا فهم من تقير اكل قوله على المما كذا وهي المناينة والضمنا صفة
 وضد ها المساومة والمساومة كذا فهم من قول العلامة ونقير صا من القاية
 قوله قسم الباقي اثلاثاً فلو كان لهما على مديون عشرة وثلثا كان المتبقي للمبر

بالخمسة والساكت بالعشرة **قوله** واخذ الخمسين وفتح عند السلم وقوله لا يجوز يعني
 اذا لم جزء الا تسرقا احاز حازه كان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهم ما بقي من السلم
 مشتركا بينهما **قوله** ربع خمسة الدين في الذمة يعني قبل القبض لان خصوصيت نصيبه
 لا يظم الا باعتراف ولا يميز الا بالقسمة وهي باطلة في الديون لانها عبارة عن غير الحقوق وذلك
 لا يثنى فيما في الذمة وهذا معنى قول من قال قسمة الدين قبل القبض لا يجوز لانه وصف شرعي
 ثابت في الذمة وذلك لا يميز بعضها عن بعض وقد اوضح هذا المعنى في البيانية بقوله ولانه
 لو اقسما الاعيان من غير تميز لم يصح لعدم التميز الا يرى ان صيرة الطعام بين شريكين
 لو قال احدهما للآخر خذ منها هذا الجانب لك وهذا الجانب لي لم يصح لعدم التميز وكذا
 القسمة فيما في الذمة لهذا العلة انتهى **قوله** او عرض او عقار بمال العرض بوزن الفلوس
 المتاع والعقار بالفتح مخفقا الارض والضباع والتحل كذا في الصحاح والمراد بالمال شهما ما في
 المغرب من انه كل يملكه الناس من دراهم ودينار وذهب او فضة او حنطة او شعير او خبز
 او حيوان او نبات او سلاح او غير ذلك انتهى **قوله** الى خلاف الجنس فلا يعتبر التساوي
 ولكن يعتبر القبض في المجلس لكونه بيع حرف **قوله** والبراءة عن الاعيان يعني غير
 المضمونة وانما لم يجر لان الاسقاط انما يستعمل في الديون لا في الاعيان وههنا عين فعين
 تجوز به بطريق المعاوضة ولا يمكن ههنا لانه يبقى شيء من التركة باليمن في ضمن
 المعاوضة فيكون ربوا فلا بد من ان يزيد على نصيبه حتى ينتهي الربوا كذا في الكفاية
قوله بطل الصلح اى في الدين والعين جميعا اما في الدين فلما في الشرح الى قوله من غير
 من عليه الدين وهو حصة المصالح واما في العين فلا اتحاد صفقة الدين والعين وبه يتقلب
 الصحيح فاسدا كالجمع بين العبد والحر في صفقة البيع كذا في الشروح **قوله** فائدة بقية
 الورثة قول اهل وجه هذه فائدة ان المديونين ح بفرعون بقضاء دين البقية ولا شبهة
 انه اخف واهل عليهم من قضاء دين الكل فحصل حقوق الورثة بسهولة فائدة
 عظيمة عدا اصحاب عرض والعز والتكفين وقال في البيانية وغيرها وفي هذا الوجه ضرر
 لمبقية الورثة فانهم ح لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح فليتأمل
قوله وعند البعض يجوز قال الزيلعي هذا هو الصحيح **قوله** في يد بقية الورثة حتى
 لو كان بعض التركة في يد المصالح ولا يعلمون مقداره لم يجر لاحتياجه الى التسليم **قوله**
 فيجوز لانه لا يحتج فيه الى التسليم وبيع المجهول لعاقدين صحيح عند الاستفتاء عنه حتى
 ان من اقراه غصب من فلان شيئا وان فلانا اودعه شيئا ثم اشترى ذلك الشيء
 من المقر له جاز وان كان لا يعرفان مقداره

من ضرب في الارض سار فيها ومنه قوله تعالى واخرون يضربون في الارض اي يسرون
 في التجارة كما يدل قوله تعالى متصلا به يتفنون من فضل الله وانما سمي العقد بها لان المضارب
 يسير في الارض غالباً طلباً للربح فغلب عليه على صاحب المال وقيل اطلق على العامل
 لذلك وعلى رب المال لانه طالب المضرب ومبب له كذا فهم من البيانية وركتها ان يقول
 رب المال دفعت اليك هذا المال مضاربة او ما يؤدي هذا المعنى ويقول العامل قولاً يدل
 على القبول **قوله** خلافاً لمحمد يعني ان عندنا يزداد على القدر المشروط ويبلغ بالغام يبلغ
قوله الابدال يصح فيه الشركة وهو ان يكون رأس المال دراهم او دنانير وكذا التبر
 والثقة ان تعامل الناس بها عند الاعظم والثاني او قل ساراً بمحة عند الرائي وبما سواها
 لا يجوز وقد تقدم في كتاب الشركة **قوله** وشيوع الربح احتراز عما اذا شرط لاحدهما
 دراهم مائة كشرة مثلاً **قوله** او يوجب جهالة الربح كما اذا رد في الربح وقال لك
 امانصفه او ثلثه او دبعه ولم يبين شيئاً من هذه الكسور او شرطاً ان يدفع المضارب داره
 الى رب المال سنة ليسكنها او ارضه ليرزعهما لانه جعل نصف الربح عوضاً عن عمله
 وعن اجرة الدار فصار حصة العمل مجهولة فجهل الربح وهو المقود عليه فجعلته
 يوجب فساد العقد كما قرر كذا فهم من تقرير الاكل **قوله** بل يبطل ذلك الشرط
 كما فيمن دفع الفاء مضاربة على ان الربح بينهما نصفان وعلى ان يدفع اليه رب المال ارضه
 ليرزعهما سنة فان فيه صح العقد وبطل الشرط لانه لا يقضي الى جهالة حصة العمل
 اذ نصيبه من الربح مقابل بعمله لا غير ولا جهالة فيه لان الكلام فيما اذا شرط جزءاً
 معلوماً او شايئاً **قوله** وكذا شرط الوضعية وهي اسم لجزء هالك من المال ولا يجوز ان
 يلزم غير رب المال فان شرط على المضارب او عليها فساد الشرط لا العقد حيث لم يوجد
 جهالة الربح قبل شرط العمل على رب المال لا يوجب جهالة في الربح ولا يبطل
 في نفسه بل يفسد المضاربة كما صرح به في الهداية فلم يكن القاعدة مطردة والجواب
 انه قال وما عدا من الشروط لا يفسد المضاربة واذا شرط العمل على رب المال فليس
 ذلك بمضاربة وسلب الشيء عن المعلوم صحيح نحو زيد المعلوم ليس يبصر فتقول
 الهداية وشرط العمل على رب المال مفسد معناه مانع عن تحققه كذا فهم من العناية
قوله لم يهدى لم يكن مثل هذا لاجل متعارفاً بين المعاملين كان باع الى عشرة ستمين
 مثلاً **قوله** ويضع ولو رب المال اي يعطى المضاربة مال المضاربة رب المال على ان يكون
 العمل لرب المال والربح كله للمضارب كما فهم من قول الشارح في اول الكتاب ودفع المال
 لآخر الى قوله بضاعة **قوله** الضابطان الشيء يتضمن مثله لا يقال هذا منقوض بالمكاتب
 والعبد المأذون والمستعار حيث تضمنت هذه العقود امثالها كما صرح به في ابوابها

لانا نقول انهم يتصرفون بحكم المالكية لا بحكم النيابة لان المكاتب صار حراً بدأ فله ان يكاتب والمأذون بفك الحجر صار متصرفاً لنفسه فله ان يأذن له بده والمتصرف بك عليك الثقة ايضا كذا في التبيين **قوله** على الاستدانة اقول قد فسر في بعض الشروح الضمير المتصل بعلى بالاستدانة والاقرض معاً ايماً الى تخطئة الشارح بناء على ظن انه ضمير المثنى كما هو الظاهر حتى وقع في بعض نسخ الشروح لفظ الاقرض ايضا عطفاً على الاستدانة لاقتضاء ظاهر الحال اياه والحق عندي ان المص قصد بافراد الضمير الى ان التنصيص من رب المال بالتجوز للمضارب اقرض مال المضاربة من اللغوية بحيث لا يليق للعاقل ان يلتفت اليه اصلاحاً حتى ان قول الشارح وانما يصح الى قوله اذ لا فائدة فيه عقيب التصريح بمرجع الضمير اشعاراً باستحسان اعتبار هذا المعنى منه وهو ان يشتري بالدين بعدما اشتري برأس المال سلامة لان الاستدانة تصرف بغير رأس المال والتوكيل مقيد برأس المال فلا يملكها المضارب الا بالتنصيص كذا في الكافي **قوله** وهي مجلبة بالجيم والباء الموحدة اسم فاعل من اجلب الشيء الى نفسه اذا جذبته واحتلب كذا استفيد من الجوهرى **قوله** شري بالمال اقول انما آتى بلفظ المال بينهما على انه لم يبق شيء من مال المضاربة ليتعين كونه استدانة عليه **قوله** والباء بفتح الباء الموحدة والراء المجهمة عندها هل الكوفة ثياب الكتاب والقطن لاثياب الصوف والخز كذا في المغرب **قوله** او حمل اى اعطى اجرة الجمال من عند نفسه لامن مال المضاربة **قوله** فقد تطوع اى يترع وتفضل فلا يعتبر الاجرة التي اعطاها للقصار والجمال في حساب الربح من مال المضاربة بل من ماله لانه استدانة على المضاربة بعد استغرق رأس المال فلم ينفذ على رب المال وانما اعاده بعد ان يعلم بقوله او يستدين ثم يدأل قوله وان صبغة بينها على الفرق بين القصار والجمال وبين الصبيغ فالضمير في صبغة راجع الى اليز المذكور كما فهم من لفظ الكافي **قوله** بخلاف القصار بفتح القاف فان القصار بكسر ما حرفة القصار وبالقح فعله مصدر من قصر الثوب كذا في النهاية **قوله** كاخلطة وهي بضم الخاء المجهمة الشركة كذا في الصحاح **قوله** اعمل برائك اشارة الى جواب ما قبل المضارب لمسلم يكن له ولاية الصبيغ كان به مخالفاً غاصباً فيجب ان يضمن كالغاصب بلاتفاوت بينهما وحاصل الجواب الكلام في مضارب قبل له اعمل برائك وذلك يتناول الخلط وبالصبيغ اختلط ماله بمال المضاربة فصار شريكاً فلم يكن غاصباً **قوله** اى في مال المضاربة حتى لو باعه مساومة وكان قيمة الثوب غير مصبوغ الفاً ومصبوغاً الفاً ومائتين كانت الالف للمضاربة ومائتين للمضارب يدل صبغه كذا في البيانية **قوله** او امسة وجوز

الثاني تزويجها لانه جعله من الاكساب يلزم ان يهر وسقوط النفقة والجواب انه ليس
بتجارة وان كان فيه كسب فصار كالاقتاق على مال المضاربة قوله لا الهار فيه
اشارة الى الفرق بينها وبين او كالة فان الوكيل يشترى عبيد مضارباً ان اشترى من
يعتق على موكله لم يكن مخالفاً وذلك لان اربح المحساح الى تكرار التصرف ليس
بمقصود في الوكالة حتى او كان مقصوداً لموكل وفيدقوله يشترى اي بعد فاشترى من
يعتق عليه كان مخالفاً ثم ان كان نقد الثمن من مال المضاربة ينخير رب المال بين ان يسترد
المقبوض من البائع ويرجع البائع على المضارب وبين ان يضمن لمضارب مثل ذلك
لانه قضى بمال المضاربة ديناً عليه قوله ولا من يعتق عليه اي ليس للمضارب ان
يشترى من مالها من يعتق على نفسه لانه يعتق عليه نصيب رب المال لانقضاء جواز
بيعه لكونه مستسعى عند الاعظم او يعتق الكل عندهما على الاختلاف المعروف في تجز
الاقتاق فيمتنع التصرف فيعتق المقصود قوله وان كان ربح ماله قال الزياحي المراد
بوجود الربح المذكور هنا ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من رأس المال سواء كان
في جملة مال المضاربة ربح او لم يكن لانه اذا كانت قيمة العبد مثل رأس المال او اقل
لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولاً لرأس المال حتى اذا كان رأس المال
الفاو صار عشرة الاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمه الف او اقل
لا يعتق عليه انتهى قوله صح اي جاز شراؤه لانقضاء المانع من التصرف حيث
لا شركة فيه قوله فان زادت اي بعد الشراء قوله وقوله عتق حصته اي عليه
لتملكه بعض قريبه لا صنع له كما اذا ورثه مع غيره كما راها اشترت ابن زوجها فانت وتركت
زوجاً واخا عتق ابن الزوج عليه ولا يضمن لاختصاصها لعدم الصنع منه قوله في قيمة
حصته رب المال من العبد وهو رأس المال وحصته رب المال من الربح لانه احتسب ماله
العبد عند العبد فيسمى العبد فيه كافي الوارثة قوله على فراش الشكاح بان زوجها
البائع من المضارب ثم باعها منه فوطئها فعلفت منه قوله اذا صار تاعيانا كما
اشترى بالف المضاربة عيدين كل واحد منهما يسارى الفافانه لا يظهر الربح واذا لم
يظهر لم يكن للمضارب في الجارية ملك وبدون الملك لا يثبت الاستيلاء قبل عليه ان
المضارب اذا اشترى بالف المضاربة فرسين كل واحد منهما يساوي الفاً كان له ربعهما
حتى لو وهب ذلك لآخر وسلمه صح واوطئها وور الربح لم يتيسر له ذلك واجيب عنه بان
المراد بالاعيان اجناس مختلفة والفرسان جنس واحد يقسمان جملة واحدة فاذا اعتبر
جملة حصل البعض ربحاً بخلاف العيدين فانهما لا يقسمان جملة واحدة بل كل
واحد يكون بينهما على حدة فان الرقيق اجناس مختلفة عند الاعظم قولاً واحداً

وعندهما ايضا في رواية واذا امتعت القسمة لم يظهر الربح فكان كل واحد منهما مشغولا برأس المال كذا في العناية **قوله** ثم اذا زادت يعني حال كون المدعى موسرا وانما قيدناه لثني شبهة وهي ان الضمان انما هو بسبب دعوة المضارب وهو ضمان اعتاق في حق الولد وضمان الاعتاق يختلف باليسار والاعسار فكان الواجب ان يضمن المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك لا يضمن **قوله** بالدعوة والمالك مؤخر اقول هكذا وجدت اكثر النسخ التي رأيناها والذي يقتضيه اصل المسئلة وقول صاحب الهداية وشراحها لان حق الولد بالنسب والمالك آخرهما ان يكون لفظ المالك مكررا مجرورا اولهما عطفا على اللفظ الدعوة ومر فوعا ثانيا فيها مبتداء خبر لفظ مؤخر

باب

ولاشئ للاول لانه جعل ماله لغيره فلا يبقى له شئ كذا في السياسة **قوله** فيضمن المضارب الاول السدس لانه شرط لثاني شئ هو مستحق لرب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه من الابطال **قوله** ولعبده اي لعبد المالك لانه بدأ مقبرة خصوصا اذا كان مائنا ذونا واشترائط العمل اذنه فلم يكن مانعا من التسليم والخلية بين المال والمضارب **قوله** ولحق المالك مرتدا يعني بطلت المضاربة بالحاق المذكور اذا لم يعد المرتد المذكور مسلما اما اذا عاد مسلما فهي كما كانت قبل القضاء او بعده اما قبل القضاء فلانه بمنزلة القبيصة وهي لا توجب بطلان المضاربة واما بعده فلان وجود حق المضارب مانع من بطلانها وانما بطلت بالحاقه على تقدير عدم عوده لان بقائها انما تأتي بتصرف المضارب وهو مبني على تصرف المالك الذي هو ايضا موقوف على بقاء مال المضاربة على ملكه وقد زال من يده فصار حقا لورثته مادام باقيا على الحقوق المذكور لانه بمنزلة الموت ولهذا يورث ماله ويعتق امهات اولاده ومديره **قوله** لان له عبارة صحيحة ولا توقف في تصرفه في مال المضاربة حال حقوقه لان توقف تصرف المرتد انما هو لتعلق حق وورثة فلا توقف في المال المذكور لعدم تعلق وورثة المضارب به بل بمال مورثهم فلا يعطى له حكم الموت بالنسبة اليه بل بالنسبة الى مال نفسه ولهذا يقسم هذا الاذاك كذا فهم من تقرير الشراح **قوله** فله بيع عرضها ولا يمتعه العزل عن ذلك نقدا ونسئة حتى لو نهاه عن البيع نسئة لم يعمل وانما لم يمنع عن بيع العرض لان حقه ثبت في الربح مقتضى العقد والربح انما يظهر بالقسمة وهي ينشئ على رأس المال بثمنه وهو انما يحصل بالبيع **قوله** ولو افرقا اي فسخا عقدا المضاربة لزمه اي المضارب يعني اجبره الحاكم على اقتضاء دينه اي قبضه ونقده يقال اقتضيت منه حتى اخذته **قوله** يعمل بالاجرة وهي الربح **قوله** فهو متبرع لانه وكيل محض والمتبرع

لا يجبر على ابقاء ما تبرع به ولهذا لا يجبر الواهب على التسليم فان قيل رد رأس المال
على لوجه الذي قبضه واجب عليه وذلك لا يتم الا باقبض ومالا يتم الواجب الا به فهو
واجب اجيب باننا لانسلم ان الرد واجب وانما الواجب عليه رفع يده كالودع **قوله**
فلا بد من توكيل المضارب لان حقوق له قد ترجع اليه فان لم يوكّل بضم حق رب المال
قوله على تقاضي الثمن اى طلب الثمن من المشتري لا يصل الى اباع بعد قبضها
اجرة عملها **قوله** صرف الى الربح او لا لان ربح لا يبين قل وصول رأس المال
الى رب المال **قوله** بمنزلة النفقة يعنى ان مرضى في السفر كان ثمر الدواء في مال
المضاربة على غير ظاهر الرواية فنظر الى ان الدواء لاصلاح البدن ولا يتمكن من
التجارة الا به **قوله** وفي سفره وجه التخصيص بالسفر طاهر مذكور في المطولات
والقياس ان لا يوجب النفقة في مال المضاربة ولا على رب المال لانه بمنزلة الوكيل
او المستبضع حامل افسيره بل هو او بمنزلة الاجير لما شرط انفسه من الربح ولا يستحق
احد هؤلاء النفقة في المال الذي يحمل به الا تاركه فيه فمما انفرد به المال لا يجل العرف
وفرقتا بينه وبين المستبضع بانه متبرع بعلمه افسيره وبين الاجر بانه حامل له يدل مضمون
في زمة المستأجر وذلك بمحصل له يمين فلا يتضرر بالاتفاق من ماله اما المضارب
فليس له الا الربح وهو في حيز التردد وقد لا يحصل وقد لا يحصل فلو اتفق من ماله
يتضرر به **قوله** والدمع بفتح الدال مصدر دهن من باب نصر بمعنى الاوهان
وقوله في موضع يحتاج اليه كالحجاز مثلاً فانه معناه فيه **قوله** بالمعروف اى بما عرف
بين التجار بحيث لا يمد مثل هذا الاتفاق اسيراً في عرفهم **قوله** ينفذوا اليه
اى يروح اليه من اول طلوع الفجر ولا يقدر ان يعود الى منزله ويبيت باهله
فتمين ان خروجه للمضاربة فتفقته في ماله **قوله** فان حصل الخ لان رأس
المال اصل والربح مبنى عليه فلا بد له من افرع حتى يعلم رب المال الاصل
لان الذهاب بالنفقة هالك والهالك يصرف الى الربح **قوله** ككفا في التبيين **قوله**
ونحو ذلك كاجرة لسماد والصباغ وانقص **قوله** نفقة المضارب اى التي انفقها على
نفسه في سفره من الطعام ونحوه **قوله** فلا يضم الوضعية اى الانتقاص والانتحطاط **قوله**
اى ان يبيع اى لا يمد وقوله قلته آلاف خمسة المضارب بفتح ميم على اصل وهو ان ضمان
رب المال للبائع بسبب هلاك مال المضاربة غير مانع لها فالضمان على المضارب بقرع
بينهما على ما شرطنا وضمان المضارب للبائع بسبب هلاك مانع عنها وتحقيقه ما كتبت
في الحاشية ههنا اخذنا من كلمات فخر الاسلام فانه يظن فيها **قوله** وان كان جازاً اى
قضى بجواز لتغاير المقاصد دفعا للحاجة وان كان يبيع ملكه بملكه **قوله** شبهة العدم

اي عدم الجواز لانه لم يزل به عن ملك رب المال عبد كان في ملكه ولم يسفد به انفسا لم يكن في ملكه والشبهة ملحقة بالحقيقة في المراجعة لان ميناها على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة **قوله** فيعتراقل الثمن وهو خمسة مائة شوبته من كل وجه **قوله** اي اذا امتنعا اي ان كان الدفيع والنقداء متوض ايها فان دفعاه بطلت المضاربة بهلاك مالها وان اختار النقداء الخ **قوله** لان قضاء القاضي ولقد احسن حيث اظهر جواز كون خروج كل من نصيب المضارب ورب المال معللا بهذه العلة الواحدة وقد خصها بصاحب الهداية بنصيب رب المال وقد علل نصيب المضارب بما سبق منه من ان نصيب المضارب صادم مضمون عليه فلا يكون امانة ومال المضاربة امانة **قوله** يتضمن انقسام العبد لاستخلاص كل منهما باقضاء ما يخصه **قوله** وهكذا ان هلك لان المال في يده امله وقد هلك وقد بقي عليه الثمن دناؤه وعامل رب المال فيستوجب عليه مثل ما وجب من الدين وبالقضاء ثانيا لا يصير المضارب مستوفيا لان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون وقبض المضارب ليس بمضمون بل هو امانة وبهنا مناساة فلا يجتمعان واذا لم يكن مستوفيا كان له ان يرجع على رب المال مرة بعد اخرى الى ان يسقط عنه العهدة بوصول الثمن الى البائع وقد اشار الى دفع توهم ضياع مال رب المال لكثرة رجوع المضارب عليه بقوله وجميع ما دفع رأس ماله **قوله** مع اليقين فمينا كان كالتغاصب او امينا كالودع لكونه اعرف بمقدار المقروض **قوله**

كتاب الوديعة

وهي فسيلة بمعنى المفعول مشتقة من الودع وهو مطلق التوك في لغة هي المتروكة مالا او غير مان وشرعا هي مال يترك عند الامين بسلبا على استيفائه وبه يتضح وجه التسمية وركتها قول المودع اودعك هذا المال او ما يقوم مقامه من الاقوال والافعال والقبول من المودع بالقول والعلم او بالفعل فقط فان من وضع ثوبه بين يدي رجل وقال هذا وديعتي عندك او لم يقل شيئا وذهب بصاحب الثوب ثم غاب الاخر وترك الثوب عند فضاع كان ضايعا لان هذا ايداع من المالك عرفا وقبول من المودع عرفا هذا اذا سكنت واما اذا ردها فلم يلتفت بصاحب الثوب الى رده فذهب فضاع لم يتضمن قطعا كذا في فتاوى قاضي خان وشروطها كون المال قابلا لاثبات الوديعة لان الايداع تسليط الغير على الحفظ فهو عقد واستحفاظ وحفظ الشيء بدون اثبات الوديعة عليه غير متصور فاليداع الآتي والمال الساقط في البحر ونحوهما غير صحيح وكون الودع مكلفا شرط لوجوب الحفظ عليه وحكمها وجوب الحفظ على الودع ووجوب الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة عنده **قوله** هي امانة وانما صح الحمل بينهما متقاربان فيهما

وحكما اما الاول فلان الوديعة خاصة لان التسليط على الحفظ لا يكون الا بالامانة
 ١٤١ من ذلك فانهما قد يكون بغير عمد كما اذا هت الرمح في ثوب انسان فالتفت في بيت
 غيره فانه امانة واس الوديعة فعل الامانة عليها لكل الحيوان على الانسان واما الثاني
 فلان حكم الوديعة انه يبرأ عن الضمان بالموء من الخلاف الى الوفاق بان ينزل عن المركب
 المودع الذي ركبته فهديا اوزده الى يده بعد ان اودعه عند غيره ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى
 الوفاق في الامانة الا بالتسليم الى صاحبها هذا خلاصة ما في الكفاية والعناية والبيان
قوله فلا يضمن لقوله ، م لا ضمان على مؤتمن ولان المودع مبرع في الحفظ وما على
 المحسنين من سبل **قوله** ان هلك مال غيرهما معها ولم يهلك وقال مالك ان ادعى انها سرقت وحدها
 او لا وبين ان هلك مال غيرها معها ولم يهلك وقال مالك ان ادعى انها سرقت وحدها
 يضمن لمكان التهمة كذا في التبيين **قوله** وعياله قالوا المراد به من يساكنه لا الذي
 يكون في نفقه المودع فقط فان المرأة اذا اودع عندها شيء جازاها ان يدفع الى زوجها
 وان المودع الكبير اذا عاش معه ولم يكن في نفقه وتركه الاب في بيت فيه وديعة لم يضمن لكن
 بشرط ان لا يعلم في عياله الخيانة ولم ينفه عن ادفع اليهم فان عيالها وانتهى عنه وحفظ بهم هذا
 حامل العناية **قوله** فالتسليم بالضم قوله او كان مخوفا وكذا اذا كان آتيا وله بد من السفر
 ضمن وان لم يكن له بد وسافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن لانه امكنه تركها في اهله
 ولا فرق بين السفر الطويل والقصير **قوله** واوحفظ بغيرهم بان ترك بيتا فيه الوديعة وخرج
 غير عياله او اودعها غيرهم بان نقلها من بيته واودعها عند غيرهم ضمن لان المالك
 رضى بيده لا بيد غيره والحال ان الابدى يختلف في الامانة ولان الشيء لا يضمن مثله كما
 مر **قوله** الا اذا حالف الخ فتح تعين الوضع المذكور طريقا للحفظ فيكون مرضى المالك
 فينتفى الضمان لكنه متهم في دعوى ذلك لادعائه ضرورة مسقطه الضمان بعد تحقق
 السبب وهو التسليم الى حرز الاجنبي فصا رك دعوى الاذن بالاداع فلا بد من اقامة
 البينة وقال في المنتقى اذا علم احتراق بيته قبل قوله بلا بينة **قوله** بعد طلب ربها
 وانما ضمن بالجلس المذكور لانه متعد لان المتعدى هو الذي يفعل بالوديعة ما لا يرضى به
 المودع فاذا طالب لم يرضى بعد ذلك بامساكه وقد حبسه فصار ضمانا **قوله** مع رب
 الوديعة وقد لاح زاجي غفران ربه من النظر في المتن ارجاع ضمير معه الى الطلب ثم
 وجد استخراج بعض شراح الوقاية موافقا لهذا والانصاف ان هذا اجلي مما اختاره
 الشارح وانفع منه حيث اشار بقيد الطلب منه الى من انكرها عند المالك بلا طلب
 منه بان مال ما حال وديعتي عندك فقال ليس لك عندي وديعة لم يضمن وكذا لو طلب
 المالك منه الرد عند من يخاف على الوديعة منه فجعدها لا يضمن لان الخجود هنا

من باب الحفظ كذا في التبيين **قوله** سواء اقراخ وانما لم يبرأ عن الضمان الا بالتسليم
 اليه لان المالك لما طالبه بالرد فقد عزله عن الحفظ والعزل فسخ من جهة المالك
 واذا جمدها المودع بمحضرة صاحبة حصل الفسخ من جهة ايضا لانه انكار
 من الاصل فتم الفسخ فبقى الشيء في يده لا على وجه الامانة فصار كقبض النصب ثم
 بعد ارتجاع العقد لا يبرأ عن الضمان بالاعتراف لان العقد لا يعود الا بالاستيناف
 ولم يوجد كذا في الغاية عين محاذاة ما في الهداية **قوله** مع غير المالك كان قال له رجل
 ما حال ودبعة فلان فقال ليس له عندي ودبعة **قوله** من باب الحفظ لان فيه قطع طمع
 الطامعين **قوله** عند الموت بان قال رجل لمن يظهر عليه علامات الموت ما شان
 ودبعة فلان عندك فقال ليس لفلان عندي ودبعة **قوله** ويجب الضمان اتفاقا اذا خلط
 المايع بغير الجنس كخلط دفع السم بزيت الزيتون وذلك لانه استهلاك صورة وهو
 ظاهر ومعنى لتعذر القسمة باعتبار اختلاف الجنس لان حقيقة القسمة بالافراز وذلك
 انما يكون عند اتحاد الجنس **قوله** وكذا عند ابي يوسف انما غير الاسلوب مع اتحاد
 رأيهما اشارة الى ان في رواية تفضيلا ليس في مذهب الاعظم كما صرح به بقوله الا اذا
 خلط الخ **قوله** بل يثبت الشركة بخلاف لما في الهداية وشروحا حيث قيل وعند
 ابي يوسف يجعل الاقل تابعا للاكثر فيكون المخلوط لصاحب الكثير ويضمن لصاحب
 القليل اعتبارا للغالب اجزاء فيلزم ح انقطاع حق صاحب القليل من جميع المالكين الذين
 خلطوا احدهما بالآخر سواء كان مودعا او مودعا فلا مجال لتصور الشركة على راي المتنين
 الى البداهة اللهم الا ان يقال ان ما اختاره الشارح المحرر رواية مخالفة لكلمات هؤلاء
 الكلمة فان وجدت ثم الدست والافلاشكال باق على شكاه **قوله** سواء كان اقل
 او اكثر لان الجنس لا يغلب الجنس عنده لما مر في الرضاع من انه اذا جمع وبين لبن امرتين
 في قدح وصب في حلق يصنع يثبت الرضاع منهما جميعا عند محمد كذا في الاكلية
قوله ثم خلط مثله وانما ضمن الجميع لانه استهلك بعضه باتفاقه وبعضه بخاطره بماله
 من جنسه فان قيل لما لا يجوز ان يكون هذا خلط قضاء لدينه الذي لزمه من الاتفاق
 فلنا عدم جواز اداء الدين بغيره الدارين هذا زبدة ما في العناية **قوله** بالحفظ في غيرها
 لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط لانه مفيد فيعتبر **قوله** بلافعله
 كالوانشق الكيسان فاخلطوا اشتركا اي صارا شريكين **قوله** ثم ردها هذا هو المعنى
 الذي عبر عنه الفقهاء بالعود من الخلاف الى الوفاق فان قيل ما الفرق بينه وبين العود
 الى الاعتراف حيث زال الضمان ههنا دون هنالك مع ان الامر باق وقت التعدي فيكون
 مأمورا بدوام الحفظ فاما هذا شأنه فالمخالفة فيه رد الامر من الاصل كالجمود فينبغي

ان لا يبرأ من الضمان برفع المخالفة وازالة التوسى ههنا ايضا كما في الاعتراف به...
 قلنا لانهم ان المخالفة فيه رد له من الاصل لان بطلان الشيء انما يكون بما هو موضوع
 لا بطالبه او بما ينشأ فيه والمخالفة بالاستعمال ليست بموضوع لا بطلان الابداع فلا
 ينفيه الا يرى ان الامر بالحفظ مع الاستعمال صحيح ابتداء بان يقول للقاصب اودعك
 وهو مستعمل بخلاف المعود فانه قول موضوع للرد فيجوز ان يكون رد القول مثله
 الا يرى ان المعود في امر الشرع ردها ما يكفر به والمخالفة ترك صلوة او صوم ما موربه
 ليست برد واهذا لا يكفر بها كذا استفيد من تقرير الاكل قوله غير المكيل والموزون
 كالسلب والدواب والعبيد اى لا يجبر المودع على دفع نصيب الحاضر منهما وكاتبه
 الطامى في المسئلة شهورة قوله جلالا لهما ووجه قولهما انه بطالبه بتسليم ما سلم اليه
 وهو النصف ومن طالب ما سلم لم يمنع عنه ولهذا كان له ان يأخذه اذا ظفر به وان كان في
 المودع قوله لانه ليس الخ دليل الاعظم يعنى لانهم انما طالبه بتسليم نصيبه بلا دفع
 نصيب الغائب لانه بطالبه بالمقرض ووجه ايس فيه لان المقرض المعين يشمل على الحقين
 ولا يميز حقه الا بالقسمة وليس له ولايتها لانه ليس بوكيل في ذلك ولهذا لا يقع دفعه
 فيه بما لا جاع ويجوز الاخذ لا يستلزم ان يجبر المودع على الدفع اذا جبر ليس من ضرورات
 الجواز قوله وهى مما لا يقسم وهو ما يتعيب بالتفريق الحسى كالعد ونحوه وبه
 يعرف انهما يتعيب ما لا يتعيب به كالمكيل ونحوه قوله ولا يضمن القابض اى باتفاق
 ائمتنا ما عندهما فلما لا في الدفع من ان المالك جعل راضيا بمبايعةها في حفظ جميع الوديعة
 لهما ان اجمعا بينهما في مكان واحد المحفوظ من هذا كما جعل راضيا بقسماهما
 لهذا المعنى فلا يضمن بالدفع واما عنده فلا سيذ كره الشارح بقوله وفرق ابو حنيفة رح لا يقال
 ان التجار من قيد عنده ان يكون لهما خلافا في الضمان لانا نقول معناه ان الضمان فيه
 لا يتوهم الا عنده حيث قال به في النافع واما عندهما فاما لم يقول به في الدافع الذى هو
 مظنة هذه التعدي فكيف يقولان به في القابض قوله بدوه وضم الياء الموحدة
 والمسال المشددة الفراق والانفكاك كذا فهم من الصحاح قوله كدفع الدابة والاصل
 فيه ان الشرط اذا كان مفيدا والعمل به ممكن وجب مراعاته والمخالفة فيه توجب الضمان
 وان لم يكن مفيدا او لم يكن العمل به كما فيما نحن فيه بانفق قوله ابا شاء يعنى المالك ان يضمن
 الثانى ايضا لانه قبض من مخير لان المالك لم يرض بغيره فكان الاول متعديا بالتسليم
 الى الثانى والثانى قد قبض منه والقابض من الضمير ضمن كودع القاصب الا انه
 ان ضمن الاول لم يرجع على الثانى لانه ملكه بالضمان فقطهراته اودع ملكه نفسه وقد
 اثار الشارح الى عدم جواز هذا جوع تخصيصه جواز جوع بغيره بناء على ان الثانى

عامل الاول فيرجع عليه بما لحقه من العهدة قوله اذا وقع الى الاجنبي استراحت عن وقعه
الى مودع آخر مثله فانه حرام يضمن عندهما وان كان فيما يقسم كامر قوله في الحجر انسان
وهو بكسر الحاء والجيم ويقسم الجيم ايضا خضه وهو مادون ابطل الى التكميل كذا فيهم
من المغرب ومختصر الصحاح قوله فان تشاها افرع بالحاء المهملة اي لضايقا وتنازعا
في البدأ بالخلف حكم الفاخي بالفرعة اجتنابا عن شبهة ليل كذا في البيانية قوله
يخلفه للآخر اي لا يقضي الاول باتكول له قل الخلف الثاني لانتهر بما يقول انما نكل
لك لانك بدأت بالاستحلاف فلا يتقطع الخصومة بينهما

كتاب العارية

وهي تشديد الية كانها مضمومة الى العادلان طلبها عار وعجب صريح به في كتاب الغاية
تقلا من الجوهر في فاذا كره المص هو مضمون لما اشرى قوله فان العربة العارية حتى
قيل ان احدهما مشتق من الآخر لكن خص كل منهما باسم فقالوا في عليك الايمان
عربية وفي عليك المنافع عارية فدل على ان العاربة عليك لا اباحة كذا في الغاية قوله
والمنافع فابله الخ جواب عما قيل المنافع اعراض لا يتق فلا يقبل عليك قوله اربعة
انواع اقول يخرج عنه الصدقة والوصية والقرض طاهر لكن تقرير صاحب البيان
يشترط دخولها في التملك بلا عوض فاحتج الى الفرق بينهما وبين الهبة فان الصدقة
والوصية اذا وصلت الى المستحق لا يجوز الرجوع فيهما وان اختلفا خلطا من الموانع
الذكورة في الهبة ويجوز صدقة الواحد من اثنين لاهبة مشهورة كذا في الكفاية في آخر
كتاب الهبة قوله ونصح شروخ في بيان الا الفاظ التي يعتقد بها العاربة قوله
وسكنى غيره لان قوله لك يحتمل تملك العين وملك النفع فاذا امرة فبطلت النعمة قوله
على تشاها لقوله من المحدث مردودة والعاربة مودة ولان المنافع تملك شيئا فبطلت
على حسب حدودها فالتملك فيما لم يوجد منها لم يتصل به القبض فهو لاء لا يملك الابه فصح
الرجوع عنه قوله بلائع كذا في العاربة المطلقة لما اذا شرط الضمان فبما مع عدم
التعدي هل يصح وفيه اختلاف المشايخ كذا في النخبة وقال في الخلاصة رجل قال
لاخر انحرني ثوبي بك فان ضاع فانا ضمين لا يضمن كذا في الغاية والتعدي حل الدابة
ما لا يحتمل غيرها واستعملها استعمالا لا يستعمل مثلها من الدواب قوله وعند الشافع
العاربة الخ الخلاف فيما اذا هلك في غير حاله الانتفاع واما اذا هلك فيها لا يضمن
بالاجماع كذا في الغيبة قوله عليه لان اجارتها اذا كانت باطلة كان بالتسليم فاصبا
فيضمن حين سلم وقال بعض اصحابنا بانها يوجب لكن يتعد جوارزة لا لزمه والصحيح
ما في الكتاب كذا في الغاية قوله كركوت الدابة لان ركوت الجندی ليس

كر كوب السوقى قوله ان يملكها غيره كالموصى لمباخذة فجازله ان يعير لملكه المنفعة فان
 قيل لو كان تملك المنفعة لما تفاوت الحكم في الصحة بين ما يختلف باختلاف المستعمل وبين ما لا يختلف
 كالمالك اجيب بانه انما لا يجوز فيما يختلف فعالمزبد لضرر عن المعير لانه رضى باستعماله لا باستعمال
 غيره قوله تعين وضمن بغيره يعنى لو ركب بغيره تعين ان ركب فليس له ان يركب غيره وبالعكس
 كذلك فلو فعله ضمن لتعين ان ركب في الاول والاد كالب في اثبات هذا الاختيار فخر الاسلام
 وقال غيره له ان ركب بعد الاركاب ويركب بعد الركوب وهو اختيار شمس الاثمة
 السرخسى وشيخ الاسلام كذا في الضيفة قوله الى مثل كمن استعار دابة ليحمل عليها
 قفيرا من هذه الخطة فحملها فقير من حنطة اخرى قوله او الى خير كما اذا حمل مثل ذلك
 شعيرا قوله لا يضمن لان التقييد انما يعتبر اذا كان مفيدا ولا فائدة في المثل والخير كالا
 يخفى قوله والى شري ضمن كالخطة بالملح قوله مسائمة او مشاهرة الخ اى السنوى او الشهرى
 بخلاف البوى لان الاولين من عياله لا الثالث قوله الاصح اوجود الدفع الى المالك
 في الجملة لان المستعار قد يرد الى غير من يقوم عليه في بعض الاوقات فيوجد فيه رضاء
 المالك دلالة قبل هنا في عرف زمانهم واما في عرف زماننا فلا يبراه في الكل
 الا بالتسليم الى المالك كذا في التبيين قوله فدللت المسئلة اى التى ذكرت بقوله قبل قوله
 غير نفيس كالآت البيت والعبد مثلا قوله بل لا بد لان الواجب على الغاصب فتح فعله
 وذلك بالرد الى المالك دون غيره وعلى المودع الرد الى المالك لا الى داره ومن في عياله
 لانه لو ارضى بالرد الى عياله لما اودعها اياه قوله الا بالاستهلاك اى باستهلاك عينها فكان
 ذلك تملكها لا خيرا فقتضه وتمليك العين اما بالهبة او القرض والقرض ادناهما لكونه
 متقنا به لانه اقل ضررا من المعطى لانه يوجب رد المثل وما هو اقل ضررا فهو الثابت
 بقينا قوله ليعبرها اى ليستوى بها الاشياء التى يؤذن بها ويقال لها ضبحات قل
 في المغرب والصواب ليعار يقال طابت المكاييل والموازين اذا قابستها والعبارة المعيار
 الذى يقاس به غيره ويسوى قوله والقرس وهو يروى بفتح القير المعجمة وسكون الراء
 المهملة على ادارته المفروس ومنه حرس السحر ويروى القرس بكسر القين وهو
 ظاهر كذا في البيان به قوله وضمن ما نقص ووجهه ان ينظر كم يكون قيمة البناء
 والقرس اذا بقى الى المدة المضروبة فيضمن ما نقص من قيمته يعنى اذا كانت قيمة البناء
 الى المدة المضروبة عشرة دنانير مثلا واذا قنع في الحال يكون قيمة النقص دينارين
 يرجع بهما كذا في العناية قوله ففى الزك يعنى لو تركت عند المستعير الى الحصاد باجر
 المثل روى حتى الارض بالاجر وحق الزرع بالاتهما الى الكمال قوله لان ارد واجب
 الخ قيل عليه ان هذا دليل لا يجري في الموجر لان المتبادر منه ان يكون العين المستأجر

عند المودع . انك غير مست عليه وده اليه عند طلبة كافي المستعير والغاصب وليس
 كذلك لان المستأجر عند المأجر لا يعتد . والمالك هو نفسه لا غيره ولهذا غير في بعض
 النسخ لفظ المودع الى المستأجر فنقول وبالله التوفيق وبه ازمة التحقيق ان اجرة
 نقل المستأجر من يد المأجر الى يد المودع الذي هو المالك واجبه عليه لا على المستأجر
 بل الواجب عليه عند انقضاء المدة التمكين للمودع على القبض والتحلية بينه وبين العين
 لا النقل لانه من مؤنة القبض ومنعه القبض عائدة الى المودع معني فكانه لم يوجد
 القبض من المستأجر حكما فلا يجب عليه مؤنة ولا كذلك المستعير لانه قابض حقيقة
 وحكما ففي المودع اعتبار ان احدهما انه قابض حكما فيجب عليه اجر النقل والرد الذي
 هو مؤنة القبض اذا طلب المالك رد العين المستأجر وتأنيها انه مالك حقيقة فيطلب
 ويسترد عينه المسأخرة وبالاعتبار الاول يعطى اجرة الرد وبالاعتبار الثاني يطلب
 قبض عند الذي هو في يد غيره فالراد والمالك المطالب متحدا بالذات متغايران بالاعتبار
 واما بالنسبة الى المستعير والغاصب فغايران بالذات هذا ما سنعلى به مدارخاء عنان
 القرينة الى مطالعة تاح الشريعة

كتاب الهبة

هي تملك عين اي من المال هذا معناه العرفي والشرعي واما معناه اللغوي فهو اعطاء
 الشيء بغير عوض مالا كان او غير مال قال الله تعالى يهب لمن يشاء انا و يهب لمن يشاء
 الذكور قوله بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه لينقضى
 بالهبة بشرط العوض كذا في الفر قوله واورثته من بعده اي لورثته المعبر له من بعد
 المعبر له يعني يثبت به لهبة ويبدل ما اقتضاء من شرط الرجوع وكذا الوشرط الرجوع
 صحيحا يبطل شرطه كذا في العناية قوله يثبت بها لان الحمل هو الاركاب حقيقة وهو
 تصرف في المنافع فيكون عارية الا ان يقول صاحب الدابة اردت الهبة لان اللفظ
 قديد كالتملك يقال حل الامير على فرس فاذا نوى محتمل لفظ فيما فيه تشديد عليه
 علمت نيته لا يقال هذا يساقض ما تقدم في العارية من قوله لانها التملك العين
 وعند عدم ارادة الهبة يحتمل على تملك المنافع مجازا انا نقول ان قوله
 لانها التملك العين يعني في العرف فاستعماله في المنافع مجاز عرفي فيكون قوله ههنا لان
 الحل هو الاركاب حقيقة يعني في اللغة فاستعماله في الحقيقة العرفية مجاز لغوي قوله
 بل هو مشهورة وهو استخراج زاي غالب الظن فان شاء قبل مشورته وسكنها
 وان شاء لم يقبل وهو بيان لمقصوده انه ملك الدار ليسكنها وهذا معلوم
 وان لم يذكره فلا يتغير حكم التملك بمنزلة قواك هذا الطعام لك تاكله وهذا الثوب لك

تلكه والفرق بينه وبين داري لك هبة سكتى حيث جعلوه عارية وهبة ان قوله
 داري لك اسم وقوله سكتى يصلح ان يكون معناه تفسيراً للاسم فصار كأنه قال لك سكتى
 داري ولو قال ذلك كانت عارية فكذلك هذا بخلاف قوله تسكتها لانه فعل المخاطب
 فلا يصح تفسيره بقول المكلم **قوله** ويتم بالقبض الكامل قيد تمامه لان نفس ما هبتها
 تحقق بمجرد الإيجاب قال الأكل وهذا بخلاف البيع من جهة الماقدن امام من جهة
 الواجب فلان الإيجاب كاف وهذا لو حلف ان يهب عبداً لفلان فوجب ولم يقبل
 بر في يمينه بخلاف البيع وامام من جهة الموهوب له فلان الملك يثبت بالقبول بدون القبض
 بخلاف البيع انتهى **قوله** وبعد انقضاء المجلس والقياس ان لا يجوز في الوجهين
 وهو قول الشافعي لان القبض تصرف في ملك الواهب لان ملكه قبل القبض باق بالاتفاق
 والتصرف في ملكه الغير بلاذنه غير جائز **قوله** المراد اى لا مالا يقبل الجزى في نفسه
 لان كل ما في الدنيا يقبله كذا في البيان **قوله** ولا يصح الهبة الخ معناه لا يثبت الملك الا
 بحوزة مقسومة لان الهبة في نفسها فيما يقسم يقع جائزة ولكن توقف اتيها الملك على
 الافراز والتسليم والعقد المتوقف بثبوت ملكه لا بوصف بعدم الجوز كالبيع بشرط
 الخيار كذا في النهاية **قوله** يبقى منقعة كالدار والبيت الكبير والامثلة التي ذكرها
 الما يقسم مما لا يبقى فيها المنفعة التي كانت قبل القسمة وان انتفع بها يوجد آخر وقد يصير
 بعد القسمة بحيث لا ينتفع به اصلاً كالعبد الواحد والداية الواحدة **قوله** منى على
 اشتراط القبض التعريف فيه اشارة الى القبض انذى وصفه النص بالكمال والا فالقبض
 في الجملة شرط عند الشافعي ايضاً القبض ما يقسم مشاعاً وما اعتد مالك فلا يشترط
 القبض اصلاً كالبيع **قوله** منصوص عليه ههنا فلا بد من كماله والنص قوله عليه
 السلام لا يجوز الهبة المقبوضة واما وجوب الكمال فلان التصبر عليه يدل على
 الاعتناء بجوده وقبض المشاع ناقص لانه لا يقبله الا بضم غير الموهوب والغير غير
 موهوب وغير ممتاز عن الموهوب فكل جزء فرقة يشتمل على ما يجب قبضه وما لا يجب
 قبضه فكان مقبوضاً بوجه دون وجه وفيه شبهة العدم المنافية للاعتناء به شأنه قال
 في الهداية عطفاً على الوجه الاول الذي غيرته الشارح بقوله ونحن نقول الخ ولان
 في تجوز الزام الواهب شيئاً لم يترمه وهو مونة القسمة ونحو ذلك لا يجوز لزادة الضرد
 قيل عليه ان الوجه الثاني غير متمش في جمع الصور لان من وهب من شريك لم يلزمه مونة
 القسمة اجيب بانه غلط لانه عدلة نوعية لا ثبات نوع الحكم وذلك لا يستلزم الاطراد
 في كل شخص كذا في الاكلية فاحفظه فانه يغفل في موضع كثيرة **قوله** ولا فرق
 عندنا اى في عدم جواز هبة مشاع يقسم وعند الشافعي يجوز من الاجنبي فصلاً من

الشريك وعند ان ابى لى يجوز من الشريك فقط **قوله** هو الشروع المقارن يعنى ان
 المانع من تمامها هو الشروع الكائن عند القبض لا المعارض بعده حتى لو وهب نصف
 داره لرجل ولم يسلم حتى وهب له النصف الباقي وسلمها جلة جازت **قوله** او استحق البعض
 الشايع وقدمه في التوفيق والكافي من قسم المقارن بناء على ان الاستحقاق اذا ظهر
 بالينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لا طرريا **قوله** بخلاف الرهن فانه
 لا يجوز مشاعا مطلقا سواء كان مما قسم او لا وسواء رهن من شريكه او من اجنبي والطارى
 فيه كالمقارن وهو الصحيح كذا في الخلاصة **قوله** صح لان تمامها يعلم منه جوازها قبل
 القبض لانه لو كان غير جاز لاحتاج الى تجديد العقد عند الاقرار كافي المعلوم **قوله**
 معدوم فلا يجوز الا بان تجديد بعد الاقرار وانما عدت هذه الاشياء معدومة لان الدقيق
 مثلا قبل الطعن حنطة وهو غيرها وكون الشئ الواحد الشين في وقت واحد مستحيلا
 فعرفنا انه اضاف العقد الى المعلوم فكان لغوا ولا معتبر بكونه موجودا بالقوة لان
 طامه الممكنات كذلك ولا تسمى موجودا **قوله** اى لا يجوز هذه الهبات اى لا يثبت
 بها الملك كما مر غير مرة **قوله** بلا قبض جديد ومعنى تجديد القبض ان ينتهي الى
 موضع فيه الهبة ومعنى وقت يتمكن فيه من قبضها **قوله** بالخذاي تمهده وان قبض
 فيه باعلام ما وهب له وليس الاشارة بشرط الا ان فيه احتياطا للتحرز عن جمود الورثة
 بعدموته او جموده بعد ادراك الوالد **قوله** بقبضه اى تم ما وهب اجنبي للطفل
 بقبضه لنفسه **قوله** هو معها اى الولد في عيال الام قبضه لكونها عليها نوع
 ولاية واعتبر فيه ايضا موت الاب وعدم الاب وعدم الوصى لان عند وجودهما ليس
 لهما ولاية القبض هذا على كون الواهب اجنبيا والام قابضة له وكذا الحال لو كانت الام
 واهبة وقابضة له كذا في الهداية **قوله** واجنبي ير بيه اى تم ما وهب اجنبي لوالد بقبض
 اجنبي آخره وفي كتفه وحجابه لان له بدامعية عليه الا يرى ان اجنبيا آخر لا يقدر على زعمه
 من يده فيملك ما ينعم من نعمه لكن بشرط ان لا يوجد اب ولا جد ولا وصى احدهما
قوله لكن بعد الزفاف لان الاب قد فوض امورها الى الزوج حيث ينتمى الى يمينه وهى
 صغيرة واقامه مقام نفسه في حفظها وحفظ مالها وقبض الهبة من حفظ المال **قوله** فلا
 شيوخ لان الله تعالى واحد لا شريك له فيقع جميع العين لله تعالى الخالص فلا شيوخ
 في الصدقة واما لهبة فيراد به وجد النفي والفرض اللهم اثنان

باب الرجوع عنها

فرجع صح لبيان الحكم فلا ينافى الكراهة لانها لازمة بقوله عاينه السلام والعايد
 في هبته كالعائد في قبضه وهذا لاستنباحه لا تحريمه **قوله** اى ما لم يعوض علم منه

ان الثواب هو العوض والجواز كذا فهم من الصحاح وقد اثنى على صاحب
 الهداية بان هذا كلام على رمى وقد اورد في اسلوب كلام النبي عليه السلام قوله
 ونحن نقول الخ لا يقال ظاهره سهر بجواز رجوع الوالد من ولد فيكون مخالفا لعدم
 القرابة من الموانع لكونها وجودا بينهما على وحدانية الوالد وصرح في مسابقة بعدم
 جواز هذا الرجوع عندنا وجواز عند الخصم لما نقول ليس مراد اشرح نترام جواز
 الرجوع من الولد بالمعنى المشهور بل مراده اوبل الحديث على وخديفوم منه جواز الرجوع
 المشهور من الاجنبي وغيره من الولد حيث قال فانه يملكه بدل فانه يرجع عليه ويؤيد هذا
 الجواب جواب الاكل عن استدلال السامع بهذا الحديث حيث قال يعني لا يستقل
 الواهب بالرجوع في الهبة ولا يفرد به من غير قضاء او رضاه اذا اراد فان له ذلك
 اذا احتاج اليه حاجته ويسمى ذلك رجوعا باعتبار الظاهر وان لم يكن رجوعا في الحكم
 انتهى ومن ادلة جواز الرجوع قولهم ان المقصود بالاعتد هو ان العوض لا عادة فيثبت
 ولاية القسح واعترض عليه السمعوني بانه على هذا التعليل اوفيد بنى العوض ينبغي
 ان يمنع الرجوع لانه ظهران العوض ليس بمقصود ولكن قوله عليه السلام ما لم يعوض
 يدل على جواز الرجوع وان قيد بنى العوض فليتام قوله وعرس من عرس الشجر
 انبتها وسقاها والسن بكسر السين من الهزال قوله واومن اجنبي يعني ان عوضه
 اجنبي عن الموهوب له فقبضه الواهب بطل الرجوع وقوله بخذ من سرور ابيسان
 جنس الالفاظ المستعملة في العوض عن الهبة بحيث يبطل به الرجوع ولفظ نحو اشارة
 الى جواز خذ هذا بدلا عنها اوفى مقابلها او خذها اوفى معانها انتهى قوله ولم يصف
 يعني اذا وهب الموهوب له شيئا ولم يقل انها عوض هبة كان هبة مبتدأة فلكل واحد
 منهما ان يرجع بهته قوله رجع لانها لما كانت اجنبية وقت الهبة علم ان مقصوده
 العوض ولم يحصل فله ان يرجع فيها قوله لا يعني اوهب فمعلق باننا لا يرجع لان
 وقوعها وقت قيام الزوجية دليل عدم رجاء العوض قوله وقرابة المحرمية اي قرابة
 ذي رحم محرم كالاصول والفروع النسبة اما اذا كان ذارحم وليس بمحرم كالولاد
 الاعمام مثلا ومحرمات وليس بذى رحم كالاصول والفروع ازضاعية كالمحرم بالمصاهرة
 كأمهات الأزواج وبنتهن من آخر وزواج الفروع ولا يمنع الرجوع فيها قوله وهلاك
 الموهوب ولو ادعى الموهوب له الهلاك صدق بلايين كذا في الكافي قوله دمع خرقة
 الخنق الطعن والخارق السن فكله يشبه الدمع بالسنان فان ردت ان تعرف وجه
 مانعة كل واحد من هذه الامور السبعة فيسمع بما تبلى عليكم ارا الزيادة فلاته لا وجه
 الى الرجوع فيها دون الزيادة لامتناع الفصل ولا معها لعدم دخولها تحت العقد لكن

المراد هو ان يادة المؤثره في زنة النفقة منها وليكن كذا في عادت قصص كذا في لا كفاية
 وغيرها واما الموت فلان يثبت الوهوب له يثبت انك ان ورثة وخرج عن ملكه ففسار
 كما اذا اتفقت في حال حيوة وان مات الوهاب فزنته اجنبي عن العقد اذ هو ما اوجبه
 واما العوض فلان حق الرجوع به في حال منعه ووجه وقت عدم ذلك بوصول العوض
 اليه وليس من شرط العوض ان يساوي الوهوب بل التبادل والكثير الجنس وخلافه
 سواء لانها ليست بمعاوضة محضة بل هي في حق الزيادة واشترط ان لا يكون العوض
 بعض الوهوب كما سبقت من ان الزيادة من الالف فانه لا ينعقد قطع به حق الرجوع
 واما الخروج فلان تبدل الميث كتبدل العير فتبدل الميث بتبدل السب واما لزوجة
 فلان المقصود هو صفة يحصل بها فائدها واجبة في المهرام وكل عقد افاد مقصوده
 يلزم وهذا بعينه موجود في اقربية المحرمية واما الهلاك فاعتد الرجوع بعد قوله
 بنصف عوضها اي ان كان عين العوض قائما وان كان هـ "كما فصف قيمته قوله
 الابتراض لانه ينفك بين العاين وفي اصله ضيق لانه ثبت بخلاف انه اس لكونه تصرفا
 في ملك الغير وفي حصول المقصود خفا قوله الا اذا غاب اي بعد القضاء قوله
 فلا يستحق فيها السلامة فان قيل غره بايجابه للميث له في المحل واخبره بانه
 يملكه واقرور يوجب الضمان كالباع اذ ان المشتري قلنا ان الغرور سبب
 رجوع لا مطلقا بل في ضمن عقد المعاوضة اذ هو ض عليه لا تنافي في غاية بان
 المودع يرجع على المودع بما ضمن مع عدم اله دونه ولكن ان يتكلف ويقل ان المودع
 عامل للمالك في حفظ وديته ولا رجوع اذ هذا لا يفرور واما الوهوب فهو عامل
 للواهب فلورجع للفرور والغرور لا يكون سبب الرجوع اما الفرور في ضمن المعاوضة
 او الضمان نصا كذا في الفاية قوله هبة ابتداء فان قيل لم يلزم بعكس الامر فلان انعقاد
 العقد باللفظ والمقصود هو احكم راوته بعد تمام العقد فان الاعتقاد اعتبر اللفظ لان
 العقد به فينقذ وعند التمام اعتبرنا المقصود كذا في الكفاية قوله ويجوز ان يكون
 على العكس هذا صريح في ان نسخة الشارح خالية عن نطق العوضين الذي وقع في اكثر
 النسخ عقيب قضاها كما لا يخفى قوله لان الاعتبار المعاني الا يرى انه لو وهب ابنه
 رجل يكون نكاحا ولو وهب امرأته لنفسها يكون طلاقا ولو وهب ابنه لمن عليه
 الدين يكون ابراء فلفظ واحد واختلف العقود لا خلاف المعاني المقصود كذا
 في الكفاية قوله على المعنيين اي معنى الهبة لانه في البيع معنى وكل ما اشتمل على
 المعنيين امكن الجمع بينهما وجب اعمالا لا اعمالا لاسيما في لو رجع اولى من اعمالا
 احدهما اما الاستتمال على المعنيين فاما ما كان الجمع فلان الهبة من حكمها تاخر

أملك الى القبض وقد يوجد ذلك في البيع الفاسد والبيع من حكمه اللزوم وقد يوجد ذلك في الهبة التي قبض عوضها وإذا اتى المساقاة أمكن الجمع لا يحال فعملناهما كذا في العناية قوله على ان يهب هذا في كلمة على اما لو ذكره بالباء يان قال وهبت منك هذا العبد بنوك هذا او يالف درهم وقيل الآخر يكون بيعا ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا في الكفاية قوله يصير به قارا وهو يكسر القاف اللامب بشرط كما هو المشهور

﴿ فصل ﴾

صحت وبطل استثناء حتى صارت الجارية وحملها هبة صرح به في الهداية قوله او يعوضه ولا يتوهم النكرار في قوله على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها لان الرد عليه لا يستلزم كون المردود عوضا فان كونه عوضا انما يكون بالفاظ تقدم ذكرها كذا فهم من تقرير العناية قوله صار كانه وهبها وجه التشبيه ان في صورة اعتناق الحمل لا يبقى الحمل على ملك الواهب فكذا في استثناء الحمل لان الحمل لا يبقى على ملك الوهب بعد الاستثناء لعدم صحة استثناء الحمل كذا في الكفاية قوله فلم يكن كالا استثناء اى في التجوز لان الجواز في الاستثناء كان بابطاله وجعل الحمل وهو باوهنا التدبير يمنع عن ذلك قوله لما مر الخ بخلاف ما مر في باب الصلح في الدين وهو انه اذا قال اد الى خصمائه غدا على انك يرى من الفضل فهو يرى من الفضل ان ادى اليه الخصمائه غدا وان لم يؤد عادت الالف عليه لان له الاراء غير معلق بالشرط والمقيد موحود والمعلق معدوم وبينهما فرق معلوم كذا في غاية البيان قوله كما جاء به الحديث وهو قوله عليه السلام من امر عمرى فهي لعمره محباء ومماته قوله لانه تعليق التليك يحظر فلا يغيد ملك الرقة وانما يكون عارضة عنه يجوز للعمران يرجع فيه ويبيعه في اى وقت شاء لانه يتضمن اطلاق الانتفاع كذا في العناية قوله فتصح ويطل الشرط فيكون هبة عنده حتى لو مات المراقب يكون ميراثا بين ورثته وقد اختار صاحب البيان حيث قال وعندى ان اقول ابي يوسف اصح اذ غاية ما في الباب ان يقال الشرط فاسد قوله مبنى على تفسيرها يعنى ان من فسرهما بالتليك في الحال واشترط الرد في المال يجوزها قطعا كالثاني بناء على ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وان بطل الشرط ومن فسرهما بالتليك المضاق الى الزمان المستقبل لا يجوزها جرما كالا عظم وارباني واذا لم يكن بينهم خلاف في الحقيقة واللفظ صالح للمعين امكن التوفيق بين الاخبار كذا في التبيين قوله وصدقته اى المصدق قول وهو الثواب فصار كهبة عوضا عنها قيل عليه ان حصول الثواب في الآخرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا للمعتزلة فلا يقطع بحصوله ويمكن ان يقال ان المراد به حصول الوعد بالثواب الله اعلم

كتاب الاجارة

وفي عين الخليل هو كتاب من الصرف من مؤلفات خليل بن احمد استاد سيويه التحوي
واما الاساس فهو من كتب متن اللغة من مؤلفات صاحب الكشف وقد سماه اساس
الاقتياس وقد جوز في كتابه المسمى بمقدمة الارب كون اجرة الدار من باب الافعال
والمفاعلة معا وقد صرح به في البيان **قوله** في موضع قبيح كما مر في فصل التعزير
من انه مستعمل فيمن بواجرا هله بالزنا **قوله** هي بيع تقع الخ هذا شروع في بيان معناه
الشراء وهو معناه اللغوي ايضا بلا مخالفة بينهما ولما كانت عبارة عن تملك المتافع
وهي غير موجود في الحال لم بعض القياس جوازها الا انها جوزت على خلاف القياس
بالاثر لحاجة الناس فكان استحسانا بالاثار ومن الانار الدالة على صحتها قوله عليه السلام
اعطوا الاجير اجره قبل ان يحفر صرقه فان الامر باعطاء الاجر دليل على صحة العقد **قوله**
كذلك اى معلوم دين كان قد بن والمكيل والموزون وعين كاشياب والعبيد والحق ان يضم
اليهما المنفعة فانها تصلح اجرة وان لم تصلح مما لكن يشترط فيها اختلاف جنسها كما اذا
استأجر سكتى دار يركوب دابة **قوله** كسكنى الدور اى اذا لم يوهن البناء كالقصار
والحداد والطحان وكذا كفاية ذكر المدة في الذراعة اذا لم يوجد التاوت فيما يزرع اما
اذا تفاوت المذروع فيه تضرر الارض به فلا بد من تسمية ثلثا يكون المعقود عليه مجهولا
صرح به في الهداية **قوله** فوق ثلث سنين وفيه تصريح بنحو الثلث لكنه ليس
بمطلق بل على تقدير ان لا يشترط الواقف ان لا يوجرا اكثر من سنة مثلا واما اذا شرط
فليس للمولى ان يزيد على ذلك لان شروط الوقف تراعى طال او قصر كالمقصود
فان كان مصلحة الوقف يقتضى ذلك يرفع الى الحاكم حتى يحكم بجوازها كذا في العناية
والتيين **قوله** كما جوزها البعض يعنى من قال الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على
الوقوف ان يقعدوا عقودا متفرقة وكل عقد في سنة فيكتب استأجر فلان بن فلان كذا
بثلثين عقودا كل عقد في سنة فيكون العقد الاول لازما والثاني غير لازم لانه مضاف
وقد صرح الشارح بعدم ارتفاعه اولا بقوله فعلة عدم الى آخره واشار اليه ثانيا بقوله
تجاوز الله عنهم لان هذا الدعاء شرى يكون تجوزهم هذا معصية محضة وقيل في دفعه
في تجديد العقد اقرارى جديد واشهاد جديد على ما لا يخفى **قوله** ولا يجب الاجرة
اى لا يمكن الموجد الاجرة **قوله** عنده يجب بنفس العقد اى يملك به حتى لو كانت
الاجرة عبدا يجوز اعتاقه من الموجد عنه قبل وجود احد المصاتي الثلثة التى ذكرها
المص لا عندنا فلو كان نفس الوجوب ثابتا لصح اعتاقه كافي البيع كذا في الكفاية
قوله فيجب لدار قبضت تفريع على ان لم تكن من الاستيفاء يقوم مقام الاستيفاء فاذا

قبض المستاجر بأجرة صحيحة ما استأجره ولم يمنع عن استيفاء المنفعة في المدة في المكان
الذي وقع العقد فيه مانع ولا يستوفى فيها وجب الأجرة لأن الواجب على الموَجَر تسليم
العين التي يحدث منها المنفعة في مدة الأجرة في مكان العقد لا تسليم عين المنفعة لأنه
غير متصور فكان تسليم العين قائما مقام تسليم المنفعة فإذا سلم العين فارغة عن متاعه
ولم يكن هناك مانع منه أو من العين أو اجنبى سلطان أو غاصب فقد حصل التمكن
وترك الاستيفاء بعد ذلك تعطيل من جهته وتقصير منه فلا يمنع وجوب الأجرة وإنما
اعتبر هذه القيود لأن بزوال شيء منها زال التمكن فلا يجب الأجرة فإن لم يسلم العين أو سلمها
مشغولة بمتاعه أو سلمها فارغة في غير مدة الأجرة مثل أن يستأجر دابة إلى الكوفة
في هذا اليوم وذهب إليها بعد مضي اليوم بالذابة ولم يركبها أو سلمها فارغة فيها في غير
مكان العقد كمن استأجر دابة في غير بغداد إلى الكوفة فسلمها للموَجَر وأمسكها المستأجر
بغير إذ حتى مضت مدة يمكنه من السير فيها إلى الكوفة أو سلمها فارغة فيها في مكانه لكن
بها خرج فاحش يمنع الركوب أو سلمها فارغة فيها في مكانه صحيحة لا عذر فيها لئلا يمكن منه
سلبها أو غصبه فاصب أو لم يكن شيء من ذلك إجمالا لكن إجازة كانت فاصدة
فإن الأجرة في جميع ذلك ليس بواجب ما لم يستوفى المنفعة لأن التقصير لا يمكن من جهته
بل إجمالات التمكن من الانتفاع كذا في العناية قوله ولابد لكل مرحلة فإذا استأجر
بعيرا إلى مكة شرفها الله تعالى فللملحمة إلى أن يطالبه بأجرة كل من مرحلة لأن سير كل مرور
مرحلة مقصورة كسكنى يوم وذلك لأن القياس يقتضي استحقاق الأجرة ساعة فساعة
تحتية للمساواة بين البداين لأن المطالبة في كل ساعة تقضي إلى أن يفرغ لغيرها في خبر به
بل المطالبة تقضي إلى عدمها فإن المستأجر لم يتمكن من الانتفاع بأمر من جهته الموجه
للانتفاع من جهته فيمتنع المطالبة وما أفضى وجوده إلى عدمه فهو منتفى فقد رنا
بما ذكرنا من اليوم في السدار والمرحلة في العين قوله فيتوقف الطلب على أن البعض
غير منتفع به وغير المنتفع به لا يستوجب الأجر وهذا يشير إلى أنه لو كان ثوبين ففرغ
عن أحدهما بإجازة يطالب أجرته لأنه منتفع به لكن هذا يخالف لعامة المعنيات لأن
نقل كل شيء إلى علي أن من استأجر خياطاً لمخيطته في ربة فله الأجر بقدر ما خياط ونقل
عن الذخيرة بحسب علي الموجه إبقاء الأجر بقدر ما استوفى من المنفعة إذا كانت له حصبة
معلوم من الأجر كافي الجمال إلى هنا لفظ السقي في ذهابه ثم قال ولكن نقل من التمر يد
أن الحكم فيه كانه كره في الهداية فيجعل ابن صاحبها التمر يد في هذا الحكم
ثم قال لا يمكن القول كلام صاحب الذخيرة على نقله يدل على أن استحقاق بعض الأجرة إنما هو
إذا كان له حصبة معلومة وإذا لم يكن كذلك فلا يمكن أن يكون له حصبة معلومة فلا يمكن

لكم مثلا اول بدن حصه معلومه من كل الثوب عادة فلم يكن الحصه معلومه الا بتعيينها وح بصير كل جزء بمزاء على حدة باجره معلومه وقد فرغ من عمله فيستوجب اجرة كما في كل الثوب ولعل هذا معتمد المص انتهى واقول فظني ان هذا معتمد صاحب الوقاية ايضا بعد تأييده باختيار صاحب الهداية قوله والخبر وهو يفتح الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة المحتسبة مصدر خبر والخبر بالضم معروف كذا في الصحاح فالضمير في اخراجه للمضموم المفهوم من المفتوح المذكور على نوال اعدلوا هو اقرب اى للخبر اطلب الاجرة لخبره الخبره بعد الاخراج قوله ولا غرم فيهما اى قبل الاخراج وبعده صرح به في جميع شروح الوقاية واعترض عليه النظام والاستاذ بان هذا يخالف لما في البيانية والتهابة من انه انما قيد بعد الضمان في صورة الاحتراق بعد الاخراج من التنور لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا واما عند ابي حنيفة فلانه مما جنته بداء بتقصيره في القلع من التنور واما عندهما فلان العين مضمون عليه كالمقصوب على القاصب ولا يبرأ الا بجهة التسليم والوضع في يده ليس كذلك ثم قال الامتداد منشاء هذه الهفوة ان صاحب الهداية قال ولا ضمان عليه لانه لم يوجد منه الجناية فجعل صاحب الوقاية هذا القول متعلقا بما قيل الاخراج ايضا فلزم ما لزم فليتأمل قوله بعض مثل دقيقه اشار بذكر الدقيق الى انه لا ضمان عليه في الخطب والملح عند عمال ان ذلك صار مستهلكا فيل وجوب الضمان عليه وحال وجوبه وما لا قيمة له قوله ولا اجر الى قوله واعطاه الاجرة والفرق بينهما ان في ضمان قيمة الدقيق لم يصل العمل الى المتأجر لا صورة ولا معنى فلم يستحق الاجر وفي ضمان الخبر وصل اليه العمل بوصول القيمة فكان له الاجر كذا فهم من بيان البيان قوله وللطبخ اى لا طبخ الذى يستأجر لطبخ طعام الضيافة طلب اجرة طبخه بعد الفرق وهو يفتح العين المعجمة وسكون الراء المهملة اخراج الطعام من التدر الى القصاع لانه من تمام عمله عرفا واما الواستأجر لطبخ قدر حاجته فليس عليه الفرق لعدم العرف كذا فهم من العناية قوله واضرب اللبن وهو بكسر اللام وقحها و بسكون الباء الموحدة التثنية فيهما جمع لبنة على وزن كلمة وهى يبنى به كذا في البدرية قوله بعد اقامته فان افسده المطوا وانكسر قبل ذلك فلا اجر له اتفاسا لانه لا يصير مسلما ما لم يصير لنا وما دام على الارض لم يصير لنا كذا في الاكلية قوله لان التشريح وهو بالشين المعجمة والجيم وضع بعضه على بعض وقوله من تمام العمل عرفا لانه لا يؤمن الفساد قبله فصار كالاخراج من التنور وقوله وعند ابي حنيفة رح اقول مقتضى السياق ان يقول بدله وقال وهو ظاهر قوله كالتقل الا يرى انه ينفعه قبل التشريح بالنقل الى موضع العمل قبل هذا اذا ضرب

لاین فی ملک المستاجر فان ضربه فی ملک نفسه فلا یجب الاجر عنده الا بالعد علیه بعد
 اقامتها وعندهما بالعد علیه بعد التشریح کذا فی الکفاية **قوله** بقصر ای عمل
 القصارة بالنشاء وهو بفتح النون وبالشین المعجمة مقصور فارسی معرب اصله نشاء
 او نشاسته حذف منه السین المهملة والجیم وقت التعریب للتخفيف والبیض بفتح الباء
 الموحدة وسكون الباء المثناة تحتانية جمع بیضة وهي ما يحدث من الدجاجة والقصارة
 بهما من عادات اهل الشام **قوله** له حبسهما للاجر قال فی البرازية هذا اذا عمل فی دكانه
 اما اذا عمل فی بیت الماجر فلیس له حق الحبس وقال صاحب البیان لان العمل وقع مسلما
 الی المسالك لان المحل فی یدیه **قوله** كالجمال وهو بفتح الحاء المهملة والجیم جیما والحکم
 فیهما واحد والاولی ان یروی ههنا بالحاء لان الحمل یجوز ان یقع علی الطاهر وعلى الدابة
 فیکون اعم من لفظ الجمال کذا فی البیانية **قوله** وغسل الثوب ای بلا صرف شیء متقدم
 فی غسله بل غسله بالمال الخالص فلیس له حق الحبس لان البیاض الذی حدث فی الثوب
 غیره ضاف علی یمه بل کان حاصله مستورا بالوسخ فزال ذلك یعلمه فظهر البیاض الذی
 کان فی الاصل **قوله** بخلاف رد الا بقا اشارة الی جواب ان یقال ما ان الا بقا اذا رده انسان
 کانه حق الحبس الی وصول جمعه وان لم یکن لعمله اثر فایم فی العین **قوله** لبس له لانه
 وقع التسليم باتصال المعقود علیه بملکة والمسلم الی صاحبه لا یتصور حبسه کما لو عمل
 فی بیت الصاحب وجوابنا مفصل فی الهدایة فلا تطول به الرسالة **قوله** ان یتعمل له
 غیره ای یتخذ عاملا وقوله فلا لان المعقود علیه العمل من محل بعینه فیتحقق عنده
 کالمنفعة فی محل بعینه کاستیجار دابة بعینها فانه لیس للموثر ان یسلم غیره وفیه تأمل
 لانه ان خالفه الی خیر بان استعمل من هو اصنع منه فی ذلك الفن او سلم دابة اقوی من
 ذلك کان ینبغی ان یموز **قوله** ولا جبر المجبی یعنی من استأجر رجلا لیدهب الی بروسه
 مثلا فیحیی بعیاله فذهب فوجد بعضهم میتا فجاء بالبائی فاما ان یموت علی جماعة معلومی
 العدد او لا فان کان الثاني استحق جميع الاجرة وان کان الاول فله الاجر بحسابه هذا اذا
 قلت مؤنة الباقین بموت من مات واما اذا لم یفقد المؤنة بان مات الکبار مثلا فله کل الاجر کما
 فی الکفاية **قوله** یعونه فیه الموت اتفاقا والمراد عدم ایصاله بای مانع کان **قوله** وعند محمد
 قبل هذا الخلاف بناء علی ان المعقود علیه قطع المسافة او نقل الکتاب واختار محمد الاول
 لان الشقة فیه دون نقل الکتاب وقد اوفی بعض المعقود علیه بذهابه فیتحقق الاجر
 المقابل له لان قطع المسافة وقع فی الذهاب للمستاجر فوجب اجر الذهاب ولم یقع قطعها
 فی العود له فلم یجب اجره واختار الاعظم والثانی الثاني لانه هو المقصود او وسیلة الیه
 وهو علم ما فی الکتاب وهو ینقصه برده فلیسقط الاجر کذا فی الکفاية ولتین **قوله**

هو الثاني واما في قوله وان طاقت حله فان ظاهره هو الثاني ووجه ذكر صفة قوله
 ما اذا قل مثلا اذا زاد عشر المصحح بضمن عشر الدابة واذا زاد مقدار تمام المصحح بضمن
 تمام الدابة **قوله** وله طب وهو بفتحين والكبح بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة
 وبالحاء المهملة صرح به في المقرب والصحيح **قوله** الى نفسه لنقف ولا تجرى **قوله**
 وجوازه بها بالجر عطف على كسجه اي تجاوزه بها وقوله اي بضمن لجواز الدابة الخ
 كان استأجرها مثلا الى دمشق وجاوز بها الى مكة شرفها الله ثم ردها الى دمشق فهل كنت
 فهو ضمان كذا فهم من تقرير الشراح **قوله** لكن الصحيح هو الضمان اي مطلقا
 ففرق بينه وبين المودع بان المودع مأمور بالحفظ مقصودا وهو ظاهر وكل من هو كذلك
 يبقى مأمورا بالحفظ بعد العود الى الوفاق لقوة الامر لكونه مقصودا وهي يكون الرد
 رد الى نايب الملك والمستأجر والمستعين مأموران بالحفظ تبعالا استعمالا مقصودا
 فاذا انقطع الاستعمال بالتجاوز عن الموضع المسمى انقطع ما هو تابع له وهو الحفظ فلم يبق نايبا
 ليكون الرد ردا اليه ولا يين بالرد الى الملك او نايبه كذا في النهاية **قوله** واي كانه بدل اكف الخ
 او كفه اي شد عليه الاكاف و بالفارسي بالان كذا في الصحيح والسنور **قوله** وتفاوتا
 بان يكون احدهما او عرا او خوف او نحو ذلك **قوله** لانه صار غاصبا لان زرع ارضه مكان
 بر مخالفة الى شر يصير به المستأجر غاصبا وذلك لانها ارض منه لانتشار عروقها فيها
 وكثرة الحاجة الى سقيها **قوله** كذا في الهداية **قوله** وحكم العصب هذا اي ضمان
 النقصان وسقوط الاجر لان الاجر والضمان لا يجتمعان اذا اجر يستلزم عدم التعدي
 والضمان يستلزمه وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات

باب الاجارة القائمة

وفيهما اجر المثل اي يجب اجره حتى ان ما اخذته الراتية ان كان بعقد الاجارة فعلال
 عند الاعظم لان اجر المثل طيب وان كان السبب حرما وحرام عندهما وان كان بغير
 عقد فحرام اتفاقا لانها اخذته بغير حق كذا في المحيط **قوله** غير متقومة بنفسها
 لان التقوم يقتضي سابقة الاحراز وما لا بقاء له لا يمكن احرارة فلا يقوم وانما تقوم
 بالعقد شرعا للضرورة لشدة الحاجة اليها واذا فسدت الاجارة وجب ان لا يجب
 الاجرة لعدم العقد والضرورة لان الصحيح منها كاف فلاحاجة الى فاسد منها الا ان
 الفاسد من كل عقد يلحق بصحيحه لكونه تبعاله وكانت الضرورة باقية من وجه لان كل
 احد لا يمتدى بها الى الصحيح فست الحاجة الى الحاقها به فيكون لها قيمة في قدر
 ما وجد فيه شبهة العقد وهو قدر المصحح فيجب فيه بالتمام بلوغ وفيما زاد عليه لم يوجد
 فيه عقد ولا شبهة فلا يقوم ويبقى على الاصل كذا في التبيين **قوله** كل شهر بكذا لان

الاصل ان كلمة كل اذا قلت فيما لانهاية له منصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم لان
 جملة الشهور مجهولة والبعض منها غير محصور كذلك ومحصوراً ترجيح بلا مرجح
 والواحد منها معاوم متعين فصح العقد فيه قوله حين يمل على بناء المفعول اي يبصر
 قوله حق الفسخ لانتهاء العقد الصحيح وهل يلزم ان يكون الفسخ بمحض الآخر
 او لا يخلف المشايخ فيه فمنهم من يقول انه لا يصح بغير محضر صاحبه على رأي الاعظم
 والرباني ويصح على رأي الثاني ومنهم من يقول انه لا يصح بغير محضره بلا خلاف كذا
 في البيانة نقلاً من الذخيرة قوله لزم العقد في هذا الشهر بمحصل رضاهما وهو
 القياس واليه مال البعض وادحس المص حيث جمع قول صاحب الهداية فان سكن
 ساعة وقوله وكذا كل شهر الخ في قوله وفي كل شهر يسكن لانه شامل للشهر الثاني
 واخيره من الشهور التي سكن في اول كل منها قوله اذ في اعتبار ان رؤية الهلال
 خرج لان رأس الشرح عبارة عن الزمان الذي يبصر فيه الهلال فكما ابصر مضي
 رأس الشهر فالفسخ بعد ذلك فسخ بعد مضي مدة الخبار وقيل ذلك فسخ قبل مجي
 وقته وكلاهما لا يجوز ومن الطرفين التي يتم هذا الفسخ ان يقول الذي يريد في خلال
 الشهر فسخت العقد رأس الشهر ففسخ العقد اذا اهل الهلال فيكون هذا فسخاً
 مضافاً الى رأس الشهر وعقد الاجارة يصح مضافاً فكذلك فسخه كذا في العناية
 قوله وفي كل علم مدته اي وصح في الكل الذي علم مدة ذلك الكل بان يسمى شهراً
 معلومة كما ذكره الشارح قوله مسمى بان يقول من شهر رجب من هذه السنة مثلاً
 قوله والاى وان لم يسم شيئاً فهو من الوقت الذي استأجره لان الاوقات كلها في حق
 الاجارة سواء لذكر الشهر منكر او في مثله بتعين الزمان الذي يتعقب السبب كما في الايمان
 اذا خلف لا يكلم فلانا شهراً بدلالة الحال لان الظاهر من حال العاقد ان يقصد صحة
 العقد وصحته بذلك لتعينه بعد المزاحم قوله في اثناء الشراء اي في وسطه كذا في الصحاح
 قوله يعتبر بالامام وهو ثلثون يوماً والباقي بالاهلال فيكون احد عشر شهراً بالاهلة
 وشهراً بالايام بكل ما بقى من الشهر الاول من الشهر الآخر لان الايام بصار اليها
 ضرورة والضرورة في الاول منها ولا في حنيفه روح ان تمام الاول واجب ضرورة تسمية
 شهراً وتمامه انما يكون ببعض الثاني فاذا تم الاول بالايام ابتداء الثاني بالايام ضرورة
 وكذلك الآخر السنة كذا في العناية قوله واجارة الحمام والحمام اي صح استيجارهما
 واخذنا جرتيها قبل المراد منها اخذ اجرة دخوله للخل لاما اخذ مالك الحمام من الحمام
 والقياس ان لا يجوز هذه الاجارة لجهالة قدر المنفعة ولكنها يجوز لاجماع المسلمين اشد
 حاجات الناس اليها سيما النساء قال دم ماراة المؤمنون حدثنا فهو عند الله حق وانما

ذكرهما في هذا الباب مع جوازهما عندنا الثلث لان بعض الناس فيهما خلافا
 لان بعض العلماء كره حماما بناء على ما سيجي من الحديث وروى عن الحنبل انه لم يبح اجرة
 الحمام والصحيح عند عامة العلماء انه لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والنساء جميعا للحاجة
 ولما روى ان رسول الله ص دخل حمام الحنفية فلا يلتفت في ديارنا الى قول من كره اتخاذ
 الحمام مطلقا او حمام النساء خاصة واما تسمية الرسول ص اياه بيت الشيطان وشر
 بيت محمول على كشف العورة فيه فلما بعد السنن فلا بأس بالدخول فيه ولا كراهة
 في غلته الدار والحواميت والنهي في كسب الحمام قد انتسخ بما في آخر الحديث الى ابي
 هريرة فانه ص رجل من الانصار فقال انزل عيالا وحماما انطم صالي من كسبه قال
 نعم قال خصته بعد النهي دليل انفساخ الحرمة كذا في العناية قوله والظير بكسر الظاء
 المعجمة وسكون الهمزة امرأة الترت لثريفة ولد الغير بالارضاع واصطلاح الطعام
 وغسل الثياب قوله هذا عندنا في حنفية رح اى صحة كون اجرة انظير طعامها
 وكسوتها فقط مختار الاعظم بناء على ان الجهالة فيها لا تقضي الخ قوله ودهنه
 يفتح الدال اى جعل الصبي مطلا بالدهن بالضم قوله وهو اى الثمن قوله او
 غده التغبية من الغداء بكسر الغين وبالفال المجتنب وهو ما يتغدى به من الطعام
 والشراب يقال غذوت الصبي بالبن فاغدى اى ربيته كذا في الصحاح قوله فلا
 اجراى لانظير لانها لم نأت بالعمل الواجب عليها وهو فعل الارضاع فان هذا ايجار
 وليس بارضاع فعلم وجوب الاجر لاختلاف العمل لالاستغناء اللبن ولهذا لو صب لبن
 الظير في حلقوم الصبي في المدة وتغدى به لم يستحق الاجرة فعلم بهذا ان العقود عليه
 هو الارضاع والعمل دون العين وهو اللبن لان عقد الاجارة لا ينعقد على اتلاف الاعيان
 مقصودا كمن استأجر بكرة لبشر لبنها فان قيل الظير اجير خاص او مشترك اجير
 بانه اجير خاص على ما يدل عليه قول المبسوط ولو ضاع الصبي من يدها او وقع في سائر
 لوسرق من حلى الصبي او ثيابه شي لو ضمن الظير لانها بمنزلة الخاص فان العقد
 وروى على منافعتها في المدة الا يرى انه ليس لها ان توجر نفسها من غيرهم بمثل ذلك العمل
 والاجير الخاص امين فيما يقيد وفيه نظر لانه قال بمنزلة الخاص لا عينه قوله
 والاصل عندنا اراد بالطاعات التي تختص بعملة الاسلام اما اذا لم تختص بها فيجوز
 كما اذا استأجر ذميا على تعليم التوريت يجوز لان تعلمها لا يختص بها لثاني عدم حواز
 اخذ الاجر على الطاعات قوله عم اقرؤ القرآن ولانا كلوا به ولان القرية متى وضعت
 كانت للعامل فلا يجوز له ان يأخذ الاجر على عمل وقع له كفاي الصوم والصلاة ولان
 التعليم مما لا يقدر عليه العلم الالهي من جهة التعلم فيكون ملتزما ما لا يقدر على تسليمه

فلا يجوز بخلاف بناء المسجد واداء الزكوة وكتابة المصحف والفقه فانه بقدر عليها
 الاجير وكذا الاجر يكون للاجر او وقوع الفعل عنه نيابة ولهذا لا يشترط اهلية المأمور
 فيها بل اهلية الامر حتى جاز ان يستأجر الكافر فيهما ولا يجوز فيما نحن فيه والاصل
 ان كل شيء جاز ان يستأجر عليه الكافر جاز ان يستأجر عليه المسلم والا فلا كذا
 في الزيلعي **قوله** وعلى المعاصي وذلك لان المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد فلا
 يجب عليه الاجر من غير ان يستحق هو على الاجير شيئاً اذ المبادلة لا يكون الا
 بالاستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق عليه المعصية لكان ذلك مضافاً
 الى الشارع من حيث انه شرع عقداً موجب للمعصية تعالى الله عن ذلك علواً
 كبيراً **قوله** نحرزاً وقيل انما كره المتقدمون ذلك لانه كان للمعلمين عطيات من بيت
 المال فكانوا مستغنيين عما لا بداهم من امر معاشهم وليس في زماننا ذلك **قوله** ويجوز
 معنى جواز والله ضرب المدة واقتوا بوجوب المسمى وعند عدم ضرب المدة اقتوا بوجوب اجر
 المثل لانه ظهر التواتر في الامور الدينية في الامتناع تصحيح حفظ القرآن ما قبل من القبول
 او من القول وبحسب ان امتنع من تسليمه **قوله** من الشريك وغيره اي لا يجوز ان يوجر نصيباً
 من دار او نصيباً من دار مشتركة من غير الشريك عند الاكظم وزفر فيما لا يقسم وفيما يقسم
 يجوز وعندهما وعند الشافعي يجوز مطلقاً ودليل كل من الفريقين مذكور في الهداية
 وشروحها **قوله** غزل ينسجه وهو يفتح الفين المبيعة وسكون الزاء المبيحة الخط من
 غزلت المرأة القطن وينسج بالتون والسين المهملة والجيم مضارع من يلب ضرب من
 نسج النسيج الثوب والثور يفتح اشاء المثناة مذكور البقر ويطحن من طحنت الرمي
 الحنطة ونحوها والفقير المكيال والطعان صاحب الرمي كل من هذه الكلمات مفسر
 في الصحاح بما ذكرنا **قوله** لانه جعل الاجر الخ وهذا اصل كبير يعرف به فساد كثير
 من الاجارات والمعنى الفقهي في عدم جواز ذلك هو ان المستأجر عاجز عن تسليم الاجر
 وهو بعض النسوج او المحمول او غيرهما والشخص لا يعد قادراً بقدره غيره واذا ثبت
 فساد العقد كان للعامل اجر مثله لان صاحب المال استوفى منافعه بعقد فاسد له فكان له
 اجر مثله ولا يجاوز به المسمى **قوله** عشرة اثناء جمع المذا وهو زطلان كذا في الصحاح
قوله فالعقود عليه العمل حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملاً وان لم
 يفرغ في اليوم فطيه ان يعمل في الغد لان المقصود هو العمل واذا كان المقصود عليه
 هو العمل جاز العقد ويجعل ذكر الوقت للاستحجال لا لتعليق العقدي فكانه استأجره
 للعمل على ان يفرغ منه في اسرع الاوقات والحل على هذا مما لا بد منه دفعاً للجهالة
 وصحح العقد **قوله** وفيه نفع المستأجر حتى لا يجب الاجر عليه الا بتسليم العمل

وقوله وفيه نفع الاجير لاستحقاقه الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل فان مضى اليوم ولم يفرغ عن العمل جاز ان يطلب الاجيرا لاجرة نظرا الى الثاني وعينه المسأجر نظرا الى الاول فيقضى الى النزاع قوله اي يكره ان يكره الارض قبلها للحديث كذا في الصحاح قوله وان كان اثره لا يبقى لا يفسد لا يقال هذا على تقدير ان يخرج الارض بالكراب مرة فينبغي ان يفسد بشرائطه بالكراب مرتين لعدم اقتضاءهما العقد لاننا نقول لا يكفي في افساد الشروط العقود كونها لا يقتضيها العقد بل يجب معه صكونها نافعة لاحد المتعاقدين او لم يبع مسحق كالآدمي مثلا قوله او يكرى من كرى النهر اي حفرها والجد اول جمع جدول بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وهو النهر الصغير وكلا مما ذكرنا في الصحاح قوله او يسرقنها من المشرقين بكسر السين المهملة والقاف معرب سر كين لانه ليس في كلام العرب فعيل بالفتح كذا في الصحاح قوله ولنا ان الحيس من اردنا تفصيل فليظهر في النهاية هتاف في كتاب البيع قوله جلا بفتح الجيم والميم انكر من الابل وقوله ولم يسم حمله بكسر الحاء المهملة على ظهر اوراس وقوله فنفق اي هلك الجمل المذكور قوله اي استحسانا يعني ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد فانما يحل عليه ما يحمله الناس من الحمل فقد تعين وارتفعت الجهالة المقتضية الى النزاع فانقلب الى جواز ووجب المسمى قوله فيقضى القاضي رفعا لفساد لانه قائم بعد

باب من الاجارة

لان هذا مبني اقول فتوله فله ان يعمل شروع لبيان وجه التسمية ولا يضمن ما هلك وان ائتمى المتأخرون بالصلح من النصف في هذا الصنف كذا في الفرع نقلا من العمادية قوله كاللوت حتف اتفه والحنف الموت يقال فلان مات حتف اتفه اذا مات بغير قتل ولا ضرب كذا في الصحاح قوله كزاق الجمال من زافت رجله اي زالت من موضعها قوله على ما بان في الحمام بشر هذا يكون القصار في معنى الحمام وليس كذلك كما يستفهم مما سلك كره في قول المص لم يجاوز المعتاد قوله ولا يضمن به اي الاجير يعمل قوله مد السفينة اي عمد حبلها قوله بسبب شد المكارى اقول لعل عدوله عن قول صاحب الهداية بسبب انقطاع الحبل الذي يشبه المكارى الجمل مع ظهوره للاشارة الى جواب ما معنى ان يقال انقطاع الحبل ليس من صنع الاجير فاوجه ذكر من جملة ما تلف بحمله يعني ان انقطاعه لقله اهمسا به حيث شدة لجبل ضعيف عند الانقطاع فكان من صنع حقيقة قوله ولا يضمنه العاقلة الا اذا كان بالجناية وقبل هذا اذا كان كسيرا ممن يستمكن على الدابة ويركب وحده والا فهو كالمنازع والصحيح انه لا فرق كذا في التبيين قوله او يراعى بالية الموحدة وبلراء والعين المجتمعتين من يزع البطار

الدابة شقها بالبرغ وهو مثل مشروط للحجام كذا في المغرب **قوله** لم يجز المعتاداي
لم يجاوزوه وهذا القيد استنبطه القسري ويقيد انه يجاوزه ضمن وفي الجامع الصغير اعتبر
كون الحجة بمر الموت ويقيد انها لو لم يكن بامر ضمن فان قيل قد علم من رواية
الكنائين ان الحجام اذا حجم العبد بان مولاه وتجاوز المعتاد وجب عليه الضمان لكن
لم يعلم منها قدر الضمان على تقدير الحية والموت اجيب بان ذلك بحسب قدر التجاوز
حتى ان الختان اذا اختره فقطع الخشقة ان يرى ضمن كمال الدية وان مات فعليه
نصف بدل نفسه فان قيل هذا يخالف لجميع مسائل الديات فانه كلما ان داد الرجاء به
انتقص ضمانه احبب بيان محمد اقال في الزاوية انه لما يرى كان عليه ضمان الخشقة وهو
عضو مقصود لا ثانيا في له في النفس فيقدر بدله بدل النفس كافي قطع اللسان واذا مات
فقد حصل تلف النفس بفعلين احدهما ما دون فيه وهو قطع الجلد والاخر غير
ما دون فيه وهو قطع الخشقة فكان ضمنا نصف بدل النفس لذلك فان قيل النصف
في البدل يعتمد التساوي في السبب وقد اتفق لان قطع الخشقة اشد افضاء الى التلف
من قطع الجلد لا محالة فكان كقطع اليد ضرب الرقة واجيب بان كل واحد يحتمل
ان يقع اتلافا وان لا يقع والتفاوت غير مضبوط فكان هدرا بخلاف الضرب المذكور
فانه لا يحتمل ان لا يقع اتلافا كذا في الاكلية **قوله** وان لم يعمل اي سلم نفسه ولم يعمل مع التمكن
اما اذا امتنع عن العمل ومضت المدة او لم يتمكن من العمل ومضت المدة لم يستحق الاجر
لانه لم يوجد تسليم النفس كذا في الكفاية **قوله** ما تلف بيده بان سرق منه او غاب
او غصب ولا ما تلف بعمله بان اكسر ان قدوم في عمله وتخرق الثوب من دقه هذا
اذالم يفسد الفساد فان تعد ذلك ضمن كالودع اذا تعدى كذا في العناية **قوله** وفي اربعة
اشياء لا لان مبنى الاجارة دفع الحاجة كالبيع وهي يتدفع بالثمن لاشتمالها على الجيد
والوسط والردى ولا حاجة الى اربعة لانها لا تدفعها بما دونها كما مر في كتاب البيع
قوله غيراته بشرط يعني ان يفارق عقد الاجارة البيع من حيث اعتبار شرط الخيار
فانه اذا باع احد العبدين لم يصح لاي شرط خيار التعيين وجوز واعدد الاجارة في احدي
المنفعتين من غير شرط الخيار لان في الاجارة الى آخر ما ذكره الشارح **قوله** خلاف ابي يوسف
ومحمد ارح وجه قولهما ان المعتود عليه احد الشبهين وكذلك الاجر احد الشبهين
وهو مجهول والجهالة الواحدة بوجب الفساد فكيف الجهاتان والنقص بمسئلة
الخياطة غير مسموع لان الاجر لا يجب بالعمل وعنده يرتفع الجهالة اما في هذه المسائل
فالاجرة يجب بالاختيار ولتسليم فيقي الجهالة والاعظم انه ضيق بين عقدين صحيحين
مختلفين فيصح كالتباعد ويان كونهما مختلفين ان سكناه بنفسه بخلاف اسكانه

الحداد الا يرى ان اسكان الحداد لا يدخل في مطلق العقد وكذا في اخوانها والجواب عن
 قولهما ان الاجر يجب بالتخلية آه ان الاجارة تنعقد للارتفاع وعنده يرتفع الجهاة اما ترك
 الانتفاع مع التمكن فنادرو ولا معتبر به ولو احتج الى ايجاب الاجر بمجرد التخلية بان يسلم ولم ينتفع به
 حتى يعلم المنفعة يجب اقل الاجرين للتيقن به هذا زينة ما في العناية **قوله** واحتمال الخلاف
 حيث قال فهو جازي بمحمل الخلاف وانما قال ذلك لان هذه المسئلة ذكرت في الجامع الصغير
 مطلقا فيحتمل ان يكون هذا قول الكل وان يكون قول الاعظام خاصة كما في نظايرها
قوله جازان في ايهما خاطا يستحق المسمى فيه **قوله** لان ذكر اليوم للتجمل
 لا للتوقيت لانه حال افراده العقد في اليوم بقوله خطه اليوم بدرهم كان للتجمل لا للتوقيت
 حتى اوخطاه في الغد استحق الاجر فكذا هما وذكر الغد للترفيه لان حال افراد
 العقد في الغد بقوله خطه غدا ينصف درهم كان للترفيه فكذا هنا اذ ليس اتعداد
 الشرط اثر في تغيره فيجتمع في كل يوم قسمتان اما في الاول فلان ذكر الغد اذا كان
 للترفيه كان العقد المضاف الى عدائنا اليوم واما في الغد فلان العقد المتعقد في اليوم
 باق لان ذكر اليوم للتجمل فيجتمع مع المضاف الى غدا واذا اجتمع في كل واحد منهما
 قسمتان لزوم اقامة العمل الواحد يدلن على الدل كانه قال خطه بدرهم او نصف
 درهم وهو بط لكون الاجر مجهولا والجواب ان الجهاة تزول بوقوع العمل فانه به
 يتعين الاجر للزومه عند العمل كما تقدم كذا في العناية **قوله** للترفيه اي للتوسيع يقال
 فلان في رفاهة ورقاهة من العيش اي سعة **قوله** لهما ان كل واحد الخ معناه ان
 المعقود عليه واحد وهو العمل ولكن بصفة خاصة فيكون مراده التجمل لبعض
 اغراضه في اليوم من العمل والبيع بزيادة فائدة فيقوت ذلك فيكون التساويل
 مقصودا فصار باختلاف الغرض كالتوسعين من العمل كما في الخياطة الفارسية والرومية
قوله مفسد فاما اذا نظرنا الى ذكر العمل كان الاجر مشتركا واذا نظرنا الى اليوم
 كان اجير واحد وهما متافيان لتنافي اوازمهما فان ذكر العمل يوجب عدم وجوب
 الاجرة مالم يعمل وذكر الوقت يوجب وجوبها عند تسليم النفس في المدة وتنافي الوازم
 يدل على تنافي اللزوم ولذلك عدلنا عن الحقيقة التي هي التأقيت الى المجاز الذي هو
 التجمل وح يجمع في القدر قسمتان دون اليوم فصيح اليوم ويجب المسمى فيه ويفسد
 الغد ويجب اجر المثل **قوله** كما مر اقول له اشارة الى قوله في الاجارة الفاسدة
 انه جمع بين العمل والوقت **قوله** ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية الاولى
 لا ينعدم في اليوم اشاني فيعتبر بمنع الزيادة ويعتبر التسمية الثانية لمنع النقصان **قوله**
 لا يزداد على نصف درهم لانه اذا مرض بالاخير الى الغد بالزيادة فالي ما بعد الغد اولى

قوله لا يشترط لان خدمة السفر اشتملت على زيادة مشقة فلا ينظمها الاطلاق
ولهذا جعل السفر عذرا فلا بد من اشتراطه **قوله** لا يحرر نفسه اى عن الغاصب
قوله وصح للعبد قبضها اى قبض الاجرة في قولهم جميعا لانه مأذون له في التصرف
على اعتبار الفراغ على ما مر من قوله فبعد الفراغ رعاية حقه الخ فان النافع مأذون
فيه كقبول الهبة وان كان مأذون وهو العاقد رجع الحقوق اليه فيكون له القبض وفأذنه
يظهر في حق خروج المستاجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه ما وضع المسئلة
فيها اذا اجر الغصوب نفسه فان اجره الغاصب كان الاجرة للمالك ولا ضمان عليه
بالاعتاق وان اجره المولى فليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة المولى لانه العاقد
كذا في العتابة **قوله** وبأخذه مولاة فأنه اى لو وجد مولى العبد ما في يد العبد من
الاجرة لاحذه لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك كما في المسروق
بعد القطع فانه لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالاتلاف ويبقى الملك فيه حتى يأخذه المالك
كذا في التبيين **قوله** وشهر الخمسة اى من غير تعيين منهما **قوله** والاول باربعة لانه المذكور
اولا يعنى لما قال شهر ايار بعديات كبر كان مجهولا والاجارة تفسد بالجهالة فصرفتاه الى ما يلي
العقد نحر بالبحر وازا ونظر الى تيجير الحاجة فان الانسان انما يستأجر الشئ الحاجة تدعو الى
ذلك والظاهر وقوعها عند المقدرة واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد والثاني معطوف عليه
بصرف الى ما يلي الاول ضرورة اوقال شهر اية خمسة وشهر ايار باربعة كان الاول بخمسة والثاني
باربعة وفأذنه تظهر فيما ذاعل الاول دون الثاني فانه يستحق اربعة دراهم ولو عمل اشاني
دون الاول يستحق خمسة دراهم كذا فهم من تقرير غاية البيان **قوله** وحكم الحال يعنى
اذا استأجر رجل عبدا بمدة معينة فمضت فيقال المستاجر مريض او ابق في اول المدة
وقال صاحبه لا بل قيل ان تأتيني ساعة يحكم الحال اى ينظر حال العبد في حال الاختلاف
ان كان مريضا او ابقا فيها فالقول للمستاجر مع يمينه وان كان صحيحا او حاضرا فيها
فالقول لصاحبه لان القول في الدعاوى قوله من شهره الظاهر **قوله** بما عملت
كالقبض و الاصر مثلا **قوله** لاذن مستفاد فلو انكر اصل الاذن كان القول قوله
فكذا ذا انكر صفته **قوله** ان يصدق باليمين وبعده وهو بالخيار بين تضمين الصانع وبين
اجذ ثوبه واعطاء اجر مثل العمل بحيث لا يتجاوز من المسلم **قوله** ينكر يقوم الخ والقول
قول المنكر **قوله** معاملاته وذلك بان تكررت المعاملة بينهما باجرا لان سبق ما بينهما باجر
معيّن جهة الطالب باجر جريا على معناه **قوله** ان كان معروفا لانه لما فتح الخنون
لاجله جرى ذلك محرى التنصيص على الاجر اعتبارا للظاهر والقياس ما قاله الاعظم
لانه منكر وما ذكرناه من الاستحسان مدفوع بان الظاهر يصلح للدفع والحاجة ههنا

للاستحقة ان لا تدفع كذا في العتابة وأشار اليه الشارع بقوله رابو حنيفة رح يقول الخ
﴿ باب فسخ الاجارة ﴾

قوله ودبر الدابة وهو يفتح الدال المهملة والياء الموحدة جراحة حدثت في ظهر
الدابة من الرجل كذا في المغرب **قوله** وبخيار شرط اي ويفسخ لاجارة اذا استأجر
المستأجر دارا على انه او الموخر بالخيار فها على ثلاثة ايام ثم فسخها قبل مضي الايام
قوله بالعدر هذا عندنا وعند الشافعي لا يفسخ الا بالعيب وكفى بنا حجة عليه لزوم جبر
المستأجر على قلع الفرس واتخاذ الوليمة وايضا يلزم منه جبر من استأجر رجلا ليقطع
يده الاكله وقمت بهائم برئت على التزام قطع اليد وهذا بين لزوم ما وفساد الاله الزام ضرر
زايد لم يستحق بالعقد كذا في الهداية وقوله وهو لزوم ضررها تفسير للعدر كما لا يخفى
قوله ضرر الجانس ثم اختلفوا في كيفية الفسخ فقال بعضهم ببيع الاجر الدار
اولا ولا يقدر على اتسليم لتعلق حق المستأجر به فان المشتري يرفع الامر الى القاضي
ويطالب منه فسخ البيع او تسليم الدار فينفذ القاضي بيدها وينفسخ الاجارة ضمنا
وقال بعضهم يفسخ لاجارة اولان يبيع كذا في التبيين والتحقيق **قوله** قل بأويله الخ
اقول هذا اشارة الى قول مفتي الثقليين فان قيل الخياط يتوصل الى الخياطة بالخياط
والمقراض ولا يعجز عن اكتسابهما فكيف يمتنع افلاسه قلنا بأويل المسئلة في خياط
يعمل نفسه في ثياب نفسه ثم يبيع الثياب كما هو عرف اهل الكوفة لا الخياط الذي يعمل
لناس انتهى **قوله** فلا يمتنع العذر اقول يشعر هذا بان من ليس له رأس مال غير الابرة
والمقراض لا سبيل له الى الفسخ وهذا مشكل لان من استأجر علما ليعمل معه الخياطة
ثم لم يحسن ذلك الغلام المعاملة بالناس اما باطمان خياطة اثوابهم او بسرقة قطعة منها
ونحو ذلك حتى تنفروا عن التعامل به فتعطلا معا بذني ان يجوز له فسخ تلك الاجارة
هر باعن لزوم ضرر زائد كما مر مع انعدام رأس مال غيره ما وجد في الكافي بعد كتب
هذه الحاشية ما يدل عليها اللهم الا ان يراد بالعدر العذر المعين الذي نشأ من دهاب
رأس المال فليست امل **قوله** وبداء مكزى وهو بالمد مصدر بداه اي طهره فيه راي
غير الاول منه من ذلك كذا في العتابة **قوله** فلا اعتبار له ولاه يمكنه ان يفعل ويبعث
على بدائنه او اجيره وكذا لو مرض لما ذكرنا وروي الكرخي انه عذر لانه لا يعرى
عن ضرر لان غيره لا يشفق على دابته مثله وهو لا يمكنه الخروج بخلاف ما اذا لم يمرض
وعلى رواية الاصل ليس بعذر لما ذكر كذا في التبيين **قوله** وترك خياطة بالجر عطف
على بداء المكاري واللام في ليجبط متعلق بالمستأجر وفي العمل للترك **قوله** وبيع ما اجر
بالجر عطف على الترك اي وبخلاف بيع من اجر عبدا ثم باعه فانه ليس بعذر لانه

لا يلزم الضرر الزيد في المعنى على موجب العقد غايته فوت الاسترباح وهو امر لا يعتد به
 وارتقص الاجارة به لما سلت قط ولسلت حوايج الناس كذا في الحق في
 مسائل شتى

حصصايد جمع حصيد وحصيدة وهما الدرع المحصور والمراد بهما ههنا ما سبق
 من اصول القصب المحصور في الارض من حصد الزرع قطعه قوله هادنه بالبدال
 المهجلة والنون من هدن اى سكن وفي بعض نسخ الهداية هادنه من هداه بالهمزة
 اى سكن كذا في النهاية قوله وهو مجهول ومن قيل قفيز الطحان قوله رد عوضه
 اى جاز ان يرتد عوض ما اكل وذلك لانه استحق عليه حل قدر معاوم من الزاد فاذا
 انتقص كانه رد بدله كالتناع اذا سرق والماء اذا شرب كذا في البيانية قوله مضافا
 الى الزمان لان الاجارة تتضمن عليك المنافع وهى لا يتصور وجودها في الحال فيكون
 مضافة ضرورة وايضا قلنا انه منعقد ساعد فسادا على حسب وجود المنفعة
 وحدوثها على ما مر في اول الكتاب وهذا هو معنى الاضافة وفهنا معتبر بهما فيجوز
 اضافة الايرى ان البيع لما لم يجز اضافته لم يجز فسخته ايضا و اضافته الى الزمان وهو
 الاقالة لانه معتبر به والمزارعة والمساقاة اجارة لان من يجبرهما يجبرهما على اذنها اجارة
 فيجوز اضافتهما لما ذكرنا والوكالة والمضاربة كل ذلك من باب الاطلاق وكل
 ذلك يجوز اضافته على ما بينه والكفالة التزام للمال ابتداء فيجوز اضافتها وتعليقها
 بالشرط وتفويض القضا والامارة يجوز تعليقه بالشرط و اضافته الى الزمان لانه
 تولية وتفويض محض فيجاز تعليقه بالشرط الايرى انه عليه السلام امر زيد بن
 حارثة ثم قال ان قتل زيد فيجوز وان قتل جعفر فعبد الله بن رواحة روى البخارى
 والايصاء وهو اقامة الشخص مقام نفسه في التصرف بعد الموت والوصية وهى عليك
 المال بعد الموت لا يكونان الا مضافين اذا لا يصاء في الحال لا يتصور الا اذا جعل مجازا
 عن الوكالة كذا في التبيين وقوله واما الطلاق والعناق والوقف ففى عن البيان لما مر
 قوله لا البيع واجازته يعنى ان هذه الاشياء لا يجوز اضافتها الى الزمان المستقبل
 لانها عليك وقد امكن تجبرتها للحل فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الاصل الاول
 لان الاجارة وماشا كلها لا يمكن تملكه للحان كذا في الزبلى

كتاب المكاتب

سمى بالكتابة لانه بمعنى الجمع وفي المكاتب ضم رية اليد الى حرمة الرقبة اولان فيه جمعا
 بين تجميع فصاعدا اولان كل واحد منهما يكتب الوثيقة عادة وهذا اظهر كذا في التبيين
 والفرق بين المكاتب وبين المعتق على مال وجودا فقط ومعنى ان نفاضا فلا اشتراط لفظ الكتابة

او ما يؤدى معناه فيه دون العتق وامامه فلان المكاتب بالعجز يعود رقيقا دون
 الحق على مال وان اشتركا في كونهما عاقد الاحتياجهما الى الايجاب والقبول كذا
 في لناية **قوله** بازمنة معناه اشارة الى الفرق بين التجم والمؤجل حيث اكنى فيه باداء
 المال في اخر المدة معلومة كانت او لاحتى لو كان به على الف الى القطاف او الى الحصاد
 او الى الدياس صح كما سيتصرح به الاكل في شرح قول صاحب الهداية واذا كاتبه
 على حيوان غير موصوف الخ واما التجم فقد اعبر فيه معلومته المدة وما يؤدى فيها
 كما يفصح عنه تشبيه بقوله كاتبك بمائه على ان الخ **قوله** لانه عاجز عن التسليم لخروجه
 من يد مولاه مغلما ولم يكن قبل العقد اعلا لتماك المال والعاجز من التسليم لا بدله
 من اجل يقدر به على البذل **قوله** وفي السلم الاجل اشارة الى جواب ما يرد علينا
 من ان امكان الاستقراض ثابت في السلم فلم يجوزون فيه البذل الحال وتفصيل الجواب
 ان الكتابة عقد معاوضة وهو يعتمد المفقود عليه وبه وجود الاول لا بد منه لانه عليه
 السلام نهى عن بيع ماله عند اتسان ووجود الثاني ليس كذلك للاجتماع على ان
 من ليس عنده فليس احقر جازله ان يشتري ما يشاء بما يشاء ويدل الكتابة معقوده
 لا بحالة فاشبه الثمن في البيع والقدرة ليست عليه بشرط فكذا على البذل واما السلم
 فيه فهي معقود عليه ولا يجوز العقد على المعدم فاشبه البيع ووجود شرط فلا بد
 من القدرة عليه **قوله** فان ادبته هذا مما لا بد منه فان قوله جعلت عليك الخ يحتمل
 الكتابة ويحتمل الضريبة لان المولى مستقل في اخذ المال من عبده جبرا فلا يتعين جهة
 الكتابة الابهذا اقول بخلاف قوله كاتبك فانه اعدم احتماله لها لا يحتاج اليه واما قوله
 فان عجزت فتن فلا حاجة اليه هنا في تعيين الكتابة كما في كاتبك وانما ذكره لتخصيص
 العبد على ادائه بدل عند التجوم والمكاتب بدونه صحيحة كذا فهم من الكفاية
قوله اي العقر لانه لا يمكن ايجاب الحد لبقاء الملك رقة فتعين العقر بناء على ان منافع
 البضع ملحقه بالاجزاء والاعيان ولهذا الواستحقت الامة المشتراة عزم المشترى
 العقر وقيمة الولد دون المفعة ولو كان الوطى في حكم المفعة لما عزم وليقدر بقدرة
 الاستعمال واهل كذا فانه يلزم بادخال واحد ما لم يضرب بت متعددة كذا فهم
 من المكاتب **قوله** او مثل المال يعنى ان كان مالها المجنى عليها مثليا او قيمته ان كان قيما
قوله على قيمته الخ بان قال ان ادبت الى قيمتك فانت حرا وقال كاتبك على قيمتك
قوله او عين كالعبد والفرس الدين هما ملكان لغير المكاتب **قوله** فسد جزاء
 لقوله فان كاتب الخ اما لفساد في القيمة فلا نها بمجهول قدر الاختلاف مقدارها باختلاف
 المقومين وجنسا فانها يكون تارت من الدراهم واخرى من الدنانير ووصفا فانها

يكون جيدا ووسطا ورديا واما في عين الغير فلانه لا يقدر على تسليمه لار ملك الغير غير
 مقدور التسليم واما في ماله دينار ليرد عبدا غير معين فلان بدل الكتابة مجهولة
 القدر فلا يصح كما اذا كاتبه على قيمة العبد لانه لا يستثنى العبد من الدنا نبر وانما يستثنى
 قيمته والقيمة لا يصلح بدلا لجهاتها قسرا وجنسا ووصفا هذا عندهم وعند الثاني يجوز
 الكتابة ويقسم المنة على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسطا فان صاب العبد لسقط عنه
 ويكون مكاتبا بما بقي واما في الخمر والخمر بر فلانه ليس بمال منقوم في حق المسلم فلا يصلح
 عوضا فيفسد العبد هذا زينة مافي الهداية وشعر وجهها **قوله** وعتق فيها اي في
 الخمر والخمر يرو لان العقد منعقد في عقد بالاداء وان كان فاسدا كذا في الكافي وكذا
 اذا كاتب العبد على قيمة بنفسه يعتق بالاداء تلك القيمة لاداء البذل وانما يثبت اداء
 القيمة اما بتصادفهما على ان مادي قيمة العبد او بتقويم المقومين واذا اختلفوا في ذلك
 فلا يتقوم ما لم يؤد اقصى القيمين لانه المتفق المتيقن بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث
 لا يعتق بادائه لانه لا يتفطن على مراد العاقد لا بخلاف اجتناسه فلا يثبت العتق بدون
 ارادته لا يقال ان قيمة العبد مجهولة كجهالة الثوب فينتج ان يؤثر تلك الجهالة في
 فساد العقد على وجه لا يعتق باداء القيمة كما لا يعتق باداء الثوب لانا نقول ان جهالة
 القيمة يمكن ازالتهما بتقويم المقومين فلا تأثير لهما والافى فساد العقد لا في ابطاله ولا وقوف
 على اداء المشروط في الثوب فاسم الثوب كما يتناول مادي يتناول عين ومعلوم ان مراده
 ليس مطلق الثوب لانه لا يزال ملكه عن العبد لاي ثوب كان فكان المراد معين ولا يدري
 ان المؤدى هل هو ذلك المعين ام لا فلا يثبت الاداء كذا فهم من تقرير الكفاية **قوله**
 والسعاية وانما زنه ان يسعى في قيمته لانه وجب عليه رد رقبة لاجل الفساد وقد نقرر
 رده بنفوذ العتق فيه فيلزمه قيمته كالمشتري شراء فاسدا اذا اعتق المبيع قبل القبض
 او تلف في يده **قوله** ولا فرق اي يعتق باداء الخمر صرح بذكر الشرط ولم يصرح
 ان ادى العين لانه بدله صورة وان ادى القيمة عتق ايضا لانه البذل معنى لان المراد اداء
 قيمة نفس العبد على ما نقله الاكل وان كان ظاهر داليل زفر يشعر بكون المراد بها قيمة
 الخمر **قوله** ذكر جنسه كالعبد والفرس وقوله اي لم يذكر نوعه كالتركي والهندي وصفته
 كالجيد والردى **قوله** مثله اي كافرا مقدرة لحائه ابطال صحيح لانه مال منقوم في حقهم
 كاخل في حقنا **قوله** ليسده اي لاولى قيمة الخمر لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر
 وتملكه وفي تسليم من الخمر كلاهما **قوله** للممر اشارة الى قوله لان المسلم انتهى عنه الخ

باب تصرف المكاتب

بمقتضى العقد اي عقد الكتابة لان مقتضاء مالكية البذل على جهة الاستقلال وثبوت

الاختصاص بنفسه ومنافعه لحصول ما هو المقصود بالعقد وذلك قد يكون بالسفر والتقييد بما كان يتفاده وان شرط الخالف له باطل فان الشرط بطوله ورد عليه ان هذا يقتضي بطلان العقد كما في البيع اجاب عنه بقوله ولا يفسد الكتابة يعني ان الشرط الباطل انما يبطل الكتابة اذا تمكن في صلب العقد كما اذا قال كابتك علي ان يخدمني مدة اوزمانا و شرط عدم السفر ايس كذلك لانه لا شرط في بدل الكتابة ولا في ايقابله فلا يفسد به الكتابة ثم اشار الى تفصيل المقام بقوله فان الكتابة يعني ان الكتابة تسبب البيع من حيث المعاوضة وعدم صحتها بلا بدل واحتمالها الافتتاح في الاداء وتشهدها كشكاح من حيث انها معاوضة مال بغير مال وقوله ومع ذلك هو اعتاق بالنظر الى العبد اسارة الى ما ذكره الاكل بقوله وتقول ان الكتابة في جانب العبد اعتاق لان الاعتاق ازالة الملك الى واحد والكتابة كذلك لانه لا يحصل للمكاتب شيء وانما يسقط عنه مولاة وكل شرط يختص بجانب العبد فهو داخل في الاعتاق لدخوله في الكتابة وهي اعتاق وهذا الشرط يختص به فهو داخل في الاعتاق والاعتاق لا يبطل بالشرط الفاسدة انتهى **قوله** وكل شرط لا يكون كذلك كاشتراط الخ لا يخرج من الداء وان لا يبيع بالنسيئة **قوله** ان ادى بعد عتق الاول الخ واما ان اديا بداهما جميعا معا قولاً وتماماً كالمولى ترجعها للاصل وان يجر الاول عن اداء البذل ورد الى الرق ولم يؤد الشئ بده بقي مكاتباً فان ادى البذل الى المولى عتق وان رد بغير رد الى الرق كالاول كذا في الغرر **قوله** لا تزوجه الا باذنه لانه ليس من جنس الاكتساب وقد ضرر للمولى بلزوم المهر في رقبته وانما استغاد من التصرف بعقد الكتابة ما كان سبباً الى اداء بداهما وهو ليس بوسيلة الى اداؤه فتنى على الحر فاذا اذن له المولى جاز لزوال الحجر في هذا في المكاتب واما في المكاتب هل يجوز اهله التزوج بلا اذنه ففيه خلاف قال شيخ الاسلام ولا يتزوج المكاتبه بغير اذن مولاه لانها مملوكة للمولى وقال زفر يجوز ذلك لانه من باب لا اكتساب وانا نقول المهر وجب في مقابلة الملك في الذات لاقى المنافع وهو حق السيد فان عتقت قبل ان يفتح النكاح صح ذلك النكاح لا يفسد الا لحق المولى فاذا عتقت زال حقه فيصح ولاخبار لها لانها بائنة من العقد برضاها ونفذه بعد العتاق كذا في الغناية ونحن نقوله كما لا يجوز تزوجه بلا اذن مولاه لا يجوز تسير به ابضا وان كان مع اذنه كالقن والمدير والمأذون وهو اتخاذ الجارية للتمتع وذلك لان مبنى حل التسير على ملك الرقبة والرقبة مطلقاً لا يملك شيئاً من احكام مالكية المال فلا ينفعهم اذنه ويشير السارح الى هذا المعنى بعيد هذا بقوله لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يملكه الافتتاح **قوله** ولو يعوض لانها تبرغ ابتداء وهو ليس من اهله **قوله** الا يسير اي لا يصلح تصدقه

الابشي يسير قبل مادون الدرهم يسير بتوسع الناس فيه كذا في الكفاية قوله وتكفله
 بالناس لنفس او بالمال بامر او بغير امر لان الكل تبرع كذا في التبيين قوله لانه
 فوق الكتابة لان الثابت للمكاتب ثبوت حق الحرية والمعتق على ماله حقيقة كذا
 في الكفاية قوله منه اي من العبد قوله وشربك اي شركة العنان وشركة المفاوضة
 قوله بتكاتب عليه اي يصير مكاتبا مثله قوله كما يعتق عليه اي لو كان المكاتب
 حرا واشتري واحدهم يعتق عليه قوله مخاطب اي مكلف بها قوله لافي غيره
 اي لا يجب نفقة الاخ والعم الاعلى الموسر قوله وصح بيع ام ولده يعني اذا ولدت
 قسة المكاتبه قيل ان يملكها بوجه من الوجوه فملكها فان ملكها مع الولد فليس له ان
 يبيعها بالاتفاق لان ولدها دخل في الكتابة كما مروا الام تابعة للولد في هذا الحكم على
 مقتضى الحديث وان ملكها بدونه فله ذلك قوله والقياس ينفيه يعني ولا نص فيه
 يترك به القياس بخلاف ما اذا كان ماله الولد قوله اي ولد ولد من امته اعترض
 عليه بان المكاتب لا يملك التسري فمن اين له ولد من الامه حتى يدخل في الكتابة اجيب
 ان معنى قولهم لا يملك التسري لا يحمل له وطى امته لكن ان ولد طهار وادم
 النسب يثبتا نسب كالجارية المشتركة فانه ليس لاحد الشريكين وطنها لكن ان
 وطنها فودت وادعاء ثبت النسب قوله لان الولد يتبع الام وانما كانت تبعته الام
 ارجح لانه جزء منها بحيث يقرض منها بالمقراض وقوله وفر وعه يعني الكتابة
 والتدبير والاستيلاء لان هذه الاوصاف القارة الشرعية في الامهات تسري الى الاولاد
 واذا صرت كتابتها الى ولدها لم يرجع بيعه كما لم يرجع بيع امه كذا في العناية قوله
 لانه ولد المفرور اوجود سبه فيه وهو الفرور لانه ما رغب في نكاحها الا لئلا حرية
 الاولاد فيجب عليه قيمة الاولاد والمهر في الحال الوجود الاذن من المولى والاولاد احرار
 هذا رواية المبسوط وفي شرح الجامع الصغير ان قيمة الاولاد عنده بتأخير ادائها الى ما بعد
 العتق واليه اشار الشارح بقوله وههنا لا قدرة كنا فهم من تقرير الاكل قوله
 بين دقيقين والمولود بينهما رقيق وهذا لان الاصل في الوالد ان يتبع الام في الرق
 والحرية لكننا تركنا هذا الاصل فيما اذا كان الرجل حرا باجماع الصحابة وهذا اي
 ولد المكاتب ليس في معنى ولد الحر كما ذكره الشارح بقوله لان حق المولى الح ولان المفرور
 في الاصل حر فاذا لم يعتق ولده يلحقه ضرر بان يرق ماء وفي الفرع رقيق فلم يكن في معنى
 ماورد به الشرع فتعذرت التعدية قوله بل يؤخذ الى العتق فكان المانع من الاطلاق به
 لوجوده وهو الضرر اللاحق بالاستحقاق بالتأخير فبقى على الاصل ولا يلحق به ثم اذا
 قهرم القيمة يرجع عليها عند لان الفرور حصل منها كذا في العناية قوله بخير ان

المولى انما قال بغير اذنه مع ان حكم المأذون كذلك للتبيين منه ما اذا كان ياذنه بطريق
 الاول **قوله** يجب العقر يعني ان الكاتب اذا اشترى امه لا يجوز له ان يوطئها ولو اذن المولى
 ومع هذا لو وطئها ثم استخففت بلزم العقر في الحال وليس له ان يتزوج امرأة بغير إذن المولى ومع
 هذا لو فعل يؤخذ بالمهر اذا عتق وتقرر الفرق الذي اشار اليه الشارح بقوله والفرق
 انه الخ ان الكتابة اوجب الشراء والشراء اوجب سقوط الحدس سقوط الحدس واجب
 العقر فالكتابة اوجبت العقر ولا كذلك الذكاح كذا في البيانية والدراية والعناية **قوله**
 ولقائل الخ يمكن ان يجاب عن بيان الوطئ وان لم يكن من التجارة في شيء لكن سيده الذي
 هو لشراء منها وتزويل السبب منزلة السبب من القواعد المقررة عندهم هذا ما استعمل
 ثم وجدت بعد سنين في ضرر الاستاذ قال هذا **قوله** فيعتق بعد موت المولى اي
 على الاستيلاء ويستقط عنها مال الكتابة **قوله** وكتابة ام واده اي وصح
 كتابتها لان الكتابة يتوصل بها الى ملك اليد في الحال والحرية عند اداء البدل وحاجة
 ام الولد الى استفادة هذا المعنى قبل موت المولى كحاجة غيرها فكان جائزا ومهنا اسئلة
 ذكرت في الاكلمية وغيرها **قوله** بجائز اي بالاستيلاء اتعاق عتقها بموت السيد وسقط
 عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب بدل العتق عند الاداء فاذا عتقت قبله لم يمكن توفير
 الغرض عليه فسقط فبطلت الكتابة لا متناع ايقاعها بلا فائدة بالنسبة الى البدل وبقيت
 في حق الاولاد والاكساب يعق الاولاد ويخلص اهل الاكساب **قوله** اي صححت كتابة
 مدبرة او جود المقتضى وهو الحاجة فان اثابت بالتدبير مجرد استحقاق الحرية لا حقيقة لها
 ولا انتفاء المانع وهو عدم المناقاة **قوله** في ثلثي قيمته اي مدير الاقل **قوله** كما مر يعني قوله قبل
 هذا فان الاعتاق لما كان متجرا الخ **قوله** عن الاجل بالمال لان الدين مال والاجل ليس بمال
 وذلك في عقد المعاوضة لا يجوز وعقد الكفاية عقد معاوضة واذا لم يجوز ذلك كان خمسمائة
 مثلا بدلا عن الف وذلك ربوا **قوله** الابن فاعطى له حكم المال **قوله** ليس بماله
 من وجه لاحتماله التجميع **قوله** فاعند لا اي استوى كل واحد من الاجل وبدل الكتابة
 وكان اعتبارا عما هو مال بوجه بما هو مال بوجه وقد اختلف الجنس فلم يكن ثم ربوا
قوله فان مات مريض اي كاتب المريض عبده على الفين الى سنة وقيمه الف درهم
 ثم مات المولى ولما له غيره ولم يخّر الورثة الاجل لان المريض تصرف فيه وهو حقهم
 فلمهم ان يردوه دفعا لضرر تأخير حقهم الى مضي الاجل عن انفسهم **قوله** ثلثي البدل
 وهو الف وثلثا الف وثلثه وثلثون درهما وثلث درهم **قوله** والباقي وهو ستائة وستة
 وستون درهما وثلثا درهم **قوله** وفيما وراء اي الزائد على ثلثي القيمة **قوله** فيصح
 التأخير لان من له ترك شيء له ترك وصفه والتجمل وصف فيجوز تركه **قوله** في المقدار

وهو اسقاط الف درهم وفي التخيير وهو تأجيل الالف الاخرى قوله فينقذ الثلث
اي يصح تصرف في ثلث قيمته في الاسقاط والتأخير لكن لما سقط ذلك الثلث لم يبق
التأخير ايضا ونه يصح تصرفه في ثلث القيمة لافي حق الاسقاط ولا في حق التأخير كذا
في الكفاية قوله قال حر لسيده لما فرغ من ذكر احكام تتعلق بالاصيل في الكتابة
شبرع في ذكر الاحكام التي تتعلق بالنائب فيها قوله لانه متبرع حيث لم يامر العبد الحر
بالاداء ولا هو مضطر في ادائه وهل له ان يسترده ما ادى الى المولى فيه تطويل طالع
النهاية تطلع عليها قوله وان قبل العبد فهو مكاتب يعني ان هذا العقد نافذ في حقها
للعبد من حرمة البيع ونفوذ عتقه باداء هذا القائل وموقوف على اجازته فيما عليه
من لزوم البدل لانه عقد جرى بين فضولي ومالك فيتوقف على اجازة من له الاجازة
فاذا قبله كان ذلك اجازة منه فيصير مكاتبا لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء
قوله وعلى فلان يعني به العبد الاخر الغائب لهذا المولى قوله يتوقف على قبضه
لعدم الولاية عليه كمن باع عبده وعبده غيره او زوج امته وامته غيره قوله فيصح يعني
ان الكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل اولادها في كتابتها
تبا حتى عتقوا بادائها وليس عليهم من البدل شيء قوله قل جبري نجبر المولى
على قبول قوله واما الغائب يعني انقياس فيه ان لا يجبر لانه متبرع اذ ليس عليه شيء
من البدل ووجه الاستحسان ان له فيه منفعة لانه ينال الخ قوله وان لم يكن اي الدين
المذكور قوله لانه اي كل من الحاضر والغائب اقول ظاهرا مخالف لقول الاكل
لان الحاضر قضى دينه عليه ومثله لا يرجع فليتأمل قوله وانما يرجع صغيرا من
جواب عما قيل الغائب هنا كعين الرهن وهو مضطر ولهذا يرجع على المستعير بما ادى
تقريره ان المعير كالغائب في جواز الاداء من غير دين عليه لافي الاضطرار انما هو اذا
قاتله شيء حاصل وههنا ليس كذلك بل انما هو مرضية ان يحصل له الحرية وهذا
كما يقال عدم الرجح لا يسمى خسرانا قوله افوقان قبل الغائب او يقبل فليس ذلك منه
شيء وليس للمولى ان يأخذه بشيء من بدل الكتابة كمن كفله من غيره بغير امره فيلغده
فاجازه لا يتغير حكمه حتى لو ادى لم يرجع عليه كذا هذا قوله وان كوتب اي اذا قبلت
الامة الكتابة عن نفسها وعن ابنين لها صغيرين جاز وانما وضع المسئلة في الامة
اشارة الى ان الحكم في العبد والامة سواء فانه لو وضعها في العبد لما توهم ان الجواز
لثبوت ولا ية الاب عليها فلا يجوز ذلك في الامة لعدم ولايتها اذ الام الحرة لا ولاية لها
فكيف بالامة فاي ادى اي ابهم ادى لم يرجع على صاحبه ويجبر المولى على القول
وذلك لان الام ان ادت فقد ادت دينها على نفسها وكل من الودين ان ادى فهو متبرع

غير مضطرب وفي ذلك كله لارجوع

باب كتابة العبد المشترك

وقبض بمضنه وانما خص بقبض البعض لان مدار المسئلة على القبر وذال لا يتصور بعد
قبض الكل لانه لو قبض كل الالف عتق نصيب القابض كله فامتنع القبر قوله
فذاله اي المال المقبوض لقابضه قوله وقائدة الاذن اي بالكتابة واما قائدة الاذن
بالقبض فانقطاع حقه في المقبوض واختصاصه بالقابض كما اشار اليه الشارح بقوله
واذنه لشريكه بالقبض الخ قوله اذن للعبد بالاداء اليه الا اذاتها قبل الاداء فيصح
تعيده لانه تبرع لم يتم بعد قوله مشترك بينهما كالبدل قوله فيقتصر على نصيبه
فبقى نصيب الآخر مكتوبا على ماله قوله وطى ام ولد انغير فان قيل فعلى هذا ينبغي
ان لا يضمن الثاني قيمة الولد للاول عند ابي حنيفة لان حكم وادام الولد حكم امه
ولا قيمة لام الولد عنده فكذا هنا لابنتها اجيب بل عند الاعظام في تقوم ام الولد
روايتان فيكون الولد مقوما على احدهما فممكن حرا بالقيمة قوله ويضمن
نصف قيمتها لشريكه لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاد قوله ملبا اي
غنيا قوله ثلثا قيمة القن لان المنافع انواع ثلثه البيع وما اشبهه في كونه
خروجا عن الملك كالهبة والصدقة والارث والوصية والاستخدام وامثاله في كونه
انتفاعا بللنا من كالاجارة والعارية والوطى والاعتاق وتوابعه كالاستيلاد والكتابة
والتدبير واعتاق على مال والغايت من ذلك النوع الاول فيسقط الثلث بالضمن لانه
قوله واذا ضمنه لا يملكه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مديرا وابق
فانه يضمنه ولا يملكه فكان ضمان حيلولة لضمنان تملك كذا في العناية الموت والقبر
عن نجم وهو الطالع ثم سمي به الوقت المضرب ثم يسمى به ما يؤدي فيه من الوظيفة
قوله ان كان له وجه بان كان له دين يقتضيه او مال غائب يرجى قدومه واستعجيره النسبة
الى العجر والحكم به والحاكم القاضي كذا في البيان قوله الى ثلثة ايام وهي مدة
ضربت لاطهار الاعذار قوله وعند ابي يوسف لا يفخره اي لا يحكم الحاكم بعجره
مطلقا سواء كان له وجه سيصل او لم يكن حتى يتعاقب على المكاتب شهران وجه قوله
ماروى عن علي رضه انه قال المكاتب اذا توالى عليه ثغمان رد في الرق علقه بهذا
الشرط فلا يوجد بدونه ولقائل ان يقول هذا استدلال بمفهوم الشرط وهو ليس
بقائم لانه يفيد الوجود عند الوجود فقط والجواب انه مطلق بشرطين والمعلق
بشرطين لا يترد عند احدهما كالوقال ان دخلت هذين الدارين فانت طالق ووجه
قولهما انه لما عجز عن نجم واحد كان اعجز عن نجمين فلا حاجة الى الانتظار الى نجم آخر

لان من لم يقدر على اداء قليل لم يقدر على اداء كثير باخر ريق الاولى فيرد في الرق قبل
 توالي النجمن **قوله** برضاء المكاتب وقيل بنفرد المولى بالفتح ولا يشترط رضاء المكاتب
 كما اذا وجد المشتري في المبيع عبدا قبل القبض فانه ينفرد بالفتح وحديث ابن عمر رضى
 في مكاتبه يدل على ذلك وذلك لان الكتابة تتم بقبض المولى البذل فالم يقبض لم تتم
 فيفسخه مستغلا به اذا فاته غرضه كما يستقل المشتري بالفتح بالعيب قبل القبض قلنا
 العبد بعد العقد صار في يده فصار هذا فسخا بعد القبض فلا بد من القضاء او الرضاء
 كذا في التبيين **قوله** لقوات المحل ويموت عبدا وما تركه فلولاه وانما انه عقد معاوضة
 لا يطل بموت احد المتعاقدين وهو المولى فكذا بموت الآخر وهو العبد والجامع بينهما
 الحاجة الى ابقاء العقد لاحياء الحق كذا في الغاية **قوله** الى ما قبل الموت اى اخر
 جزء من اجزاء حياته **قوله** والارث منه اى وحكم بان ما فضل من بدل الكتابة
 فهو ميراث منه لورثته **قوله** وان ترك ولدا من حرة ذكر هذه المسئلة والتي ذكرها
 بقوله وان اخصم الخ فرقا بينهما صورة المسئلة الاولى مكاتب مات له واحد حر من
 امرأة حرة وترك دينارا على الناس وقاد بمكاتبه فالكسابة باقية وولاه الولد لمولى الام
 وصورة المسئلة الثانية مات هذا الولد بعد الاب واخصم مولى الاب ومولى
 الام فقال مولى الام مات رفيقا والولاء لنا وقال مولى الاب مات حرا والولاء لنا ففضى
 بولائه لمولى الام **قوله** لانه اخذ عوضا الخ وتبدل السبب كتبدل العين **قوله**
 جاهلا فديته لانه لو كان عالما بالجنابة فكاتبه صار مختارا للقضاء لان ما تقيت الكتابة
 للدفع في غايت الظهور **قوله** ولا يفسخ بغير ان الكتابة حق المكاتب لانها سبب حرية
 وحرية حقه وهى سبب حقه وسبب حق المرء حقه لافضائه الى حصوله فالكسابة
 حقه فاذا مات المولى لم يفسخ لئلا يؤدي موته الى ابطال حق غيره **قوله** فلا يصح
 اعتناق الخ لانه لا يملكه اذ المكاتب لا يملك بساير اسباب الملك كالبيع والهبة فكذا
 بالارث ولاعتق فيما لم يملكه او آدم **قوله** فجعله يعنى ان القياس عدم الجواز في الكل
 ايضا لعدم الملك وجه الاستحسان ان يصير اعتناقم ابراء عن بدل الكتابة فانهم يملكونه
 بنجران الارث فيه واذا برى المكاتب عن جميع بدل الكتابة عتق كما اذا ابراءه مولاه
 ولما توجه عليه فاجعل اعتناق احدا الورثة ابراء عن نصيبه اجاب عنه بقوله ولا كذلك
 اعتناق البعض يعنى انه لا يصح ذلك لانا نجعله ابراء اقتضاء صحح بالعتق والعنق لا يثبت
 في المكاتب ببراء بعض البدل وادائه لافى بعضه ولا فى كله لان عتقه معلق بسقوط
 جميع البدل ولهذا لو ابراء البعض وكذا حال ابراء المورث عن بعض البدل لم يعتق
 شئ منه واذا لم يكن اثبات المقتضى لا يثبت المقتضى فلا وجه لبراء البعض وكذا

حال ابراء الكل لحق ببقية اورثة كذا في العناية

﴿ كتاب الولاء ﴾

وهو ميراث بيان للمعنى العرفي له باعتبار اثره وحكمه فان معناه في عرف الفقهاء التناصر
الذي يوجب الارث والعقل وقد صرح به صاحب الهداية حيث قال في بيان
مفهومها الشرعي والمعنى فيهما التناصر ثم بين التناصر فيهما بيان العرب كانت تناصر
بهما وبالحلف ولما جلت وقد قدر النبي عليه السلام تناصرهم بالولاء بنوعيه فقال
ان مولى القوم وحليفهم منهم والمراد بالخليف مولى الموالاة لانهم كانوا يؤكدون
الموالاة بالحلف انتهى **قوله** فالولاء نوعان اقول هذا الفاء صريح في ان تنوعه
الى نوعين باختلاف السببين المذكورين كما صرح به الاكمل **قوله** وان
شرط عدمه اي ان اعتق عبده وشرط ان لا يرث منه قاله شرط لقوة الميراث ثابت لان
الاعتناق في احياء معصوم لان الرق اثر الكفر والكفر موت حكمي الا يرى
الى قوله تعالى او من كان مينا فاحيناه اي كافرا فهديناه ومما يهصح
عنه ان كثيرا من احكام الاحياء لا يثبت في حق الرقيق كالتضام والشهادة والسع
الى الجملة والخروج الى العبدية وما اشبه ذلك وبالاغتناق يثبت هذه الاحكام
في حقه وكان احياء معنى ومن احيى غيره معنى ورثه كالوالد فيصير الولاء كالولاد والولاد
يوجب الارث فكذا الولاء فان قيل ينبغي ان يرث المعتق من المولى اذالم يترك عصيته
فسيبته كما هو قول حسن من زياد قلنا المعتق اجتنب عنه وقد جاء نص في السيد مخالف
للقياس فلا يقاس عليه غيره هذا زبدة ما في الكفاية والعناية **قوله** مخالف لمقتضى العقد
والنص ايضا وهو قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ويستوى في ثبوت الولاء الاعتناق
بمال وبغيره سواء كان العتق حاصلا ابتداء او بجهة الواجب كال كفارة ونحوها **قوله**
وقع قصدا اذ هو جزء منها يقبل الاعتناق مقصودا اعلم ان مسألة جبر الولاء وتمييز
مواضع الجبر من غيره من مهمات هذا المقام والاصل في ذلك ان العتق اذا وقع على الولد
مقصودا لا ينقل ولادة ابا وان وقع تباعا له ثم اعتق الاب جبر ولادة ابيه وعلى هذا
اذا اعتق الرجل امه وولدها عتقا وولدها له فان اعتق الاب بعد ذلك لا يحرولام لانهما
كان منفصلا عن الام كان عتقا كالمالك الام والعتق تناوله مقصودا فلا يقع اهدا واذا
اعتقت الام وهي حامل او اعتقت وولدت بعد العتق لاقل من ستة اشهر او ولدت احد التوامين
لاقل من ستة اشهر يوم ثم اعتق الاب رجل آخر فكذلك لا ينقل الولاء الى موالى الاب لان
المولى قصدا عتاق الام والقصد اليها بالاعتناق قصدا الى جميع اجزائها والحمل جزء منها
فان كان الحمل ظاهرا وقت الاعتناق فواضح وان ولدت لاقل من ستة اشهر حصل

اليقين بقيامه فيه وكذا اذا اولدت احد التوأمين لانهما يتعلقان معا هذا تفصيل مما اجله
 الشارح متقويا بقوة العناية **قوله** لسيد الام لانها لما ولدت كذلك لم يتيقن بقيام
 الحمل وقت الاعناق حتى يفتق مقصودا فيفتق تبعا للام لاتصالها بها بعد عنقها
 فيتبعها في الولاء فان اعنق الاب جر ولاء ابنه الى مواليه لان الولاء بمنزلة النسب قال
 عليه السلام الولاء لجهة كالجهة النسب الحديث ثم انسب الى الاياه فكذلك الولاء
 والنسبة الى موالي الام كانت ضرورة عدم اهلية الاب رفعه فاذا صار اهلا عاد الولاء
 اليه كما ان ولد الملاءنة ينسب الى قوم الام ضرورة فاذا اكذب الملاعن نفسه ماد
 الانتساب كذا في الاكلمية **قوله** والمفتق عصية عصيته الرجل قرايه لايه وكانها
 جمع عاصب وان لم يسمع به من عصب القوم بفلان اذا الحاطوا به غالب طرف والابن
 طرف والام جانب والاخ جانب ثم يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا
 في مصدرها العصبوبة كذا في شرح الفرائض للشر يف **قوله** اي ذكر اعتبر المذكورة
 لان الانثى لا يكون عصبة بنفسها بل بغيرها او مع غيرها **قوله** لا يدخل في نسبه الخ
 فان من دخلت الانثى في نسبه اليه لم يكن عصبة كاولاد الام فانها من ذوات القروض
 وكاب الام وابن البنت فانهما من ذوى الارحام والعصيات بانفسهم اربعة اصناف
 جزء الميت واصله وخرايه وخير حده كذا في الشرح لالشر يف **قوله** وهواشي يعقبها
 ذكر كالبنت وبنت الابن والاخت لاب وام والاخت لاب فهو لاربع يصرن عصبة
 باخوتهم كما صرح به في احوال الفرائض ويدل على صيرورة الاولين عصبة **قوله**
 تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرورة الاخوين **قوله**
 تعالى وان كانوا رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين **قوله** واما مع غيره وهو كل
 انثى تصير عصبة مع انثى اخرى كاخت الاب الى قوله مع البنت **قوله** على ذى الرحم
 هو في اللغة بمعنى ذى القرابة مطلقا وفي الشريعة بما ذكره الشارح بقوله اي من لا فرض له
 اي فرض مقدر في كتاب الله تعالى اوسنة رسول الله عليه السلام او اجماع الامة
 ولا عصوبة يحرز المال عند الانفراد ويدخل في نسبه الخ كاولاد البنات وان سفلوا
 ذكورا كان اوتانا من اراد التفصيل فليتنظر في شرح الفرائض **قوله** عبارة الحديث
 قال الفاضل الشريف ومعناه ليس للنساء شيء من الولاء الاولاء ما اعتقته او ولاء
 ما اعتق من اعتقته او ولاء ما كاتبته او ولاء ما كاتب من كاتبته او ولاء ما دبر
 من دبرته فكلمة ما المذكورة والمقدرة عبادة عن مرفوق يتعلق به الاعتناق فانه بمنزلة
 سائر ما يملك مما لا عقل له كما في قوله تعالى او ما ملكك ايمانهم وكلمة من عبارة عن كان
 حرا ما الكفاستحق ان يعبر عنه بلفظ العقلاء وقوله او وجد يحتاج الى ان يقدرمعه ان حتى

يصير مولا بالمصدر اى ليس له من شىء من الولاء الا ولا ما ذكر وان جر ولاء معتقهن انتهى
قوله فقد عرفت ان من قوله قبيل هذا قلنا صورته **قوله** يمرض ذلك مرتين قال
 الشريف وصورة ولاء مديرها ان دبرت امرأة عبدا ثم ارتد وكفت بدار الحرب وحكم
 القاضى لحرية عبدها المدير ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدير ولم يخلف
 عصبة وحكم مدير هذا المدير كذلك اى اذا حكم القاضى بعق مديربسبب لحدها
 فاشترى عبدا وديره ثم مات ورجعت المرأة تائبة الى دار الاسلام اما قبل موت مديرها
 او بعده ثم مات المدير الثانى ولم يخلف عصبة نسبية فولاء لهذه المرأة وصورة
 جرمه عتق معتقهن الولاء ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المعتق عبدا فزوجه
 لمعتقة غيره فولد بينهما ولد وهو جر ولاء لمولى امه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده
 جر باعتاق ولاء ولد معتقه الى نفسه ثم الى مولى به انتهى كلامه

فصل

على ان يرثه وبعقل عنه هذا صريح فى كون كل من الارث والعقل شرطا معتبرا كما صرح
 به السيد فى كفاية فقوله وهو ليس بشرط مختص بقيد الاسلام فوجه ضم الشارح هذين
 القيدين الى قيد الاسلام ليس بمكتشف وقوله ليس بشرط يعنى على الصحيح وعند البعض
 هو شرط ايضا **قوله** اى ان جنى الاسفل اقول ظاهره صريح فى ان الارث مختص بجانب
 الاعلى وليس كذلك لانه لو شرط الارث من الجانبين كان كذلك ويتوارثان من الجانبين
 بخلاف ولاء العنقة فانه يرث الاعلى لا يرث الاسفل من الاعلى لانه سببه الاحياء وقد وجد
 من الاعلى فى حق الاسفل ولم يوجد من الاسفل فى حق الاعلى وهما السبب هو العقد
 والشرط فعلى الوجه الذى وجد الشرط ثبت الحكم كذا فى الكفاية **قوله** ان لا يكون معتقا
 وان لا يكون بينه وبين احد عقد مولاة وقد عقله عنه وقد اشار المص الى هذا الشرط
 بقوله ان لم يفعل عنه وقوله اى للاسفل العدول عن الاعلى بحضرته الى غيره المراد
 من الحضور العلم حتى اذا وجد العلم بلا حضور كان فيا كذا فى الاكليات **قوله** ان يكون
 مجهول النسب بان لا ينسب هو الى غيره واما نسبه غيره اليه فغير مانع وقيل انه ليس بشرط
 وهو المختار

كتاب الاكراه

وهو فى اللغة حل المكر المكر على امر يكرهه يقال اكرهته على كذا اى جعلته عليه
 وهو كاده وفى اصطلاح الفقهاء ما ذكره المص بقوله هو فعل الخ وقوله يوقع الرجل
 المكر بذلك الفعل المكره بغيره الذى هو المكر بالفتح فيقول بذلك المكره
 رضيا ذلك الغير فقط بدون فساد اختياره كالجنس مثلا او بفساد اختياره مع تحقق

عدم الرضا ايضا كانه يد باقبل مثالا يؤيد هذا انقر بر قول الشرح وفي القتل لارضاء
كما لا يخفى اعترض الاستاذ عليه بلزوم قسم الشئ فيما له وقد قرناه ههنا في الحشبة
وقد يطلق الاكراه ظاهرا على حبس لوالدين او الاولاد ايضا وهو لا يعد اكراما
حقيقة لانه ليس بالمجبي ولا بعدم الرضا بخلاف حبس نفسه كذا في التبيين والمنار
قوله مع بقاء صريح بان الاكراه لا يزيل اهلية المكره فلا يستقط خطايب التكليف
لانها بالذمة والعقل وابدلوع ولان المكره مبتلى والابتلاء لحقيق الخطايب والدليل
على كونه مخاطبا ان افعاله متردة بين فرض وحظر وابطاحة وخصته ويأثم تارة
ويوجر اخرى كسائر افعال المكلفين في حالة الاختيار لجرم عليه قتل النفس وقطع
طرق الغير وازناوال بوا ويقترض عليه ان يمتنع من ذلك ويتاب عليه ان امتنع **قوله**
مايسؤه ضد مايسره من باب قال **قوله** عن الهوى فهو بفتح الهاء وسكون الواو
مصدر هوى بهوى كرمى يرمى هوى اى سقط الى السقوط **قوله** فالامتناع عنه
اى عن الهوى **قوله** في المجبي وغير المجبي اى المضطر وغير المضطر المراد بالاول
هو النوع الثانى فى الاكراه وعن الثانى هو الاول منه **قوله** اولسا وهو بكسر اللام
والضم لغة فيه بالفارسية وردا شكار **قوله** واقعا فى عصره لان فى ذمة علم يوجد
الاكراه الامن السلطان ثم تغير زمان ونشر الفساد والطغيان ووقع الاكراه
من كل احد فلو كان الاعظم فى زمانهما لافى بقواهما كذا فى البيانية اقول قد ظهر
من هذا انقر بر ان مسألة المتن على رايهما **قوله** وشرطه قدرة المكره شروع لاعداد
الاولى الاربع التى اعتبرت شرائط التحقق الاكراه الاول صفة المكره بالكسر
وهى القدرة والثانى صفة المكره بالفتح وهو خوفه والثالث صفة المكره به وهى
كونه متعلقا ونحوه والرابع صفة الفعل الذى يكره عليه وهى كونه من الافعال التى يمتنع
عنها المكره قبل الاكراه **قوله** عما يفتح الفين المعجمة وتشديد الميم الهم **قوله** بل الصرب
المبرح بالراء والخاء المهملتين اى الشديد المولم كذا فهم من اصحاب **قوله** ومثل هذا الخ
ولهذا قال محمد ليس فى ذلك تقدير لازم بل ذلك على حسب ما يرى من حاله
من ابتلى به لان نصب المقادير لا يكون بل اى **قوله** لحقه متعلق بالامتناع
قوله لان ركن البيع يعنى الايجاب والتقبل صدر من اهله اى العاقل البالغ فى محله
يعنى المال المتقوم **قوله** لفوات الوصف وهو الشرط لقوله مع الا ان يكون تجارة عن
راض وتأثير انتفاء الشرط فى فساد العقد لا غير كالتفاد والمساواة فى باب الربوا كذا فى الاكلية
قوله نصرا فلا ينقض اى لا يمكن نقضه كالتدبير والاستبدال **قوله** بنفذاى يجوز ويلزمه
القيمة كسائر البياعات الفاسدة فان قيل لو كان كسائر البياعات الفاسدة لما عا د حازا

بالإجازة كهي واجب إن أجاز المالك يرتفع المقسد وهو الإكراه وعدم الرضا، فيجوز بخلاف
سائر فإن المقسد فيه باقٍ وأعلم أن صاحب الهداية قد أورد ههنا مسألة بيع أوفاء بقوله
قال المص ومن جعل البيع الجائز المأذون به فاسداً يجعله كبيع المكره حتى ينقض بيع
المشتري من غيره الخ وقل لا كحل أراد بالبيع الجائز المعتاد ببيع الوفاء وصورته أن يقول البائع
للمشتري بعث منك هذا العين بمالك على من الدين على أني متى قصيت الدين فهو لي
أو يقول بعث منك هذا أمين كذا على أني إذا دفعت إليك ذلك تدفع العين إلى قد
اختلف المشايخ فيه ومشايخ سمرقندي جعلوه بيعاً جازاً مفيداً ببعض الأحكام وهو
الانتفاع به دون البيع والهبة على ما هو المعتاد بين الناس الحاجة إليه واختاره صاحب
الهداية وأشار إليه بقوله البيع الجائز المعتاد ومن المشايخ من جعلوه بيعاً فاسداً وجعله
كأبيع المكره عليه حتى ينقض بيع المشتري من غيره لأن الفساد لغوات الرضاء كما في البيع
المكره عليه ومنهم من جعله رهناً قصد المتعاقدين لأنهما وإن تمبا بيها لكن غرضهما
الرهن والعين للمقاصد والمعاني فلا يملكه المرتهن ولا يباح له الانتفاع إلا بأذن مالكه
وهو ضامن لما أكل من ثمره واستهلك من عينه والدين ساقط بهلاكه في يده إذا كان وفاء
بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة إذا هلك بغير صنعه والبايع استرداده إذا قضى دينه
لا فرق عندنا بينه وبين الرهن ومنهم من جعله بيعاً باعلاً اعتباراً بالهزل لانهما تكلمتا
بلفظ البيع وأيسر قصدتهما فكان لكل منهما أن يفتح بغير رضا صاحبه ولو أجاز
أحدهما لم يجز على صاحبه ومعنى قوله هو المعتاد أنهم في صرفهم لا يفهمون لزوم
البيع بهذا الوجه بل يجوزونه إلى أن يرد البائع الثمن إلى المشتري وفي المشتري رد المبيع
على البائع من غير امتناع ولا يكون ذلك إلا إذا لم يخرج عن ملكه ببيع أو هبة وإلهذا
يسمونه بيع الوفاء لأنه وفاء بما عاهد من رد المبيع وهذا زيادة ما في العناية قال صاحب
البيان والأصح عندي أنه بيع فاسد يوجب المالك بعض القبض وحكمه حكم سائر
البيوع الفاسدة لأنه بيع بشرط لا يقتضيه العقد وقد نهى النبي عن بيع بشرط
انتهى كلامه **قوله** يفيد المالك كأبيع بشرط بالخيار إنما لا يفيد لأنه جعل العقد في
حق حكمه كالمعاق بالشرط والمعاق بالشرط معدوم قبل الشرط كذا في العناية **قوله**
أو سلم أي المبيع طوعاً وهو قيد للقض والتسليم معاً والتسليم طوعاً إنما يتصور إذا أكره على
البيع لا على الدفع **قوله** لم يذكر في الهداية يعني كالم يذكر في الوقاية يقول يرد على ظاهر
أر صاحب الهداية قال قبيل هذا ثم إذا باع مكرهاً وسلم مكرهاً ثبت به المالك وهل
هذا إلا ذكر حكم التسليم مكرهاً فليتأمل **قوله** لكن ذكر في أصول الفقه وقد أشار
الشارح إلى تفصيله في أواخر شرح تنقيحه حيث قال والأفعال منها ما لا يحتمل كون

الفاعل آفة الحمل ومنها ما يحتمل وقال آفة ضل انتفازا في تلويحه فلاول يقتصر
 على آفة على مثل لاكل والشرب حتى لا يرجع به الى الحامل شي من ادكاهما من حيث
 انهما اكل وشرب كما اكره صباع صايد على الافطر فانه يبطل صوم الفاعل لا الحمل
 واما ما يتعلق بهذه من حيث نه اتلاف كما اذا اكرمه على اكل مال الغير فقد اختلف
 الروايات عن اصحابنا في ان الضمن على الفاعل وعلى الحامل وكذا في الزنا لو اكره عليه
 كان العقر على الزاني لكن لو تلفت الجارية بذلك ينبغي ان يكون الضمان على الحامل
 اي المكره والثاني وهو ما يحتمل كون الفاعل آفة للحامل فانه امان يلزم من جعله
 آفة تبديل محل الجنابة او لا اما القسم الاول فيقتصر على الفاعل ولا يتعلق بالحامل اذ لو
 نسب الى الحمل وجعل الفاعل بمنزلة الآفة عاد وعلى موضعه بالنقص لان تبديل
 محل الجنابة يستلزم مخالفة الحامل لانه انما حمله بالاكره على الجنابة في ذلك المحل
 ومخالفة الحامل يستلزم بخلاف الاكره لانه عبارة عن جملة الغير على ما يريد الحامل
 ورضاه على خلاف رضا الفاعل وهو فعل معين في محل معين فاذا فعل غيره كان طائعا
 باضرورة لاكرها كما اذا اكره الغير على بيع الشيء وتسليمه فيقتصر التسليم على الفاعل
 اذا لو نسب الى الحامل وجعل الفاعل آفة لزم التبديل في محل التسليم غصبا بان
 يصير مقصوبا لان التسليم من جهة الحامل يكون تصرفا في ملك الغير على سبيل
 الاستيلاء فيصير البيع والتسليم غصبا واما اذا نسب التسليم الى الفاعل وجعل متمما
 للعقد حتى ان المشتري يملك المبيع ملكا فاسدا لان عقاد البيع وعدم نقاده فلا يلزم ذلك
 انتهى كلامه **قوله** فان قلت اقول حاصل هذا السؤال ان المفهوم من اصول
 الفقه ان الفعل الذي لا يحتمل المكره فيه آفة مكره يقتصر على المباشر فينفذ ويجب
 القيمة فقبض الثمن من هذا القبيل مع ان انتفاذ ووجوب القيمة منتفیان فيه وحاصل
 الجواب انهما مختصان بما يستلزم جعل الفاعل آفة تبديل محل الجنابة كالتسليم
 مثلا والقبض ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ضمن قائمه لانه مضمون عليه يحكم عقد
 فاسد لعدم الرضا كما تقدم وهو كذلك فهو مضمون بالقيمة **قوله** من المكره بالكسر لان
 المكره بالغش آفة فيما يرجع على الاتلاف وان لم تصلح آفة من حيث الكلام فان التكلم
 بلسان الغير لا يتصور فكان المكره دفع مال لبائع الى المشتري **قوله** ومن المشتري لان
 الهلال حصل عند فكان كل واحد منهما احدث سببا للضمان **قوله** وان ضمن المشتري
 يعني اي مشتركان بعد الاول **قوله** لو تناهضت العقود اي يتداوله الا يرى بانه باع هذا
 من ذلك وذلك من آخر ثم ضمن المالك المشتري اشاني مثلا كذا في البيانية **قوله** بصير
 ملكا له اي بالضمن فينفذ لانه باع ملك نفسه **قوله** وهذا بخلاف الخ اشارة الى جواب

ما قيل من الفرق بين تضمينه مشر يا واجازته عقدتها حيث اقصر النفاذ ههنا على ما كان
بعده وعم الجميع ههناك وتقرير الجواب ظهر **قوله** فبستد الى حين انعقد يعني صار
باداء الضمان كما اشتره من ههنا لك في اول العقد برضاه لان المضمون يصير ملكا للضامن
وقت سبب الضمان كذا في النكاح **قوله** او ضرب اي يسير **قوله** لم يحل اي لم يحل
الاقدام على ذلك **قوله** مستثناة بقول تعالى الا ما اضطررتم اليه **قوله** فقتل او تلف
عضوه ثم اي ان علم بالاباحة لانه لما ايج من حيث ان حرمة هذه الاشياء كانت باعتبار خلل
يعود الى البدن والعقل او العرض وحفظ ذلك مع قدرات النفس غير ممكن كان بالامتناع
عن الاقدام ههنا على اهلاك نفسه فيا تم كافي حالة المخصصة وعن ابي يوسف انه لا يأنم
مطلقا ودليله مع جوابه عنه مذکور في الهداية وشروحه فان قيل اضافة الاثم الى ترك
المباح من باب فساد الوضع وهو فاسد فالجواب ان المباح انما يجوز تركه والاتباع به اذالم
يترتب عليه محرم وههنا قد ترتب عليه قتل النفس المحرم فصار الترك حراما لان ما افضى الى
الحرام حرام كذا في العناية **قوله** ما امر به مما يدل على الكفر بالله ومن سب النبي **قوله**
جرأى صار مأجورا **قوله** ان خياره هو بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الواحدة وسكون الباء
المشتقة من الصحابة الكرام وقصد انه خرج منها جرائر الى رسول الله ص مع جماعته
فاخذوا المشركون وباعوه بكفار مكة فجعلوا يماقبونه على ان يذكر آياتهم بخير ويسب
محمد ص حتى قتلوه **قوله** واظهر عمار بفتح العين المهمة وتشديد الميم وقصدته
ان المشركين اخذوه ولم يتركوه حتى يسب النبي ص وذكر الهتهم بخير ثم تركوه فلما اتى النبي
ص فسأله عن حاله فقال شره تركوني حتى ذكرتكم بشرو الهتهم بخير فقال ص كيف
تجد قلبك قال اجده مطمئنا بالايمان قال ص فان عا دوا قعد الى طمانينة القلب وما قبل
من ان معناه فعد الى ما كان منك من السبب والكفر والطمانينة جيعا فقلط لان ادنى
درجات الامر الابامة فيكون اجراء كلمة الكفر مباحا وليس كذلك لان الكفر ما لا ينكشف
حرمة **قوله** والفرق بين هذا الخ جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال الفرق بين اجراء
كلمة الكفر وبين المحرات المتقدمة حتى يصير المكروه بالامتناع عنه الى ان يقتل مأجورا
مفضلا وبالامتناع عنها انما وتقرير الجواب مستغنى عنه **قوله** لا يحل لان حرمة
الكفر باقية لان قبحه في النهاية ويقاؤها بوجوب الامتناع فكان الامتناع غربة
لا غراز الدين بخلاف ما تقدم من اكل الميتة وشرب الخمر فالحرمة هناك باقية للاستثناء
كما تقدم **قوله** لان حقه الخ دليل على رخصة اظهار الكفر مع قيام دليل الحرمة
تقريره ان الايمان لا يفسد بهذا الاظهار حقيقة لان اركان الاصل في ههنا هو التصديق
وهو قائم حقيقة والافرار ركن زائد وهو قائم تقرير الان التكرار ليس بشرط وفي الامتناع

فوت النفس حقيقة فكأنه اجتمع فيه فوت حق العهد بتب وفوت حق الله تعالى توها
 فيجوز له الميل الى حياء حقد كذ فهم من تقرير الاكراه قوله ورخص لان مالنا من
 بسباح لانه وة كافي حال الحمضة وتحقت قوله اذني لا مال يعني اني يصلح لان يكون
 آله كالاتلاف فان المكر بالكسر يمكنه ان يأخذ المكر و يلقبه في مال نسان فينقد
 واما اذالم يصلح ان يكون آله كالتكلم والاكل وانوطي فالفاعل لا يصير آله ليعمل
 فيهما لانه لا يمكن للانسان ان يتكلم بلسان غيره و يأكل بعم غيره و يطأ بآله غيره
 كذا في البيانية قوله بالضرورة يعني ان قتل المسلم بغير حق مما لا يسباح بالضرورة فاذا
 بالاكراه فعليه ان يصير حتى يقتل فان قتله كان آمنا لا يقاتل قذفهم مما ذكره المص ان مالا
 يحل لا يرخص فيه والكفر لا يحل ايداعه ان يرخص اظهاره لانتقول الذي لا يحل ايدا
 هو نفس الكفر الذي يمتنع اجتماعه مع الايمان قطعوا لذي يرخص فيه و اظهروه الذي
 لا ينافي اطمئنان القلب بالايمان وهذا لاظهار مما يستبح بعذر كما صرح به مفتي الثقلين
 حيث فسر الرخصة بالاستباحة بعذر مع قيام دليل الحرمة وثبت ان كل مالا يحل بالضرورة
 مالا يكون مخصصا فيه قطعا كالتل مثلا قوله ويقدم المكر فقط قال في النهاية سواء
 كان المكر الامر بالنفاق فلا او متوها او غلاما ضرب بالغ فانقود على الآخر ونسبه
 الى البسوط ونسب الشيخ الاكل عبد العزيز قول صاحب النهاية الى السهو وقال رواية
 في البسوط بفتح الزاء دون كسرهما وروى عن ابى اليسير في مبسوطه واو كان الامر
 صيبا او محنونا لم يجب القصاص على احد لان الفاعل في الحقيقة هو الصبي او المجنون
 وهو ليس ماهر لوجوب العقوبة عليه كذا في العناية قوله بصير آله فهل يتصور
 العاقل القصاص على يوسف القاتل قوله لانه مباشر يعني ان الفعل من المكر
 حقيقة اصدوره منه بغير واسطة وحسب لانه ما بين مشاهد وكذا شرعا لانه قدر عليه
 حكمه وهو الاثم فايجاب القصاص على غير غيب معقول وغير مشرور بخلاف المكر على
 تلاف الغير لانه سقط حكمه وهو الاثم فلم يكن مقررا عليه شرعا فجاز اضافة الى غيره
 وبهذا يمتك الشافعي في جانب المكر و يوجب دلي المكر ايضا او جودا لتسبب
 اني القتل منه وللتسبب في القتل حكم المباشر عنه كما اذا شهدا على رجل القتل العمد
 فاقنض الشهود بقتله فجاء المشهود بقتله حيا فانه يقتل الشاهد ان عند التسبب
 كذا في العناية فقوله وللتسبب الخ تفصيله ما اجله الشارح بقوله فالتسبب عنده الخ
 قوله للشبهة يعني ان القتل الحاصل من المكر يحتمل الاقتضا وعليه والتعدي
 الى غيره فطر الى دليل زفر والا عظم وان ياتي لان ثلثهم اشار ح آبا يدل على تقرير
 الحكم وقصره عليه وكوه محولا على الفعل يدل على انه كالاتلة والفعل يشتمل عنه

وكل ما كان كذلك كان شبهة واقصاص يدفع بها قوله وعند الشافعي لا يصح
 فارق صبر ذات المكره كلها باطلة عنده الا ان يكون ارادها بحق وقدم في الملاق
قوله اي يرجع المكره الى قوله بقية العبد قبل هذا اذا قل المكره اردت بقولي هو حر
 عتقا مستقبلا كما طلب مني فانه يعتق العبد قضاء ودياه ويضمن المكره قيمته بعد لانه اتى
 بامر على وفق ما كره وكذا قل لم يخطر ببالى سوى لانيان بطلوه وان قال خطيب الى
 الاخبار بالحرية فيما مضى كاذبا وارادت ذلك لانه حر به عتق العبد قضاء لا ديانة لانه
 عدل عما كره عليه فكان طائعا في الاقرار فلا يصدق اقاصى في دعوى الاخبار كاذبا
 ولا يضمن المكره شيئا لان العبد عتق بالاقرار طائعا لا بالاكراه كذا في الغاية **قوله** وان لم يكن
 ذلك في القول فان الاعتاق من حيث التكليم يقص على المعتق فانه لو انتقل الى المكره من حيث
 التكليم ايضا كخشبة الاتلاف لم يعتق ان بعد فطما **قوله** فيما أكد بالطلاق والما كبشبهه
 بالانجاب فكانه اوجب على المكره وذلك ابتداء فكان بطلا للمالك **قوله** بضرر بالدخول
 اي بالاطلاق ففي مجرد اتلاف ملك النكاح وانه ليس مال فلا يضمن بالمال اذ لا هما
 ثمة بينهما الا يرى ان الشاهدين اذ رجعا بعد الشهادة بالطلاق بعد الدخول
 لا يضمنان كذا في الاكلمية **قوله** ولقائل ان يقول من تزام التمكن لمقابلة هذا القابل
 فلينظر في افضيل انتهى ذكره الاتفاقي في غاية **قوله** وتدرى اي فصيح نذرة
 اراد ان يبين ما يعمل فيه الاكراه وما لا يعمل فصابط ذاك ان اكل ما لا يؤثر فيه الفصح بعد
 وقوعه لا يعمل فيه الاكراه من حيث منع الصحة لان الاكراه يفوت الرضا وفوات الرضا
 يؤثر في عدم الزوم وعدم الزوم يمكن المكره من الفصح فالاكراه يمكن المكره من الفصح بعد
 التحقيق فلا يحتمل الفصح لا يعمل فيه لا كراه فصيح لعدم الاكراه فان اكره على ان يوجب
 على نفسه صدقة زمة ذلك ولا يرجع به على المكره بالزوم لانه غير مطالب به في الدنيا
 فلا يطالب به غيره **قوله** وابلاء وفيه فيه لان الاملاء يمين في الحال وطلاق
 في المالك لما صرح به في بابه والاكراه لا يمنع كل واحد منهما وابقى الرجوع والمراد
 ههنا ان يقول المولى رجعت فيه اي في زمان الاملاء وان ترك اتى الى منها اربعة اشهر
 حتى يانت ولم يكن دخل بها ووجب عليه نصف المهر ولا يرجع به على المكره لانه كان
 متمكنا من القربان في المدة فادنا لم يفعل كان ذاك رضاه منه بالزوم من الصداق وان
 قريتها وكفر لم يرجع على المكره بشي لانه الى بضد ما كرهه عليه **قوله** ان كان اذا
 اسلم لكره يعني اذا اكرهه على الاسلام حتى حكم بالاسلام ثم يرجع لم يقتل وقوله لا يمكن
 الشبهة في الاسلام اي شبهة عدم الارتداد بخوار ان يكون التصديق غير قائم بقلبه
 عند الشهادتين والشبهة دارية للقتل **قوله** وردته اي لا يصح رده اعلم ان المكره

على اجراء كلمة الكفر على ثلث اقسام في وجه لا يكفر لا قضا ولا ديانة وهو انه اكره
على الاجراء فاجراها ولم يخطر بباله غير ما طلب منه من الكفر وهو الخبر عما مضى فلم يعلم
نفسه مخلصا غيره فيه نذر بالاضطرار فلا يكفر ولا يبين امراته بالاجراء وقلبه مطمئن
بالايمان وفي وجه يكفر قضا وديانة وهو انه اكره فاجراها وقال اردت ما طلبتني من الكفر
وقد خطر ببالي ان الخبر عما مضى لانه مبتدء بالكفر هازل به حيث علم نفسه مخلصا غيره
لانه لما خطر هذا بباله امكنه الخرج عما ينزلي به ان ينوي ذلك والضرورة قد انه فعلت بهذا
الامكان فاذا لم يفعل وانشاء الكفر كان كمن كان اجري كلمة الكفر طابعا على وجه
الاستهتاق مع دلم انه كفر فبين امراته فيه محاد في وجه يكفر قضا بفرق القاضي بينه وبين
امراته ولم يكرد بيا وهو انه اكره فاجراها فقل في جواب ادعائها البيوتية اخبرت عن
امهاض ولم اكره فعلت لانه اقرانه طابع بايار ما لم يكره عليه لانه اكره على الانشاء دون
الافراد ومن اقر يكفر فيما مضى طابعا ثم قال عيت به الكذب لا يصدق القاضي لانه
خلاق الظاهر اذا الظاهر وهو الصدق حالة الطواعية لكنه يصدق ديانة لانه ادعى
ما يحتمله لفظ كذا ههنا هذا في يد ما في العتابة وانه اية

﴿ كتاب الحجر ﴾

هو منع نفاذ الخ هذا معناه الاصطلاحى ومعناه لغوى هو المنع مطلقا اى منع كان ومنه سمي
العقل مجرا لانه يمنع من القبح الخ قال الله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر اى لى عقل قوله
لا يتحقق في افعال الجوارح لان الحجر في الحكميات دون الحشيات ونفوذ القول حكيمى
الا يرى انه يرد ويقبل والفعل حسي لا يمكن رده اذا وقع لوجود حسا ومشاهدة فانه
اذا قتل انسانا او قطع يده او راق شيئا لم يكن ان يجعل للقتل والقطع والاراقة كعدم
لانه يؤدي الى ان يكون المقتول والمقطوع والمراق ومقتولا ومقطوعا ومراقا وهو
دخول في السوفطائية وانكار الحقايق بخلاف الاقوال فان اعتبارها بالشرع اما
الانشاء ان فظاهر اذا انطلق والاعتاق وبيع والهبة ونحوها لا يؤثر في المحل حسا
وانما صار للمحل محرما ومحروما ومملوكا بالشرع واما الاخبارات كالاقاير والشهادات
فوجباتها عرفت شرعا لانها دلالات على الخبر عنه فيجوز ان لا يقع دلالة لانها يحتمل
الصدق والكذب بذاتها كذا في الكفاية **قوله** اذا تلف الخ كما اذا انقلب طفل
ابن يوم على قاروة انسان فكسره يجب عليه ضمانه ولو كان محجورا في فعله لما وجب
الضمان قطعا **قوله** ومجنون غلب اقول ههنا سؤال مشهور قد اختلف في خلد
عامه الناظرين في هذا المقام وهو ان قد غلب ههنا يوهم اختصاص بعدم صحة
الطلاق بالمغلوب مع ان الغزوة كذلك بعينه ولعل منشاء قوع المص فيه قول صاحب

الهداية ولا يجوز تصرف مخزون مغلوب لحل ولم يلتفت الى انه اما بقوله في صدد الحكم
 عليه بعدم جواز تصرفه في حال ما سوا كان في العقود التي هي اضرار لمحض
 او المترددة بينه وبين النفع وسواء كان بالاجازة اولا وهذا الحكم اعمام لا يتأتى الا في
 المغلوب لان المعتوه عند تصرفه في النفع لمحض كونه للهبة او بلا اجازة وفي المترددة
 بالاجازة واعجب منه عدم اشعار الشارح نفيه عليه **قوله** كما سيجي حكمه وهو
 انه كالصبي العاقل كما ان المجنون المغلوب كالصبي لغير العاقل **قوله** يعقل البيع
 اي يعلم ان البيع سالب والشري جائب وقوله ويقصدهم اي لافادة هذا الحكم اعني
 كون البيع سالبا والشري جائبا وهو اعتراف عن الهازل فان بيعه ليس لافادة هذا الحكم
قوله وهو المعتوه الذي قال الزيلعي اختلفوا في تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من
 كان قليل لفهم مخاطر الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما فعله المجنون
 في النبيين **قوله** العقود اندرة الخ كالبيع والشري بخلاف الانهاس اي قبول
 الهبة وقوله فانه يصح بلا اجازة الاولى لانه نفع محض **قوله** فانها لا يصحان وان
 اجازهما الاولى لان كلامهما اضرار محض هذا في الصبي والمجنون اما العبد فبصح طلاقه
 كما مر من المصنفات وذلك لقوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي
 والمجنون لانه مكاف تصرف في خالص حقه فلم يلزم منه ابطال حتى المولى فصح
 كتصرف ساير الاحرار **قوله** اسفه وهو حقه تعثر الانسان فيجعله على العمل
 بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل وقد قلب في عرف الفقهاء تبيذ المال
 والافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل مثل دفع ماله الى الفدين والاعميين والشراء
 الجمامة الطيارة ثمن غال والتمائه في البحر واحرقه هذه امثلة التذير الذي هو من داب
 السفهاء كذا في الكفاية وقد وقع في بعض نسخ المتن وصح منه بعد حجه ما يصح قبله
 حتى كتبه بعض شراح الوقاية وظنى انها من النسخ المتشعبة قبل التلخيص كما اشار
 اليه الشارح في الديباجة **قوله** وايضا اذا طلب الى قوله والاقرار حكم مشترك بينهما
 وبين الشافعي كما هو ظاهر ونعم لم يكتف بافظ والمديون عطفا على السفه اشعار
 الاشتراط بطلب القربا في المديون ثم لقوله وقس بعد قوله والاقرار في اكثر النسخ بل
 في كلها وعندهما وعند الشافعي يحجر على الفاسق وفي اخطاها عذرهما بلا عطف وعلى
 التقدير الاول لا يثبت في فساد لانه صريح في وقوع الخلاف منها في الفاسق
 وقد صرح مفتي اثنى عشر بنفيه حيث قال اعلم ان الحجر عندناي حثيفة رح على الحر
 انما قل ان لا يجوز بسبب السفه والدين ولفسق وانقطة وعندهما يجوز بغير الفسق
 وعند الشافعي يجوز بالكل انتهى **قوله** بل مفتي اي بل يحجر هؤلاء

قال في ليسدابع ليس المراد به حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعى الذى يمنع نفوذ التصرف لا يرى ان لاقتى وانى بعد الحجر واصاب فى القوى جاز ولو افتى قبل الحجر واخطاه لم يجر وكذا لطيب او باع لادوية بعد الحجر تعذيبه فسدله انه ما اراد به الحجر حقيقة والمراد به المعنى الحسى اى انما يمنع هؤلاء الثلاثة عن علمهم بحال المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كذا نقله الاستاذ فى عزه **قوله** دفعا لضررهم عن الناس لان المناجى يفسد عليهم اديانهم والمنطبيب ايمانهم والمفلس اموالهم لان الاقطاع عن الرقعة فى الموسم ضرر محض ولان دابته اذا ماتت فى الطريق وابس له اخرى ولا يمكن على شراؤها ولا على استيجارها فبوذى الى اطلاق اموالهم والرجل من ليجون وهو ان يبالى الانسان ما صنع وما قيل له والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله الذى يعلم الناس الخيل اى لباطلة منها كان تداد المرأة اثبتين من زوجها وارتداد رجل يسقط عنه الزكاة ثم يسلم كذا فى الكفاية **قوله** الى قوله فان انستم اى ابصرتم واحسستم او وجدتم منهم صلاحا فى الدين وحفظا للاموال كذا فهم من تفسير القاضى والنسابة **قوله** وهو خمس وعشرين سنة لما روى عن عمر رضى الله عنه انه ينتهى لب الرجل اذا بلغ خمس وعشرين سنة قوله لم يكن منع المال عنه مفيد الا انه ينتف بلائنه ما منع من يده **قوله** يمنع الهبة لانها موقوفة على التسليم والقبض وهو على اليد فاذا لم يكن فى يده شئ يمنع عن ذلك وان فعل لم يفد **قوله** عنه ابنى حنيفه وقال لا يدفع اليه ماله ابدا حتى يحرر رده ولا يجوز تصرفه فيه لان عاقبة المنع الفقه فى مابقى العلة وصار كالصبي لبيع ماله اى حبسه ابدا حتى يبيع ماله بنفسه لاداء دينه **قوله** بالخصص يعنى به طى القاضى كل واحد من غرمائه بقدر حصته **قوله** بيعهما يعنى عندهما **قوله** ومعه عرض اى مناع رجل بعينه اشتراه منه ولفظ معه صريح فى ان وضع المسئلة على ان المانع باق فى يده **قوله** اسوة وهى بضم الهمزة وكسر هاء افتان فيما اسى به اى اقتدى به اى صار بايع هذا العرض مقتدى لقرمائه المدبون مساويا معهم من اراد تفصيل فليقر فى الاول شرح المشادة فى شرح قوله من ادرك ماله بعينه عند رجل افلس او انسان قدا فليس فهو احق من غيره واستدل به الشافعى على مذهبه فى هذه المسئلة

فصل بلوغ

وهو فى اللغة الوصول وفى الاصطلاح انتهاء حد الصغر ولما كان الصغر احدا سباب الحجر وجب سان انتهائه فوضع هذا الفصل لبيان ذلك **قوله** بالاحتلام الحلم بالضم ما رواه التميمى يقال حكموا حنم **قوله** فان لم يوجد اى شئ من الاشياء المذكورة **قوله**

وبه يفتى وهو رواية عن الأعظم ومذهب الشافعي **قوله** ولها سبع عشرة سنة قل
هو أقل ما قيل فيه لأن بعضهم قال اثنان وعشرون سنة وبعضهم خمس وعشرون
سنة وهو قول عمر رض كذا في النهاية **قوله** فان رافقه اي الغلام : جاز به يقال
رافقه اي قرب منه وصبي مرافق اي متقارب من البلوغ وقوله فقالا : اذا اشكل
امرهم في اللوغ ولم يعلم ذلك منهما فقالا **قوله** صدقاي القول قولهما قبل هذا
اذا بلغ الغلام اثني عشر سنة او اكثر ولا يقبل فيما دون ذلك لأن الظاهر يكذبه
وقد اشار المص الى ذلك هذا المعنى بقوله واذني مدته له اثني عشر سنة ولها تسع سنين
قوله وهما كالبغ حكما لانه معنى لا يعرف الا من جهنهما ظاهرا فاذا احبباه ولم
يكذبهما انظر قبل قولهما فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض

﴿ كتاب المأذون ﴾

الاذن فك الحجير هذا معناه الشرعي واما معناه الأقوى فهو الاعلام قال لا تقاني
وهو لا إطلاق لغة لانه ضد الحجير وهو المنع فكان إطلاقا عن أي شيء كان وفي الشرع
الإطلاق في حق التجاره بإسقاط الحجي عنه انتهى **قوله** صار مانعا الخ لانه بعد ارق
وان يؤا هلا لتصرف بلسانه الناطق وعقله المميز لكن لما كان تصرفه يوجب
تعاق الدين برقبته او كسيده وذلك حق المولى الحجير عنه فلا بد من اذنه لئلا يضل حقه
من غيرها فقوله واسقاط الحق كالتفسير لقوله فك الحجير **قوله** فان الاسقاط
لا يوقت كالإطلاق والعناق وتاجيل الدين وتأخير المطالبة اذا الاسقاط يتلشى كذا
في المراجعة **قوله** اذا اذن في نوع من التجارة كالبر متلايم اذنه في الخز والصياغة
وغیرهما من انواع الحرق **قوله** بخلاف ما اذا اذن بشراء شيء معين لا يقال هذا
مخالف لقوله بعيد هذا ما اذا قيدت بما يعي التجارة لأن الاول صريح في ان القيد
لا يفيد الاذن والثاني انه بعيد لانا نقول المقيد فسمان قسم لا يجوز ان يكون اذنا وهو
الامر بانعرف الشخص كالامر بيع عين بشخصه من لاطعمة والاشربة والاثواب
وغیرها وهو الاستخدام لانه اوجهل ذلك اذا لاتسد باب الاستخدام لاضته الى
ان من امر بشراء بقل بفلسين كان مأذونا بصح اقراره بديون تستغرق رقبته ويؤخذ
بها في الحال فلا يقدم احد على استخدام عبده فيما اشتد اليه حاجة لان غالب استعمال
العبيد في شراء الاشياء الحقيقية وقسم يجب ان يكون اذنا وهو الامر بالتصرف النوعي
كالامر ببيع نوع معين من انواع الاعيان المذكورة وهذا الفرق الذي مداره النوعية
والشخصية هو المفهوم من كلام صاحب الهداية صرح به الاكمل **قوله**
وسكت مأذون في الهداية في تفصيلها ولا فرق بين ان يكون عبدا مملوكا

للمولى ان لا حتى قال قيل هذا مخالف لما في فتاوى قاضيان حيث قال فاذا رأى
 المولى ع. د. يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن ادنا حتى اختار بعض
 الافاضل ر. ابته على ما في الهداية وادرجها في كتابه فلما اس. هن. من دليل اشياء
 احدها المستلزم بالآخرى فان ما نقله المسئلة منه ليس مسئلة الهداية بل هي التي
 اوردها قاضيان بعد ما نقله منه حيث قال ولورأى عبده في خانوته يبيع متاعه
 فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذا ولا ينفذ على المولى بيع العبد ذلك المانع
 فن نظر في هاتين المسئلتين يحزم بعد المخالفة بين انكنتين **قوله** وانما يكون مأذونا
 دفعا للضرورة وهو من باب بيان الضرورة وقد عرف في الاصول **قوله** وصرحنا الخ
 اى ثبت حرما بان يقول اذنت لك في التجارة وهذا بالاجماع بخلاف الاذن دلالة
 فان فيه خلاف زفر والشافعي **قوله** فلو اذن مطلقا بان قال اذنت لك في التجارات
 اوفى التجارة ولم يقيد بشيء بعينه او بنوع من انواع التجارة **قوله** ان دل على
 نفي الحكم يعنى ان لم يحمل تطبيق المصحة كل تجارة من المأذون على الاذن المطلق
 بقوله فلو اذن مطلقا صح كل تجارة منه على نفي الصحة بالاذن المقيد فلا مخالفة بين هذا
 وبين قوله السابق فلو اذن في نوع عم اذنه وان حمل عليه فالتوفيق باعتبار الضمان
 قيد الاجماع في كلامه كما فعله الشارح **قوله** لانه تبرع لانه خلاف المقصود اذا
 لمقصود بالبيع الاسترباح دون الاتلاف فكان بمنزلة التبرع ولهذا اعتبر من المربض
 من الثلث وما هو خلاف المقصود لا ينتظم الاذن بالمقصود **قوله** من باب التجارة
 فكما يملك الحر يملكه العبد المأذون لانه بعد الاذن كالحر يتصرف باهلية نفسه كما
مر قوله بهما اى بالبيع والشراء **قوله** اى يأخذها يعنى يملك المأذون ان يستأجر
 الارض ويستلزم لمسافاتها وهي دفع اشجار الى من يصلح بجزء من ثمره فليست
 في كتاب المساقات **قوله** احترازا عن المعاوضة لانها يعقد على الوكالة والكفالة
 وهي لا تدخل تحت الاذن حتى او فعل المعاوضة صار عانا لان فيها عتان مع زيادة
 فصحت بقدر ما يملكه المأذون وهو الوكالة **قوله** وغيرهما كالحنوت وغيره اقول
 والمراد بهذا انه غير الارض المستأجرة للمأذون لدخولها في قوله ويتقبل الارض كما
 صرح به الشارح بقوله اى يأخذها **قوله** طعاما يسرافه اشارة الى انه لا يجوز
 اهداء غير المأكولات اصلا والاهداء السيرار جمع الى الضيافة البيرة وهي معتبرة
 بما ل تجارته فقل ان كان مال تجارته مثلا عشرة الاف درهم واتخذ ضيفا بمقدار
 عشرة كان اسيرا وان كان مال تجارته عشرة مثلا فاخذ ضيفا بمقدار دافق فدل
 يكون كثيرا عرفا والهدية بالأكول كالتضيافة به والقياس ان لا يصح بشيء من ذلك

لانه تبرع لكن تركناه في بسير لايه من ضرورات التجارة استعمل باللوب العالمين
مع المأذون له من التجارة كما في لسانية قوله ويضيف من يطعمه من يعامل به
كذافي اتوفيق قوله قدر عهده اي مثله ما يحط التجار له من ضيعهم اذ قد يكون
اخذ المعيب اخبره من الخط قوله لا تزوج اي لا يكتفي في تزوجه الاذن المفهوم
من الاذن لعام للتجارة بل يجب ان يأذن له قصد على حدة وتما يجب تنبيه عليه انه لا يجوز
للمأذون ان يتخذ امة للحجامة وان صرح المولى بنجوير قصدنا على حدة حتى
ان المولى لو سلم الى ماذونه هذه الملوكة فقل اعطيتكمها او وهبتكمها فتمتع بها تمنع
الرجال من النساء فوضها بكنى زنا محضا وحراما صهرا ولا فرق بينهما وبين
الاجنابات الا بسقوط الحد فيه للشبهة كذا في التهمة وانبي نية وهكذا اوتي
شيخنا حين استفناه سلطان مصر طاب راسها هذه المسئلة وقد استعملنا بعضها
من هذا المباحث في باب التصرف للمكاتب فليضر قوله ولا يكاتب اي لا يجوز للمأذون
ان يكاتب عبده لان تصرفه لا بد ان يتضمن التجارة ومباداة المال بالمال والكتابة مباداة
المال بنك الخجروا هذا يجوز له ان يأذنه عبده كما صرح به الزياجي قوله ولا يمتنع اصلا
اي لا بالمال ولا بغيره لان الثاني تبرع محض وهو لا يملكه والاول تصرف يفوقه للكتابة
فمن لا يملك الاذني فادنى لان لا يملك الاعلى قوله بشي يسير كرخيف وفلس ونحوهما
فاروى عنه ثم عام حجة الوداع لا يخرج المرأة من بيت زوجها شيئا فقبل له ثم واطعام
بارسول الله قال ثم الطعام افضل اموالكم فالمراد به المذخر كالخنطسة ودقيةها
واما غيرها فله ان يتصدق به من غير استئذان مع الزوج وكذا لامة في بيت مولانا انطعم
ويتصدق على العادة بدون الاذن صريح كذا في الدراية وثيبين قوله
فان المرأة الخ وان كان مسوقا لبيان مناسبة ذكرها ههنا كنه في الحقيقة تعليل
القول المص ولا بأس الخ قوله كبيع وشراء نصير قوله دين وجب بالتجارة وقوله
واجارة واستيجار نصير قوله او بما هو في معناه وصورة وجوب الدين بالبيع هو ان يبيع
ويستحق المبيع وهلك الثمن في يد وصورة الدين بالاجارة ان يستعمل الاجرة ثم هلك
المستأجر قبل تمام المدة فان المستأجر يرجع اعطاه فهذا دين له بسبب الاجارة
وذكر الامانة بعد الوديعة لان الامانة اعم منها كذا في الهاية والكفاية قوله
وبكسبه اي يتعلق دين المأذون بكسبه ويقسم ايضا بين انفرما بالخصيص وقد اکتفي
عن ذكره بذكر تقسيم ثمن العبد لا بما اخذه سيده اشارة الى الفرق بين الكسب الذي
لا يصرف بيده بانه دين المأذون وهو الذي عبر عنه المص بقوله بكسبه حصلا
وبين الكسب الذي لا يصرف الى داء دينه اصلا وهو الذي قبضه مولاه قبل الخوق

الدين به **قوله** وتلبد اخذت منه القلة كل ما يحصل من ثمن الارض وكرائها
او اجرة غلام او نحو ذلك ومعناه ان يأخذ بضريبة التي ضربها عليه في كل شهر
بعض ما زعمه الدينون كما كان يأخذها قبيل ذلك وما زاد على ذلك من الثمن كان للغرماء
ولا يأخذ من ثمنه يأخذ قبيل الدينون والقياس ان لا يأخذ اصلا وان اخذ شيئا رده
لان اخذ من كسبه وكسبه حق الغرماء لكنه استحسن وقبل سلامة لمقرر قبيله للمولى
لان في اخذ المولى ذلك منفعة للغرماء بابقائه على الاذن بسبب ما يصل اليه من الغلة
فلولم يمكن من ذلك لحر عابه فلا يحصل الكسب واما الزيادة على ذلك فلا
يأخذها لعدم الضرورة حيث لا يعد ذلك من باب تحصيل الغلة فان اخذها
ردها على الغرماء لتقدم حقهم فيهما كذا في الغاية **قوله** فانه يصح اي ابتداء بمعنى
انه واذن المولى بعد الاتفاق في التجارة وعلم به العبد كان اذونا فالاولى ان لا ينافيه
بقاؤه اسهل من الابتداء **قوله** اما اذنه جواب عن دليل الشافعي كما لا يخفى **قوله**
طابق اي جن سيد المأذون جنونا مطاقتا وهو على ما روى عن محمد انه مقدر بشهرو في
رواية اخرى عنه سنة واما على قياس قول ابي يوسف فيبغي ان يقدر بأكثر من السنة
واما فيه لار جنونه لو كان غيره طبق وهو ما يوجد ساعة وينعدم اخرى او يوجد
يوما ويزول يوما لا ينبغي به لان الاهلية لا تزول به اعلم ان الحجر في الاتفاق وموت السيد
وجنونه والحرق بدار الحرب حكى لافصيدي يعتبر جميع شرائطه فتقوله بشرط
ان يعلم قدما اتصل هو به لا قبله حتى او علم اهل سوق وهو غافل لا يكون حبرا وكذا
لو علم هو ولم يعلمه او علمه اقامهم لا يصير محجورا كذا فهم من تقرير الزيلعي **قوله**
لكن اذا اذنها جواب عن دليل زفر وهو بقول الاستيلاء ليس الحجر عليها اعتبارا
بالابتداء فان المولى اذا استودعته قل ان ياذن بها ثم اذنها جاز فكذا استودعها بعد
الاذن وهو لقياس ومذهبنا هو الاستحسان بناء على ان العادة في الظاهر جرت على ان
الانسان بحسن ام وانه كما بينه الشارح **قوله** لان دبرها وكذا ينبغي العبد بالتدبير
اما ما في الامة فلا بها لا يتعين للفراس حتى يقصد تحصينها والعبد فوجهه مكشوف
قوله غرم السيد قيمتها لا يقال ان اذعناق ادخل منها في الاتفاق على الغرماء فوجهه
انه لا غرامة في اعتق ام ولده مديونة والمديونة على السيد وفيها الغرامة عليه لانا نقول
انكشاف وجهه بحيث لا يشتهه على من له ادنى غيرة لان منشاء خسران الغرماء هو
الاستيلاء ولتدبير المذاكر بمنع من تعاق الدين بالرقبة فوجود الاعتناق وعدم سواء في عدم
اضرارهم **قوله** او بدين عليه صح اقراره في الحل حتى او اخذ به في الحال من كسبه
دون رقبته ولا يتأخر الى ما بعد العتق عند الاعظم اعلم ان صحة اقرار الدين بعد الحجر
مشرط بوجود شيء معد من كسبه بمقدار ما بقي بأداء ما قربة لولم يوجد منه شيء فضلا

لم يصح ادراؤه فصدقا في ولاءه جميعا ونوبدا بعض فيه صحيح في مقدار لموجود
 يؤكده قول صاحب الهداية وقضى بتأقيده متصلا بقوله او غير دين عليه قوله
 لا باقل اشارة الى خلافةهما لا اعظم كما صرح به الشارح بقوله وعندهما ان باع باهل
 الخ لا يقال هذا مخالف لما في التوفيق حيث قال وان باع منه باقل فابيع جاز اتفاقا
 في العين اليسيرة والغا حش ويطل المحابة الخ لا نأقول هنا خلاق بين العلاء فيعضهم
 قالوا ان يجوز ابيع المأذون المديون باقل من القيمة مختص بهما خلافا للاعظم وهو مختارا
 صاحب الهداية وتبعد المص والشارح وبعضهم قالوا باتفاق كل من يجوز وهو الصحيح
 يؤيده قول صاحب الغاية وتخصيصهما بهذا الحكم اختيار من المص بقول بعض
 من المشايخ قبل والصحيح انه قول الكل لان للمولى ان يلخص كسب عبده المأذون نفسه
 بالقيمة بدون البيع فلا يكون له ذلك بالبيع اولى فصار العبد تصرفه مع ولاءه كالمالك
 المديون في تصرف مع الاجنبي فكان صاحب التوفيق شار الى رجحان رأى القائلين
 باتفاق الكل حيث لم يتعرض بخلاف مع مطالعته للمعتبرات التي كلها على الخلاف قوله
 اذا كان عليه دين محبوط وعلم منه انه اذا لم يكن عليه دين لا يجوز قوله بين ازالة
 المحابة بايصال الثمن الى تمام القيمة قوله والمحابة في البيوع معروفة او اصلها من حبا
 بحو حبة بالقمح اعطاء والحبا بالكسر اعطاء كذا فهم من المغرب والصحيح قوله
 اي يؤمر اي جاز البيع لكن المولى مخير بين الامرين كما في جانب العبد سواء كانت المحابة كثيرة
 او يسيرة لان الزيادة تعلق بها حق الغرماء قال في النهاية هذا على اختيار صاحب المبسوط
 واما على رواية صاحب كتاب فان هذا البيع لا يجوز عندنا في حنفية راجح كما ذكر في جانب
 العبد كذا فهم من النهاية قوله فان لم يملك المولى الى العبد لم يبيع الخ وانما يبطل لان حق المولى
 ثابت في العين من حيث الحبس بعد تعلق حقه بملكية العين بعد البيع وثابت في العين
 من حيث الحبس سقط بالتسليم فحق المولى سقط به فلو فرض بقاء حقه بعد سقوط
 لكان ذلك في الدين لكونه في مقابلة العين والمولى لا يستوجه على عبده حتى او ثلث
 شيئا من ماله لم يضمن قوله يضمن سواء علم العتق الدين اولم يعلم به لانها اذ لم
 ما تعلق به حقه يباع واستيفاء من ثمنه وضمان الاتلاف لا يختلف بالعلم وعدمه
 ولا يوجب ازيد من مقدار ما تلقه ففي الباقي على العبد كما كان ويطلب به بعد العتق
 وهذا معنى قول المص وهو فضل دينه متفقا قوله وعنده المشتري معناه باعه بغير
 لا يفي يديونهم بدون اذن الغرماء والسدين حال ونما اعتبر انتقيب لانهما يضمنان
 بمجرد لبيع واشراء بل يتغيب رافيه حق الغرماء وهو العبد لانهم يستعونه او يبيعونه
 كما يريدون وذلك انما يفوت با غيب لا بمجرد ابيع والشراء وقيد الوفاء لان ثمن العبد

إذا وفي يديونهم فوصل اليهم فليس لهم تضمين وقيد بعدم لاذن لان البيع لو كان
 باذنهم لا يأتي لهم التضمين فضا ويبدأ الحل لان الدين لو كان مؤجلا فبذمه من أكثر
 من قيمته او ياكل منها جازييه وليس حق المطالبة حتى يحل دينهم فاذا حل ضمنوه
 قيمته لانه تلف عليهم محل حرمهم وهو الماسكية هذا زبد مافي لعناية قوله اجاز الغريم
 اى ان شاء اجاز الغريم بيعه وله ثمنه وليس له الضمين لان الاجازة اللاحقة كالاذن
 السابق واو كان البيع باذنه لم يكن هناك ضمان فكما اذا اجازة قوله او ضمن المشتري
 اى ان شاء الغريم ضمن المشتري ثم ضمن المشتري يرجع المشتري بالثمن على البائع لان
 استرداد القيمة منه كالاسترداد لغيره او طرأ به وان ضمنوا البيع قيمته ثم البيع الذى جرى
 بين البائع والمشتري لزوان المانع كذا فى الكفية قوله ورد عليه اى على البائع يعنى
 المولى قيل معناه اذا قبله بقضاء لان لقاضى اذا رده فقد فسخ العقد بينهما فعاد الى
 الحال الاولى كما لا يخفى قوله يكون المغماء ولاية رد المبيع لان فائدة هذا الاعلام انه
 سقوط خيار المشتري فى رد به ب الدين فيكون البيع لازما بينه وبين البائع وان لم يكن
 لازما فى حق المغماء اذا لم يكن فى الثمن وفاء يديونهم فله ان يردوا البيع لعل
 قههم وهو الاستعانة والاستيقاء من رقبته كذا فى الغاية فان قيل اذا باع المولى عبده
 الجانى بعد العلم بالجنابة كان مختارا للعقد فما بال هذا لا يكون مختارا لقضاء الديون
 من ماله اجيب بان موجب الجنابة الدفع على المولى فاذا عذر عليه بالبيع طولب به ببقاء
 الواجب عليه واما الدين فهو واجب فى ذمة العبد بحيث لا يسقط عنه بالبيع والاعتاق
 حتى يؤاخذ به بعد العتق فلما كان كذلك كان البيع من المولى بمنزلة ان يقول انا يقضى
 دينه وذلك عدة منه بالترع فلا يلزم منه قوله المشتري شكر وانما قيل بالانكار لان
 المشتري اذا اقر بدينهم وصرفهم فى الدعوى كان لهم ان يردوا البيع بلا خلاف
 قوله من خسارة اى فيما فى يده قوله قضاء على العايب لان العقد قائم بكل
 من العاقدين وفتحهم حرم عليهم كذا فهم من تقرير الاكل قوله فهو ماذون وهو
 استحسان والقيلس ان يقبل قوله لانه اخبر عن شيئين احدهما اخبرانه بملوك وهذا
 اقرار منه على نفسه والثانى اخبرانه ماذون وهذا اقرار على المولى واقراره عليه ليس
 بحجة وجه الاستحسان ان هذا الخبر فى المعاملات وخبر الواحد فيها مقبول الا يرى
 ان واحدا اذا قال انا وكيل فلان او مضارب به وليس ثمة احد بكذبه يقبل قوله لان
 الظاهر انه بصدق ولا يكذب فانا هنا لان فى التجارة منفعة لمولاه فالظاهر انه ماذون
 عالم بتبين الحجر ولان للناس حاجة الى قبول قول الاحاد فى هذا الباب لان الفساد
 يبعث عبده الى الافق ليجر او يضارب فلو قلنا ان قولهم لا يقبل الضاق الامر على

الناس لانه يحتاج العبد ان ينصحب مولاه آتاه الليل وطراف النهار او شاهد بين
عدلين يشهدان على الاذن او المضاربة وماضق امره امتنع حكمه كذا في البيانية
قوله دليل على اذنه والقباس ان لا يجوز بيعه وسراؤه لانه يحتمل ما دوننا ومحورنا
فلا يثبت الاذن بالشك وما في يده مال مولاه فلا يباع في دينه بالشك وفي الاستحسان
يجوز ان يطالب العبد بدين الغرماء لان اقدام على المبيعة مع الناس دليل على قرار
انه ما دون لانه عاقل دين فاطاها رانه لا يقدم على تصرفات باطلة كذا في البيانية **قوله**
الا اذا أقر سيده اى يقول المولى انه ما دون فانه يباع فانه حكم المأذون ان يباع
في الدين واما ان قال انه محجور فاقول قوله متمسك بالاصل وعلى الغرماء البيعة
لان دعوى العبد الاذن كدعوى الاعتاق ولكتسابة فلا يقبل قوله عند مجود المولى
الا بالبيعة **قوله** والمولى لا يفرم اى لم يجعلهم مقرورا **قوله** وتصرف الصبي بمروء
ليبان احكام اذن الصبي بعد الفراغ عن احكام اذن العبد الا انه قدم الاول لكثر وقوعه
ولكونه مجمعا عليه في الجواز لا يقال قد سبقت حال الصبي في كتاب الحجر لا ما قول انما
ذكر هناك لبيان مجره وهمنا لبيان كونه ما دوننا باذن وانه فلا عيار وما نسمع وحرفان
قيل اذا باع شيئا باوساف فينه كان نافعا محضاً **قوله** كقبول الهبة فيجب نفوده
بلا تعليق وتوقف اجيب بأن المنعير وذلك هو انوضع لا الجزئيات الواقعة تفقا وانبيع
في الاصل الوضع مترد بينهما **قوله** لا يصح تصرفه الخ لان حجره لصية نفسه
وهو باق بعد الاذن وبقائه لا يستلزم بقاء المعلوم لا بحالة بخلاف حجر المرق فانه
ليس المرق نفسه بل الحق المولى وهو يسقط باذنه لكونه راضيا بتصرفه هي ولانه
مولى عليه حتى يملك الولي التصرف والحجر عليه والمولى عليه لا يكون وايضا للمنافاة
لان الاول سمة الحجر والثاني سمة القدرة وهما متضادان فلا يجتمعان ولنا ان بقاء ولايته
انظر الصبي ليتسع طريق التبريل ولا صابة عليه فيسوف في المصلحة بطريقتين مباشرة الولي
وبمباشرة الصبي وممكنه من حجره لاحتمال تبدل حاله من الهداية الى غيراى جعلناه
ولبا عليه باعتبار اصل الاهلية لم نجعل فيه موابا عليه ومتى جعلناه موابا باعتبار قصور
الاهلية لم نجعله وليا فيه كذا في الكفاية **قوله** وشرط اى شرط كونه ما دوننا
يعنى ان الشرط من كون الصبي عاقلان يعرف مضمون البيع لان يعرف مجرد العبارة
هذان عبارة البيان **قوله** صح اقراره بكسبه عينا كان اودينا اوليه او ابر **قوله** مع
ان اقرار الوالى الخ اشارة الى ما على به وعلى قوله فان الولي اذا اذن الصبي الخ ان الولاية
المتعدية فوع الولاية القائمة ولولى لا يملك الاقرار على مال انصبي فكيف افاده ذلك
بأذنه والجواب انه افاده من حيث كونه من توابع التجارة والولى يملك الاذن بالتجارة

وتوايها وقد عير لشارح من هذا الباب بقوله لانه تمام من النجاسة قوله في ظاهر
الرواية قبل وبعد ظاهر من الخبر لا يثبت منه بالادنى والتحقيق بالمبالغين وان هذا أخذ
ابو حنيفة راجح بعد الاشارة الى ما بينه وبين حشر كتابا لغين فكان الارث وانكسب
في صحة الاقرار سواء لم ينهها مائة

في كتاب الغصب

في اللغة اخذ الشيء من الغير على وجه السرور او ظملا كان او غيره يقال غصبت زوجة
فلان ونخر فلان وفي التسمية ما ذكره المصنف بقوله هو اخذ مال الخ وقوله ولا في مال
الخربي اي في دار الحرب **قوله** ان زوايد الغصوب مثل ولد الغصوبة وعمرة البستان
وقوله لان اثبات اليد الخ اي لانعدام حد الغصب الذي ذكر وقوله بدون ازالة اليد
لانهما ما كانت ثابتة على هذا الزيادة حتى يزيلها الغاصب **قوله** وسبب إثبات اشارة
الى قول المصنف وشرطه كون الغصوب تقبلا الخ **قوله** وفي الآخر البساط على حاله
ولهذا اذا وقع التراجع بين من يجاس عليه وبين من يتعلق به لا يحكم بكون الجالس
صاحب اليد لانه لم يعمل المالك فيمنع ان يثبت يده عليه ما بقي اثر عمله لانتفاء
ما يغنيها بانقل والتحويل كذا في بين **قوله** والغرم بضم الغين المجعة وسكون الراء
المهملة ما يلزم ادائه كذا في الصحاح ومعنى المسئلة ان الغصب ان كان مع علم الغاصب
بانه فحكمه الاثم ورد التمين ان كانت قائمة والغرم ان كانت هائكة وان لم يكن مع علمه
بان ظن ان اخوذ مال غيره مثلا كانت المسئلة لجلالها في جميع ما ذكر سوى الاثم فانه ح
مر فوع عنه بقوله مع وائس عليكم جناح فيما سألتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وقوله ثم
دفع عن امتي الخطاء والسان والمراد الاثم به هذا زيدا ما في الكفاية **قوله** والعددي
انتقارب كالجزء والبيض **قوله** رفعة قال الجوهري رفعة الشيء اصله وجوهه
قوله اقول هذا اختيار يعول اثباتي وقوله اذا لم يبق اشارة الى جواب الاعظم
وقوله يوم الاقطاع لاضبط له الخ جواب عن قول الرباني كالا يخفى **قوله** كالعددي
المتقاول كالزمان والبطيخ والسفر جز وكاثير والدواب **قوله** وشرط اي وشرط
تحقق الغصب الموجب للضمان **قوله** فلو غصب عقارا وهو كل ماله اصله كالدار
والضبعة وقوله هلك في يده بان غلب السبل على الارض فبقيت تحت المال او غصب
دار فهدمت باقعة سماويها او جاء السيل فذهب بثمنها كذا في الكفاية كما اذا بطل المالك
عن المواشي فار ذلك لا يكون غصب حتى لو حبس المالك حتى تلفت مواشيه لا يضمن
قوله وضمن ما قص به عليه يعرف ان الغاصب ان يار بغيره بكم كان مستأجر هذه
الارض قبل استعمالها او مستأجر بعده وتغيب ما بينهما نقصانها ومن صور النقصان

يفعله ان يفعل في ال اراخردية ورافضة فتصف فضعف جدا رها بذلك فانهدمت وانما قيد
 بفعله لانه اذا انهدمت بعد ما غصصها وسكن فيها لا يسكناء وعمه بل باقعة سماوية
 فلا ضمان عليه عند الاعظم **قوله** او نخدده هي بالثاني والحق المهمة انهرال ومنه التحيف
قوله او اطاق ونقدها وحاصل المسئلة على اربعة اوجه الاول ان يشير اليها فنقدمها
 ويجب فيه التصديق بالرجح الثاني ان يشير اليها وتقدم من غيرها لثالث ان يشير لي غيرها ونقد
 منها الرابع ان يطلق ونقدم منها ولا يجب التصديق في شيء من هذه الاشياء لان الكلام من الاشارة
 والنقد لا يبعد التبيين مالم يتأكد احدهما باضمه الآخر اليه فتتمكن الجنب في الاول فقط
 كما لا يخفى **قوله** والبناء على ساجدة ولين اقول وجوه التفسير فيهما لالح عن نوع خفاء ولو قل
 في تقر ير اصل المسئلة لو تغيرت الامين المفصولة بفعل الغاصب حتى زال بها واعظم
 منافعها اختلطت او احتلها بذلك الغاصب بحيث يمتنع امتيازها او يمكن ان يغير بخارج ذال
 ملك المقصوب منه كما فعله الزبلي كانت الامثلة كلها واضحة **قوله** وفوت بعض
 يعني من حيث الظاهر والغالب اذا الطاهرات الثوب اذا قطع يفوت شيء من اجزائه
 ويفوت بعض منفعه ويبقى بعضها وقوله وفي بسيرالح معناه ما لا يفوت فيه شيء من الامين
 والمنفعة وانما يدخل فيه النقصان من حيث المادية بسبب فوات الجودة وقيل الاول
 اشارة الى الفاحش والثاني الى البسير وهو الصحيح وانما وضع المسئلة في الثواب اشارة
 الى ان الحكم عام في الذي يلبس كالقميص وغيره وفيما لم يلبس كالكرباس هذا
 زبدة ما في النهاية **قوله** بالقطع والرد اي يتلع البناء او الشجرة ورد الارض فارغة
 الى مالئها **قوله** امر يقطع جلة وقعت صفه لكل واحد من البناء والشجر
 على سبيل البدل **قوله** يقطع الضيق ما يمكن اي يقصر القصار **قوله** لان النقص
 يكون له وهو بالكسر المنقوض يعني ان الاصل من البناء المنقوض كالخشب والاجر
 المقاصب اما الصبغ فينلاشي ولم يحصل للمقاصب منه شيء فلم يؤمن المقاصب يقطع
 منه كيلا يفوت حقه بالكلية **قوله** والسويق مثلي شروع في بيان وجه تخصيص
 السمن بالقيمة والسويق بالثلي كما لا يخفى

فصل

ولو غيب يعني من غصب عينا فجعلها غاييا فلذلك بالخيار ان شاء انتظر الى ان يوجد
 وان شاء ضمنه قيمتها **قوله** لا يكون سببا للملك لانه عداوة محضة وما هو كذلك
 لا يكون سببا للملك الذي هو امر شرعي ونفع محض كما لو غصب مدير وغيبته وضمن فانه
 لا يملك بالانفاق **قوله** بخلاف ما لا يقبل جواب عن قول الشافعي كما لو غصب مدبرا
 بقوله اي يقول المقاصب مع يمينه فله الخيار لانه لا يتم رضاه بهذا المقدار حيث يدعي

الزيادة قوله لان الملك المستدكاف الخ يعني ان الغاصب لا يملك المقتصوب بالملك
 الحقيقي لانه من كل وجه مالم يضمن فيكون تملكه قيل الضمان ملكا ثابتا من وجه
 دون وحده ثابت بطريق الاستناد وهو لا يكتفى الا ناقصا غير حقيقي وايضا هو ثابت
 لدفع ضرورة اجتماع البدلين في ملك واحد وما هو كذلك لا يكون الا ناقصا والملك
 الناقص يكتفى لثبته البيع لا الاعتاق لا لا ينفذ الا في الملك الحقيقي الثابت من كل وجه
 بالنص : موقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم والبيع ينفذ في الحقيقي المذكور
 والحكم الثابت من وجهه جميعا بالنص ايضا كملك المكاتب والمأذون فانه ملك ناقص
 مع ان لكل واحد منها ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه وبالجملة ان دليل كل من النفاذ
 في البيع وعدمه في الاعتاق النص كائن عليه في العاية قوله سيدهما اي سبب
 النقصان . لو ارد قوله لا بعد نقصانا وذلك لان السبب الواحد لما اثر في الزيادة
 والنقصان كان الزيادة خلعا عن النقصان كالبيع لما اذال المبيع عن الملك البائع ادخل
 الثمن في ملكه فكما الثمن خالف عن مائة المبيع لاتحاد السبب حتى ان الشاهدين اذا شهدا
 على رجل يبيع شيئا بمثل قيمته ففقد القاضى به ثم رجع لم يضمن شيئا وهذا لان الفوات
 الى خلف كلا فوات وصار كما اذا غصب جارية سميتها فهرلت ثم سميت او سقطت
 منهما ثم نبت كذا في الاكلية قوله لان سبب التلف يعني العلق حصل في يد
 الغاصب فكاه لم يرد هافها كعتده كالوجنت عند الغاصب ثم ردها ثم قتلت بترك
 الجنابة عند الملك فانه يرجع على الغاصب بقيمتها كانه لم يرد هافها فكذا هذا كذا
 في الهداية قوله فانت اي في نفسها قوله ليق الضمان اي ضمان الغصب وقوله بعد
 فساد الرد : يكونها جلي قوله فانها غير مضمونة عندنا الا ان يكون وقفا او مال يتيم
 فان منافقتها يضمن كما في النصوص اين لنا ما روى ان عمرو عليا رضي الله عنها حكما بوجوب
 قيمة ولد المغرور وحر بته ورد الجارية بعقرها على المالك ولم يحكمما بوجوب اجر منا
 فعهما مع علمهما ان المستحق يطالب بجميع حقه وان المغرور كان يستخدمها مع اولادها
 ولو كان ذلك واجبا لما سكتا من بيان ذلك لوجوبه عليهما كذا في التبيين قوله
 وعند مالك مضمونة اي يجب احرام المثل بناء على ان المنافع يضمن بالاتلاف والسكنى
 اتلاف والعنيل غصب كذا في التحقيق قوله واتلاف خراي بخلاف اتلاف
 خمر قوله فضاهما اي جعلها خلا قوله الى الشمس وبالعكس صرح به في الهداية
 قوله احدهما المالك بلا شيء اي لا يلزم للغاصب بدفع شيئا لان التخليل تطهر للخمر
 فلا يضاف به مائة وانقوم والدباغة : ظهرا للمالية وانقوم فصار كغسل الثوب
 التجسس فكما ان غسل الثوب المقتصوب التجسس لا يزول ملك المالك فكذا هذا قوله

ولواتفها اي اوافق اغاصب الخل الذي صبره من الخ المقصود والجلد المدغ الذي دبت به دغصه ضمير مثل الخل لانا ان ف الامتقوا احاطوا لك نذر وقية الجلد طاهر اغبر مدبوغ لانه المحصل الوصف لا ياعة فلا يزم على ان اترادوا ثم الفقه على انه يصم قيمة مدبوغا لان صفة الدبابة تامة للمدبوغ فاذا كان الاصل مضمون فلا بد ان يستمع وصفه **قوله** وعند هذا المالك اعطى زور الملح في صاحب الهداية ومعه هنا ان يعنى مثل رد الملح من الخ **قوله** ورد ما زال الداع ميباه ان ينظر الى قيمته زكيا غير مدبوغ فيصم فضل ما بينهما **قوله** لان غصص الملح الى تفصيل دليله ان ماليت وتقومه حصل بفعل الغاصب وعمله متقوا لاستعماله ما لا يتقوا فيه وهذا كان له ان يحبس حتى استوفى ما زاد الدباغ فيه فكان له والجلد تبع الصنعة اغاصب في حق القوم ثم الاصل وهو الصفة لا يجب عليه صمته بل بالاف فكذا اتبع فصار كما اذا هلك بغير صنعه **قوله** لكر العين اذا كانوا قول اشارة الى ما ورد على قوله والضمان يتبع اتقوم وهو انه لا تقوم للجلد عذر عدم مراعاة ما يجب رده والجواب ان وجوب الرد حال قيامه بناء على ان الرد يتبع ملك و بجلد غير تابع للصنعة في حق المالك لبوته قبلها وان كان غير متقوم وههنا تقرض ذكرت اجوبتها في الهداية والتبين فليتنظر في الحاشية **قوله** ولعرف هو بكسر الميم وسكون العين المهملة وزاء المعجمة ما ذكره اشرح الاقضية اصعب وانما لغة السكر بمعنى السين المهملة والكاف المخففة والراء المهملة من راء الطاء اذا شئت والمصنف فتح الصاد المهملة المشدودة وذهب نصفه باطبع كذا في الهداية والصحاح المزمار بكسر الميم وسكون الراء المعجمة القطب يقال له باغارسي ثي وادق يضم الدار المهملة والفتح لغة كذا في الصحاح **قوله** وعند ابى حنيفة ربح انما بضم شروخ في بيان كيفية الضمان عند الاعظم يعنى ليس معنى قوله بالضمان ان يضم قيمة صالحة له هو بالغة ما بلغت حتى قال ابواليث لو ان انسانا اراد ان يشتري البربط يجعل وعاء للملح وقصعة يجمل فيها الزبداء واندق ليضع القطن فيه بكر يشرى فيضم قيمته بذلك المقدار كافي الجسارية المعنية الى آخر ما ذكر في الهداية كذا في غاية البيان **قوله** اما طبل الغزاة اقول هذا صريح في ان الخلاف المذكور او بينه وبين صاحبه فيما عدا هذه المشروعات المذكورة فقط وليس كذلك بل المتأخر من عبارة الهداية او لا ان يكون الضمان واحبا في جميع افراد آلات الطرب بقيمة غير صالح للهو عنده وليس بواجب عندهما في جميعهما سواء كانا غزوا والرس او ائمة صاحب الحصن او غير ذلك من الامور الشرعية فضلا عن غيرها واما لاغاق المذكور مراد انه اخبر كما يدل

عليه فو صاحب الهبة بعد ذكر الخلاف المطلق بين مرتين وقيل الاختلاف في الدف
 واطيل الذي يح قوله يضمنهما بقومهما ولا يكن لا في المدير باداء الضمان لانه
 لا يقل الزنل من ملك الى ملك صرح به في الكافي ودليل في الفريقين مذكور في آخر
 باب المنيق في بعض من الهبة حيث قال تقوم يتي على لاجراز الخ قوله ورياض
 بكسر الراء المهملة ما يشبه بالداة والقربة وغيرهم كذا في الصحاح فذهبت اى
 المذكورت من العدد والداة والطار قوله اوسع الى سلطان اى وشى به وشاية
 كذا في الصحاح وقد فسر صاحب الكشف في افعاله بعمه كردن او را بسلطان
 قوله ولا يدع اى لا يقدر دفع اذاه الا بالرافعة الى السلطان قوله قد يفرم
 صفة السلطان اى قد يأخذ بامثال هذه الكلمات من رعاية وقد لا يأخذ وقوله انه وجد
 اى فلان وجد ما لا يقول لقوله او قال مع سلطان قوله من غير حق اى من غير صدور
 ذنب وحرمة منه قوله زجراً انه قيد لقوله ضمن لا نقوله سمع كانوا هم وهو ظاهر

كتاب الشفعة

مناسبتها للذهب كون كل منهما تلك انسان مال غيره ولا رضاه وجد تأخيرها عنه مع
 كونها مشروعة دور وفور الحاجة الى معرفته وسببها اتصال الملكين وشرطها كون
 المبيع عتاراً وهى مشتقة من الشفع وهو الضم سميت به لما فيها من ضم المشتراة الى عقار
 الشفع ومنها اشترعى ما ذكر المص بقوله وهى تلك راحة وهو كل مال له اصل وقرار
 من دأ وضمة كذا في المغرب وما فى حكمه كانه وفاته يستحق بالشفعة ويستحق به شفعة
 فى السفل والى يمكن طريق العاوى فى السفل لانه انحق بالعنار يملكه من حق القرار كذا
 فى الكافي قوله الا بالاجوب اثبتت معنى لا اوجب المصطلح انذى كتب يلزم من تركه
 الاثم كذا فى لبيان قوله بعد البيع وكذا ثبت لشفعة بعد ما فى معنى البيع كالمصلحة على
 مال والله ذيعوش كذا فى شرح المجمع قوله بقدر رؤس الشفعة الجارية وفى الخلط
 متعلق بحجب اى بحجب الشفعة ويقم على عدد الرؤس اذا كانوا اكثر من واحد لا يقدر
 الملك لانهم استووا فى سبب الاستحقاق بوجود علة استحقاق الكل فى حق كل واحد منهم
 وهذا اوفى واحداً فى الكل والاستواء فى امة يوجب الاستحقاق استواء فى الحكم ولا
 يرجح كسرة اهل بل بقوة هما وقال الشافعى بحجب بقية الملك حتى او كانت دار بين ثلاثة
 لاحدهم فصفهها الا آخر ثلثها وثلث سدها ثلثها وثلث سدها ثلثها وثلث سدها ثلثها
 لو احدها بالشفعة يفتسمه اثلاثاً ثلث لصاحب السدس والثان لصاحب الثلث واوباع
 صاحب الثلث ثلثه يفتسمه شريكاً باءار ارباعاً ربع لصاحب السدس وثلثه
 الارباع لصاحب النصف وارباع صاحب السدس سدها فتسمه اشرى كان الباقيان

انجاساً نجساً لصاحب اثاث وثلاثه اخذ منه لصاحب المصنف عند، وعندنا اقتسمان في الكل
نصفين كذا في الكوسجية اخذ من البيهية **قوله** ثم يجاز ملاصق سواء كان مكتاباً
او مأذوناً او ذمياً عملاً باطلاق الحديث وهو قوله دم الشفعة سر بكي لم يتاسم **قوله**
اتمسأسمي بهذا الخ وقيل اي سمي به ببركا بلفظ انذيب حيث قال دم الشفعة لمن
واشيها اي طلبها على وجه لسرعه وانذاره **قوله** كان الشفيع يثبت من الوثيقة
بالشاء المثلثة والباء الموحدة التحنانية وهي انظرة وقد فسر في المحتاج كل واحد
منهما بالآخرى **قوله** او على من معه هو اي يشهد على شخص يكون معه العتار من بايع
ان لم يسلم المبيع او المشتري ان سلمه وقد عير عنه السارح بقوله او عند صاحب اليد قال شيخ
الاسلام الشفيع انما يحتاج الى طلب الاثمة بعد طلب المواثبة اذ سمع الشراء حال غيبته
من المشتري والبايع والدار اما اذا سمع الشراء بحضوره احد هولاء فطلب طالب
المواثبة واشهد على ذلك فهو يكفي ويقوم مقام اطلبين **قوله** سال القاضي
الحصم الخ قل مما يجب عليه ان يسأل بعد سبب شفعته لاختلاف اسبابها فانها
مراتب كما عرفت فلا بد من بيان السبب لعل هل هو محجوب بغيره او لا وربما ظن ما ليس
بسبب كالجار المقابل صبي فانه سبب ضد شريح اذا كان اقرباً بأ كذا في الاكلية **قوله**
والعهدة على البايع يعني قبل تسليم المبيع الى المشتري واما بعده فلا يرتبه في ان
العهدة على المشتري كما صرح به في الهداية فعبارة المص لاخ عن نوع اختلاف فليتأمل
وقال الشافعي العهدة على المشتري بكل حال سواء احدها من يد البايع او من يد
المشتري لان عنده حقوق العقد ترجع الى المالك كذا في الكفاية **قوله** وايضا يمكن
صدق البيتين تلخيص دلهما هذا انه لا تنافي بين البيتين في حق الشفيع لجواز
تحقق البيتين مرة بالف واخرى بالفين على ما شهد عليه البيتان وفسخ احدهما
بالآخر لا يظهر في حق الشفيع لنا كيد حقه فجاز ان يجعل موجودين في حقه وله
ان يأخذ بآيتهما شاء وهذا بخلاف البايع مع المشتري لانهما لا يتوالى بينهما عقدان
الا بانفساخ الاول فالجمع بينهما غير ممكن فيصار الى اكثرهما الباتان لان المصير الى الترجيح
عند تعذر التوفيق **قوله** بطلت شفعة وقد روى ابن ابي مالك عن ابي يوسف انه
كان يقول اولاً كقولهما وهو ما ذكر في الكتاب ثم يرجع وقال له ان يأخذها عند حلول
الاجل وان لم يبطل في الحال لا الرطب انما هو للاخذ وهو في الحال لا يمكن منه على
الوجه الذي يطلبه لانه انما يريد الاخذ بعد حلول الاجل، ثم وجب في الحال ولا يمكن
من ذلك فلا فائدة في طلبه في الحال فكونه لعدم الفائدة في الطلب لا اعراضه عن
الاخذ **قوله** والشفيع ذي قال في اعيبة هذا احتراز عما اذا كان مرتداً فانه لا شفعة

له سواء قتل على رده او من او خنق بدار الحرب ودورته لانها لا تورث **قوله**
وقية الخنزير اعترض عليه بان فيمنها لها حكم عين الخنزير بخلاف ما اذا مر على
العاشر وطريق معرفة قيمة الخنزير ار جوع الى من اسلم من اهل الذمة او من تاب
من فسقة المسلمين فانه وقع الاختلاف في ذلك قال قول فيه قول المشتري مثل ما اذا
اختلف الشفع والمشتري في مقدار الثمن من غير تسليط اى من جهة من له الحق وهو
الشفيع ههنا احتراز عن الموهوب له والمشتري بالشراء الفاسد فان بينهما حصل
بتسليط الواهب والبايع **قوله** على احد اى لا يرجع بانقص بالقطع على البايع ان
اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه **قوله** بخلاف المشتري اشارة الى الجواب
عن فتوى ابي يوسف يرجوع اليه فيهما بناء على ان الشفع معه من اخذها صار
كالمشتري ان غرق من جهة البايع **قوله** يأخذ بجميع الثمن بخلاف ما اذا غرق بعض الارض
حيث يأخذ الباقي بحصته لان البناء وصف والاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن اذا
قات من غير صنع احد واما بعد الارض فليس بوصف لبعض آخر فلا بد من اسقاط
حصته بما غرق من الثمن **قوله** يأخذ بحصته الارض قبل طريق معرفة الحصة
ان يقوم الارض وتخل وحينئذ يقوم الثمن وحده ثم يقسم الثمن عليها فاصاب
الثمن سقط من الشفع وما اصاب الارض والتخل اخذ به الشفع

﴿ باب ما هي فيه اولا وما يبطلها ﴾

قوله وانما قال وان لم يقسم قال في الكفاية في تفسير ما لا يقسم اى لو قسم قسمة
حسنة لا ينفع بها **قوله** كرسى يعنى بيت الرسى مع الرسى **قوله** رفع مؤنة القسمة
قيل هي الضرر الذى يلحق الشريك بأجرة القسام **قوله** لافى عرض وهو على وزن
الفلس المنساع وكل شئ عرض الا الدراهم والدينارين فانها عسرين قال ابو عبيدة
العروض الامتعة التى لا يدخلها كبل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا فى الصحاح
قوله الا يعوض اى اشترط عوض مقبوض لا شئوع فى الموهوب وعوضه
لانها هبة ابتداء وان لم يكن العوض مشروطا فلا شفعة فيها **قوله** بعضها
اى بعض الدار **قوله** فى جميع الدار اى فى شئ من اجزاء الدار كذا افهم
من صريح عبارة الاكل منه **قوله** ولا يفسد بشرط النكاح واو كان البيع اصلا يفسد كما لو قال
بعث منك هذه الدار على ان تزوجنى نفسك **قوله** اى يجب الشفعة الخ اى ثبت
للمشتري مطلقا وللموكل للشراء شفعة فى مشتراه واما ورد عليه انه ما فائدة اخذ
الشفعة فى ذلك نفسه اجاب عنه بقوله وفائدة الخ صورة المسئلة التى نظرت فيها الفائدة
داو بين ثلاثة ولها جار ملاصق فاذا بيع الدار واشترها احد الشركاء ثبت الشفعة

المشتري سواء اصاله او و كانه كذا ثبت للموكل ان اشتراها او كل لا وجه ثبت
ايضا للشريك الاخر لا يلاسى **قوله** ولا يكون للبائع شفعة اي شفعة لا اخذ
الشفعة لكل واحد منهم سعى في اقتضى مانع من جهة وهو مردود **قوله** ولا يكره
استقاط الشفعة اعلم بان الخلاف فيما ذكره يمكن ثبوتها واستقاط الثانية فكم تفقا
وهي ان يقول المشتري لا سعة بعد احد الشفعة تأييدها منك بما احدثت ولا فائدة
في الاخذ بالشفعة فاعتراف السفيح بكلامه الخلو فسلم الشفعة فتسقط ويبقى الدار
في يد المشتري سالمة كذا في البرازية والكافي

كتاب القسمة

ثبت في القسمة من الخيارات ما ثبت في البيع وليس لهم الرجوع اذا قسم القاضي
او بايه كذا فهم من المختار واختاره **قوله** وغلب فيها الافراز في المثل ان معنى
الافراز الذي هو عبارة عن فرض عن الحلف ظاهر في المكيلات والنوزات لعدم
الفاوت فكان ما اخذ من احدهما من نصيب مثل ما ترك عليه يمين وهذا المثل كذلك
بمثلة اخذ المين **قوله** كافي قضاء الدين يعني ان المدينون يجبر على اقساء والديون
يقضى بامثالها فصار ما يؤدى بدلا في ذمته وهذا جبر المبادلة قصد اقساء جاز وان
يجوز بلا قصد الاولى لان المقصود الاصل هو انتفاع اقسامهم بنصيب على الخوص
دون الاجبار على غيره **قوله** احب لانه ارفق بانس حيث لم يصرف الى القسام
ما ان المقتسمين وابعد عن القسمة لانه متى فصل اليه اجر عمله على الدوام لا يعمل الى البعض
طما للرشوة **قوله** صحيح لان الاجرة على المقتسمين والنفع لهم ايضا على الخوص
ولست بقضاء حقيقة حتى يحب نفسها او اجرتها على القاضي حتى يجوز للقاضي
ان يأخذ الاجرة على القسمة وان لم يجز له اخذها على اقساء **قوله** يجب كونه
عدلا عالما بها واقدا حسن المص لم يأخذ الامانة مع امانة كصاحب امانة هي
مستلزقة اهل قطعها واعتذار العاية والكفاية بان ذكر الامانة بعد امانة ان كانت
من لوازمها لجواز ان يكون غير ظاهر لامانة فعل مشاء ان ذكر اشئ في محل واحد
مرة تبعا ومرة اخرى امانة يجوز ان يكون للدلالة على ظهوره في ذلك المحل فيرد عليه
ان الشرط المعبر في اقسام ان كان هو نفس العدالة بلا اعتبار ظهوره ما يمكن الامانة
كذلك وان اعتبر ظهوره ما فيلزمه ظهور الامانة قطعاً لان استلزام ظهوره بالزوم
ظهور اللازم مما لا يشبه على احد **قوله** اي ان قسم واحد يان معنى اشتراك المقتسمين
قوله والعقار بينهما قور تعبر صفة مهم الى معهما اشعار منه بعدم قضاء لفظ
المص وابده بنقل عبارة اهداية والتحفظ بها لو رود ما اوروا على الهدية عليه

قوله لا يقسم أي وان في والية على اشراء ولا رث مذكور في الهداية تفصيلا
قوله الارضناهم متعلق بجميع ما تقدم من قول الجنسان قوله وقالوا يقسم الرفيق
وجه قولهما ان الرواق في متحد جنسا للاتحاد الاثم قوله وفي الجواهر ما ذكر المص
اولا شئين بقوله لا يقسم الرذوق والجواهر وقد شرع الاول بقوله وله ان التفاوت الخ
فشرع في شرح الثاني بقوله وفي الجواهر يعني ان الجواب هو فيه على التفصيل في قولهم
ان كانت اجناسا كاللأني والبراقبت لم يقسم بعضها في بعض فان الفرد جنس منها
امكن التعديل فيه فجازت قسمته وقيل في الجواب على تفصيل آخر ان كانت اللأني
والبراقبت كبر لا يقسم فحش التفاوت وان كانت صفارا يقسم لالة التفاوت وقيل
جواب القدوري على الاملاق ولا يقسم الجواهر لان جهالتها افحش من جهالة
الرفيق وهو لا يقسم عند الاعظم والجواهر اول قال في النهاية هذا اصح عندي اقول
هذا قبل الاخير المصاق هو المراد بقوله المص والجواهر عطف على المنفبات قبله
قوله ويقوم البناء حاجته به بالآخرة اذا البناء يقسم على حدة فربما يقع في نصيب
احدهم شئ منه فيكون عالما انيها كذا في الاكلية قوله ويكتب اسماء اصحاب السهام
اي يكتب اسماء الشركاء على رقاع فيطوى كل رقعة منها ليحفظها شبه البندقة ويدخلها
في طبق ثم يخرجها حتى ان نشأت وهي مثل البندقة يجمعها في وعاء ثم يخرج واحدا
بعد واحد قوله فان وقع مسل صورة دار بين رجلين فيها ويتب كان بابا ومسيل
ما دالته على ظهر الصفة فاقسمها وما فاصاب الصفة مع قطعة من الساحة احدهما
ولم يشترط في القسمة ان يترك الطريق والمسل على ما كان قيل وصاحب البيت بقدر
ان يفتح بابا فيما اصابه من الساحة ويسل ماؤه في ذلك فاردان يميز فالصفة ويسل
ماؤه في ذلك فليس له ذلك بل صرف باب البيت ومسيل الماء الى ما اصاب من الساحة
تحقيقا بمعنى القسمة وقطع الشراكة وار لم يقدر فمخت القسمة لاختلالها بقاء الاختلاط
من وجه كذا في النهاية والتوفيق قوله سفلى ذو علو صورة المسئلة ان يكون علو
مشاركين رجلين وسفله لآخر وسفلا مشترك بينهما وعلوه لآخر وبيت كامل
مشارك بينهما والكل في دار واحدة او في دارين لكن تراضيا على القسمة وطلبنا
من القاضي القسمة وانما قيدنا بذلك لئلا يقال يقسم العلو مع السفلى قسمة واحدة
اذا كانت البيوت متعددة منفرا لا يصح عند الاعظم كذا في النهاية قوله وشهادة
القسمة حجة فيها يعني اذا اختلفوا فانكر بعضهم استيفاء نصيبه فشهد القاسمان عليه
يقبل سواء نصيل القاضي او اصحاب السهام بالتراضي عندهما وقال محمد لا وهو قول
ابي حنيفة او لا وقول الشافعي وقيل اذا بالاجرة لا يقبل اتفاقا قوله على فعل غيرها

وهو الاستيفاء لان فعل انقضاء الاقراض والتبر وهو مستغل عن الشهادة لكونه
محسوسا بخلاف الاستيلاء فانه فعل صاحب الحق وهو غاية الظهور
﴿ كتاب المزارعة ﴾

نهي عن الخباين وهي المزارعة ومنها شق الخير للاكارخى لمعالجة الحمار وهي الارض
الروما **قوله** وكان في معنى قفيز الطحان وهو ان يستأجر ثورا ليطحن له رابغفير
من دقيقه وهذا اصل كبير يعرف به فساد كثير من الاجارات سيما في ديار ما كما مر في باب
الاجارة الفاسدة **قوله** بشرط صلاحية الارض الى قوله فيبطل شروع لتعداد
الشرايط الثمانية المشهورة لها **قوله** وذكر المدة لانها عقد على منافع الارض والعامل
وهي لا يعرف الا بالمدة وعند محمد بن سنة لا بشرط بيان المدة ويقع على سنة واحدة
قوله ورب البذر لان الموقوف عليه يختلف باختلافه فان البذر اذا كان من قبل العامل
فالموقوف عليه منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض فالموقوف عليه منفعة العامل
فلا بد من بيان الموقوف عليه اذا بلهاالة تؤدي الى التزع بينهما **قوله** وجنسه
اي ذكر جنس البذر **قوله** وقسط الاخرى نصيب من لا بذره لانه اجرة عمله وارضه
فلا بد ان يكون معلوما **قوله** والشركة في الخارج اي عند مقصود بها فية قد اجارة
في الابتداء ويتم شركة في الانتهاء فما يقع هذه الشركة كان مفسدا لا مقدورا يديه
نفرع قوله فتبطل ان شرط لاحد هما قفران مسماة الخ عليه **قوله** اذا مناسبة
بين الارض والعمل وقانون الفقهاء في معرفة التجانس والتناسب ما صدر فعله
عن القوى الحيوانية فهو جنس واحد كالعامل والثور وما صدر من غيرها فهو جنس
اخرى لبذر والارض **قوله** ويجبر من الخ شروع لسان صفة عقد لمز رعة يكون
لازما او غيره وهو لازم في حال اما بعد القاء البذر في الارض فانه لازم من اجسايين
ليس لاحد هما فسخه الا بعذر واما قبله ولازم من جهة من ليس البذرمة وغير لازم
من جهة من هو منه فلو امتنع صاحب البذر لا يجبر عليه لانه لا يمكنه المضي على العقد
الا بضرر يلزمه وهو استهلاك البذر في الحال ولم يدرا ند خارج ام الاقصار كمر استاجر
لهدم داره فندم قبله فله ان يرضى به لانه امتناع عن تلاف ملكه وان امتنع غيره
اجبره الحزم على العمل لانه لا يلحقه بالوفاء بالعقد ضرر سوى ما التزم بالعقد وهو قامة
العمل وهو قادر عليه كما التزم به فان قيل ليس الحال في جانب صاحب البذر
كذلك قلنا نعم لان في التزام موجب العقديا به ضرر فيما لم يتناوله العقد لان البذر ليس
بموقوف عليه بخلاف العمل هذا زبدة ما في العنسا بة والكفاية **قوله** وقد كرب
اي والحال ان العامل قلب الارض للزرع كذا فهم من الصحاح **قوله** يكون عليهما

يقدر الحصة أي بقدر ملكهم بعد انقضاء مدة المزارعة لانه عمل مشترك حيث انتهى
 العقد بين المدة وما استحق في العمل على العامل إنما كان في المدة بال عقد ولم يبق بخلاف
 ما اذا كانت رب الارض والزرع بقل حيث يكون العمل فيه على العادل لان العقد ثم يبق
 في مدة يهدا معنى قول صاحب الهداية لان هناك بعين العقد في مدته والعقد يستدعي
 العمل على العادل وبهذا يكشف ان قول صدر الشريعة بعد وهذا فالخاصل ان كل
 عمل قل الادراك فهو على العامل محمول على ما اذا كان قبل معنى مدة المزارعة لنص
 بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد والاستحقاق فلامنا فاه
 بين قولي يكرن عليهما وبين قوله فهو على العامل فليتأمل قوله كالجرا الحصاد الخ
 الحصاد قطع الزرع بعد ادراكها والرفع بفتح الراء المهملة وكسر ها ان يحمل الزرع
 الى البيدر والدوس وطى الزرع لخراج الحبوب من علاقته والندرية تميز الحب من التبر
 بالريح كذا في معتبرات كتب اللغة قوله وان شرط اي العمل الذي يكون بعد انتهائه
 الزرع كالحصاد واخوانه عليه فعدت المزارعة لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
 لاحدهما فيفسد العقد كشرط الحمل والطنح على العامل قوله فالخا صل
 ان كل عمل يعني الاعمال الثلاثة الاول ما كان قبل الادراك كالحفظ والسقي
 كرى الانهار فهو على العامل الثاني ما كان بعد الادراك قبل القسمة كالحصاد ونحوه
 فهو عليهما على الاشتراك الثالث ما كان بعد القسمة كالحمل الى البيت والطنح فهو
 على واحد منهما في مصيبة خاصة الاول معدود من اعمال المزارعة لا الاخر ان قال الزاهد
 معنى الطيب في قوله مع كوا انما في الارض حلالا طيبا ان من زرع الارض يحافظ على الصلاة
 في موافقتها بجماعة لكنه اخر صلوة عن وقتها بالزراعة لا يكون ذرعه طيبا وكذا
 او زرع او غرس بغير طهارة او منع الاجرة عن لاجين او اخره بعدما ما جف عرقه
 وكذا اذا اخرا داء الثمن بعد حلول الاجل او اداه منفردا بدون رضا البائع ويستحب
 ان يلقى البذر على انطهارة ثم يصلي ركعتين ثم يعود اللهم انا عبد ضعيف سئلت اليك
 هذا فسله وبارك في فيه ثم يصلي على النبي ثم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن افاته
 وتبارك فيه

﴿ كتاب المساقاة ﴾

هي مفاعلة من السقي قوله هي دفع الشجر الخ ولو ضم اليه غيره بعطفه عليه لكان
 سالما عن ابهام التخصيص الخالف لما سيجي من قوله وتصح في الكرم الى قوله والنخل
 قوله فان لادراك الثمن وقتا معلوما بخلاف ازرع فان من الناس من يزرع في الحريف
 ومنهم من يزرع في الربيع ومنهم من يزرع في الصيف واذا كان ابتداء العمل مما تقدم

ويتأخر كان الانتهاء كذلك فكل المدة محروقة فلا يجوز كتابتها في خلاف قوله قال
 الزبلي هي كالزراعة في جميع ما ذكرنا الا في أربعة أشياء أحدها إذا امتنع أحدهما
 بجبر عليه لانه لا ضرب عليه في المضي بخلاف الزراعة حدث لا يجبر صاحب البذر اذا
 امتنع الثاني اذا انقضت المدة بترك ملاجر وفي الزراعة باجر على ما بينا والثالث اذا
 استحق النخل برجع العامل باجر ومثله والمزارع مثله والمزارع بقيمة الزرع والرابع
 المدة وهي المذكورة في هذا الكتاب ايضا **قوله** ويقع على اول ثمر يخرج في اول
 السنة لان ادراك الثمن وقتا معلوما عادة كالتسليم شرطا فصارت المدة معلومة وان
 تقدم او تأخر فذلك يسير لا يقع بسببه منازعة عادة وقد بقتنا بان العقد يتناول اول
 ثمر يخرج وفيما وراء ذلك شك فلا يثبت الا بالمتيقن حتى قالوا ان المساقات تفسدان لم
 يخرج الثمرة في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكاهما نصا على ذلك **قوله**
 لا يخرج الثمن فيها كما اذا كان العقد بينهما على ان يفرس شجرا لا يخرج ثمرة في مقدار
 هذه المدة كالكرم في سنة واحدة مثلا **قوله** والاوان لم ينعح على ما اعقل بل تأخر خروجه
 المحقق فللعامل اجر مثله افساد العقد لانه يبين الخطا في المدة المسماة بخلاف ما اذا
 لم يخرج اصلا لانه لما حدث من الاقعة لا يبين ان الثمار لا يخرج في المدة المذكورة فلم يبين
 الفساد في العقد صحيحا وموجب الشركة في الخارج ولا خارج فلم يكن لواحد منهما
 على صاحبه شيء كذا في الكافي **قوله** يعمل الى ادراك الثمن فيه تكلف لانه هذه
 العبارة شعرة بان الاجر انما هو بمقابلة العمل اللاحق الى نضج الثمر وليس كذلك لانه
 لما بين فساد العقد بعدم الخروج لزم احرار العمل السابق ليحصل الانقضاء بينهما
 بالكلية ويمكن ان يقال ان معنى قوله يعمل ليدوم عمله ومعنى قوله الى ادراك الثمر الى
 خروجه لانه ما لم يخرج لم يستحق الاجر اصلا بناء على ما بين لا يخرج ابدا لافته سموية
 فليتأمل **قوله** والرطاب يعني القول كالكرث والاسفاح الخوخ وما وهو المشهور
قوله والثمرى بكسر النون وتشديد الباء المثانة الحمانية ما لا يبلغ الى كاله من كل شيء
 كاللحم القبر المطبوخ مثلا والمراد ههنا هو الثمن الذي لا يستوى ولا يدرك الى كاله الممكن
 له كاليسرا لا خضر **قوله** تقوم العامل كما كان ولو انتم العامل ان يأخذ حصته
 تأخير ورثة الآخر بين ان يقسموا الخارج على الشرط وان يعطوه قيمة نصيبه منه
 وان يتفقوا عليه حتى يبلغ فيرجعوا بذلك في حصته العامل منه ولو امانا جميعا كان
 الخيار الى ورثة العامل لما بينا فان ابوا كان لورثة رب الارض ضيات ثلثة على ما وصفنا
 وانما لم يتعرض لشرح قوله او مضت لان حكم مضي المدة والثمرى وحكم موتها وموت
 احدهما سواء هذا زبدة ما في الهداية وانفاية **قوله** على شفعه وهو يفقحني السنين

والعين المعجمة، وباءه ورف غصن النخل وقد يطلق على نفس القصن الذي يعمل
منه الزيل والارواح والمراد ههنا المعنى الثاني **قوله** دفع قضاء بفتح القاء اي ارض
ببضائه خالية من الاشجار وغيرها فيما هو حاصل وهو الارض **قوله** والغرس لب الارض
وهو بفتح ثغين المعجمة وسكون الزاء المهملة الغرس وقد جاء فيه الكسر ومنه قولهم
ياخذ غرسه كذا في المغرب **قوله** لانه غرس برضاء الخ ولانه يتعذر ارد الغراس
لاتصالها بالارض فانه اوقطع الغراس وسلمها لم يكن تسليمها للشجر بل يكون تسليمها
لقطعة خشبة ولا يمكن مشروطا بل بالشروط تسليم الشجر بقوله على ان يكون الارض
والشجر بين رب الارض والفارس نصفين وفي فتاوى قاضي خان رجل دفع الى رجل
ارضا مئة معلومة على ان يغرس المرفوع اليه فيها اغراس على ان ما يحصل من الاغراس
والثمار يكون بينهما جارا للافق بينه وبين قول المعص ودفع قضاء

كتاب الذبايح

جمع ذابحه وهي اسم لما يذبح كالذبح بالكسر واما الذبح بالفتح معرف بانه
اتلاف الحيوان بازهاق روحه في الحال للارتفاع بالمجمعة بعد ذلك **قوله**
المتدبة من تودي في الير اذا سقط فيها او من جيل فسات منه الطيحة هي
التي ضربت بالقرن فسات منه **قوله** ونحوها كالمنخنة والموقوذة وما اكل
السم **قوله** ثم فسر التزكية وهو بالبدال المعجمة اسم للذبح الخاص وهو ما لم يذكر
فيه غير الله وانما يسمى الذبح بها لايها في اللغة اما معنى الحدة والسرعة يقال فلان
ذكي اذا كان سريع الفهم بحدة خاطره ومسك ذكي اذا كان يفوح غاية واما بمعنى
الظهارة قال عليه السلام دباغ الاديم ذكوته ويجوز طلاقها على الذبح لكلا المعنيين
لما فيه من سرعة الموت وظهارة المذبح عن الدم السفوح الذي هو نجس كذا
في المراجعة **قوله** والمنحر من الصدر وهو بوزن المذهب موضع القلادة منه
قوله ولودجان لودح وادواج عرق في العنق وهما ودجان اي عرقان تحرك فيهما
الدم كذا في الصحاح **قوله** وهو من المكاتب او غيره كان الاولى اشارة الى كاتب غير
صاحب الهداية والثاني اليه كما صرح به صاحب الغاية حيث قال ووقع
في بعض النسخ بالعكس وليس بجيد **قوله** فلم يجرفوق العقد وهي الموضع المرتفع
في اعلى العنق وانما يجز لانه لا يوجد فيه قطع الحلقوم والمرى **قوله** وبكل ما اقوى
الادواج يقال اقوى الشيء بباءه والراء المهملة قطعه لافساده يقال اقوى الذئب
بطن الشاة قال الكسائي اقوى الاديم قطعه على وجه الافساد وفراه قطعه على جهة
الاصلاح كذا في المراجعة اي حل الذبح ايضا بكل ما قطع العروق واخرج ما فيها
من الدم لان المراد من الادواج ههنا كل اربعة تغليا وانهر بمعنى اسال من نهر الماء

جری فی الارض **قوله** والمروة اقول صحیحاً بعض شراح اوقایة بكسر الميم ولم
 نجدہ فی المعبرات من اللغات وقد اوردها صاحب اندماتور فی الميم مفتوحة **قوله**
 الذبيحة ميتة یعنی كما ان الذبح بهما قائمین ميتة عندنا كذلك الذبح بهما متروعين ميتة
 عند الشافع **قوله** فانهما من مسمى الحبشة المدي بضم الميم وقبح الدال المهمة جمع
 مدية ومع سكنين عظیم یعنی ان الحبشة يفعلون باستنائتهم واطعارهم ما يفعل غیرهم
 سكنين عظیم **قوله** وندباً حداد شفرته الاحداد جعل الشیء سریراً قطع والشفرة
 بقبح الشين المعجمة وسكون الفاء وبالراء المهمة سكنين عظیم وفي المغرب هي السكين
 العريضة التي استعملها القصاب والمراد هنا المعنى الآخر **قوله** قبل الاضجاع
 وهو وضع جنب الغير بالارض **قوله** وكره بعده استدلال عليه صاحب الهداية
 بما روى انه عليه السلام رأى رجلاً اضجع شاة وهو تجرد شفرته فقال اقدارمت ان تجتذها
 مرتان هلا حذتها قبل ان تضجعها قبل عليه هذا انما يستقيم اذا كان المذبوح من
 دوی المقول یعقل ان التحديد لذی والامر بخلافه اجیب بان هذا السؤال الذی
 اورده على حديث ذبذة الكونین مع كونه سؤا ديب لا يتوجه اصلاً لان الوهم كافٍ في
 ادراك الخوف والالم والعقل انما يحتاج اليه في ادراك الكليات وما نحن فيه ليس منها
قوله وذبحهما من قفائهما وضميرها وضمير رجلها راجعة الى الذبيحة المذكورة
 في اول الباب والحل مع الكراهة في الذبح من القضاة مختص بما اذا بقيت حية حتى
 يقطع العرق وان ماتت قبل قطع العروق لا يؤكل اوجود الموت بلا زكوة كذا في شرح
 المجموع **قوله** حتى يبلغ لنخاع بفتح النون والكسر والضم لغة فيه فسرہ صاحب
 الهداية بانه عرق ايض في عظم الرقبة ونسبه صاحب النهاية الى السهو وقال هو
 خيط ايض في جوف عظم الرقبة بمند الى الصلب ورد بان الحيوان مركب من عظام
 واعصاب وعروق وهي شرابين واوتار ومائمه شئ يسمى بالخطب اصلاً ثم ذكر في الهداية
 الاصل الجامع في افادة معنى الكراهة وهو ان كل ما فيه زيادة الم لا يحتاج اليه في
 الزكوة مكروه **قوله** قيل ان تبرد بضم الراء من يلب حر من البرودة فتفسيره بالسكون
 تفسير باللازم كما لا يخفى **قوله** او افلح هو ما لا يخن والآخرس الذي لا اسان له والوثني
 عابد الضم والمجوسى عابد النار وتارك التسمية عمداً ليجل ذبيحة لان النهي المطلق في
قوله تعالى ولا تأكلوا مما يقتضى التحريم والمسلم والكتاب في ترك التسمية سواء **قوله**
 وايضاً اذ الم يوجد الخ فان قيل ما الفرق بين حاصل قوله راقوى حجة وبين قوله
 وايضاً قلنا الاول احتجاج بمحمل قوله تعالى ولا تأكلوا الآية على قوله تعالى او فسقا اهل
 لغیر الله به بناء على قرينة قوله تعالى وانه افسق والثاني احتجاج بمحمله عليه بناء

على علم عدمه من المحرمات **قوله** نازل قبل ولا تأكلوا الخ فيه مناقشة وهي ان
 ظاهر هذا الكلام يخالف الحديث الذي نقله الزمخشري والبيضاوي في تفسيرهما
 في آخر سوق الانعام حيث قال عن رسول الله عليه السلام زات على صورة الانعام
 جملة واحدة الحديث لان زولها جملة يتناقض ظاهر كون نزول احدها قبل الآخر فليتأمل
قوله وعند مالك لا يحل في النسيان ايضا هذا بصريحه يخالف لما ذكره البيضاوي
 والبقوي في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الآية حيث صرحا على
 متروك التسمية ناسيا عند مالك وان كان موافقا للجمع والعيون والبخاري ويمكن التوفيق
 بين هذه المعبرات بحمله على اختلاف الروايات من مالك **قوله** ان يذكر مع اسم
 الله ضيره وهو على ثلاثة اوجه الاول مكروه والثاني حرام والثالث لا يلبس به
 اشار المص الى الاول بقوله وصلا لا عطا الخ والى الثاني بقوله وحرم الذبيحة ان عطف
 الى اخره والى الثالث بقوله فان فصل صورة ومعنى الخ **قوله** اللهم تقبل من فلان قال
 الزيلعي او يقول بسم الله محمد رسول الله بالرفع فيكره ولا يحرم الذبيحة وان قال بالخفض
 لا يحل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحر والاوجه ان لا يعتبر الاعراب وجه الكراهة
 وجود الوصل صورة والقرآن ظاهر ووجه الحل فقدان معنى الشراكة **قوله** وجب
 نحر الابل النحر قطع العروق عند الصدر الذبح قطع العروق في اعلى الصق تحت
 للعين وجه الاستحباب في الكل موافقة السنة واجتماع العروق في الابل في اسفل العنق
 عند الصدر وفيها في الذبح وجه الكراهة في الكل مخالفة السنة وهي لمعنى في غيره
 فلا يمنع الجواز والحال **قوله** صيدا استأنس اى صار نيسا بعدما كان وحشا **قوله**
 نعم توخش النعم بفتح النون والعين المهملة والانعام وهي المال الرابعة واكثر استعما
 لها في الابل ومعنى توخش صار وحشا بعدما كان نيسا **قوله** والحشرات هي صفارد
 وآب الارض واحدها حشرة كذا في البيانية **قوله** والحل اى ولا يحل الخيل والمفهوم
 من الجمع الحرمة ومن الهداية كراهة تحريم قبل في الفرق بين الحرام والمكروه التحريم
 ان فاعل الاول معاقب والعق دون اشائي وقيل الصحيح انه مكروه كراهة تنزيه كذا
 في الشروح **قوله** والجريث والمزماهى بالجر عطف على ممك فيكونان مشثنين
 من محرمات الحيوانات المائية فان قيل لم خص هذين النوعين بالحكم بالحلل او لامع انه سبحانه
 على انواع السمك به وسمانوعان منه كما سيصرح به الشارح واو لم يذكرهما اولاد خلافي
 الحكم الا ترى قطعنا فائدة افرادهما بالذكرك فكن كأنها تادر الرد على ما نقل من في المغرب
 عن الرباني من ان جميع السمك حلال غير الجريث والمزماهى **قوله** ينتهب الاشهاب
 بالفارسي غارد كردن وهو تنسب الى السباع والتخيل جنكالبازى وغيره والاختطاف

ربودن وهو ينسب الى الطيور والمراد من انساب وانحطب ما هو سلاح فيه شرح السعروان
 كانه تاب والمجامة وان كان له مخلب ولمؤثره في الحرمه الايداء وهو قد يكون بالانساب
 وقد يكون بالمخلب والحث وهو قد يكون حنقه كما في الخسرات وقد يكون بهارض
 كالبقرا التي تأكل النجاسات نقوله تعالى ويحرم الخبث والخبث ما يستحدثه الطمع نسلم
قوله وفي الضيع بفتح الفساد المنجمه وضم انباء المودعة قوله الاتع بيب الموحده
 والفاق واعلم ان الغراب اربعة انواع نوع يأكل الخبث فقط ية له غراب الزرع
 كما سيأتي فهو حلال اتفاقا لانه ليس من سباع الضير ولا يأكل الجيف ودوع يأكل الجيف
 فمسيب فهو حلال حرام اتفاقا ونوع معدود من سباع الضير فهو حرام اتفاقا ايضا
 ونوع يجمع بين الجيب والجيف وهو حلال عند الاعظم وهو العقق ادى يقال له
 بالفارسية صكه لانه كالندجاج وعن الثاني انه يكره لانه غالب كاه الجيف والاول صحيح
 كذا في التبيين وفيه نوع مخالفه للزيادة **قوله** حتى ان طئي ميتا حرم وقد استرط
 ان يكون بطنه من فوق حتى لو كان ظهره من فوق اكل لانه ليس يطافي كذا في التمه **قوله**
 نوع من السمك يقال له ماهي كول **قوله** والارنب وهو بالفارسي خر كوش

كتاب الاضحية

وهي في اللغة اسم ما يذبح في يوم الاضحي واصلاها ضحوبة على وزن افعله اجنعت
 الواو والياء سبقت احديهما باسكون فقلت الواو واو واو واو واو واو واو واو واو
 الحاء اثبات الياء ويجمع على اضاح بتشديد الياء في الشرع ذبح حيوان مخصوص
 بنه القرية في وقت مخصوص **قوله** هي شاة من مردانة افضل من سبع اقره اذا
 استويا في القيمة واللحم وان كان سبع البقرة اكثر قيمة كان فضل والكباش افضل من النجعة
 وان كان النجعة اكثر قيمة او الجمل فهي افضل الاثني من المعر افضل من الشاة اذا استويا
 قيمة والاثني من الابل والبقر افضل من الذكور اذا استوت قيمة كذا في بنه المفتي
قوله لا احد السبع بفتح السبع **قوله** اقل من السبع يضعا لا يجوز عن احداي عن الكل
قوله لان وصف القرية لا يجري فاذا لم يجز عن البعض لم يجز عن الكل لما اذا مات وترك
 امرأه وابنا وبقرة فضحابها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة اقل من السبع فلم يجز نصيبها
 ولا نصيب الابن ايضا وفي شرح القدوري يجوز الناقة والبعير عن عشرة وهو القياس
 لفضلهما عن البقرة لكن اتركناه اظاها التصوص **قوله** ولا يجب الاعلى من عليه لفطرة
 والمعتبر في غني الفطرة والاضحية من كتب الفقه ما وراد على نسخة من رواية واحدة ومن
 التقاسيروا الاحاديث ما زاد على الاثني ومن الاصا حقلن يحسن القراءة ما زاد على الواحد
 وقيل كل ذلك معتبر وكتب الطب والارب كلها معتبر في المعنى فيتعلق به هذا التصا

احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية ورمه وضع الزكوة فيه ووجوب نفقة الاقا
رب من ازاد زياد تعصيل فليس طر في اول باب الفطر والاضحية من فتاوى قاضى
خان **قوله** وعند الشافعى هو سنة مؤكدة وهو واحد قوله وفي قول آخر تطوع
وروى ابن زياد عن ابى حنيفة وابن رستم عن محمدانها مريضة **قوله** قلنا سبب
القطر رأس بموته من ماله بموته مونا اذا احتل موته وقام بكفايته كذا في الصحاح
وقوله ويلي عليه من الولاية وموجود ان في الصغير كذا في الهداية بخلاف الاضحية
فانها عبادة وقربة محضة والاصل فيها ان لا يجب على الغير بسبب الغير وهذا لا يجب
عن عبده وان كان يجب عنه صدقة الفطر **قوله** وانما يجوز ان يبدل بذلك وانما
لا يجوز التصديق لان الواجب عليه هو الاراقة وقد تم فيكون التصديق تبرعا في مال
الصبي ولا يملكه احد كذا في الشروح **قوله** وآخره قيل غروب اليوم الثالث وقيل
هي جائزة الى المحرم واوصلى الامام ثم تبين انه صلى بغير طهارة يعاد الصلوة دون
الاضحية ولو وقعت في المدة فتته ولم يبق فيها وال ليصلى بهم العبد فضحوا بعد
طلوع الفجر قبل صلوة العبد اجزأتهم ولو شهد واعند الامام انه يوم عید فصلى ثم
انكشف انه يوم عرفه اجزأتهم الصلوة والاضحية كذا ذكره ان يلى **قوله** تصدق
الناذر بان يكون في ملكه شاه فيقول الله على ان اصحى بهذه الشاة سواء كان ذلك
الموجب فقيرا او غنيا واوندان بضحي ولم يسم شاة يقع على الشاة ولا يأكل كل الناذر
ولا يأكل فعليه فيتها لان قوله سبها تصدق وايس التصديق ان يأكل عن صدقة
فلو اكل فعليه قيمة ما كل **قوله** بها حية متعلق بتصديق اى تصدق بالشاة حية
قوله وصح الجذع الى قوله من ثلثة اشارة الى بيان الانواع التى لا يجوز الاضحية
الابها وتصريح بسنها الذى لا يجوز فيما دونه **قوله** لها سنة اشهر اى مذهب الفقهاء
وانما قبلنا بهذا لان عند اهل اللغة الجذع من الشاة ماتت لها سنة كذا في النهاية
وافقها انما يجوزوها في ستة اشهر اذا كانت عظيمة بحيث او خلط بالثنيان تشبه على
الناظرين من بعد **قوله** وحولين من البقرة يدخل فيه الجاموس للمجانسة والمولود
بين الابل والوحشى يتبع الام لانها هي الاصل في التبعية لانه جزؤها وله ذاتية بها في الرق
والحرية وهذا لان المنفصل من الفعل المات وانما غير محل لهذا الحكم ومن الام الحيوان
وهو محل له واعتبر بها كذا في الاكلية **قوله** قيل الثنايا الخ اقول الثنايا جمع ثنى
والمراد بان حول يعنى ابن سنة واحدة وهو القم وبان ضعف يعنى مضاعف سنة
واحدة وهو البقر وبان خمس هو الابل والضلف بكسر الطاء المعجمة وسكون اللام
مختص بالبقر والقم الحف مختص بالابل وهو بالفارسي صورة اشتركانه عبارة عما يقوم

مقام ظفره وفه نف ونشر مرتب كما لا يخفى قوله والخصي وهو الذي اخرجت خصيتاته
 قوله دون العيا وهي التي لاعين لها اصلا والعجوة بالفارسي لا عرو والعصف بفتح الجيم
 مصدر ولعرجاء وهي التي لها عرج وهو بالفارسي لك قوله لا يمشي الى المنسك وهو يقع
 الميم وكسر السين المهملة موضع التوضيح قوله وقد قيدت العجوة اقول وقد قيدت
 في الحديث العوراء ايضا حيث قال عليه السلام العول الذين عورها فلا تظهر ان
 يتعرض الشارح اليه ايضا واعلم ان الاصل فيه ان الماع هو لعيب العجش لا اليسير
 لان الحيوان فلما ينجو عن يسير العيب واليسير الذي ليس له تادير في نقصان اللحم ومنه
 يعلم ان العجش والتقى كسر النون وسكون القاف والمخ بضم الميم وتشديد الحاء المعجمة
 كلامها بالفارسية مغز استخوان قوله او ذنبها بفهمي الذال والثون معروف
 وانفرق بينه وبين الالية انها يخص بالغنم دونه قوله ويوكل ويهب اقول كان
 الاول يشعر الى جواز اطعام الفقراء والاشنان الى الاغنياء كما لا يخفى وقد صرح بعض
 شراح الوقاية بفتح الكاف في يوكل بناء على عدم ورود الافعال من الاكل قوله
 ونذب الصدق بثلاث لان الجهات ثلاث الاكل والادخار لقوله عليه السلام وكاوا
 منها وادخر واو الاطعام واطعموا القانع والمعتر فانقسم عليها اثلاثا قوله ولا
 امر غيره واذا امر غيره ينبغي ان يشهدا بنفسه لقوله عليه السلام يا قاطمة بنت محمد
 قومي فاشهدي اضحك فانه يغفر لك اقول فمتر تقطر من دمه على الارض كل ذنب
 لك قوله كحل وهو بالخاء المعجمة معروف وبالمهملة دهن من السمسم قوله
 فيكون غاصبا قيل الذبح وقد نقل الرازي عن قاضي خان ما ذكره الشارح حيث قال
 وقيل يجوز به الا انه بضمن فيتمها بالاضجاع واشد وقد يتكاف في جواه بانه وان سلم
 ان مقدمات الذبح قد تعد غاصبا لكن لا شك في انه لا يتقرر قيل الذبح لان بعض المقدمات
 كشال رجل مثلا يجوز ان يكون المحفظ الواجب على المودع فلا يتعين الغصب الا بالذبح
 بخلاف ما اذا غصب اولا فليست امل ولك ان تقول ان غصب عبارة عن ازالة اليد
 المحقة واثبات اليد المضطمة كما تقرر في موضعه ونهاية ما يتصور فيما ذكره الشارح
 هو الثاني واما الازالة فلا يتحقق الا بنفس الذبح كما هو مذهب الجمهور

كتاب الكراهية

وهي في اللغة ضد الرضاء والارادة وفي اصطلاح الفقهي ما استغيد
 من قول المص ما حكره حرام الخ قد عنوان الكتاب بالكراهية مع ان فيه
 بيان ما لا يكره ايضا لان بيان المكروه اعم لوجوب الاحترار عنه قوله ما كره
 حرام عند محمد اؤيده ما استغيد من توضيح الشارح وتاويل التفاسير اني من ان

المكروه محرم بالاجتزاء فله بل يجب تركه كالحرام الا ان المنع عن الفعل بدليل
 قطعي - ثم وبديل قطعي مكروه كراهة التحريم والمكروه تنزيها ما يجوز فعله ولا يمنع
 عنه فخاص به محمد بن ان كل مكروه حرام والمكروه كراهة تنزيه عند محمد وابس بحرام
 فليتنظر في لفظه مفتي الثقليين في باب قسمه الغنايم من كافي **قوله** الى الحرام اقرب
 لتعارض الالة فيه وتغليب جانب الحرمة لقوله ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد
 غلب الحرام الحلال قالوا معناه دليل الحل ودليل الحرمة كذا في الاختصار اقول وجه
 قوله عدم دراية ان الحرام يجب تركه والحلال يباح فعله يؤيد ما فهم من التلويح حيث
 قال فعلى رأيهما ان ما يكون تركه اول من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه
 مكروه كراهة التنزيه ان كان الى الحل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله ولكن يثاب
 تاركه ادنى ثواب وكراهة التحريم ان كان الى الحرام اقرب بمعنى انه فاعله يستحق
 محذور دون العقوبة بدون التحريم كحرمان الشفاعة **قوله** واما المكروه كراهة
 تنزيه قال بعض الفضلاء في الفصل بين التحريم والتنزيه ان الكراهة المذكورة
 في كتاب الصلوة وما يتعلق بها تنزيه وما ذكر في كتاب الصيد والخطر والاباحة
 تحريم **قوله** قال الحل اقرب واما عند محمد فهو ما كان تركه اول مع عدم المنع
 عن الفعل وبثاله المندوب **قوله** اما ابن الاثنان وهي الاثنى من الحرام الاهلية
قوله يحل به التداوى اى لا بأس بالاستغفال بالتداوى اذا اعتقد ان الشافعي هو الله
 تع لا الدوا وفي مجمع الفتاوى اذا وقع الوباء في ارض وكان بها لودخل وابتلى به
 وقع عنده انه ابتلى بدخوله واخرج فيخاف وقع عنده انه يحتاج جوجه فلا بدخل ولا
 يخرج صيانة لاعتقاده فاما اذا كان يعلم ان كل شئ بقدر الله تعالى وانه لا يصير الا ما كتب
 فلا بأس بان يدخل ويخرج انتهى كلامه **قوله** لا يبيح حراما للضرورة قيل يجوز
 التداوى بالمحرم كالخمر والبول اذا اخبر طبيب مسلم انه فيه شفاء ولم يجد غيره ما يقوم
 مقامه والحرمة ترتفع بالضرورة فلم يكن متداويا بالحرام فلم يثب اوله حديث النهى وبشكل
 انه قال في داء عرفه دواء غير المحرم **قوله** والادها قبل صورة الادهان المحرم
 هو ان يأخذ الآتية المحرمة ويصب الدهن منه على الرأس بالذات واما اذا ادخل يده
 فيها واخذ الدهن ثم صبه منها عليه فانه لا يكره قال صاحب النهاية كذا ذكر
 صاحب الذخيرة في الجامع الصغير وارى انه يخالف لما ذكر في المكملة فان الكمل
 لا بد ان يفصل عنها حين الاكتحال ومع ذلك فقد ذكر في الحرمان **قوله** قال
 انما يجر جر الجريرة بأنك كردز ورسخن فعلى الاول قوله نار جهنم بالرفع وعلى
 الثاني بالنصب واختار في المغرب النف فقال هكذا كان محفوظا من الشفاء بنصف الـ

ومعناه يرددها من جرجر الفعل اذا ارد صوتها في حيز قول كسره ذاك
اي قيل هذا بقوله شربت اللحم في القبول لان المعاملة كثيرة بين جناس الياس ذر
شرط شرط زايد لادى الى الخرح فقبل مطلقا فما الخرح في ذكره بعض شراح الوفاية
من ذكره بدل ذكر ثم فسر بقوله بمعنى اذا اخبر ان هذا اللحم مذبوحة يجوز شراؤه
فتصحف بعيد عن المقام **قوله** دعى الى وليمة وهي طام العرس **قوله** لعبا وغناء
اللعب اللهو والغناء بكسر الفين المعجمة والمد السماع وهو الفارسية سرود **قوله** بالحرم يكون
يعنى ان الابتداء لا يكون الا بالشراء بشهادة تقديم الطرف **قوله** لكن هيثم بعده
اي جاء بفتة **قوله** فان قعدوا كل جاز هذا اذا كان المفتى في ذلك المنزل لاني البت
الذي فيه المائدة اما اذا كان عليها لا ينبغي ان يقعد وان لم يكن مقتدى كذا في الهداية
فلا يترك بسبب بدعة قيل عليه انه قياس السنة على الفرض وهو غير مستقيم فانه لا يلزم
من تحمل المحذور لاقامة الفرض تحمله لاقامة السنة واجب بانها سنة في قول الواجب
لورود الوعيد على تاركها قال هم من لم يجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم ويجوز
ان يقال وجه التشبيه افتزان العبادة بالبدعة مع قطع النظر عن صفة تلك العبادة **قوله**
ابتليت يدل على الحرمة ودان المسئلة على ان الملاهي كلها حرام لان محمدا اطلق
اسم اللعب والغناء بقوله فوجدته الهب والغناء واللعب وهو الله وحرام لا يقال الخبة
الدنيا لعب وهو لقوله تعالى انما الحياة الدنيا لعب ولهو وهي ليست بحرام لان الخصال
من هذا القياس بعض اللهو واللعب ليس بحرام وهو ما استثناه النبي هم في قوله
لهو المؤمن باطل الا في ثلث ناديه لفرسه ورميه عن قوسه وملاعبته مع اهله **قوله**
ويمكن ان يقال هذا اعتراض منه على قول المص وذات ان يقتدى به بمعنى واوسلنا
ان الاعظم كان غير مقتدى حين الابتلاء فلا يجوز له ان يصير على الحرام لاقامة السنة
ثم اجاب عنه بقوله والصبر الذي قال ابو حنيفة رح حاصله ان الابتلاء بذات المحرم
من حيث هو والصبر عليه والقبول من غير المقتدى من حيث تجرده عما نشاء عنه الحرمة
من اشتغال النفس والتذاذها به **قوله** جبة مكفوفة يقال ثوب مكفف كف جليبه
واطراف كبه بشئ من الديباج **قوله** بالحنه ان سيم وسداه الخ والاول بضم اللام
وسكون الحاء المهملة بالفارسي تود والثاني بفتح السين والذال المهملتين بالفارسي مار
قوله وينوده ويفترشه يعني ان يجعل الحرير وسادة وفرشا **قوله** على مرققه
وهي بكسر الميم وسادة الانكاء **قوله** وعكسه في الحرب فقط اعلم ان هذه المسئلة
على ثلاثة اوجه الاول ما يكون كله حريرا وهو الديباج لا يجوز لسبه في غير الحرب
بالاتفاق واما في الحرب فعند ابي حنيفة رح لا يجوز وعدهما يجوز ودليل الفريقين
مذكور في الهداية والثاني ما يكون سدا حريرا ولحمه غيره ولا بأس بلبسه في الحرب

وغيره لان الحكم اذا تعاقب اذلة ذات وصفتين يضاف الى آخرهما وجودا واللمحة
كنك وانما لك عكس الثاني وهم مباح في الحرب بالضرورة وهو ايقاع الهيبة في عين
العدو ليرفعه وله نه ولا ضرورة في غيره فيكون مكروها كذا في الاكلية **قوله** ولا يتجلى
بالحاء المهملة من الخلية والمنطقة بكسر الميم معروفة **قوله** والمسمار بكسر الميم
وسكون السين المهملة وتدوم في الثقب فص ليحل في ثقب فص الخاتم للاحكام
والصفر بضم الصاد المهملة او نقاء ذهب في اصابه برد يمنع عن نضجه **قوله** كما
ان شرب الخمر حرام لا يقال هذه العبارة يقتضي الحرمة لا لكرهه لانا نقول معنى كلامه
ان اقضاء كراهة اللبس كراهة الالباس بشبه اقتضاء حرمة الشرب حرمة الاشرب
فلا اشكال فيه اصلا **قوله** لوضوء بفتح الواو بقية الليل من الوضوء على الاعضاء
كما في اول الكتاب **قوله** او تخاط بضم الميم والحاء المعجمة والطاء المهملة ما يسيل
من الانف وقد مخطه عن انفه اي رمى به

﴿ فصل ﴾

وينظر الرجل اهل ان مسائل النظر اربع نظر الرجل الى المرأة وبالعكس ونظر الرجل الى
الرجل ونظر المرأة الى المرأة ولاول على اربعة اقسام نظره الى الاجنبية الجرة ونظره الى
من يحل له من الزوجة والامة ونظره الى ذوات محاربه ونظره الى امة الغير **قوله** والركبة صورة
حتى قبل ان كاشفها ينكر عليه يرفق وكاسف الفخذ ينكر به نف عليه وكاسف السوء
يوجب ان يلج وقال التتعا زاني في شرحه ما قصد في بحث الامر بالعروف وفي الفخذ يضرب
وفي السوء يقل ان يلج ولو كشف اذنه في الموضع المعدل غسل كالجمام اغسله او يعصره
لا بأس به بقبض الناظر بصره والاثم للناظر لا للكاشف لضرورة كذا في اكثر معتبرات
التقاوى **قوله** وامة الحلال احترز يقيد الحلال عن المجوسية او المشركه او امة
اواحدة من الرضاع او ام امراته من الرضاع او بنتها لان حكمها حكم امة الغير في النظر
لان اياحه النظر الى جميع ائمة مبنية على حل الوطى فينبى بانتفاؤه كذا في الاكلية
وقد عرفت بما ذكرنا ان الامة التي انكحت لغير حكمها في بل النظر حكم امة الغير
او جود حرمة الوطى فيها ما دامت منكوحه لا غير كما لا يخفى **قوله** حل مساو من ادله
حوازم المحارم خاصة ان النبي لم كان يقبل رأس قاطمة رضيه ويقول اجد فيها
ريح الجنة وكان ذلك لاعن شهوة قطما فيجوز المس **قوله** وامة بلغت او صارت
منهية في حكم الباطن لا تعرض على البيع في ازاراي ثوب يتره بين السرة والركبة
فقط لانه اذا كان كذا لك لا يستتر طهرها وفخذها وقد سبق من المص قبيل هذا انه
لا يحل النظر اليه من امة الغير قوله كامة الغير **قوله** ورجل يد او يها بالجر عطف
على القاضى وانما لم يذكره قبل قوله وان خيف لارتباطه بقوله فينظر الى موضع من

ضها كما لا يخفى **قوله** كالرجل يعني ما حاز للرجل ان ينظر اليه من الرجل جاز للمراة ان ينظر اليه من المرأة او جوه ومن جاتها تحقق الضرورة الى الاتكشاف فيما بينهما قال في النهاية اي في الحمام وهذا دليل على انه لا يمنع عن الدخول في الحمام خلافا لما يقوله بعض الناس لان العرف اظهر في جميع البلدان ببناء الحمامات للنساء وتمكينهن من دخول الحمامات دليل على صحة ما قلنا وحاجة النساء الى دخول الحمام فوق حاجة الرجل البدلان المقصود تحصيل الزينة والمرء الى هذا احوح من الرجل ويمكن الرجل من الاغتسال في لانور والحوض والمرء لا يتمكن عن ذلك **قوله** وكنا من الرجل اي ينظر المرأة من الرجل ما ينظر الرجل من الرجل **قوله** والمختث اي الذي يفعل الردي يعني يمكن من دفعه فخلا فخذ ليجمعه احترازا من المختث الذي في اعضائه اين وتكسر باصل الحلقة ولا يشتهي النساء فانه رخص به من مشايخنا في ترك مثله مع النساء

فصل في الاستبراء

او عبدا امامن عبد عين فبالاتفاق وامامن عبد المشتري اذا كان مديونا مستغرقا فكذا هذا بي حنيفة راجح لانه لا يملك المولى ح كسبه واما عندهما ان حاضنت عند العبد لا يلزم الاستبراء للمولى لانه لا يملك كسبه ويتصرف في ماله فقبضه كقبضه وانما عند العبد من هذا لانه من لا يملك شيئا اصلا فضلا عن الجارية ووطئها **قوله** لكن غير ذي رحم محرم كما اذا اشترى من ورثها هي موطوءة ابيه او من كانت اخيه رضاعا **قوله** من مال صبي بان باعها ابو او صبي كذا في الكافي **قوله** تعرف برآة الرجم اي طلب معرفته برآة الرجم يقال فلان تعرف ما عند فلان اي طلبة حتى عرفه كذا في الصحاح **قوله** النساء المحترم وهو بان لا يكون من زنى وانما قيد بذلك وان كان الحكم في غير المحترم كذلك فان الجارية الحامل من الزنا لا يحل وطئها حلالا للسان على الصلاح **قوله** وهو استحداث الملك اي تجدده وفيه بحث لانه اعم من الانتقال من ملك الى ملك فيخالف قوله في باب اخبار الشرط لان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك باداء القصر لانه لوهم اتفاه الوجوب في المسببات واخذ الاستحداث هنا تصريح بتحقيق الوجوب فيها فليتأمل **قوله** لكن يرد عليه الخ وتلخيصه ما ذكر في الكافي من ان عدم وطئ المولى اذا كان معلوما فكيف يتوهم شغل الرحم بالامه يلزم اشتباه الانساب واجيب عنه بان الشغل لا يلزم ان يكون من المولى لجواز ان يكون من غيره وكذا التوهم ثابت في البكر ايضا لان الشغل يتصور بدون زوال البكاهة يؤيده قول قاضي خان في كتاب الحضر اذا جوهت البكر فيمادور انقرج فدخل المني

فرحها الحبلت وقد دفي او ولدتها ينبغي ان يزال بكارتها بيضة او بحرف درهم
 لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون قبل يرد عليه اذا كان الشغل من غير المولى كان من الزنا
 ونكاح المزية ووطئها جاز بلا استبراء عندهما خلافاً لمحمد فكيف يوجب توهم الشغل
 من الزنا الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا لجواز
 ان يكون المولى زوجها باخر كما سيأتي هذا من كلمات الاستاذ في غرره وقوله كما سيأتي اشارة
 الى ما سيذكره في بيان قول الشارح وهو ان يكون الولد ثابت النسب حيث قال بان يكون
 الولد ثابت النسب من غيره يعني بان زوج المولى امته من رجل فحبلت منه ثم طلقها وبعد
 انقضاء عدتها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان الحمل
 ثابت النسب فلا يلزم اختلاط المياه واشتباء الانساب انتهى كلام ذلك افاضل ونحن نقول
 ثبت شعري ما معنى قوله لان الحمل ثابت النسب بعد قوله وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل
 مع ان اولات الاحمال اجدهن ان يضمن جلهن **قوله** وهو ان يكون الولد تردد
 اكثر الناطرين في هذا التام في مرجع هذا الضمير فتصفوا فيه ما تصفوا والذي
 عندي ان مرجعه عدم اثبوت المستفاد من قوله لا يثبت ويقدر الباء في ان يكون
 ولفظ من غير البائع بعد قوله ثابت النسب فلعني وهو عدم ثبوت النسب من البائع بان
 يكون الولد ثابت النسب من غير البائع **قوله** في سبابا جمع سبية وهي مرادة مسينه او طاس
 موضع على ثلث من اصل من مكة كانت به وقعة تلبي **قوله** الا لا توطى الحيالى ومن بالباء
 جمع الجبلا ولا الحيالى وهي بالياء المثناة التحنانية جمع حايل التي لا حل لها على خلاف
 انقياس **قوله** يستبرئ قال في المغرب الصواب باهمزة **قوله** فان السابا لاخ من ان
 يكون فيها يكرأ او مسينة من امرأه الخ وعن ابي يوسف انه لا يجب في هذه الصور
 ليقن فراغة رحمها من ماء البائع كما ان المضافة قبل الدخول لا تعد بهذه العلة بعينها
 وقال نعم ان الشغل غير ثابت هنا ولكن لاخ نوع توهم الشغل وان كان من غير المالك
 وايضا ان رحم الباكرة قد يشتغل بالمنى مع ثبوت البكارة بان تحفظه في الحمام **قوله**
 ولا يصدني اى لا يمنعني وقوله وتنجس انسان يعني جرأتهم واقدامهم على الوطئ
 بلا استبراء وان كان من موضع توهم الشغل وهذا معنى قوله بحيث يرتفع الحكمة **قوله**
 ولم يكن حيضة الى قوله كذلك هذا عند الاعظم والرباني خلافاً لابي يوسف لهما
 ان سبب وجوب استحداث الملك واليدعاً ولا معتبر للحكم قبل السبب ولما نه كما ظهرت
 من الدم له ان يطأها في الصور اثلث كلها لخصول المقصود الذي هو تبين فراغ
 الرحم **قوله** لا عند عود لابقية هذا اذا بقيت في دار الاسلام اما اذا بقيت الى دار الحرب
 ثم عادت فمعهما يجب الاستبراء لانهم ملوكا وعند الاعظم لا عدم الملك عنده **قوله**

ان ينكحها ثم يشتبها وقد عطف الزبلى على اشتراها لفظ يقضيها فسادا هكذا ذكر صاحب الهداية ثم قال وهذا لا يفيد ان كان القبض بعد الشراء لانه باسراء بنفسه النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وانما يفيد ان لو كان القبض قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح وقال الطهيري لدين عندي ان يشترط الدخول قبل الشراء لان ملك النكاح يفسده عند الشراء سابقا على لشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجتمع ملك اليمين فلم يكن عند الشراء منكوبة ولا معدة لان ملك النكاح يفسده عند الشراء بخلاف ما اذا ادخل بها قبل الشراء لانها تبقى معدة عنده بعد فساد النكاح به فلا يلزم الاستبراء به ذكره قاضي خان انتهى كلامه اقول او قال بدل صاحب الهداية صاحب النكاح في نكاح صوابا لان لفظ يقبض لم تقع في اي دليل فيه فليأمل **قوله** اذ بانكاح لا يجب الاستبراء لانه به ثبت له الفراش عليها فانما اشتراها وهي فراشه وقيام الفراش له عليها دليل شرعي على تبين فراغ رجها من ماء اعر ثم الحلل له لم يتجدد بملك الرقة لانه كانت حلالا له قبل ذلك بالنكاح وهذا معنى قول الشارح ثم اشترى زوجها لا يجب ايضا **قوله** رجلا عليه اعتماد ان يطلقها لانه اذا لم يكن ثقة يجوز ان لا يطلقها فكأن احتيالا عليه لانه او الحيلة في تمضية هذه الحيلة ان يزوجه المشتري على ان يكون امرها بيده يطلقها متى شاء **قوله** او ينكحها باشتري قبل القبض ولو قبضها يبيعها من آخر ثم يفعل ما امر فيسقط كذا في التسهيل قال قاضي خان الا ان في هذا نوع شبهة فان عندنا يوسف واحدي الروايتين عن محمد كما اشتراها يجب الاستبراء الا ان اوجب يتأكد بالقبض والتزويج بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الا ان يخص عند المشتري بمحضة قبل الطلاق فيجب الاستبراء في قولهم جميعا وقبل في اسقاطه لا بد ان يكتبها المولى ثم امرها بالفجر على سبيل الرفق واللفظ فانا عجزت نفسها صارت عنه ولا استبراء لانه يسقط بالكناية اولا والساقط لا يعود وهذا الوجه هو الاثني بالامراء واللامتين **قوله** ثم يقبضها ثم يطلق الزوج وانما اعتبر تقدم القبض على الطلاق لانه اوطلقها قبله كان على المشتري الاستبراء اذا قبضها في اصح الروايتين عن محمد لانه اذا طلقها قبل القبض فاذا قبضها وانقبض بحكم العقد بمنزلة العقد صار كأنه اشتراها في هذه الحالة وليست في نكاح ولا عدة فليزنها الاستبراء **قوله** لا يحل الوطى فلا يجب الاستبراء لان القبض اذا كان ليس يمكن من الوطى وجزء العلة وهو الممكن منه الا يرى ان تزويج المشتري وان كان قبضا حكما لم يبر لكونه من بلا للتمكن **قوله** بامره لا يجتمعان هذه ثلاثة اوجه قبلها اولم يقبل واحدة منهما

او قل احديهما فان لم يتباها، صلا كان به ان يقول وطياً بينهما شئ سواء كان اشتراهما
مع او على التعاقب وكرر قول مد بينهما كان له ان يبطأ المقبلة دون الاخرى واما
اداءيلهما بسهولة وبذلك لانه اذا تم كان به لم يكن معتبرا فالحكم ما ذكره في الكتاب
وهو ذهب على رضى الله عنه عملاً باطلاق قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وكان
عثمان رضى الله عنه يقول احدهما آية يعنى قوله تعالى او ما ملكك ايمانكم وحرمتها
آية يعنى قوله تعالى وزنجهما لآية واصل في الايصاع دخل بعد وجود سبب الحل
وقد وجد ذلك وهو ملك اليمين الى هذا كلام اكل وقد فهم من تقريره رأى عثمان انه
رجح التحليل كما يفصح عنه قول صاحب الكشف واما الجمع بينهما في ملك اليمين
فقر عثمان رضى الله عنه وعلى رضى الله عنه انها قالا احدهما آية وحرمتها آية
فرجح على رضى الله عنه التحريم، عثمان رضى الله عنه التحليل لكن يخافه ظاهر
اقول صاحب الكفاية في حق عثمان رضى الله عنه وكان يتوقف طابق بينهما قوله
وكره تقبيل الرجل وعناقه وانما عدله عن صيغة المعاقلة المذكورة في الهداية مع ان الجوهرى
صرح بان العناق بمعنى المعانقة فصداً للاختصار بالمشاهدة ان الرجل يقال عانقه اذا جعل
يديه في عنقه وضمه الى نفسه وقوله في ازار واحد قبل عانقه ان تعلق الظرف بالعناق فقط كما
يقضيه سوق الكلام لفظاً ومعنى ويفصح عنه قول صاحب الهداية لا بأس بالتقبيل والمعانقة
لاروى الخ وقوله في الخلاف في المعانقة في ازار واحد حيث ذكرهما اولاً ولم يذكر الظرف
المذكور معهما ذكر المعانقة بالتقبيل وذكر معهما الظرف المذكور قد ثانی عنه قول
الشارح لا بأس بهما بضمير التنية في جميع النسخ لتي رأيتاها وان تعلق بالعناق والتقبيل
معاً كما هو مقتضى شرح الشارح وقول صاحب الهداية لا بأس بالتقبيل والمعانقة فتوجه
معنى كون التقبيل في ذر واحد لا عن ارتكاب التكلفات ونحن نقول لانم اولا ان ضمير
بهما في عبارة الشارح راجع الى التقبيل والعناق فلم لا يجوز ان يرجع المتعاقين الذين
اشار اليهما المص بلفظ وعناقه فالعنى ولا بأس عند ابى يوسف المتعاقين بسبب عناقها
وان كان ذلك في ازار واحد ولو لم فلا ريب ان التقبيل في الثوب الذى لا يسترا من السرة
الى تحت الركبة اخفى الى الشهوة من لذى يسترجع البدن فانضح وجهه تعلق الظرف
بالتقبيل كالمعانقة قوله والمضافعة وهى الاخذ باليد قوله والخلاف فيما يكون
بالحبة والشيخ ابو منصور وفق بين الاحاديث فقال المكروه من المعانقة ما كان على وجه
الشهوة وعبر عنه المص بقوله في ازار واحد فانه سبب يقضى اليها فاما على وجه البر
والكرامة اذا كان عليه قميص او جبة فلا بأس به، اما تقبيل بدنه لمعلم والسلطان العادل
او شخص معروف بالزهد الورع تبرك فوخص عند بعض المأخزين وسنة عند بعضهم

واما بدعهم فلا رخصة في تنبيهه ولم يدكر القيسام تعظيما لغيره وى رضى الله
 ان النبي عليه السلام كان يكره انقياس **قوله** وكره مع العذرة خالصة وهى رجميع
 الادى لانها نجس العين فلا يكون مالا **قوله** كبيع السرفين اى صحيح بيع العذرة لموطنة
 برما د اوترا غاب عليها كصفة بيع سرفين فى الصحيح خاصة فقول انا راح فان بيع
 السرفين الخ تعاميل الحكم انص بصفة بيع السرفين فى صورة لتظن **قوله** لابي الصنها
 هذا هو الصحيح فى رواية الهادية وقال الزيلعي والصحيح عن الانظام ان الانتفاع بخالصة
 تجوز **قوله** وتخليه المص لانهم تعظيم له فصار كنقش المسجد وتزينة ماء المذهب **قوله**
 وعند مالك وانشاف رح يكره المبادر من هذه العبادة اتحاد مذهبها فلا تعاون
 وليس كذلك لان مذهب مالك حرمة دخول كل مسجد لانه حلال عنده بالجماعة فم
 الحكم ومذهب الشافعي حرمة دخول المسجد الحرام لو ود النهى فيه خاصة فليقتصر
 فى الهداية **قوله** وعبادته اى عبادته الذى اليهودى والنصرانى وفى المجوسى
 اختلاف قيل يجوز لانهم من اهل الذمة وهو مروى عن محمد وقل هم ابعد من الاسلام
 الا يرى انه لا يباح ذبحهم ولا يمتاحم واختلفوا فى انعاسق ايضا والاصح انه لا بأس لار
 مسلم والعبادة من حقوق المسلمين كذا فى الهداية **قوله** او خصه ليهام ولقد احسن
 حيث غير لفظ الاختصاص الواقع من ابن الساعاتى وغيره الى الخصه لانه صريح فى الجلالية
 بان يقول خصه اذا نزع خصيته بخصيه خصه والاختصاص فى معناه خصه
 ولكن يمكن ان يقال ان عبارة الربانى فى مؤلفاته على صفة الافعال ولا يربى انه اوثق
 من المطرزي الذى هو مستند صاحب النهاية والجلال وايضا يجوز ان يكون اختيار
 الاختصاص ههنا رعاية الازدواج بينه وبين الانزاء الذى هو افعال من الترتيب وهو وثبة
 الركن على الاثنى ورعا بالاذدواج عندهم من الالهيية بحيث يخرج حق بها الحكم عن
 اوضاعها الاصلية فى المواضع العديدة **قوله** والحقة اى جار الاثنتى لاندوى لا
 للمسلمين قال مفتى الثقلين لا يجوز استعمال المحرم فى الحقة كالحجر ونحوها لان التداوى
 بالمحرم محرم **قوله** وسفر الامة قال صاحب الكافي هذا فى زمانهم وامامى زماننا
 فلا غلبة الفق وبه يفتى كذا فى التسهيل **قوله** فى حجرهم وهو بفتح الحاء المهملة
 وكسرهما قالوا فلان فى حجر فلان اى فى حضنه وكنفه ومنه قوله قولهم ور بائكم
 السلانى فى حجركم **قوله** واجارة بيت بالسواد يعنى اقربى قوله ليتخذ بيت تاراي
 يجعل معبد العبد النار والكنية معبد للتصارى والبيعة معبد لليهود كما مر **قوله** فاعلام
 الاسلام فيه ظاهرة ومنه يفهم وجه قوله لا يجوز فى الامصار اتفاقا ومن ظهور شعار الاسلام
 فى الامصار اظهر منه فى السواد كما صرح به صاحب الهداية **قوله** ونقيد عبده اى

جعل رجل عبده مقيدا بقيد قوله وحده لا يحسن انهم قبل هدية الخ واجاب
 الصحابة دعوى مولى ابن اسيد وكان عبدا ولاه في هذه الاشياء ضرورة لا يجد الا حريدا
 منها ومن ملك شيئا لك ما هو من ضروراته ولا ضرورة في الكسوة راء الدراهم
 فيبقى على اصل القباس وهو بقاء درهمه ولو كان في يده يخرج من ساعته ولم يبق
 فيه صبر في معنى فرض جرنفما وهو متهم عنده وينبغي لمن يودعه اياه ثم يؤخذ ماشاء
 جره فجزه ورضاع فلا شيء عليه والتحقيق انه اذا وضعه ولم يشترط شيئا كان ودعية
 ايضا وان لم يصرح بها قوله وكل اهو قال عليه السلام لهو المؤمن باطل الا الثالث
 تأديبه لفرسه ومناضاته عن فوسه وملاعيته مع هذه قوله اذا فيه تشخيذ الخاطر
 اى تحديده من شئذ السكين حده قوله ولا يكون فيه مبسرة وهو اسم لكل قاروانا
 يقامر فموجب فتقول اذا ردت تفصيل هذا المقام الواجب الاهتمام لان الاعمى المذكورين
 مما ابتلى به كثير من اختيار الاناس واعيان الافوام فاعلم انه قال في الجامع الصغير اما
 الزد فهو حرام بالاجماع لما روى ابو موسى الاشعري انه قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من لعب بالزد فقد عصى الله ورسوله سليمان يريد من ابيه عن رسول الله
 صلى الله تعالى عم من لعب بالزد سرق كان غمسه في اللحم الخنزير ودمه واما الشطرنج
 فان قامر به فهو حرام بالاجماع لان الله تعالى حرم القمار وان لم يقامر به فكذلك عندنا
 خلافا للثاني ودليله مع حواشي عنه مذكور في الشرح اجمالا وتفصيل الجواب الذي
 وهو مجتبا عليه حقيقة انه عيب وهو حرام لقواه تعالى المحسبتم انما خلقناكم عبثا
 وايضا انه لهو سوى الثالث الذي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون حراما مما يدل على
 حرمة حرمها ما روى عن علي رضه انه مر يقوم يلعبوه بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي اتم
 لها قلوب وروى مثل هذا عن ابن عمر رضه ايضا حين مره يقوم يلعبون به وقد شبه كلهم
 بعمل عبدة الاوثان وقال في لكشاف عن علي رضه وان الزد والشطرنج من اليسر وايضا
 انه لهو بصدد صاحب عن الجمع والجماعات وهل رابت صاحب شطرنج يصلي فضلا
 عن الجماعة فمن اباحه فقد اعان الشيطان على الاسلام والسلمين وقد اورد الامام ابو
 يوسف في كتاب الامالي باسناده الى صاحبة بن مسلم انه قال رسول الله عليه السلام
 ملعون من لعب الشطرنج والناظر اليه كاكل لحم الخنزير ثم الملاعب به ان قامر لم يقبل
 شهادته والا يقبل لانه يتاول ولا بأس بالسلام عليه عند الاعظم حتى يشغله عما هو
 فيه وكره ابو يوسف ذلك اهانة له هذا زبدة ماني البيانية قوله وجعل القل اي كره
 ايضا ان يجعل في عتق عيد لحوقا مستمرا بحمار عظيم بمتعة من تحريك رأسه وهو معتاد
 بين الظلة قال في النهاية القل علامة يعلم به انه آبق ولا بأس به في زماننا الغلبة

الآتي سيما في تنهيد وذكورهم - كرهه - فانه قوله بمقدد الغر
 يتقدم القبر وتأخير اتفاق من العقد وموالمعروف في هذا الدعاء وفيه الخلف
 المذكور بينهما وبين ابي يوسف وجه قولهما انه موهم تعلق غيره بالعرش
 وان عز حدث لعلق بالحادث والله تعالى عن زلزال ولازال بعز صفه لم يزل ولا
 يرال موصوقا به ووجه قول الثاني به قال اوالمات لباسه لا روى انه كان من دعائه
 والاحوط لامتناع لكونه خيرا واحدا بخلاف القضي او جعل الفرصة للعرش لان العرش
 موصوف في القرآن بالمجد والكرم فكذا بانعرو اما العكس فكروه بالاتفاق لاستقامة
 من العمود المبني عن المكان لان المراد من لعمود وهو انما كان على العرش وذلك يفل
 للجندية وهو قول باطل لدعاء المأثور تعالى لحوازا ذلول لان الثاني ليس من الدعاء
 المأثور فانه حسن لهم ليجزهم عن اتعلم الاله وعلى هذا لأس بكتاية الشامي السور
 وعدد الآتي قوله واحنكار قوت الخ وهو افتعال من - كراى حسن والمراد حسن
 الافوات متمنا للغلاء قوله ولايسر حاتم لقوله عم لايسر وا فان الله مع هوالمسر
 القابض الباسط الرازق واليسر واحد اسماء افعال الطعام التسمير تقديره قوله فاحشا
 وقد قدروا الفحش بيع ما يبيع بضعف ما به يشتره

كتاب احياء الموات

وهو حيوان مات وانما سمي مالا يقع من الارض مواتا لبطلان الانتفاع بها تسببها
 بالحيوان اذ مات فيبطل الانتفاع به فالمراد باحياء الموات تسبب الحياة التامة قال الله
 تع واحيينا به الارض بعد موتها هي الشرع ما ذكره المص بقوله هي ارض قوله
 كما اذا انزلت اى صارت ذات نزع هو ما ينحلب من الارض من الماء قوله سبعة بفتح
 السين وكسر ابناء المنقوضة بواحدة والهاء المعجمة ارض مائة لا تنبت شيئا قوله
 عادية ليس المراد به ما ينضيه ظهر نقطة من ان يكون مسويا الى عاد لانه لم يملك
 جميع اراضي الاموات بل المراد انها مقدمة الخراب كانه اقرب في عهد عاد وفي العادات
 الظاهرة ما يوصف بطول مضي الزمان عليه ينسب الى عاد فعنه ما تقدم خرابه
 قوله ويضمن نقصان الارض اى يضمن الزرع نقصانها قوله والبسطة عن
 العامر شرطه ابو يوسف ح لان قريه مرعى لاهله ومحمد شرط عدم الانتفاع
 لاهل العامر وان كانت قريه منه قوله ولا ماء بل عند الماء لحاجة العامة الى كونه
 شهرا قوله وان لم يخرب عود الماء جاز لان شرط حوازا لحياء ان يكون الارض
 تحت تصرف الامام فانما عدل عنه الماء ولم يكن - ده ذهب غايه الماء فصار
 في تصرف الامام فيجوز احياءه ان لم يكن حرما عامر قوله باسكون وهو المزمع

ففي التحجير منع الغير عن الاحياء ما يؤمن على الال فاحذ الاشقة اق مفتوح الحليم
قوله ذرع الامة بانما وصفت بذلك لانها تقصت عشرة الخ الملك وهو بعض
 الاكاسر تدفع لانه سبع قبضات **قوله** كل اصبع ست شعيرات وفي بعض النسخ
 ثلث شعيرات والصحيح الست كما صرح به الزبلي حيث قال في ادبيل باب التيم
 وعرض الاصبع ست حبات شعير مانصة ظهر العطن لكن فيه نوع مخالفة لهذا
 الشرح لانه شرط انضمام البطون والزليلعي انضمام الظهر بالبطن ويؤيد صحة
 لفظ الست تقدير اهل الحساب باربعة وعشرين اصبعاً فليتاكمل **قوله** واللقناة الخ
 وهي بفتح اللام والنون بحر الماء تحت الارض سمي بالفارسية كارين **قوله** له مستاء
 وهي بضم الميم وفتح السين المهملة اعرم وهو بالفارسي بندياب جوي يذك **قوله**
 فهو لصاحب الارض عند ابي حنيفة رخ وهذا نصريح منه بعدم لزوم الحريم للنهر
 قبل هذا الخلاف في نهر كبير لا يحتاج فيه الى الكرى في كل حين اما الانهار الصغار التي
 يحتاج الى كرى فيها في كل وقت فلها حريم بالانفاق هذا ذكر في النهاية وظاهر كلام
 الهداية والوقاية ينافيه الله اعلم

﴿ فصل ﴾

الشرب وهو بالكسر نصيب من الماء مطلقاً سواء استوفى بالشفاء كشرب بني آدم
 واليهام قال الله تعالى في ناقة صالح عليه السلام لها شرب ولكم شرب يوم معلوم
 او سقى الارض والشجر والشفة اصلها الشفة اسقطت الهاء تخفيفاً والمراد بها
 ههنا النصيب المخصوص منه لان اهل الشفة الذين لهم حق الشرب يشفاهم وسقى
 دوابهم الاستبقاء بالاولى دون سقى الارض والشجر فينهما عموم وخصوص
 مطابقاً **قوله** كدجلة ونحوها وهي نهر بغداد والمراد بنحوها جحون وهي نهر
 خوردم وسبحون وهي نهى الترك والفرات وهي نهر الكوفة **قوله** منها اي من المياه
 العظام المذكورة **قوله** او حضر في داره حلاً بجراره اي له سقى خضر وقعت
 في دار يحمل الماء بالجرار وهي جمع جرة بفتح الجيم والراء المهملة يقال له بالفارسية سبو
 وسنو وقوله في الاصحح اشارة الى قول ائمة الملح ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر
 وقيل له ان يمنع سقى بستانه بالقصاع او الروايا وفي غسل الثياب منه كلام **قوله**
 وكري نهر ملك على ابيه وهو نوعان احدهما ملك دخل ماؤه تحت القسمة الا انه عام
 وثابت ملك دخل ماؤه في القسمة وهو خاص وانفاصل بينهما استحقاقاً
 ولشقة بانهر وعده يعني ان كل ما يستحق به الشفعة خاص وما لا يستحق به
 عام وسلكوا في النهر الخاص الذي يستحق به ايها قال بعضهم ان كان النهر

لعشرة فادونها او عليه قرية واحدة يعنى ماؤه فيها وهو خاص وان كانا فوق
 المذكورة فعام وقيل الخاص لا يجرى فيه السفن وما يجرى فيها من فهو عام **قوله** وهذا
 عندنا بن حنيفة رح قال قاضى خان والفتوى على قوله اعلم ان هذا الخلاف في النهر الخاص واما
 العام الذى عاينها قرى بشريون منهم اذا تفقوا على كرهه فبلغوا فوقفه نهر قرية برفع عنهم
 الكرى وعلى هذا الخلاف اذا احتاجوا الى اصلاح حافى النهر كذا في حقايق
 المنظومة **قوله** هذا استحسان قال فى المبسوط ينبغي فى القياس ان لا يصح لان شرط
 صحة الدعوى اعلام المدعى كاشهادة والشرب محمولة لا قبل الاعلام **قوله**
 من سكر النهر وهو يفتح السين المهمل وسكون انكاف مصدر سكرت النهر اذا
 سدته **قوله** اودالية وهى بالفارسية حرج آب والجسر اسم لما يوضع و رفع مما
 يكون متخذا من الخشب والاولاح **قوله** ولا يضر بالنهر ضرر النهر كسر جانيبه
 ودمه وضرر الماء ان تبدل طريقه الذى كان عليه **قوله** والجداول جمع جدول وهى
 النهر الصغير

كتاب الاشربة

حرم الخمر الى قوله والذرة وان لم يطبخ تصریح منه بان الاشربة مشهورة بما نية
 اصناف اربعة منها محرمة وان لم يسكر وهى الخمر والطلاء والتقيعان واربعة منها
 محللة احدها المثلث وثانيها بنيد التمر والذبيب وثالثها الخليلطان ورابعها نبيذ
 عسل وما عطف عليه هذا زبدة ما فى تبين الحق بيق **قوله** وهى النبی شروع
 لتفصيل المواضع العشرة التى ذكرت فى الهداية فى حق الخمر الاول فى بيان ماهيتها
 وقد عبر عنها المص بقوله وهى النبی والثانى فى حد ثبوت هذا لاسم لها وعبر عنه
 بقول على الخ ولثالث قول الشارح ثم عينها حرام اربع كونه نجاسة غليظة وقد
 اشار اليه المص بقوله وغلظا نجاسة الخامس قوله ثم يفر مستعملها السادس قوله
 وسقط الخ السابع ويحرم الخ الثامن قوله ويحدث ربه التاسع قوله ولا يؤثر فيها العاشر
 قوله ويجوز الخ **قوله** وقد حققنا فى التنقيح ليس فيه فائدة جليلة زائدة على ما فى
 الكتاب ولكن قال فى اخر فصل حكم المشترك من توضيحه والمراد بالترجيح الاولوية
 فعلم بهذا ان الوضع قد لا يعتبر فيه المناسبة كالجدار والحجر وقد يعتبر كاتقارورة والخمر
 واعتبار المعنى الاول فى الوضع الثانى لبيان المناسبة والاولوية لاصحة الاطلاق والا
 يلزم ان يسمى الذرة قادورة فلهذا السر لا يجرى القيس فى اللغة فلا يقال ان سائر
 الاشربة خمر بمعنى مخمرة العقل فان معنى المخمرة ليس مرعى فى الخمر لاصحة اطلاق
 الخمر على كل ما يوجد فيه المخمرة بل لاجل المناسبة والاولوية لاصح ابواب مع هذا

بالمعنى لفظاً مناسباً له **قوله** هذا كونه الحرام من الخمر وهو سكرها لا عينها
 مردود بان الله تعالى سمى رجباً وهو ما يكون محرم العين وعلى كونه محرم العين
 انقضاء الاجماع **قوله** وبسقط تقومها ويدل عليه عدم تضمن متلفها وفاصبها
 وعدم جواز بيعها وحكم الله تعالى بكونها رجباً للاهتانة وان تقوم مشعر بالعزة
 فان قيل عدم تضمن متلفها وهل يدل على باحة اتلافها قلنا لا دلالة عليها لكن
 اختلف فيها قيل يباح وقيل لا يباح الا بعرض صحيح بان وجدت عند فاسق
 خيف عليه الفسق واما اذا كان عند صالح فلا يباح لانه يظلمها هذا زبدة
 ما في الهداية وشروها **قوله** مذهب قبل من ثلثه وهو مخالف لما ذكر
 في المحيط من ان الطلاء اسم للثلاث وهو ما اذا طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثه
 وبقي ثلثه وصار سكرًا وهو الصواب لما روى ان كبار الصحابة كانوا يشربون
 الطلاء واثبت المحيط تفسير الجوهرى بانه بما ذهب ثلثه فلزم التوفيق بينهما
 وبين الشرح والهداية والتقدورى فليأمل **قوله** ونقع التمر قال بعض شراح
 الوقاية النقعان مجروران معطوفان على الطلاء اقول يجوز ان يكونا مرفوعين
 معطوفين على الخمر **قوله** اى السكر وهو مفتحين فصره الجوهرى بنبيذ التمر
 وفي الهداية السكر هو لبي من ماء التمر اى الرطب وفي العناية انما فسر التمر بالرطب
 لان المتخذ من التمر اسمه بنبيذ التمر لا السكر وهو لحلال على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 في قول الجوهرى والفقهاء نوع مخالف فليأمل **قوله** نين حال من النقيين
 لبيان الواقع لا الاحتراز لان عدم الطبخ معتبر في مفهوم النقع في المشهور كما ان
 وجوده معتبر في مفهوم النبيذ ونما اى هذه الحال بصيغة التثنية وحال النبيذ
 بالمفرد حيث قال مطوخا مع ان كلامهما عبارة عن السيتين لان النقيين كلاهما
 ملفوظان ولا بد من انبيذ الا حدتهما **قوله** وهو الباذق وهو الباء الموحدة
 وقع الدال المجهمة وآخرة فف معرب بانه وهى الخمر **قوله** لقوله نه لى تحت قرمه
 سكر الآية واتا قوله عدم الخمر من هاتين الشجرتين واجماع الصحابة وجواب
 الآية انها منسوفة على مذهب النحوى وغيره كما صرح به في الكشاف او نقول السكر
 النبيذ وهو عصر العنب والزبيب او التمر اذ بقي ثلثه واشتد وهو حلال عند الاعظم
 الى حد السكر محتجاً بهما الآية والحديث كذا في الكشاف ويحمل السكر المذكور في
 الآية على هذا توفيقاً بين الآية والحديث وقيل المراد منه التويخ لا الامتان يعنى اتم
 بسقايتكم تحذون منه سكرًا حراماً وتتركون رزقاً حسناً **قوله** وحصل المثلث اى
 ما لم يبلغ حد السكر لان المقصود بيار تعبر حكمه وهو حرمة الفطرة منه بتغير معنى الخمر

وانما خص بانذ كر المثلث والغبي لان راعدا صار حلا في طينة وان لم يذهب
عشره كما يفصح عنه قوله وينبذ النمر الخ عطف على المثلث **قوله** بعد ذهب شاه
لان صب الماء لا يقل الاضعاف بخلاف ما انصب قبل الطنج لان الماء يذهب اوله عنه
للطافة او يذهب منهما فلا يكون انداه ثلثي ماء العنب **قوله** وانما قيل المثلث
لهمما قوله عم حرمت الخ ليعنيها دلالتها وكثيرها او اسكر من كل شرب خص
السكر بالشرع في غير الحمر ان يطف للمعارة ولان المهد هو القمح المسكر وهو
حرام عندنا لا يقال فمح يذبح ان لا يكون الحرام من الحمر الا بعد ح لاجين لانا
نقول نعم القياس ذلك ولكن تركناه لان الحمر لوقها وانماقتها مساوي انكثير فاعطى
القليل حكم الكثير والمثلث ليس كذلك لانه اغلظه لا يدعو اليه بل هو في نفسه غداء
فبقى على الاباحة وادلة الثلثة الاخيرين قوله عليه السلام كل مسكر - رام وقوله
عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام وقوله عليه السلام ما اسكر الجرعة منه
فالجرعة منه حرام **قوله** لا قصد الكهو والطرب هذا قيد غير مختص بهذه
لا اشربة بل اذا شرب الماء وغيره من البسائط يلهو وطرب على هيئة القسمة
حرمت كذا في الغرر **قوله** والانتباز اي حل اخذ هذه الا وافي المذكورة او في
النبذ **قوله** مرة اي بالكابة **قوله** دردي الحمر بالداين بينهما كاهها غير
معجمة وهو من كل شئ ما بقى في اسفله **قوله** والامشاط اي استعمال المشط
بالدردي انما خصه بالذكر لان له تأثيرا في تحسين الشعر وذلك شئ يصنعه بعض
النساء لانه يزيد في بوق الشعر

كتاب الصيد

وهو مصدر بمعنى الاصطبياد ثم سمي به الصيد تسمية للمفول بالنصدر فصدر اسمها
لكل حيوان متوحش تمنع عن الادمي ما كولا كان او غير ما كولا وهو حلال
وحرام لان القائد اما ان يكون محرما او لان كان فهو حرام وان لم يكن قائما ان
اصطاد في الحرام او لا فان اصطاد فيه فكذلك والا فهو حلال ان وجد خمسة
عشر شرطا خمسة في الكلب الاثنان منها ان يكون معهما وان يقتل جرحا حتى لو قتل
الكلب والباذي الصيد من غير جرح لا يحل له قوله تعالى وما علمتم من الجوارح
الاية هذا طاهر الرواية عن الاعظم انه لا يشترط الجرح حتى لو حنقه الكلب
المعلم لكان عنه ايضا حلالا كما نقله الشارح عن اثنائي وقد عبر عنها المص بقوله
يشترط علمها وجرحهما اي علم ذنب وناب وذي مخالب وجرحهما واشتات ان لا
يشارك في الاخذ لا يحل صيده وقد عبر عنه بقوله ان لا يشارك الكلب الخ الرابع ان

يذهب على سنن الارسال وقد عبر عنه بقوله ولا يطول وقفة اي وقفة الكلب
او البازي والخامس ان لا ياكل منه وقد عبر عنه بقوله لان اكل الكلب وخمسة
في الصايد ان يوجد منه الارسال وان يكون من اهل الزكوة بكونه مسلما او كنايبا
وان لا يشاركه في الارسال من لا يحل صيده كالبحري وان لا يترك التسمية عامدا وقد
عبر عن هذه الاربعة بقوله وارسال مسلم او كنايبا ايها مستحي والخامس ان لا يشتغل
بين الارسال والاخذ بعمل آخر وقد عبر عنه بقوله وان لا يقصد عن طلبه الخ لانه
وان ذكره في الرمي لكن الحال كذلك في الكلب والباذي يفصح عنه قول الكوسيجي
متصلا بشرحه وحكم ارسال الكلب والباذي في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالرمي
وخمسة في المصيد الاول ان يمنع نفسه عن قصده اما بقوايمه او اجنحه فيخرج عنه
الحيوانات الاهلية كالبحر والغنم والدجاج والبط وغيرها وقد عبر عنه بقوله على تمتع
متوحش والثاني ان لا يكون من الحشرات والثالث ان لا يكون من الحيوانات البحرية
الا السمك والرابع ان لا يكون متقوبا وصايدا بانيابه او مخالبه وقد عبر عن هذه الثلاثة
بقوله يؤكل لانه لا يؤكل منها شيء اصلا والخامس ان يموت بهذا قبل ان يصل
الى ذبيحته وما وجدته في اثنان صريحا وان كان بعض عبارته لا يتحقق عن الاشارة
اليه في الجملة قال الاكل بعد نقل هذه الشرايط من نهاية الخلاصة وفيه تسامح
لان هذا شرط الاصطبياد للاكل بالكلب لا عبر على انه لو اتى بعضه لم يحرم كالواشتغل
يعمل لكن ادركه حيا فذبحه وكذا اذا لم يمت بهذا لكنه ربحه فانه صيد وهو حلال قوله
والدب وهو بضم الدال المهملة والباء الموحدة بالفارسية حرمة الحداء به مثل عنبته وعنب
قوله فيسقط في الصيدان يكون ممتعا اقول مقتضى كلامه الى قوله عن حير الامتناع
ان يقول بعد قوله ممتعا ومتوحشا لانه بين الحاجة لكل واحد منهما اللهم الا ان يكتفي
بذكر احدهما اعتمادا على ظهور الآخر منه قوله غير متوحش فلا يكون صيدا
فيحرم لو قتله الكلب او البازي او السهم لا يقال يخالفه قول الاكل في جنابة الحج
وقوله المتوحش في اصيلة الخلقة ليدخل فيه الحمام المسرور والظي المستأنس
لان الاستئناس عارض فيهما لانا نقول يمكن التوفيق بينهما بان الاكل صيده
صيدا في حق المحرم احتياطا من دخوله تحت قوله ولا تقتلوا الصيد وانتم حرمان
المتبادر منه هو الصيد في اصيلة الخلقة وكال ما هو كذلك فهو صيد في حقه
سواء كان ممتعا او متوحشا او لا وهذا يلزمه دم في قتل الحمام والصبي وان كان
مستأنسا في البعير والبقر وان كانا فارين بحيث لا يمكن فيها الزكوة الاختيارية
واما في حق صيد غير المحرم فالمراد هو امتناع الزكوة فامتنع زكوته بالاختيار يحل له
قتله صيدا كالبعير والبقر الفارين مع انهما اهليتان خلقة وما يمكن فيه الزكوة المذكورة

محرم له صيدا كالجمام والطي السنان وان كانا وحشين خلقة قوله والذي اثنى
يقال اثنى الجراحة اوهه **قوله** متوحش غير متمتع فلا يكون صيدا لانتهاء شرطه
فلا يحل شيء من الثلاثة المذكورة بقتل الكلب او البازي او الصم كذا سمعته من شيخني
لكن فيه ما فيه **قوله** ان طال وقفته يعني ان اخذ زمان توقف الكلب بين الارسل
والاخذ ساعة للاستراحة اولاشغال امر آخر وكذا الحال في البازي **قوله** بخلاف
ما اذا كمن الفهد الكمون بضم الكاف الاختفاء والفهد يفتح الفاء وسكون الهاء
بالفارسية بوز **قوله** ثلث مرات هذا عندهما ورواية عنه وعنده لا يثبت التعليم
مالم يغلب على ظن الصايد انه معلم ولا يقدر بالثالث لان المقادير لا تعرف اجتهدا
بل نصا وسماعا ولا يسمع فيفوض الى رأي المتباليه هو اصل الاعظم في حبسها ولم يتعرض
في اكثر المعبرات لتعيين عدد اجابة البازي حتى يصير معلما فينبغي ان يكون على الاختلاف
الذي ذكر في الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينفره
بخلاف الكلب **قوله** وكل ما صاد قبل ذلك اكل اقول وهو على ما في الهداية على
ثلاثة اقسام ما كول ومحرز في بيت الصياد وما ليس بمحرز بان كان في مقدرة بعده فتحكم
الاول ان لا يظهر الحرمة فيه لانعدام المحلية لان الحكم بالحرمة لا يتصور الا في محل
قائم وقد فات المحل بالاكل وحكم الثاني انه محرم عند الاعظم خلافا لهما وجه قولهما
ان الاكل لا يدل على الجهل فيما مضى لان الحرفة تنسى ووجه قوله ان الاكل آية بجهله
ابتداء لان الحرفة لا تنسى اصلها فاذا اكل تبين انه تركه للشبع لا للعلم والحاصل انه على
قولهما ما يحكم بجهله مقصورا على وقت الاكل وعنده مستندا وحكم الثالث انه محرم
اجماعا لان معنى الصيدية فيه باق من وجه وهو انه بعد في المغارة **قوله** لان هذا ليس
في وسعه اقول لفظ هذا اشارة الى زيادة ما فهم من قوله فغاب الى قوله ميتا يعني ان عدم
غيبه صيده عن بعيره دائما غير مقدور لاحد يؤيده قول صاحب الهداية ضرورة
ان لا يعرى الاصطياد عنه واما عدم الفراغ عن طلبه الممكن له مقدور لكل احد **قوله**
اما اذا لم يتمكن اما لعدم انه اولضيق وقت **قوله** في المتن اشارة الى حله اقول لعلمه
تقييد قوله فان تركها بقوله عمدا فليتأمل **قوله** وفي ظاهر الرواية انه محرم لان هذا
قدرة اعتبارية لانها ثبت به على المذبح وهو قائم مقام التمكن من المذبح اذ لا يمكن
اعتباره لانه لا بد له من مدة والناس يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكياسة
والهداية في امر الذبح فان منهم من يتمكن في ساعة ومنهم من لا يتمكن في اكثره قادر
الحكم على ثبوت اليد على الذبح **قوله** وفي الشاة التي مرضت قال ابو القاسم اذا ذبح
الشاة ولم يسلم منه الدم لا يحل لان الدم النجس لم يسلم فلا يكون بمعنى الذبح وقال ابو بكر

الاسكندر محل لوجود الزكوة في محلها المذكور في الذبيح والدم قد يحبس لفظه
اولضيف بعد قوله اي اغراء الزجر في اللغة السوق يقال زجرا ليعز ساقدا لكن المراد
ههنا هو في المقارن للخصيص ولهذا فسر بالاغراء المرادف له قوله او بدقة
وهي طيبة مارة برمي بها قوله ما بين اي قطع قوله مع عجزه وهو بضم الجيم
مؤخرة اشي قوله او قد اي شق راسه نصفين طولا ومنه قوله تعالى فلما رأى قيصر
قد من دبر الابه

كتاب الرهن

وهو لغة حبس الشئ باي سبب كان وشرعها ما ذكره المص وهو مشروع اقوله
فرهان مقوضة قوله يمكن اخذه منه احتراز عن ارتهاان الخروع عن الرهن عن الحدود
والقصاص قوله ولا يمكن تحصيل صورتها فلا يجوز الرهن بالعين الغير المضمونة
كالودائع والمواري والمضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع والرهن في يد المرتهن بخلاف
الاعيان المضمونة بنفسها كالغصوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح من دم عمد
فان الرهن يصح بها كما يصح بالدين لان مالها الى الدين كما يفهم من قول الهداية
ويمكن ان يقال الخ فيجوز ان يكون ايراد لفظ الدين على سبيل التمثيل دون الحصر
واحتمار لفظ الحق على الدين لا يخفى عن الاشارة الى هذا التعميم قوله بايجاب كقول
الراهن را هنك هذا مال بدين لك على وما اشبهه وقبول وهو قول المرتهن قبله
قوله بمعنى المرهون لا يخفى عن الاشارة الى تضمير تسليمه من قبيل الاستخدام قوله
محوزا اي مقبوسا كما أنه اعتبر فيه معنى قولهم تجاوز القريقان في الحرب اي انزل كل
فر بقصر الآخر كما فهم من لفظ الجوهرى وامام من جملة احتراز عن المستغرق كالزاهدى
والاكل وشله بالثمار على رؤس الاشجار فقد اخذه من الحوز بمعنى الجمع كما هو المشهور
قوله بدون المناع والحيلة ان يودع المرتهن متاعه ثم يرهنه او يرهنه ثم يودعه ثم يسله
صرح به الزاهدى قوله وضمن الى آخره شروع لبيان كيفية الضمان وكيفية بعد
بيان دخوله تحت الضمان بقوله فاناسلم وقبض الخ قال في الهداية فاناسلم اليه وقبضه
دخل في ضمانه قوله مشكل وقال خواهر زاد هذا خطأ واعتبر هذا بقول الرجل
مررت باعلم من زيد وعمر يكون الا علم غيرهما ولو قال بالا علم من زيد وعمر يكون الا علم واحدا
منهما وكلمة من التمييز كذا في مشكات القدورى وقال مالك هو مضمون بالقيمة اي الكاملة
سواء كانت متساوية للدين او اكثر منه او اقل هذا اذا كان الهلاك بامر خفي واما اذا كان
بامر ظاهري كوت وحروف وغرق فهو امانة عند مالك ايضا كذا في العيون وشرح
البخارى قدسوع في الهداية وشروحها وشرح المجمع زفر بدل مالك فليأمل في التوفيق

بينهما قوله وهو متعد لوفعل فلو هلك به صنفه ضمان انقصب بجميع قيمة لان الزيادة على مقدار الدين امانة كما مروا الامانات تضمن بالتعدي كما سيجمله المص بقوله وتعدية قوله والولد وفي الهداية قال يعني محمدا معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وقال في الكفاية وذكر محمد من جملة من في عياله زوجته وولده واجسره الخاص الذي استاجر مشاهرة او مسانهة ثم قال والخاص ان العبرة في هذا للمساكنة ولا عبرة للفقرة الا يرى ان المرأة اذا رهنتم قدفت الرهن الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في ثقة بها لانها يسكنان معا قوله في عياله من حال عيلة افتقر وعيال الرجل باسكس يقتقر اليه قوله اورد جزء منداى من الرهن كداواة الحرح والقروح بان ينقص عين الرهن او يتحدث به مرض آخر فالداواة على المرتهن لان رد كل الرهن واجب عليه فكذا حرزه وفي الداواة حفظ الجزء للرد كذا في شروح الهداية قوله واما جعل الآتي وهو اضم ما يجب للعامل على عمله ثم غلب استعماله في اجرة رد الآتي قوله وظير واد الرهن وهو بكسر الطاء المعجمة وسكون الهمزة من يقوم على الولد في تربيته قوله باعوه اي باعوا الرهن البستان نحو وتلقيح نخيله واصلاح جداره ونحوهما

باب ما يصح رهنه وما لا يصح

قوله لادم كونه مفرغا اشارة الى تعليل جميع هذه المذكورات بالاصل الجامع وهو ان اتصال الرهن بغير المرهون يمنع جواز الرهن لانتفاء القبض في المرهون وحده لا اختلاط بغيره قوله ورهن الحر اي لا يصح رهن هؤلاء لان حكمه ثبوت يد الاستيفاء ولا يتصور استيفاء الدين من هذه الاعيان لانه لا يجوز بيعها اما الحر فلعدم الملكية واما الباقيين فلتقيام المانع فيهم وهو حق الحرته ولهذا الوطرين عليه هذه التصرفات ابطنته ولو كانت مقارنة له امنة قوله كالوديعة لان مقتضى قبض الرهن هو الضمان وما ليس بمضمون لا يصح ذلك فيه فلا يجوز الرهن به كذا في البيانية قوله صورته باع اقول هذا التصوير يوهم ان وضع المسئلة على ان الرهن هو الثالث الاجنبى دائما وليس كذلك لان اخذ الوهن من البائع ايضا بط كما صرح به الاكل قوله ولو كفل به هذا يجوز اي بما ذاب وكذا بالدرك والفرق ان الرهن لا يجوز الا بدين مضمون ولا ضمان قيل استحقاق المبيع فكان الرهن بالدرك رهنا بما ليس بمضمون فلا يجوز فلو جاز بما سيجب كان معلقا بالخطر والرهن لا يحتمل التعليق لان فيه معنى التملك بخلاف الكفالة فانها عقد التزام والالتزامات مما يصح تعليقها بالاختار كاجباب الصوم والصلوة والصدقة فانها يحتمل التعليق بالخطر والاضافة قوله المراد ان لا يكون مضمونة لان العين المضمونة باحد هما كالمفصوب مثلا عين مضمونة بنفسها وقدر متاخر ارا ان الاعيان ثلاثة اقسام قوله لادم الدين

اما في الكفالة واقصص وقضاها واما في الشفعة فلان المبيع غير مضمون على المشتري قوله
 فانه غير مضمون على المولى تمثيل لعدم جواز اخذ الرهن من المولى لالعبد الخافي ولا لعبد
 المديون واما عدم جواز الرهن باجره الشفعة والعنية فلانه لو استأجر احداهما باجر معلوم
 واعطاها بالاجر رهنا فضا ع في ردها لم يكن عليها في ذلك الرهن ضمان لان الاجارة على ذلك
 باطلة والاجرة غير مضمونة والرهن اذ لم يكن في مقابله شيء مضمون كان باطلا كذا
 في البيان بقوله اي لا يجوز وذلك لان الرهن للايفاء والاستيفاء والمسلم لا يمكن الايفاء اذا
 كان هو الرهن ولا يمكن الاستيفاء اذا كان هو المرتهن وكذا الحال في الخنزير وقوله
 لا يضمن للمسلم شيء كما لا يضمن الذمي لو غصب خمر المسلم وقوله يضمن المسلم للذمي كما يضمنها
 لو غصبها منه فرهنا بالنسبة الى الذي غير باطل بناء على ان الرهن اذا كان في مقابلة
 شيء مضمون لم يكن باطلا كما فهم من كلام صاحب البيان وان كان ارتهانها باطلا بالنسبة
 الى المسلم بناء على قوله والشيء اذ لم يكن في مقابله شيء مضمون كان باطلا قوله قوله
 يرد عليه بها وعده يعني بقوله رهنك لتقرضني القاق قبض الرهن فهلك في يد المرتهن
 قيل ان يقرضه هلك مضمونا على المرتهن حيث عليه يجب تسليم الالف الى الرهن بعد
 الهلاك لان الموعود جعل كالوجود باعتبار الحاجة فان الانسان يحتاج الى استقراض
 شيء وصاحب المال لا يعطيه قبل قبض الرهن فيجعل الدين موجودا احتيا لا للجواز
 دفعا للحاجة عن المستقرض فكان الرهن حاصلا بعد القرض حكما اذ الظاهر
 ان الخلف لا يجري في الوعد ويؤدي الى الوجود غالبا هذا زبدة ما في العناية
 قوله بطل السلم والصرف نفوات شرط صحتهما الذي هو القبض في المجلس اما
 النفوات حقيقة فظاهر واما حكما فلان المرتهن انما يصير قابضا بالهلاك وكان بعد التفرق
 قوله تحقيقه لا يفاء يعني ليس الاب ان يوفي دينه من مال الصغير فكذا ليس له ان يدمع مال
 الصغير بحجة لا يفاء لان الرهن محبوس بحجة الايفاء قوله ظاهر او صحة رهن معتمدا على ثبوت
 الدين كذلك ولا يشترط وجوبه حقيقة قوله صالح مع انكاره توضيح هذه الصورة رجل
 ادعى الف درهم فجحد المدعي عليه ثم صالحه على خمسمائة على الانكار واعطاه بها رهنا
 يساوي خمسمائة فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصادقا على ان الدين كان على المرتهن
 قيمة الرهن خمسمائة للرهن في ظاهر الرواية قوله وهذا غير مستقيم لان الدين
 المفروض لا يشمل على مقدار خمسة عشر كما لا يخفى قوله من ثمنه اي لاجل ثمنه او بدل ثمنه
 قوله لانه صفقة في صفقه اي ادخال صفقة في صفقة وهي منهي عنه قوله ملايم للوجوب
 اي لوجوب تسليم الثمن فصار كاشتراط الجودة فيه قوله يفسد البيع لانها
 اذا كانا مجهولين او كان الكفيل غائبا فان معانها وهو الاستيثاق لان المشتري ربما ياتي

بشيء يساوي عشر حقه او اعطى كفيلا غير غني وليس في ذلك من التوثيق شيء فبقى
 الاعتبار بغير الشرط وهي يفسد العقد **قوله** كالوكالة المشروطة اي الرهن يثبت
 في ضمن عقد لازم وهو البيع فيصير الوقاية مستحقة كما اذا وكل الراهن العدل او المرتهن
 بيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة لازمة ولا يملك لراهن عرله عنها ولنا ان الرهن
 عقد تبرع ولا يجبر على التبرع كما مر وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد التسليم ولم يوجد بعد
 ولان الرهن عقد منفرد والعقود لا يكون بعضها من حقوق بعض **قوله** بما يبي
 وهو الحبس الى وقت الاعطاء **قوله** لا يكون رهنا لان امسك يمتل الرهن والابداع
 والثاني اقلها فيقضى بثبوت قلنا المأمدة الى الاعطاء علم ان مراده الرهن **قوله**
 لان نصفه الخ لان الرهن اضيف الى جميع العين في صفته واحدة ولا شيوع فيه قيل
 هذا متعوض بما ذاباع من رجلين او وهب من رجلين على قولهما فان العقد فيهما
 اضيف الى جميع العين في صفته واحدة وفيه الشيوع حتى كان المبيع والموهوب
 بينهما نصفين كالتوصص على المناصفة والجواز لن اضافة العقد الى اثنين بوجوب
 الشيوع فيما يكون العقد مفيدا للملك كالهبة والبيع فان العين الواحدة لا يمكن ان
 يكون مملوكة لشخصين على الكمال فيجعل شائعة تنقسم عليهما للجواز والرهن غير
 مفيد للملك وانما يفيد الاجناس ويمحوز ان يكون العين الواحدة محتسبة لحقين على
 الكمال فيمتنع الشيوع فيه تحريما للجواز لكون القرض لا بد منه في الرهن والشيوع
 يمنع منه **قوله** واذا نهيا اي اذا تناوبا فامسك هذا يوما والاخر يوما **قوله** لما مر
 ان كله رهن يعني ان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما من غير تفرق اعترض عليه
 بان المرتهن الذي استوفى حقه انتهى مقصوده وهو كونه وسيلة الى الاستيفاء
 الحقيقي بالاستيفاء فينبغي ان يكون الرهن في يد الآخر من كل وجه من غير نيابة عن
 صاحبه وذلك يقضى ان لا يسترد الراهن ما قضاها الى الاول من الدين عند الهلاك
 لكنه يسترد واجيب بان ارتهان كل واحد منهما باق لم يصل الرهن الى الراهن كما
 ذكرنا فكان كل واحد منهما مستوفيا دينه من نصف مال الرهن فان فيه وفاء
 بدينها فتعين ان القابض استوفى حقه مرتين فعليه رد ما قبضه ثانيا **قوله** وان
 رهنا رجلا هذا عكس المسئلة التي تقدمت **قوله** والرهن معهما قيد بالمعية لانه
 اذا كان في يد احدهما كان صاحب اليد اسبق لدلالة يده عليه وسبق التاريخ بمنزلة
 اليد في هذا الحكم ولا فرق بين كون معهما وكونه خارجا عن يد كل واحد منهما

باب رهن عند عدل

يرجع عليه اي العلم على الراهن يعني اذا هلك الرهن في يد العدل ثم استحق وضمن

العدل قيمته يرجع على الراهن بما مضى ولو لم يكن يده يد الراهن لما رجع **قوله** فأنعدم القبض مشعر بالشترائط انقبض عند مالك وقد ذكر صاحب الهداية في أول هذا الكتاب وقال مالك يلزم بنفس العقد وهو نص على عدم اشتراطه فكان له قولين في اشتراطه وذكر في المبسوط وشرح الاقطع ابن أبي إلى مكان مالك ههنا **قوله** شخصين بمعنى الراهن والمرتهن تخفيف الفرضها **قوله** فان الوكيل بحري يعني بحبس اياما حتى يديه فان بلغ بعد ما حبسه فاما مضى ان يبيع عليه وهو على قواه ما ظاهر واما على قول الاعظم فقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يبيع قياسا على مال المديون وقال آخرون يبيعه لان جهة البيع تعينت كذا في العناية **قوله** فيجبر كالوكيل اي وان شرط التوكيل بعد عقد الرهن لان الدليل جار فيه وهو يتعلق بحق المرتهن وتضع حقه لو لم يجبر لان عدم الدليل وهو كون الوكالة في ضمن عقد الرهن نازلا متلة وصق من اوصافه وحقا من حقوقه وقوله على عدم المدلول وهو الجبر وقوله اذا وجد دليل آخر يعني تعلق بحق المرتهن وتضيقه لو لم يجبر كذا سمع من الاستاذ قدس سره فليتنامل **قوله** كالوكالة المفردة اي التي لم يلابس عقد الرهن **قوله** قيل عليه قوله قبل عليه تلخيص جوابه ان تملك الراهن روح الما يستفاد من جهة المرتهن بعد تمام عقد الرهن فحينئذ العقد رهن ملك غيره اما في الوجه الآخر فتلكه مستند الى قبضه السابق عليه فرهن ملك نفسه فليتنظر في العناية

﴿ باب انصرف والجناية في الرهن ﴾

وصار منه رهنا الا في الرواية عن الثاني وهي انه ان شرط عند الاجازة ان يكون الثمن رهنا كان رهنا والا فلا لان الرهن ملك الثمن ينفوذ البيع باجازة المرتهن بسبب جديد فلا يصير رهنا من غير شرط والصحيح ما في الكتاب **قوله** اخذ دينه اي اخذ المرتهن كل الدين **قوله** وفي اخيه اي التدبير والاستيلاء **قوله** سقط ضمانه من المرتهن لان الضمان باعتبار القبض وقد زال **قوله** اعاده مرتهن فيه تسامح لان الاعارة تملك المنافع بغير عوض والمرتهن لا يملكها فكيف يملكها غير ولكن لما هو مل معاملة الاعارة من عدم الضمان ويمكن استرداد المصير اطلاق الاعارة **قوله** ولكل منهما اي الراهن والمرتهن ان يرد المستعار فان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في الحال فكان لهما استرداده اذ لكل واحد منهما حق محرم فيه بخلاف ما اذا اجره او وهبه احدهما من اجنبي باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ولا يعود رهنا الا بعد مبتداء **قوله** مرتهن اذن الى قوله لا يشمل على مثلين الاولى كون المرتهن مأذونا من الرهن باستعمال الرهن من غير جريان عقد الاستعارة بينهما والثانية كونه مستعيرا للرهن منه

لكنهما متحدان في الحكم وهو كون المرتهن ضامناً لو هلك قبل العمل وبعبارة أخرى
 ضامن لو هلك حال العمل ويجوز أن يفرق بينهما بأن الاذن بإباحة فلائته جواز
 الاعارة والاذن لشخص آخر بخلاف الاعادة فانها يستلزم جواز الاعارة والاذن لغيره
 ممن لا يتفاوت فائتأمل **قوله** فبراهن أي المستعير بما شاء من قليل وكثير إذا أطلق
 لأن الإطلاق يجب اعتباره سيما في العارية لأن الجهالة فيها مفسدة وإن قيد أي المعير
 بتوع ينفه أي بين المستعير الذي هو الرهن ورجع هو أي المرتهن بما ضمن من القيمة
قوله فقد أخذ المرتهن أي استوفى **قوله** ولا يمنع أي ليس له أن لا يسلم رهنه إذا
 طلب ما لم يمتنع له لانه أراد تخصيص ملكه فصار أداته كالداء الرهن فيجبر
 المرتهن على القبول منه بخلاف ما إذا قضى الأجنبي الدين متبرع فكان للطالب أن
 لا يقبله **قوله** فلو هلك أي الرهن المستعار وفي الاعتبار فائدة جواب عن قواهم مالية
 محتسبة بدنه فلا فائدة في إيجاب الضمان قوله ودفع أي الرهن الرهن كالعبد مثلاً
قوله خلافاً لفره هو يقول أن المالية قد انتقضت فادبه انتقاض العين **قوله** وإن
 قتله عبد أي أن قتل العبد المرهون عبد آخر يعدل مائة قبل تراجع السؤال مائة
 أو بعده فرفع به أي الصمد القاتل مكان المقتول فكأي خلاص الرهن الرهن بأداء كل
 دينه **قوله** هذا أي الجبر على الفكاك بجميع الألف **قوله** إلى المرتهن بماله يعني
 الألف كله وفي أكثر النسخ بماله بدله من نظر في نفس المسئلة ناظر إلى الهداية
 وشروحها جزم بخطائه **قوله** بقدر أي بقدر العشر ويسقط تسعة أشعار الدين
 لأن النقصان حصل في ضمان المرتهن فملكه عليه **قوله** لقيم الشئ مقامه فلو كان
 الأول قابلاً وبراجع سعره لم يكن له خيار هنا

فصل

قوله وفي الدين لا أي لا يجوز الزيادة في الدين كما إذا رهن عبد بألف ثم حدث
 للمرتهن دين آخر بالشري أو الاستقراض فيجعلان الرهن بالدين القديم رهناً به
 بالدين الحادث **قوله** وهو قول زفرقانه قال يضمن المرتهن المراهن قدر الدين أن
 كان قيمة الرهن قدر الدين أو أكثر فاما إذا كانت أقل لا يجب عليه الأوفر قيمة الرهن له
 أن قبض المرتهن استيفاءً من وجه فله هلك الرهن بعد الإبراء ثم ذلك القبض فصار
 مستوفياً حقه من دين القبض فيرد مثل ما يستوفى كذا في المصنف

كتاب الجنایات

والجناية في اللغة اسم ما يجنيه من شر أي يحدثه تسميته بالمصدر من جنى عليه شراً وهو
 عام إلا أنه في الشرع خص بما يحرم من الفعل سواء كان في مال أو نفس لكنه في عرف

المقصود يراد بها الفعل لضر على نفس غيره او على طرفه ويسمى الاول قتلا والثاني
 جرحا **قوله** خمسة نوع المراد من المحصور عليها ما اذا وجد ترتب عليه شيء
 من الاحكام المذكورة من الثم و تقصاص ونحوهما فاندفع ما توهم من ان الحصر
 ممنوع لوجود خمسة انواع آخر مثل القتل قصاصا للعقل ورجما للزنا وصلبا لقطع
 الطريق وقتل المرتد وقتل الحربى لان شيئا منها لا يترتب عليه من تلك الاحكام شيء والى
 هذا اشارة صاحب الهداية بقوله والمراد بيان القتل **قوله** ضربه قصدا من قبيل
 ذكر السبب واردة المسبب اى اذ هاف الروح بالضر انقصدى والا فلا يشك في ان
 الضرب ليس عين القتل عمدا **قوله** كساح وهو بكسر السين المهملة ما اعد للحرب
 من آلة الحديد كذا في شرح المشارق **قوله** ومحدد مفعول من حدد السيف اذا جعل
 حادا وحديد اى قاطعا بسرعة **قوله** اولبنة وهى بكسر اللام وسكون الياء
 المشاة التحتانية والطاء المهملة فشر القصب وفى المغرب ومنها تجوز الذبح بالليطة
قوله اوتار اقول المتبادر الى اطماع السليخة كونه عطفاء على محدد لان النار من
 قبيل المفرقات كما صرح به الاتقانى بقوله وما لم يكن من جنس الحديد ان عمل عمله فهو
 عمدا كما اذا احرقه بانار فانه عمدا بوجب القصاص لانما اشق الجلد وقال فى الكفاية
 الا يرى انها تعمل عمل الحديد حتى فيها اذا وضعت فى المذبح وقطعت ما يجب قطعه
 من الزكوة وسال بها الدم حل وان لطم ولم يسيل الدم لا يحل فعلى هذا الوقوع
 لفظ النار باو ولا باو كما فى اكثر النسخ كان يظهر **قوله** عند ابي حنيفة اى اشتراط
 الحد بمعنى ان القتل بما ليس له حدة كشيء ثقیل او صفحة حديد او نحاس
 لا يوجب القصاص عند الاعظم وذكر قاضى خان ان الحرج لا شرط فى الحد يد
 وما يشبهه كالنحاس وغيره فى ظاهر الرواية كذا فى التبيين وقوله بحجر عظيم
 وحيث عظيم بمعنى وان كانا غير محددین **قوله** ويجب القود وهو بفتحين القصاص
قوله معينا اى ليس - قى لولى الا فيه وليس له اخذ الدية من الجاني الا برضا
قوله سائر الخطاء اشارة الى ان الكفار مشقة من الكفر بفتح الكاف وهى النقطبة
 والستر وانما سميت بها لسترها الذنوب التى جعلت لاجلها **قوله** وشبهه العمدانما سمى
 هذا بشبه العمد لان فى ذلك الفعل معنى العمد باعتبار قصد الفاعل الى الضرب
 ومعنى الخطاء باعتبار انه ام قصد القتل بالنظر الى الالة التى استعمالها اذ هى آلة
 الضرب المأدب دون لقتل وانما يقصد الى كل فعل بالآلة فکان ذلك خطاء يشبه العمد
 صورة من حيث انه كان قاصدا الى الضرب والى ارتكاب ما هو محرم عليه كذا فى الكفاية
 وفى الخطاء وما عطف عليه كل واحد منهما خير بمجموع قوله الا ترى كنفارة ودية

قوله الخطاء ضربان وانما صار الخطاء نوعين لان الناس يتصرفون في افعالهم
والجوارح فيجتمعون في كل واحد منها الخطاء على الانفراد كما ذكر في الكتاب او على
الاجتماع بان رمى ادميا يظنه صيدا فاصاب غير من الناس كذا في الزيلعي **قوله**
كما اذ رمى الغرض وهو بالعين المعجبة والراء المهملة المقنوتين و آخره ضار معجبة الهديف
الذي يرمى فيه والرامي يظنه ذلك وهو في نفس الامر كذلك فلا خطاء في هذا المقصد
وانما الخطاء فعلة الذي هو اتصال اهم الى غير ما قصد **قوله** وليس في الخطاء
اي في النوعين منه اثم القتل اي اثم قصد القتل لقوله عم رفع عن اثم الخطاء والذبيحان
واما القتل في نفسه فلا يعرى عن الاثم من حيث ترك العزيمة كما ذكره الشارح ثم قال
في الكفاية وهذا الاثم اثم تقتل لان نفس ترك المبالغة في الاحتياط ليس باثم وانما يصير به
اثما اذا اتصل به القتل فيصير الكفارة لذنب القتل ون لم يكن فيه اثم قصد القتل
قوله اي كقتل نائم اشارة الى سباحة في قول المص كنائم وانما عد هذا مما يجري
مجري الخطاء في الحكم لان اثم لا قصد له فلا يوصف فعله العمد ولا بالخطاء الا انه
في حكمه لحصول الموت بفعله كالحطى كذا في الهداية **قوله** اي كاتلافه تطبيق
مثال القتل به **قوله** معدوم حقيقة لعدم اتصال فعله به **قوله** في الضمان اي
على خلاف القياس صيانة للدماء عن الهدر **قوله** بقى على اصله فان قيل الحاضر
في غير ملكه ياتم وما فيه اثم من القتل يصح تعاقب الحرمان به كما ذكرتم في الخطاء قلنا
هو وان كان ياتم بالحفر في غير ملكه الا ان حرمان الارث انما يتعلق على الاثم لحاصل
بنفس القتل وما ذكرتم ليس القتل وما ذكرتم ليس كذلك فان اثم الحق لا الموت
﴿ باب ما يوجب القود وما لا يوجب ﴾

بقتل ما حق حق هذه ضابطة كلية لمعرفة من يجب له القصاص عليه **قوله** عدا
قيد به لقوله عم العمد فوداي موجب له ولان الجنابة بتكامل بالعمدية وفيه بحث
من اوجده ذكرت في العناية بأجوبتها فليطرق فيها **قوله** اي حفظ دمه وانما فسر
الحقن به لانه منع الدم من ان يسفك **قوله** اقوله مع العبد بالعبد ولا اذكر بالاثني لقوله
مع والاثني بالاثني **قوله** لا هما بمن امن اي لا يقتل مسلم او ذمي بمسئمة من لعدم تساوي فانه
غير محققون الدم على التأيد لانه على عزم العمد والمخاربة فحرا به يبيع دمه هذانه ناو اما
عند ابي يوسف والشافعي ومالك واحمد ربح يقتض ذمي لمسئمة من كذا في العيون **قوله**
بل هو بئنه وهو بكسر الهمزة والنون المثل والنظير وقد وقع في بعض النسخ المثل بدل اللد
والاظهر ما كتبناه كالا يخفى والعاقلة بالجنون اي يقتل العاقل بالجنون واما لعكس فلا
كذا في فاضل خان **قوله** والزمن يقتض الزاي المعجبة وكسر الميم صفة مشبة من الزمان

وهي آية في الحيوانات وهو ما عطف عليه معطوفان على الاعى قوله ولا بعد
 الرهن به اذ قتل العبد المرهون غير انه قد ينس لغيره من قتله فانه لا برضا
 المرتين قوله ولا بمكاتب قل عمدا الخ وقد صور هذه المسئلة باربع صور الاولى
 انه قتل عت وترك مالا بقي ببدل الكتابة ووارثا حرا وسيدا فحكمهما عدم القصاص
 عند الجمع ان انقول انوارث والمولى على القصاص بناء على انه مما رى بالشبهات
 والثانية ان ترك وقاه ولم يترك وارثا سوى سيده فحكمها القصاص عندهما بناء على
 يتقن حق الاستيفاء للمولى وقال محمد لا ادرى فيها قصاصا لا شتيا سبب استيفاء
 فانه الولاء ان مات حرا والملك ان مات عبدا فاندرا به والثالثة انه لم يترك وقاه
 وله ورثة احرا فحكمها وجوب القصاص للمولى عندهم جميعا لانه عبده
 لانفساخ الكتابة باللوت لاعن وقاه وقد اورد النص هذه الثلاثة على الترتيب
 المذكور ولم يذكر الرابعة التي هي انه مات ترك وقاه ولا وارثا سواء اصلا وترك ورثة ارقاء
 فان حكمها به بطريق الاولى من الثالثة فانه لما كان مجرد عدم ترك الوفاء مع وجود
 وارثا آخر سببا لانفساخ الكتابة وجوب القصاص للمولى فيها فعزل عدم الوارث
 سواء اولى كالا يخفى كذا فهم من تقرير الاكل قوله عند ابى حنيفة رح قيد لقوله فان لم يدع
 اى مع ترك لرقاه وقوله وان لم يترك وقاه شرح لقوله او ترك ولا وقاه والمراد من هذا الشرح بيان
 الخلاف المذكور مختص بالمسئلة الاولى كما ذكرنا قوله اذا قتل الاب شخصا كام
 ابنه مثلا قول لعله وجه تخصيص الاب والابن لورود النص على افظهما والا
 فالخلاف في الاب والاجداد والجدات من الطرفين واولاد ذكورا كانوا واناثا كذلك
 فان انص لوا ديهما نص فيهم دلالة كذا فهم من تقرير الكافي والتبيين قوله
 فان مات والاى بمثل ما فعل فقد تم الامر وان لم تمت تحير في قتله اى يقطع عتق
 كذا ذكره الجوهرى في باب الحاء المهمة قوله وقال ليس للكبير الخلاف مختص
 باليس بين اولياء القتل كبره ولاية للصغير واما اذا كان الكبير ولدا للصغير ممن له
 التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل ان يبلغ الصغير باجماع اصحابنا
 سواء كانت الولاية لهما بالملك كان يكون المقتول عبدا مشتركا بين الاب والابن
 او بانه ابنة وان كان الكبير اولياء لا يقدر على التصرف في ماله كالاخ فملى الخلاف
 المذكور وان كان اجنيا عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير
 وعند المشافع لا يملك لكبير الاستيفاء في الكل كذا في التبيين قوله واحتمال العفو
 جواب عن قولهما كما اذا كان بين الكبيرين كالا يخفى قوله ثبت عيانا او بحق
 يعنى ان طريق ثبوت القصاص سوى الاقرار امر ان احدهما ان يجرح رجل

رجلا بمحض جماعة ذقت منها واشتات ان يشهد رجزه به جعله مجروحاً اذا
 فراش حتى مات كذا في القدر **قوله** وفي مولات السوط وهو ما يضرب به
قوله وفعل زيد جنس آخر لانه ليس بهدر لاني حق الدنيا ولا في حق الاخرة
قوله اقول فيه يجب الح اعراض على قوله ثلث الدية على زيد الى قوله
 مطلقا حاصله ان المؤثر ههنا امور اربعة لكل واحد منها تأثير في القتل فلا اعتبار
 للاتحاد في كونها ههنا في الدنيا وفي الاخرة فلما كان فعل المؤثرات الثلاث منها ههنا
 ينبغي ان يجب على الرابع ربع الدية لاثلاثها فضمير اتحاده وتعدد راجع الى ما واللام
 في لكونها صلة لا اعتبار لا لتعليل عدم الاعتبار كما لا يخفى **قوله** ويجب قتل من
 شمر فيه نوع نصف لان الواجب دفع الشر واضر على اي طريق كان لاعين
 القتل وانما يجب لكونه طريقا متعينا له من حيث هو وشهر سيفه اي سله
 وجرده من غده **قوله** غير ملتبس من البشه ان ابطاد وامهله **قوله** لا يلحق
 الغوث وهو بالغير المجبة كالنصر والعون وزا معني **قوله** دون مالك اي عنده
 ولا جله **قوله** فلا يغني الى القتل قتل نفسا معصومة عمدا بغير حق وهو غير
 مضطر اليه وقال لا قصاص عليه لانه قتله دفعا مضطرا فصار كالوقصد قتله
 بالسيف نهارا او بالسم ليل وفي المقارنة ليل او نهارا كذا في **قوله** فاذا قتل آخر
 وهو الشخص الذي جرد عليه السيف وضرب **قوله** لا ينحمل العمد والاصل
 فيه حديث ابن عباس ان رسول الله عليه السلام لا يعقل العواقل عمدا الحديث
 فليتظر في كتاب المعاقلة من الهداية **قوله** صاله عليه بالصناد المهملة معني وثب
 وعزم صفة جل ومنه جل صؤل

باب القود فيما دون النفس

قوله من نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف كذا في المغرب **قوله** اذا لا يمكن حفظ
 الممثلة لانه ليس هناك حد ينهي اية القطع فلا يجب فيه القصاص بل حكومة
 عدله كذا في البيانية وسيفسرها النص في باب الديان بان يقول المجروح بلا هذا لامن
 ثم معه فقدر التضاق بين القيمتين هو حكومة عدل **قوله** وفي قوله وان كانت للوصل
قوله كالرجل أي كما يقتض قاطع الرجل ومارن الانف وهو مالان منه وفضل
 عن القصبة **قوله** فيجعل على وجهه وانما اخنيج اليه لحفظ الوجه والعين
 الاخرى التي ليس فيها قصاص **قوله** برآة محجة يفر ب من عينه حتى يذهب
 ضوؤها من احب الحديد في النار وهو يحس اي جعله مشددة بحرارة **قوله** وكل شجرة
 عطف على الرجل في كالرجل والشجرة على مزار الحبة شق في الرأس **قوله** فقاع ان قامت

اقول طهر مخالف نقول صاحب النهاية وكذلك ان كان قلع السبق فانه لا يقع
سنة قصاصا ، مدر اعتبار الممالة فيه فربما يفسد فيه شئ من فكيه ولكن يبرر
ما لم يرد الى موضع اصل السن انتهى فليشمل **قوله** ويبرر ان كسرت من
يردت الحديد بانه داي ينقض السن بالآلة المعهودة بقدر ما كسر منها **قوله**
فان الجايغة وهي الطبقة التي يبلغ الجوف اى البطن ويؤيد هذا التفسير ما في
الغايث حيث قال واما الجايغة وهي التي يصل الى البطن من الصدر او الظهر
ولا يكون في الرقبة ولا في خلق ولا في الدين ولا في الرجلين **قوله** ولا يجرى فيها
القصاص بل فيها ثلث الدية كما سيحى في كتاب الديات **قوله** لمن بقي خير **قوله**
حقه **قوله** من ذلك واما سوال في النهاية وجوابه في العناية فليتنظر في الحاشية
قوله ونقل جمع يبرر قال الزاهدى انما يقتضيه جميعهم اذا وجد من كل واحد منهم
خرج يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا نظارة او عمر بن اومعنين بالامساك
والاخذ لا قصاص عليهم انتهى **قوله** وقسم السديات بينهم اى بين جميع
الاولياء على الواه بلا قرعة **قوله** لمن خرجت قرعته ويفضى الدية للباقيين
قوله عند ما وية قل مالك خلافا للشافعى كما بينه الشارح بقوله
فان عنده **قوله** ديتها ودية البدن نصف دية النفس فهو عليهما فعلى كل
واحد منهم الربع من مالهما كذا في التبيين **قوله** اذا اخذ رجلان سكينا اى واحدا
من جانب واحد واما اذا امر احدهما سكينا من جانب والاخر سكينا آخر من جانب
آخر حتى انتفى السكينان في الوسط وبانت اليد فلا يجب فيه القصاص على واحد منهما
بالاتفاق لانه لم يوجد من كل واحد منهما امرار السلاح على بعض العضو كذا
في التبيين **قوله** والثاني خطأ اى في الفعل صرح به الزيلعى لا يقال هذارج واحد فكيف
يكون منعه اى يصير فعلين متغايرين لانا نقول لا بعد في ذلك فان الحركة الواحدة
قد توصف بالسرعة بالنسبة الى حركة وبالبطؤ بالنسبة الى اخرى فيحوزان بوصف
هذا الى بالعم نظر الى قصده بالنسبة الى الشخص الواحد وبالخطأ نظرا الى عدمه
بالنسبة الى الثاني كما فهم من العناية **قوله** ولا يكون صار ثمانية وكل ذلك اما ان يتحقق
من شخص واحد وشخصين وذلك سنة عشر وجهها فان كان من شخصين يؤخذ كل
واحد منهما بموجب فعله من القصاص واخذ الارش هنا لفظ العناية **قوله** وتحقيق
هذا في اصول لفقه اشارة الى ما حقق في الاصل الثاني في الايمان بالامور به من الباب
الثاني في افادة لفظ الحكم الشرعى من الركن الاول في الكتاب من توضيح تنقيحه بقوله
والقضاء مثل معقول اما كامل كالمثل صورة معنى واما قاصر كالقيمة اذا انقطع المثل

اولا مثل له لارالحق في الصورة قد مات للجرح فيقني المعنى فلا يجب انقاصر الا عند الجرح
 عن الكامل ففي قطع اليد ثم القتل خير الولي بين القطع ثم القتل وهو مثل كامل و بين
 القتل فقط وهو تاصر وعندهما لا يقطع قال في التلويح وعندهما ليس للولي ان يقطع
 بل له ان يقتل لانه انما يقنع بالقطع اذا تبين انه لم يسر الى القتل بحكم النص فاذا
 قضى اليه بان قتل متعمدا سقط حكم القطع في نفسه وصار قتلا ودخل موجب الشرعي
 وهو القصاص في موجب القطع القتل ان القتل قد تم الاثر بانقطع حسا وحقيقة بدليل
 ان حكمه حكم السراية فيكون القطع ثم القتل حناية واحدة بمنزلة ما اذا قتله متعمدا
 بضربان فليس للولي فيه الا القتل والحاصل انه جعل الافضاء الى القتل بمنزلة السراية
 اليه **قوله** وان كان كل منها خطأ وانما خالص ترتيب المص حيث قدم شرح الخطأين
 على المختلفين رومالا اجتماع بين المتجانسين وان كان ترتيبه لا يخاو عن توجيه وجه **قوله**
 لانه دية القطع هذا وان كان المراد منه تعادل قوله كمت لكن لا يلزم منه معرفة
 علة وجوب اقصاص القطع ووجوب دية القطع في قطع العمد وقطع الخطاء اذا انحلت
 بينهما وبين قتلها يره **قوله** والفرق يعني ان الاشتراك في عدم تحايل البر بين الصورتين
 وان اقتضى ظاهرا اى اذا حكمها لكن تفرقة المعقولة وعدمها بين اقصاص
 والدية يمنع ذلك **قوله** لاختلاف تعليل لقوله وان قطع عمدا الى هذا كما في ضرب مائة
 سوط يعني ان من ضرب رجلا تسعين سوطا في موضع وعشرة في آخر فبراء عن تسعين
 وسرى في موضع العشرة وملت وفيه دية واحدة **قوله** الا في حق التعزير الا يرى انه
 لو ضرب به او اخطمه قتالم ولم يؤثر فيه لا يجب شيء ويجب عليه تعزير كذا في المعراجة
قوله اندملت اى يؤث كشخنة التحمت ونسبت الشعر وانما قيله بقوله ولم يبق لانه
 لو بقي لها اثر بعد البر يجب موجه مع دية النفس بالاجماع كذا في الزيلعي وقال
 في الكافي ينبغي ان يجب عليه حكومة العدل للاسواط ودية للقتل **قوله** اجرة الطبيب
 اقول لو قال بدلها ما يحتاج اليه في علاجها لكان جامعا بينهما وبين ثمن الادوية التي
 هو ايضا معتبر عند محمد كما سيصرح به الشارح في او ابل كذاب الديات **قوله** فلامقاصدة
 ههنا لان المهر لها والدية على العاقلة بخلاف لعمد فان هناك كما ان المهر لها والدية
 في مالها ايضا كما لا يخفى **قوله** يضمن الدية النفس قال الاتقاني ولكن الدية فيه
 يجب على العاقلة لانه في معنى الخطاء لانه اراء بهذا القطع استيفاء حقه من القطع
 ولم يرد به اتلاف النفس **قوله** وارش نصب عطفا على النفس كما يفهم من تقرير
 الشارح وهو بوزن العرش دية الجراحات كذا في الصحاح

في باب الشهادة في القتل واعتبار حاته

اقول اشار بقوله واعتبر حانه الى ما سيجي في آخر الباب حيث قال والعبرة بحاله
 ارم قوله كالمال مثلا وهذا يجوز ويقضى ديونه وينفذ وصاياه من ماله كذا في الكفاية
 قوله لما ذكرنا حيث قال لانه بدعي على الحاضر قوله فان شهد وليا فود مسورة
 المثلة رجل قتل رجلا وللقيل ثلث بنهر فشهد اثنان منهم على ان ثالثهم عنى عن
 القاتل قوله بطلت اى شهادتهما لما سيذكره الشارح بقوله لانهما يجريان قوله
 فلا قصاص لهما لانهما مأخوذان بقواهما في سقوط حقهما فيه ولا مال لانهما
 اودعيا انقلاب نصيهما مالا فلا يقبل. لا بحجة كذا في حواش الهداية قوله لانهما
 يجريان به نفعا وشهادة من يجريان لنفع او يدفع لضرر بالمال لكونه منهما
 فيهما قوله لما ذكرنا اشارة الى قوله قبيل هذا لان حق المخيرين لما سقط
 الخ قوله لان حكم القتل يختلف باختلاف الآلة لا يقال لا تعيين للآلة
 هنا والاختلاف فرعه لا نأقول معناه يحتمل الاختلاف لانهما لو فسر الاحتمل ان يكون
 كل واحد منهما فسر بخلاف ما فسر الآخرة بل يقول احدهما قتله بالسيف
 ويقول الآخر قتله بالهرا فليكون هذا الاحتمال بمنزلة حقيقة الاختلاف ويؤيد
 هذا الجواب تقرير صاحب العناية والى هذا مال قول صاحب الكافي والقياس ان
 لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا بقتل مجهول لانه اذا جهلت الآلة فقد جهل
 القتل لانه يختلف حكمه باختلاف الآلة انتهى كلامه قوله شهدوا بطلق القتل
 مع عدم ظهور الاختلاف بينهما فيقبل شهادتهما لاتفاقهما كذا في العناية له ان المرمى
 اليه يعنى ان الضمان يجب بفعله وهو الرمي اذ لا فعل منه بعده فيعتبر حالة الرمي والرمي
 اليه فيها متقوم فان قبل ان كان ما ذكرتم صحيحا بجميع مقدمات فالفعل عمد فالواجب
 القصاص قلنا الفعل وان كان عمدا فالقود يسقط بالشبهة الناشئة من اعتبار حالة
 الاصابة كذا في العناية قوله فصل ما بين قيمته مرما يعنى لو كان قيمته قبل الرمي
 الف درهم وبعده ثمانمائة يلزمه ما نأذرههم ودليل محمد ان العتق قاطع للسراية لاشتباه
 من له الحق لان المستحق حالة ابتداء الجناية المولى وحالة الاصابة العبد لحرية فصار
 العتق بمنزلة البر كذا اذا قطع يد عبدا وحرجه ثم اعنته المولى ثم سرى فان العتق
 يقطع السراية حتى لا يجب بعد العتق شئ والقيمة وانما يضمن النقصان كذا في الاكلية
 قوله فتجسس اى صار محبوسا

كتاب الديات

اولدية اسم للمال الذى هو بذل النفس يسمى بهما لانها تؤدي عادة لانه فلما جرى
 فيه لغو لعظم حرمة الادمى كذا في العناية قوله ومن الورق اى القصة عشرة

الاف دراهم يعني وزن سبعة مثقال فظهر منه ان كل دينار في زمن رسول الله عليه
 السلام بعشرة دراهم من الدراهم التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل **قوله** ومن
 البقر الى قوله كل حلة ثوبان قيل في تفسير ذلك وفيه كل شرة خيوط درهم وفيه كل
 شاة خمسة دراهم وفيه كل حلة خيوط درهم كذا في نهاية **قوله** مخلف فيه
 بين الصحابة فان عمرو بن ابي و غيره ما قالوا مثل ما قال محمد وثاقع وقيل على رضى الله
 يجب ثلاثا ثلثه وثلثون جذعة وثلاثة وثلثون حقة وثلاثة وثلثون خلقة وقال ابن
 مسعود رضى الله عنه بمثل ما قلنا ارباعا **قوله** ودية لخطاء شرح لقول المص
 وفي الخطاء اخماسا **قوله** ومن الاصناف اى كل من الاربعه **قوله** مادون الثلث
 لا ينصف يعني اذا كان جناية اربعة امدون ثلث الدية كثلث اصابع مثلا لا ينصف
 وفي الثلث وما فوقها حتى النكل ينصف عنده كذا في الاكلية **قوله** خلقت ولم
 يثبت اى مضت سنة ولم يثبت كما صرح به الشارح في السن بقوله وكان واجبا ان يستاقى
 حولا **قوله** كما في اثنين اى كما يجب الدية الكاملة في اطلاق جميع المصوبين الذين
 خلقا في كل شخص اثنان كاليدنين والعيذنين والسفتين والخاصين والرجلين والاثنين
 والاذنين وئدى المرأة وحلم نديتها كذا في التبيين **قوله** في اشعار العيتين جمع شفر
 بضم الشين المعجمة ومكون الفاء وهو مرقق الجفن الذى يثبت عليه الشعر وهو الهدب
 كذا في الصحاح **قوله** وقد خطاء بعضهم محمدا في اطلاق الاشعار على الاهداب
 واجاب عنه صاحب الهداية بانه يجوز ان يكون مراده الاهداب مجازا للمجاورة
 كالرواية لا قرينة وهي حقيقة في البعين ان يكون مثبت الشعر والحكم فيه هكذا ولو قطعها
 جميعا ففيه دية واحدة لان الكل كئى واحد كذا في الاكلية **قوله** ينبغي ان يجب
 في كل سن ربع ثمن الدية يعني ان مقتضى القاعدة السابقة التي هي كون اطلاق
 الاعضاء التي خلقت في كل شخص احاد كالانف والاذكر الى آخر ما ذكره المص
 موجبا للدية الكاملة كالتفص والتى خلقت مثاني كاليدنين في كل واحد منهما نصف الدية
 والتى خلقت انها بما كالا شفار في كل واحد منهما ربعها والتى خلقت عشرة كالاصابع
 في كل واحد منهما عشرة وهو الف درهم شرعى فعلى هذا في لاسن انى خلقت
 اثني وثلثون يجب كل واحد منهما ربع ثمن الدية التي هو ثلثاها واثنى عشر درهما
 ونصف فان هذا من نصف العشر الذى اوجبه الشرعى وهو خمسمائة درهم
 هذا ما ينسرى في تلخيص كلام الشارح **قوله** وهى اسنان الحلم انما سميت به لكونها ثابتة
 بعدوان احتلام **قوله** ومجموعها نصف العشر فدية كل من الابل خمسة ومن الديتار
 خمسون ومن الدراهم خمسمائة في الاسنان المعتبرة اذا تلف كلها مائة وخمسون

ابلا والاف او خمسمائة دينار وخمسة عشر الفا درهم اقول هذا بناء على
كون الاستن ثلثين لانه هو العدد المتوسط اهما على استخراج الشارح واما قول
الاكل فاذا ضرب رجل رجلا حتى سقطت اسنانه كلها كانت عليه دية وثلاثة اخماس الدية
وهي من الدراهم ستة عشر الف درهم فبناء على كونها اثنين وثلثين كما هو المشهور
فلا يخالفه اصلا كما لا يخفى فان قيل فيزيد على دية كاملة مع ان تلافها اتلاف النفس من وجه
فزيادة حكمه على الاتلاف من كل وجه غيره اقول قلنا نعم لكن ثبت هذا بما روى عمر بن حرم
وهو قوله عم وفي السن خمس من الابل مخالف للقياس فلا اشكال وقد استبحر هذا ثم وجدته
مستورا في البيانية وقال في العناية وليس في البدر جنس عصف يجب بتفوية اكبر من مقدار
الدية سوى الاسنان **قوله** بان يسير غورها من سيرت الجرح اسيره اذا نظرت ما غوره
والمسبار ما يقدر به قدر غور الجرح وهو بالفارسي قتيله جراحة **قوله** وهي شرح للمتن
فاسبق من الشارح لاقتضاء المقام اياه لا يوجب استدراكه **قوله** وعين عمت اي
بالضرب خطأ **قوله** في الشجاج وهي بكسر الشين جمع شجة بفتحها **قوله**
جا فتين احديهما من البطن والاخر من جانب الظهر وفي كل ثلث الدية فيجب
في النافذة ثلثا كذا في الهداية **قوله** والحارصة بالحاء والراء والصاد الغير المعجمان
والدال مع بالبدال والعين المهملتين والدالية بالبدال المهملة والباء الموحدة
والضاد المعجمة والعين المهملة والسماق بالسين والحاء المهملتين على وزن الحرمان **قوله**
اي ما يخرج من شروخ في تفسير ما في المتن على الترتيب **قوله** وما يأخذ في اللحم اي
يذهب اللحم اكثر مما يذهب الياففة هذا ظاهر الرواية فلي هذا الخلاف المتلاحقة على
اتقاطعة اللحم اما باعتبار ما يؤل اليه او التناول **قوله** ينظر الى ارشي الكف وهو
حكومت عدل لانها اذا قطعت من المفصل ولم يكن فيها شيء من الاصابع كان فيها
حكومة عدل كما صرح به في البيانية والكافي **قوله** هذا عند ابي حنيفة رح اي
عدم القود في شيء من هذين الاصبعين مذهبه لكن على القاطع دية الاصبعين عنده
وهي خمس الدية الكاملة كذا في البيانية **قوله** ان استأنى اي ينتظر ويستعمل من الاحتباء
وهو الانتظار كذا في الصحاح **قوله** غرة جسمانه وهو بضم الغين المعجمة وفتح الراء
المهملة المشددة عبارة عن جسمانه هنا وانما سمي الغرة غرة لانها اقل المقادين في الدية
واقل الشيء اوله في الوجود ويسمى غرة بمعنى الاولى ولهذا سمي اول الشهر غرة
ويسمى وجد الانسان غرة لانه اول شيء يظهر منه كذا في التبيين **قوله** اي يجب
الدية الكاملة قال في العناية لانه قتل نفسا كاملة وعلى الضارب الكفارة **قوله** وعشر
من دية الانثى وكل منهما خمسمائة درهم لان نصف العشر من عشرة الاف هو

العشر من خمسة آلاف كذا في العناية **قوله** وعند أبي يوسف يجب انقصان قيل
هذا غير ظاهر الرواية عن الثاني حتى قال في المبسوط ثم وجوب البذل في جنين الامة
قول الاعظم والراي وهو الظاهر من قول الثاني وعنه في رواية انه لا يجب الانقصان
الام ان تمكن فيها نقص وان لم يتمكن لا يجب شئ كما في جنين البهيمة كذا في العناية
باب ما يحدث في الطريق

والجرصن بالجيم وبالراء والصاد والبرج الركن **قوله** ولكل نقضة قال اسمعيل الصقار
انما ينقض بخصوصه اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثله لا يلتفت الى خصوصيته
لانه لو اراد به ان الله الضرر عن الناس بقاء بنفسه وحيث لم يزل مافي قدرته
علم انه متعنت كذا في الزيلعي **قوله** وفي غير نافذ اي من احدث شيان من هذا ان كورات
في طريق طائفة مخصوصة لا يجوز له ذلك لانها مملوكة لاهلها فلا يجوز ان تصرف
فيهم الا باذن الشكل **قوله** لكل واحد من احاد الناس وان كان ضمه فهم منزلة
وارثهم **قوله** والمراد بانهم هنا يفتح النين المعجمة يقل يوم غم اذا كان ياخذ النفس
من شدة الحر كذا في الصحاح **قوله** ومن نحى باتون والحاء المهملة المشددة اي ابعد
من الطريق الحجر الذي وضعه غيره **قوله** وفي الحصة وهي مالا يقبل ان يرى
بهما لعناية صفه وهو بالفارسي سنك رين **قوله** فسقط عليه اعمى فهلك ذلك
الاعمى الساقط **قوله** ورب حايط مبداء وضمن مالا خبره **قوله** فانه يملك اي
فان الراهن تقدر ان يقضى الدين ويسترد الحايط فيهدمه **قوله** واب الطفل اي وكاب
الطفل والوصي فانهما يقدران على نقض حايط اليتيم بالولاية لكن الضمان في مال
اليتيم لان فعلهما اكفله فالتقدم اليهما كالتقدم اليه وهذا اول من قول الهداية والى
اب اليتيم لانه يتم مع وجوب الاب **قوله** والمكاتب اي وكالمكاتب فانه من يقدر نقض حايط
المائل فالولم يتنقض بعد المطلب منه فقط فالتلف انما نافعليه الاقل من قيمته ومن دية
المقتول وقوله والعبد اتاجر فانه ايضا ممن يقدر نقض حايط المائل فان اتلف انسانا
فعليه دين اولى فعلى عاقلة مولاه فان اتلف متاعا في حق العبد هذا زينة مافي العناية
والخاية **قوله** وساكن الداري بالاعارة كذا فهم من لفظ الزيلعي **قوله** كافي عقر الاسد
من عقره جرحه ونهش الحية لسعة كذا في الصحاح

باب جنابة البهيمة والجنابة عليها

وما وطئت من وطئت الشئ برجلي وطئا وقوله وما اصاب يديها او رجلها كانه عطف
تفسيرى لقوله وما وطئت يؤيده جعل الشراح قول صاحب الهداية ما اصاب يديها
من قوله لما وطئت وقوله كدمت اي عصت بمقدم الاسنان او خبطت بالجاء المعجزة اي

ضربت باليد وصمت ي ضربت بالجد ومنه احتدم الفارسان اي ضربا احدهما
 الاخر بنفسه و قوله تفخت بالنون والحاء المهملة اي ضربت تبحدا فافرها كذا
 في الغاية **قوله** حصاة قدم مر بيان معناه والنواة حب التمر وغيره بالفارسي دانه
 وخرما وقوله او حجرا صغيرا يعني الذي يقبل ان يرمى به فهو اكبر من الحصاة واصغر
 من الحجر الكبير الذي لا يحمل ولا يرمى به الا يشق النفس **قوله** كل فارس وكذا الماشير
 ولكن لما كان موت الصاد مير غالبا في الفارسيين خصهما بلذك كذا في الاكلية **قوله**
 وقع اداتها اي آلاتها كالاكاف والسرج والجام **قوله** الدية معقول لضمن المقدر **قوله**
 وساقه اي مشى خلفه **قوله** فاصاب اي قتل طيرا مملوكا كالبط الاهلي واشلى على رجل
 فقضه او مزق ثوبه **قوله** في فوره اي فور الارسال وهو يفتح انقاء وسكون الواو
 في الارسال ان لا يميل عينا وشمالا كذا في الاكلية **قوله** لان بدنه ولو قال بدله لان من
 في الارض لا يقدر سوق من الهواء كصاحب انوفيق لكان اظهر او اسلم من اعتراض
 الشارح **قوله** بخلاف الصيد يعني اذا ارسل الكلب الى صيد حيث يوكل
 اصابه وان لم يكن يقال لاحقيقه ولا حكا لان الحاجة مست الى الاصطياد به فاضيف
 الى المرسل مادام الكلب في تلك الجهة ولم يغبر عنها اذ لا طريق للاصطياد سواء
 كذا في التبين **قوله** منغلة من انفلت الشيء اي خلص من قيده من غير اختيار
 صاحبه **قوله** نخسها ياثون والحاء المعجمة والسين المهملة اي طعننها ومنه نخاس
 الدواب دلالتها كذا في الغاية **قوله** وفي فقاء الخ شروع في بيان الجناية عليها
 وقوله مانقصها اي من حيث المالة **قوله** وفي عين بقرة الجزار اي القصاب والجزر
 القطع وجزر الجزور سنخرها وهو ما اعد من الابل للنحر واتما وضع المسئلة في بقرة الجزار
 وجزوره ثلاثونهم انهما لكونهما معدن للحم يكون حكمهما حكم الشاة بل سواء كان
 معدن له او للحرث والركوب ففيه ربع الدية كما في الذي لا يوكل لحمه كالبقل والجمار
 كذا في شروح الهداية

﴿ باب جناية الرقيق وعليه ﴾

خطاء هذا التقييد انما يفيد في النفس لان العمد فيها يوجب القصاص واما فيما دونها
 فلا لان خطاء الرقيق وعمده فيه سواء فانه يوجب المال في الخاية اذا نقصاص
 لا يجزى بين العبد وبين العبد والاحرار فيه كذا فهم من تقرير الاكمل **قوله**
 او فداء بارشها فداء الشيء بالكسر والذي عنه وقام مقامه والارش وان كان رسما
 لماوجب فيماد. ن النفس لكن المراد ههنا ما يقابل الجناية ويكون عوضا عنها
 سواء كانت في النفس او فيما دونها واستعماله في هذا المعنى الاعم في اطلاقات الفقهاء

غير عزيز **قوله** حاقب للرفع والقضاء معاً كان قد دفع ثوبهم ان القضاء لما
وجب بمقابلة الجنابة في النفس او في العضو اشبه الدية بالارث وهما يثبتان مؤجلاً
وذلك يقتضي ثبوت القضاء مؤجلاً بسنة او ثلث سنين لكن لا حناره المولى صار في
ذمة ديناً حالاً كسائر ديونه لان الاجل في الديون عارض وهذا لا يثبت الا بالشرط
كذا فهم من تقرير الاكمل **قوله** عند الشافعي يعني ان عنده الوجوب على العبد
فيطالب به الوجوب المجنى عليه بعد عتقه وعندنا الوجوب على المولى دون العبد فلا
يتبعه بعد العتق لانه بالاعتاق صار مختاراً للقضاء هذا زبدة ما في العناية **قوله** طهر
بالطاء المهملة اي خلص كامر **قوله** فيجب بالثمانية الدفع او القضاء كانه دفع
لثوبهم ان المولى لا يخاطب ثانياً باحد هذين بل الجنابة اما في رقعة العبد يباع فيها او غير
ذلك **قوله** ولا فائدة في التخيير لان كلاماً من القيمة والارث جس واحد وهو المال
فلا جرم ان المختار فيه الاول بخلاف التخيير بين دفع عين العبد والارث فانه مفيد
لانهما جنسان مختلفان فيجوز ان يسير احدهما دون الآخر كذا فهم من تقرير
الزيلي **قوله** يدفع الى ولي الجنابة يوضحه قول صاحب العناية والاصل ان العبد اذا
جنى وعليه دين بخير المولى بين الدفع والقضاء فان دفع بيع في دين الغرماء فان فضل
شيء كان لصاحب الجنابة وانما بدأ بالدفع لانه به توفر الحسب فان حق ولي الجنابة
يصير موقى بالدفع ثم يباع بعده لارباب الديون ومتى بدأنا ببيع في الدين تعذر الدفع
بالجنابة لانه تجدد للمشتري الملك ولم يوجد في يده جنابة فان قيل ما فائدة الدفع اذا
كان البيع بالدين بعد واجبا اجيب بانها اثبات حق الاستخلاص لولي الجنابة بالقضاء
بالدين فان للمص في الاعيان اغراضاً وانما لم يبطل الدين بخدوث الجنابة لان موجبها
صيرورته جزاء فاذا كان مشغولاً وجب دفعه مشغولاً ثم اذا بيع وفضل من ثمنه شيء
صرف الى اولياء الجنابة لانه بيع في ملكهم وان لم يف بالدين تأخر الى حال الحرية كما
لو بيع على ملك المولى الاول انتهى **قوله** ولي جنابته اراد الشارح بالمولى الحر
الذي اصناف المص اليه المولى الذي اراد به القول لان هذه الولاية من قبيل التضاف
كما لا يخفى **قوله** فادعى الدية على العاقلة اي عاقلة العبد لكن نظراً الى كونه معتقاً
عند ولي الجنابة لان العاقلة حصى سيده سيصرح به المص في كتاب المعاقل فيصح
قوله وبراء العبد والمولى لا بالنظر الى كونه عبداً لانه لا عاقلة له الاموال كذا في اول هذا
الباب من شرح المجمع **قوله** اذا اخذت منك القلة عليك **قوله** وانما قال ويجب
ان يرجع يعني انما غير الاسلوب السابق حيث لم يقل ورجع بعد عتقه عطفاً على فداء
لانه لو فعل ذلك لاوهم كون الرجوع بعد العتق مروي بالهداية غير مروي من احد

من المجتهدين قوله وارباعاً مازعة عندهما وتفصيل ذلك مستفاد من كلام
الأكمل وقد كتبنا في حاشية هذا المقام هرباً عن التطويل الكتاب فليطلب فيها
قوله يدعى النصف في لينة كل ونصف فالمسئلة من اثنين وتعو له الى ثلاثة قوله
يظيل الكل اي بطل الدم كله عند الاعظم لان القصاص واجب كل واحد منهما
في النصف من غير تعيين فاذا انقلب حالا بعفو احدهما احتمل الوجوب من كل وجه
بان يعتبر متعلق بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بان يعتبر متعلقاً بنصيب
نفسه واحتمل التنصيف بان يعتبر متعلقاً بهما شايعاً فلا يجب المال بالشك والاحتمال
ووجه قولهما ان نصيب من لم يعفو لما انقلب ما لا يعفو صاحبه صار نصفه في ملكه
ونصفه في ملك صاحبه فاصاب ملك صاحبه لم يسقط وهو الرابع وما اصاب ملك
نفسه سقط لان المولى لا يستوجب على عبده ما لا كذا في شرح الوقاية الواقي

﴿ فصل ﴾

قوله نقص من كل اي من كل من قيمته العبد التي بلغت عشرة آلاف وقيمة الامة
التي بلغت خمسة الاف قوله عشرة اي عشرة دراهم فانضح انه لا يزداد ديتها
على دية الحر والحره وان كان قيمتهما ضعف دينهما لان دية العبد عشرة الاف
والاعشرة ودية الامة خمسة الاف والاعشرة وروى الحسن عن الاعظم انه ينقص
من قيمة الامة خمسة وقال ابو الميث رواية الحسن هو القياس كذا في البيانية قوله
قيمه ما كانت اي بالغة ما بلغت قوله لا الادمية لان العصب لا يرد الا على المال
قوله يجب دية حراي للورثة وقيمة عبد اي للمولى قوله فقيمة العبد اي ان
قتلاه مما فقيمة العبد واجبة عليهما لاننا لم نيقن بقتل كل واحد منها حراً وكل
منهما ينكر ذلك فيكون مصنفين بين المولى والورثة كذا في التبيين قوله كافي الخرق
الفاحش يعني ان من حرق ثوب غيره خرقاً فاحشاً ان شاء المالك دفع الثوب اليه
وضمنه قيمته وان شاء امسك الثوب وضمنه النقصان اوجب ما ذكرنا يعني بالنظر
الى الادمية كذا في العناية

﴿ فصل ﴾

اذ لاحق لولى الجنابة يعني الارش ان كان اقل من قيمته فلاحق لولى الجنابة فيما زاد
عليه وان اكثر من القيمة لم يشف المولى بالتدبير او الاستيلاء الا الرقية وقيمتها تقوم
مقامها قوله يشارك ولى الثانية اي اتبع ولى الثانية الاولى فيشاركه في القيمة
فيقسمانه على قدر حقهما ولا شيء على المولى قوله قيل يعني قال بعض المشايخ
لا خلاف لمحمد في هذه المسئلة بل يأخذون الجنابة الاولى تمام حقه وهو نصف

القيمة من المولى اذ ارجع على القاصب وهذا هو الصحيح لان محمد اذ ذكرها في الجمع
بلا خلاف وقيل فيه خلاف محمد يعني قال بعضهم يتحقق في هذه المسئلة خلافة
كالاولى حتى يسلم للمولى ما يرجع من القيمة على القاصب ولا يأخذ في الجناية الا وفي باقي
حقه كذا في البيانية **قوله** ضمنه بالقتل اي صارت دينه على عاقلة الصبي بالاجماع
قوله لحق السيد اي المالك

﴿ باب القسامة ﴾

وهو لغة اسم وضع موضع الاقسام وفي الشرع ايمان يقسم بها اهل محلة اودار وجد
فيها قتل به اثر **قوله** او بدنه عطف على ميت يعني وجد يجمع اعضائه مكلمة او
وجد بدنه بالرأس او وجد اكثره من اي جانب كان او نصفان مشقوقا بالطول واما
ان وجد اقل من نصفه واو مع الرأس لان هذا حكم عرف بالنص وقد ورد به
في البدن ولكن للاكثر حكم الكل فاجربنا عليه احكامه فعصيا للادعي كذا في
الهداية **قوله** بالله اما قلنا هذا على سبيل الحكاية عن الجمع اما عند الحلف
فيحلف بكل واحد منهم بالله ما قلت ولا علمت له قاتلا ولا يجمع معه غيره في استاذني
القتل لانه لا يجوز ان يكون قاتلا وحده وينبغي بلفظ الجمع ان يكون قاتلا مع الجماعة
وكذا العلم فانه يجوز ان يكون هو عالما بالقتل وحده وينبغي ان يكون غيره عالما معه ولا
يعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتلا له وللهذا يقتل كل منهما قصاصا هذا زبدة ما في
التبين والكفاية **قوله** لو ثبت بينهم لوث اي شرو حقد وهو مأخوذ من قولهم
لوث الماء كدره ولو ث ثيابه بالطين اي لطخة فتلوث كذا في العناية **قوله** على واحد
بعينه مثل ان يوجد يقر به رجل معه سيف او في يده شيء من آلة القتل فذلك لوث
يوجب القسامة لولاه كذا في البيانية **قوله** فذهب اي مذهب مالك **قوله** مثل
مذهبنا الا انه لا يكرر اليمين يعني عندنا يكرر اليمين على المدعي عليه اذا لم يتكلم
عددهم خمسين وعند الخصم لا يكرر **قوله** بل يردّها على الولي وفيه نظر لان
مذهب مالك والشافعي ليس كذلك لانهما يبدن بين الولي اذا وجد اللوث فاذا نكل
يرد على المدعي عليهم وقدم بيان عن كتبهم كذا في العناية **قوله** وان حلفوا اي
المدعي عليهم **قوله** اي ضمنوا اي انفسهم لا عاقلتهم **قوله** على اقربها قيل
هذا محمول عليها اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت اما اذا كان بحيث لا يبلغهم
الصوت فلا شيء عليهم لانه اذا كان يبلغه الصوت يلحقه انقوت فيمكنهم النصرة وقد
قصر وواذا كان في موضع لا يسمعون صوته لا يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير
فلا يجعلون قاتلين تقديرا كذا في الهداية والكافي **قوله** وعاقلة ورثة اي تدى عاقلة ورثة

قوله وان كان لتورثه الخ جواب عن قول الاعظم فان الدار حال طهر والقتل للورثة وتلخيصه ان الدية لو وجبت على مالك الدار التي وجد القتل فيها وهو لو ارث في زعم الاعظم ولا يستحق دية المورث الاوارثه فيلزم ان يجب على الوارث للوارث وهو ممتنع وان انتقلت الى العقلة اولا كذا فهم من الغاية **قوله** على اهل الخطة وهي بكسر الخاء المعجمة لمكان المختط ابنا دار وغيرها من العمارات ومغناه على اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الامام البلدة وقسمها بين الغانمين فانه يخطط خطة لتمييز انصباهم **قوله** دون السكان اراد بهم من يسكن الدار بالاجارة او الاعارة كذا في الغاية **قوله** فعلى عاقلة من تصيره اي يقر له تلك الدار **قوله** وفي سوق مملوك قبل اذا وجد قتل في ضعف من السوق فان كان اهل ذلك الصنف يبيتون في حوائطهم فالدية عليهم والا فعلى ملاكهم كذا في التبيين **قوله** والشارح وهو الطريق الاعظم كذا في الصحاح **قوله** ومختلف اي رحل من اهل المحلة سمن يطلب منه الحلف **قوله** ونقل الى اهله **قوله** قرية امرأة اي قرية هي ملك امرأة **قوله** هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يقال هذا مختلف لقوله قيل هذا والقسامة على صبي وامرأة انا نقول ان الاول فيما اذا وجد من يقبل القسامة غيرها وهما ليس في الدار غيرها ديار فافترا بالضرورة وعهد مها فليأمل **قوله** والمرء ليست من اهلها لضعف بينها ولهذا لا يلزمها القسامة فيما يوجد في المحلة واهلها ان الاستحلاف لنهية القتل وهي متحققة في حق المرأة لا في حق العاقلة لانهم لم يكونوا في القرية فلزمها القسامة كذا في الغاية

✽ كتاب المعاقلة ✽

قوله وهو بفتح الميم على وزن المكارم جمع معقله بفتح الميم وسكون العين وضم القاف وهي المعقل اي الدية وانما سميت بها لان ابل الديات كانت تعقل اي يعقد بغناه ولي المقتول ثم عمم هذا الائم فسميت الدية مفعلة وان كانت من دراهم ودنانير كذا في الغاية **قوله** فصارت في عهد عمر رضه بالديوان وان لم ينسح اهله للدية ضم اليهم اهل راية اخرى العقرب فالاقرب في النصرة **قوله** من عطاياهم العطاء اسم ما يعطى والجمع اعطية والعطايا جمع عطية وهو بمعنى العطاء **قوله** وهذا لا يكون نسخا بل تقريرا معنى الخ جواب عن قول الشافعي ولا نسخ بعده وهو ظاهر **قوله** فالعاقلة هي اهل الحرفة اقول فيه نوع مسامحة فالظاهر من العبارة اما في العاقلة هي اهل الحرفة او فالعقل على اهل الحرفة **قوله** ويؤخذ بمعنى العقلة وهي الدية **قوله** كاحدهم لانه هو الجاني فلا معنى لاختراجه حال مواخفة الغير به قال في الكافي

اذا لم يكن له مال قل عاقلة بان كان تقبضا او نحوه في الدية في بيت المال ومن الاعظم ان الدية في ماله وبين الملاعة بهنل عنه عاقلة امة انتهى

﴿ كتاب الوصايا ﴾

صحبت الحمل دية كما اذا وصى ثلث ماله لما في بعض فرائده و باعضه حمل امته من غيره
قوله وبطل قبولها وردّها في صوته ثم قبلها بعده وتهيح لان الوصية عليك متعلق بالموت الا يرى انه لو اوصى بثلث غنمه استحق الموصى ثلث ما يوجد في ملك الموصى عند موته لا بثلث ما يوجد في ملك الموصى عند الوصية كذا في المعراجية اي بالقبول اي لا يملك الوصية بلا قبول صريح الا في مثله واحدة وهي ما دامت الخ **قوله** فانها يملك فيها بقبول ضمنى لان موت الموصى له بلاد كقبوله دلالة كذا في البيانية
قوله كذا السويق اللت الخلط والسويق معروف **قوله** وهبة معدا المقعد من لا يقدر على القيام لدا في جده وكان الداء اقعدا وعند الاطباء هو الرمن كذا في الكوسجية والمفلوج من ذهب نصفه وبطل عن الحسن والحركة والاشل من شلت بده لان الشلل بالشين المعجمة آفة في البدن والسلول بالسين المهملة هو الذي به مرض السيل وهو عبارة عن اجتماع المدة في صدر ونفسها كذا في الاكلمية **قوله** من كل ماله خيرا قوله وهبة معقد **قوله** ان طال قيل قدر واطولها بسنه **قوله** قدم فرض قدمه الموصى وآخره كالزكاة والحج والصوم والصلوة **قوله** او كلها نوافل كالحج التطوع والصدقة على الفقراء او كلها واجبا كالكفارات والنذور وصدقة الفطر كذا في العناية قبيل باب الوصية للاقارب

﴿ باب الوصية بالثلث ﴾

يعنى في مرض الموت **قوله** يتصف ثلث بينهما الا بقال ظاهره مخالف لقوله قيل هذا وان اجتمع الوصايا الى قوله قدم لانه يقتضى حرمان من اخره الموصى في الذكر من حصة الثلث لاننا نقول ذلك فيما اوصى بحقوق الله تع وضاق عنها ثلث مثل الحج وغيره كما مر **قوله** ولا يضرب الموصى له وفي المغرب قال الفقهاء فلان يضرب في الثلث اي يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث فعنى المتن لا يأخذ الموصى له بما اكثر من الثلث بما زاد على الثلث لان قوله باكثر ان تعلق بالموصى له كان مفعول يضرب محذوفا وهو بما زاد وان تعلق بلا يضرب كان صلة الموصى له محذوفا كما زاد ونحوه فالخصل ان الموصى بما زاد على الثلث اذا لم يجز الورثة الوصية لا يأخذ من الثلث بقدر نصيب الكل على تقدير الاجازة بل يكون هو والموصى له بالثلث سواء الاعظم كذا في الكوسجية وقال في المغرب ايضا وقالوا يضرب في ماله منها اي جعل وعلى هذا قوله في المختصر ابو حنيفة رح لا يضرب للموصى فيما زاد

على الثلث على حد من نفعه من ان يصرح كانه قبل لا يجعل له شيئاً فيه ولا يعطيه والضرب
 في اصطلاح اهل الحساب صعب جداً عند العددين بقدر ما في العدد والاخر من الاحاد انتهى
قوله الا في المحابة اي المعاصات من حياء يحبوه حبوة بفتح الحاء اي اعطاء والحباء
 العطاء كذا في الصحاح **قوله** فاخذ عمرو من الثلث يتدروصيه لان وصيته له اربعون
 من ستين وهو ثلثه وقدرنا من ثلث جميع ليل الذي هو ثلثون ثلثاه منه وهو عشرون
 فلو كان هذا كسائر الوصايا وجب على قول ابي حنيفة رح ان لا يضرب
 الموصى له باربعين في اكثر من ثلثين لان عنده الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب
 الا بالثلث وهو ثلث ماله هذا حاصل ما في شرح الاكل **قوله** وان كانت اي
 وصيته لغيره او اربعون زائدة على الثلث اي ثلث الكل الذي هو تسعون وهو
 ثلثون **قوله** اعنى عبيدين اي مريض اوصى بعق عبيده فيه احدهما ستون
 والاخر ثلثون **قوله** فيضرب كل اي يأخذ ولو كان وصية فيما عدا العايلة لكان
 الثلث الذي هو الثلثون نصفين بين العبدین عنده يضرب بقدر الخ ولو كان وصية المرسله
 كسائر الوصايا لكان ثلث الدراهم بينهما نصفين فليظفر في تفصيل الكوسجية
قوله وله ثلث ان اوصى مع ابنتين والقباس ان يكون النصف عند اجازة الورثة
 لانه اوصى له بمثل نصيب ابيه ونصيب كل واحد منهما النصف وجه الثلث ان قصده
 ان يجعله مثل ابنه لان يجعل نصيبه زائد على نصيب ابنه وذلك بان يجعل الموصى له
 كاحدهم كذا في الزيلعي **قوله** فان قلت قوله ثلث مالى اقول حاصله ان قوله ثلث
 مالى له ان كان انشاء كما هو ظاهر قالوا يجب كون نصيب الموصى له نصفاً بظهر للاجازة
 فائدة لان اثلث على تقدير عدم الاجازة واجب ايضا وان لم يكن مسبوقاً بوصية السدس
 واما كونه اخباراً فبطلانه بين وان كان القول المذكور في سدسه الواحد الذي في ضمنه
 اخباراً وفي سدسه الاخر انشاء فلعلم امتناعه لاستلزامه كون اللفظ الواحد دالاً
 في حالة واحدة على معنى مركب بحيث يكون استعماله في احد جزئه من حيث انه اخبار
 وفي جزئه الاخر من حيث انه انشاء وبطلانه لا يحتاج الى البيان هذا على تقدير ان يكون
 عبارة الشرح هكذا وان كان في السدس اخباراً وفي السدس انشاء بتكرار لفظ السدس
 كما هو الصحيح الواقع في اكثر النسخ واما وقوع لفظ الثلث بدل السدس الثاني فلا يرتبه
 في كونه خبطاً وسماً من النسخ لان الطاهر اسم كان في قوله وان كان في السدس قوله
 ثلث مالى كما في المعطوف عليه وليس فيه سدس وثلث حتى يكون احدهما اخباراً
 والاخر انشاء ثم اهل ان المشهور فيما بين آيت الزمان ان الشارح التحرير عامل الله بلفظه
 الخطير لم يذكر لهذا السؤال جواباً ظاهراً وهذا مخالف لدأبه ودأب سائر السلف حيث

لم يصدر من احد منهم ايراد السؤال بلفظ ان قلت متصلا به كلمة قلت فقط وقد سخر
 في تحقيقه احتمالان الاول وهو تفردت به ان يجعل قول المص وفي سدس مالى مكررا له
 سدس جوابا له فتوجيهه ان النصف انما يجب عند الاجازة اذا كان السدس الاول
 المستقل مغايرا للسدسين اللذين هما في ضمن الثلث وليس كذلك بل هو غير احدهما لانه
 معرفة اعدت معرفه ولقد اعجب حيث جعل مسألة المتن جوابا لسواله ولا ينافي بين كونها
 مسألة يرامها وكونها مقولا لقوله قلت ويؤيده ادخال لفظ قلت هذه المسئلة لان من
 ترك الجواب فقد ترك كله والا فذكر بعض اجزاء الجواب وترك بعضها مما يستحسن
 عند احدا الاحتمال الثاني ان لا يذكر الجواب اصلا لا ظاهرا ولا حقيقة اما الغفلة او لئلا
 تخفى فيمكن ان يجاب عنه بقول الامل وجوابه ان حقه الثلث وان اجازة الورثة لان
 السدس يدخل في الثلث من حيث انه يحتمل انه اراد بالثانية زيادة السدس على الاول
 حتى يتم له الثلث ويحتمل ان اراد بهما زيادة ثلث على السدس حتى يكمل له النصف
 ونحن نجعل السدس دخلا في الثلث لانه متيقن ولانه يحتمل ان يكون كلامه محمولا على ما يملكه
 وهو الايصاء بالثلث هذا ما ينسب لي في تحقيق هذا المقال المحقق والجواب الموهوم والله
 سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة كل معلوم وانما اطبنا الكلام في هذا المقام لانه بحث
 مشهور بين الانام قوله فله ما بقى من الثلث يعني الثلث الكامل منهما لكن هذا على
 تقدير ان يخرج هذا الباقي من ثلث ما بقى من جميع اصناف ماله كما صرح به في الهداية
 قال الفقيه ابوالبث وقد تفقوا له لو استحق الدرهما وبقى الدرهم فالدرهم للموصى له
 وكذلك اذا هلك الدرهمان وبقى الدرهم قوله ويمكن جمع حق احد المستحقين اى يمكن
 جمع حق شايع لكل واحد في فرد قوله لان الوصية عنده اى عند الموصى صحيحة
 لعمر و بناء على اعتقاده لحيوته فلم يرض ذلك الموصى لزيد الا بنصف الثلث فبطل له
 ذلك فبقى النصف الاخر منه في ايدى ورثة الموصى قوله فله ثلث ماله لكل واحد
 فلا تخفى الصورة الاولى ست وستون وثلاثا درهم كالكل من زيد وعمر كذلك وفي الصورة
 الثانية له خمس وسبعون درهما وثلثا درهم وخمسون واثم وخمسة وعشرون قوله فهو
 شريك لكل واحد عملا للفظ اشترك كنت بقدر الامكان قوله يكون حقهم اى
 ثبت ثلث المقدار الذى اقر به القوم المذكورون الذين هم الموصى لهم في حقهم وهو
 المائة مثلا فيؤخذ ثلثها فيعطى لاصحاب الديون وكذا معنى قوله فلك ذلك الشئ
 يكون الخ قوله على العلم اى على انه لا يعلم الزيادة التى ادعيها المقر له لان اليقين
 اذا لم يكن على فعل الحال لا يخلف على البناء وقوله يدعى الزيادة اشارة الى
 اشتراط لزوم اليقين بوجود الدعوى كما لا يخفى قوله وخاب الوارث اى قطع الرجاء

من الوصية لبطلانها في حقه **قوله** هلك حقتك صريح في ان التوى مقصور الالهلاك
المال كافي الصحاح **قوله** وعند محمد رح له مثل زراع نصف ذلك البت يعني سواء
وقع ذلك في مصيب الموصى اولالانه اوصى بملكه ويملك غيره لان الدار يجتمع
احزائها مشتركة **قوله** لان اقراره باثلاث اى لاجنبى يوجب مساواة ذلك لاجنبى له
كلايخنى **قوله** لايرزاحم الاصل فلو نفذنا الوصية فهما جميعا ينقص الوصية
في بعض الاصل وذلك لايجوز **قوله** فعندى خيفة رح للموصى له الام وثلاث الولد
وهو الماتة فالجُموع اربعمائة ايضا **قوله** وعندهم ثلث كل منهما يعني المائتين من الامام
ومائتين من الولد فالجُموع اربعمائة وايضا

باب العتق في المرض

لانه لا يلحقه المفسخ بخلاف المحابة فانها ثابتة في ضمن البيع وهو يقبل الفسخ وكذا
ينضم **قوله** ان القرابة يتفاوت يعني ان هذا وصية يعتق رقبة اشترى بمائة لان
الموصى صرح بذلك فصار له عبد اقيته مائة لامن قيمته اقل منهما فاعتاق الثاني
بدل الاول خرف وصية المستحق فيه الى غيره **قوله** بخلاف الحجة فان المستحق
فيه هو الله تعالى فلم يتبدل بالغة وانكثرة وصار كما اذا اوصى لرجل بمائة فهلك
بعضها يدفع اليها اليه الباقي وجه قولهم انه نوع قرينة فصدبه الموصى التقرب الى
الله تعالى فوجب تنفيذ الوصية مهما امكن واما استدلال المستحق فغير واقع على
اصلهما لان التيق حق الله تعالى عندهما فلم يكن العبد موصى له بل هو صاحب
الشرع واهذا جازت الشهادة على عتقه العبد عندهما بلا دعوى كافي الامة
كذا في البيانية **قوله** طهر عن الخيانة اى خلص عنهما وهو بالطهارة المهارة
من الطهارة كذا في البيانية

باب الوصية للاقارب وغيرهم

من لصق اى اتصل داره بدار الموصى قربت الابواب او بعدت نساء كانوا اورجالا
ذمية كانوا او مسلمين فالوصية بينهم على السوية **قوله** وغيره اى ممن سكن محلة
الموصى ويجمعهم مسجد المحلة وقولهما استحسن لان هولا كلهم يسمون جيرانا
عرفا لقوله عليه السلام لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد وفسره بكل من يسمع
النداء **قوله** وصهره بكسر الصاد المهملة كل ذى رحم محرم من زوجته كآبائها
واعمامها واخوالها واخوانها وغيرهم **قوله** وختنه بفتح الخاء المعجمة والتاء
المثناة الفوقانية كل زوج كازواج البنات والعمرات والحالات ونحوهم وهذا هو المشهور
وقد نسب في الصحاح الى العامة **قوله** وعندهما كل من يعولهم من حال عياله

اي اتفق عليهم قوله ويصحبهم عطف تفسير منه قوله وعند بعض المشايخ قال
 شراح الهداية ثمرة هذا الخلاف ان الموصي اذا كان علواً على القول الاول، قصي
 الاب ابو طـ الب لانه ادرك الاسلام وان لم يسلم فبدخل فيه اولاد عقيل وجعفر وعلي
 الثاني على رضه فلا يدخلون **قوله** وفي ايتام بنيه اليتيم اسم زمان ابوه قيل الحلم
 قال عليه السلام لا يتم بعد البلوغ **قوله** والارمل هو الذي لا يقدر على شيء
 رجلاً كان او امرأة من ارمل اذا اقتصر من الرمل وهو القرب ومن الناس من قال
 ارامل جمع ارملة وهي المرأة التي مات عنها زوجها فهي النساء خاصة عنده
 واختار المص الاول حيث قال ذكورهم وانما هم كذا في الاكلمية **قوله** قوما
 لا يحصون قبل حد الاحصاء عند ابي يوسف ان لا يحتاج من بعدهم الى حسب
 وكتاب فان احتجج الى ذلك فهم لا يحصون وقال محمد اذا كانوا اكثر من مائة فانهم
 لا يحصون وهو الايسر وقال بعضهم هو مفوض الى راي القاضي كذا في شروح
 الهداية **قوله** وفي بني فلان الاثني منهم يعني اذا اوصى ثمة ابي فلان بعد ثمة
 منهم ان كان الثقلان عبادة عن قبيلة الموجودة فيها الذكور والامهات لان المراد بمجرد
 الانساب كما في بني آدم وهذا يدخل فيه مولى العناقة والمولات كذا في الهداية
قوله ولا عموم له اي يجوز عموم المشتركة بان يراد به للموصي له **كلام** مقيد
 بما يطلق واحد

﴿ باب آخر الوصية ﴾

لاجل الوصية يعني لتحتم العبد الموصي به للموصي له ويسكن الموصي له في الدار الموصى
 بها **قوله** بمقدار ما صحت وهو اثلث كاليوم الواحد مثلاً وقوله بمقدار ما لم يصح
 وهو اثنان كاليومين مثلاً وهو معنى التها في كذا في الهداية **قوله** يصح شرعاً
 كالمساقاة والاجارة والمعاملة فاذن شرعاً بعدد من العقود المذكورة جاز استحقاقها
 بالوصية أيضاً لان باب الوصية اوسع من غيرها واما الصوف واختار فلا يصح
 استحقاقها اصلاً بمقدار ما لم يصح استحقاقها بعقد الوصية كذا في البيانية **قوله**
 ويورث بيعة اي لليهودي وكنية اي للضار في كذا في النهاية كما في **قوله**
 والوفق يورث عنده فان قيل هذا في حقهم كالمسجد في حقنا فلا يورث المسجد
 ولا يباع فينبغي ان يكون هذا كذلك قلنا ان ملك الذي يتطوع عن المسجد لملكهم
 عن كتابهم لانهم يسكنون ويدفنون موتاهم فيه - واو كان المسجد كذلك يورث
 قطما هذا زينة ما في الهداية **قوله** يصح ذلك لان الوصية تقوم باعيانهم
 بملك الذي يملك ذلك كما لو اوصى لغير البيعة والكنية واذن صار ملكا لهم يصنع

من ماشاء كذا في البيانية **قوله** لا عند عما قالوا هذا لاختلاف اذا اوصى ببناء ببيعة او كنية في القرى واما في المصر فلا يجوز بالاتفاق لانهم لا يكتنون من احداث ذلك في الامصار كذا في الاكلمية

باب الوصى

والى عبد اى عبد غير الموصى له يؤيده قوله بعبد هذا اوالى عبده **قوله** لانه قلب المشروع لان في نصف العبد الذى انتقل الى الصغار بالارث الشرعى وحباً عليهم اتيان الولاية للمملوك على المالك **قوله** بلا علم بالوكالة والفرق بينهما ان الوصاية خلافة كارت فلا يتوقف على العلم كالارث فيثبت بلا علم والوكالة امانة فيشترط فيها العلم كما في اتيان الملك بالبيع والشراء كذا في البيانية **قوله** ليس لهم ولاية المنع يعنى ان عبد نفسه مستقل في تصرف وصاية صغار مولاه اذ ليس لهم منعه عن التصرف وحجر عنه وليس لهم بيعه ايضا فلا منافاة بين رقية كذلك وولايته بخلاف عبد الغير اذ المولاه منعه وحجره وبيعه فانصح فيه التساقى كذا في شروح الهداية **قوله** ووصى مبتداه ووصى اليه على بناء الفاعل حال منته ووصى فيهما حين **قوله** في ماله اى الوصى الاول اذا اوصى في مال نفسه الى الوصى الثانى ولم يذكر مال موصيه صار وصيا في المالىن في اصح كما صرح في الغاية فنقول قوله او مال موصيه بشرع بلزوم كونه وصيا على تقدير ذكر مال الموصى وحده بدونه ذكر ماله ولم نجد فيه رواية في الاعتبار من المطولات بل الموجود انه اذا جعله وصيا في مال نفسه فقط اومع مال موصيه او قال جعلته وصيا بغير قيد فى جميع ذلك يصير وصيا في المالىن ومال يشعر المتن ليس واحدا **قوله** وكان ابو حنيفة رح يقول يعنى اولا وقوله ثم رجس يعنى ابا حنيفة رح كما لا يخفى **قوله** وفسراى كون كل من البيع والشراء افعال الصغير وهو ظاهر **قوله** ويحتمل اى يقبل الحوالة في قبض الدين الذى كان للينيم على آخر على الاملاء ابن على قدر على اداء الدين من المحبل وهو المدينون **قوله** كشهادة رجلين اى كصحة شهادتهما هذا عند الاعظم والربانى واما عند الثانى فهي باطلة كبطلان شهادة الوصية بالف من الجانبين او شهادة الاولين بعد والاخرين بثلاث ماله اتفاقا فنقول قوله فانه يجوز الخ متعلق بمسئلة شهادة دين الف فانه لا خلاف في بطلان الشهادة في الاخرين والتبادر من أسلوب الشارح ان يتعلق ذلك بقول المص بخلاف شهادة بوصية الالف وبطلانه ظاهر عند من نظروا في الهداية وقول صاحب العناية جنس هذه المسائل على اربعة اوجه الاول ما اختلفوا فيه وهي الشهادة بالدين او الثانى ما اتفقوا على عدم جوازه وهو الشهادة بالوصية بخبره شايع من التركة كالشهادة بالالف مرسلة

او يثبت المال والثالث ما اتفقوا على جوابه **شاهد** الرجلان بجارية وشهد
 المشهود لهما الشاهدان بالف مرسلة او مسند **شاهد** ذلك كله على نعمة الشركة الخ فاما
 ثبت فيه النعمة لا يقبل الشهادة فيه وهو الثاني والرابع وما لم يثبت فيه النعمة قبلت كالثالث
 على ما ذكر في الكتاب واما وجه الاول فقد وقع الاختلاف فيه بناء على ذلك ايضا
 فوجه القبول ان الدين يجب في النعمة وهي قابلة بحقوق شيء فلا شركة ولهذا لا تبرع
 اجنبيين بقضاء دين احدهما ليس للآخر حق المشاركة ووجه الرد ان الدين بالموت
 يتعلق بالتركة بخراب النعمة ولهذا لو استوا في احدهما حقه من التركة يشارك الآخر
 فيه فكانت الشهادة مثبتة حق الشركة **قوله** فتمحقت النعمة بخلاف حيوة المديون
 لانه في النعمة لبقائها لافي المال فلا يتحقق الشركة انتهى

كتاب الخنثى

فان بال من ذكره فذكر فنقول قد جمع ههنا ذكر الذكر والمراد من الاولين العضو
 المخصوص وبالثالث صند الانثى كما لا يخفى فلو قال بدل الثالث فغلام كما في سائر المعبرات
 لكان احسن واعلم ان الله تعالى خلق ذكورا واناثا ثم بين في كتابه الفرق حكمها ولم
 يبين حكم شخص له آلة ذكر وآلة انثى فعلم ان الشخص الواحد لا يكون الا احدهما
 لا كلامهما جميعا ثم يقع الاشتباه بمعارضة الاثنين الى ان يترجح احدهما بمرجح نحو
 خروج البول فان لم يترجح بقي مشكلا وقد يقع الاشتباه بعدم آلة التمييز اصلا بان يولد
 ولد ليس له آلة اصلا وهذا ابلغ وجهي الاشتباه ولهذا ابداء محمد كتاب الخنثى به وسئل
 عن الشعي عن مولود ليس له آلة احدهما بل يخرج من سرته كهيئة البول الغليظ ف قيل له
 نصف حظ الانثى ونصف حظ الذكر وعند محمد ربح هو والخنثى المعروق سواء والاصل
 في اعتبار المال ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن موأوله آتان كبف يورث
 فقال عليه السلام حيث يبول ولان الله تعالى خلق في الحيوان كل عضو بمنفعة ومنفعة
 هاتين الاثنين عند الانفصال من الام ليست الا خروج البول منها وما سوى ذلك من
 المنافع يحدث بعد ذلك فاذا بال من احدهما عرف ان الالة هي للفصل في حقه هذه والاخر
 زيادة خرف في البدن فكان بمنزلة العيب هذا زيد ما في البيانية والعناية **قوله** والا
 فمشكل ويدفع هذا ما يقال لاشكال بعد البلوغ الا اذا ار يدبه الغالب وانما لم يقل
 فمشكله لانه لما يعلم تذكيره وتانيته والاصل هو الذكر لان حواء خلق من خلع ادم عليه
 السلام اعتبره كذا في الاكملية **قوله** ولا يلبس حريرا وانما ذكره ذلك لان ليسه حرام
 على الرجال وحاله مجعولة بعد فيؤخذ بالاختصاص فان الاجتناب عن الحرام فرض
 والاقدام على المباح مباح فيكون اللبس حذرا عن الوقوع في الحرام وكثرة كالمرة

للاحتياط ايضا كذا في شرح المجمع قوله ولا يكتف لا يقال انكشف العورة حرام مطلقا فاعني تخصيصه بالختني لاننا نقول المراد بالانكشاف ههنا ان يكون في ازار واحد لا يبدء موضع العورة كذا في الاكلمية قوله وتبتاع اي تشتري قوله ثم تباع اي بعد تمام مصلحة الختن تباع الامة و يرد ثمنها الى بيت المال كما كان وقوله لا يحضر لاحتمال انه ذكر اوائتي كذا في الهداية

﴿ مسائل شتى ﴾

واعلم ذكر مسائل شتى ومسائل منشورة ونحوهما مثل الترتيب والتكملة ومسائل متفرقة من داء ب المصنفين لتدراك ما لم يذكر فيما كان يحق ذكره كذا في الغاية قوله بما يعرف به نكاحه يعني اذا اشار الى نكاحه بما يعرف انه يريد النكاح وكذلك غيره وقوله وقوده اي اشار بما يعرف به بقر بالقود به فاعلم انه لا بد لنا من الفرق بين الحد والقصاص لينصح لية جريان الثاني في الاخرس دون الاول حاصلة ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الا يرى انه شهدا بالوطي الحرام او اقر بالوطي الحرام لا يجب الحد واوشهد وبالقذف المطلق واقر بمطلقه يجب القصاص وان لم يوجد لفظة النعمد في الشهادة والاقرار وهذا لان القصاص فيه معنى العوضية لان شرع جابر افجاز ان ثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق العبد اما الحدود الخالصة لله تعالى شرعت لزواجر وليس فيها معنى العوضية فلا يثبت مع الشبهة اعدم الحاجة كذا في الهداية وقوله كالبيان اي كالنطق باللسان وقوله لا يكون معنونا اي لا يصدر بالعنوان كذا في الكفاية قوله فهو كالكناية بالنون يعني الكناية القولية كقوله انت باين وامثاله كذا في شرح الاكمل قوله كالاشهادة مثلا وانما قال مثلا اشارة الى الاملاء على الغير لكنه لان الكتابة قد يكون للحرية وقد يكون للتحقيق وبهذه الاشياء يتعين الجهة وقيل الاملاء من غير اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر كذا في الزيلعي قوله ولا يحد الخ ولا يمدله ايضا اذا كان مقدوما اي لا يكون كتابة وإيمانه كالبيان في الحدود لانها يتدري بالشبهات لكونها حق الله تعالى فلا حاجة الى اثباتها واعلم انه كان مصدقا للقاذف ان قذف غيره فلا يتعين بطلان الحد وان كان هو هو القاذف فقذفه ليس بصريح وهو لا يطلب الا بالقذف بصريح الزنا ونحوه كذا في الزيلعي قوله وعلم اشارة يعني ان ما يجي من الاخرس ومعتقل اللسان على نوعين احدهما ما يكون دلالة الانكار كما اذا حرك رأسه عرضا مثلا والثاني ما يكون ذلك منه دلالة الاقرار كما اذا حرر رأسه طولا اذا كان ذلك معهودا منه في نعم ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه اذا لم يعتد اعتقاله قوله

والا فلا فان يمتد اعتقاله او لم يعلم اشارته لم يكن بحكمه حكم الاخرس فلا يعتبر
اشارته وكتابه الحمد لله على العلم وعلى رسوله
افضل الصلوة والسلام

تمت

م م

م

قد وافق اتمام طبع هذا الكتاب السنتاب * بعون الله الملك الوهاب *
في مطبعة المعصومية لقاضي زاده محمد شريف مخدوم البخاري * غفر
ذنوبه الباري * في اوائل شهر ربيع الثاني في سنة احدى
ونسعين وماتين بعد الالف لهجرة من له العز
والشرف وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله واصحابه اجمعين
برحمتك يا ارحم
الراحين

م